

المستشار
عبد عزي البكري
رئيس محكمة الاستئناف

شرح

قانون الاساسية والذخائر

شرح فقهي تفصيلي لمواد القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤
طبقا لأحدث التعديلات - شرح قواعد الاختصاص بنظر
الجرائم الناشئة عن أحكام القانون - تطبيق بأحكام محكمة
النقض وأحكام القضاء الإداري - ملحق بتصميم القانون
ومذكرته الإيضاحية وكالة القوانين المعدلة له والقرارات
السوادية والوثائق المتعلقة بموضوع الكتاب

١٩٩١

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى
السبع بنات ٢٤ ش عدلى بيكن



0030897



Bibliotheca Alexandrina

شرح قانون الأسامة والنضائر

شرح فقهي تفصيلي لمواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ طبقا
لأحدث التعديلات - شرح قواعد الاختصاص بنظر الجرائم
الناشئة عن احكام القانون - تعليق باحكام محكمة النقض
واحكام القضاء الاداري - ملحق بنصوص القانون ومذكرته
الايضاحية وكافة القوانين المعدلة له والقرارات الوزارية
والوثائق المتعلقة بموضوع الكتاب

المستشار
محمد عزي البكري
رئيس محكمة الاستئناف

١٩٩١

دار الكتب القانونية
الطبعة الكبرى
الطبعات ٢٤ من عدلي بيكن

كلمة الناشر

« قل ان ربي يسقط الرزق لمن يشاء ويقدر ولكن اكثر الناس لا يعلمون » صلى الله العظيم .

مما لا شك فيه أن الأسلحة والذخائر من الموضوعات الهامة التي لمسنا حاجة قارئنا العزيز لها . ومع ذلك ما زالت المكتبة القانونية خلوا من مؤلف يلبي حاجة الباحث ، وهذا ما جعلنا نرحب بكتاب يقدمه الأستاذ الكبير المستشار/محمد عزمي البكري الذي لا يدفع بالكتاب الى المطبعة الا بعد أن يبحث الموضوع بحثا كافيا ويعطيه حقه من الناحيتين العلمية والعملية ولا يغيب عن فطنة قارئنا العزيز ما سيجده بعد تصفح كتابنا من أن المؤلف قد يسر وحسم كافة المنازعات القضائية في سهولة ويسر بطريقة تمكن الباحث من الوقوف على نقاط بحثه دون ما عناء .

ونرجو باصدارنا هذا المؤلف أن تكون عند حسن ظن قارئنا العزيز حيث نحرص على اخراج جميع المؤلفات التي تصدر تحت رعاية دار الكتب القانونية في صورة تليق بالكتاب كمؤلف قانوني من حيث نوع الورق المستخدم وجودة الطباعة .. كل ذلك طمعا في ثقة قارئنا العزيز .
والله أسأل أن يوفقنا دائما لما فيه الخير .

« يريدون أن يطفئوا نور الله بالفواهيم ويابى الله الا أن يتم نوره » .

صلى الله العظيم

الناشر

اسامة وعادل احمد ابو اليزيد

إهداء

إلى النفس المطمئنة

إلى العالم الناسك

إلى العزيز الراحل

إلى المرحوم المستشار سامي السيد يوسف

أهدي هذا الكتاب .. دعاء له بالرحمة والرضوان •

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم



صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر في الثامن من شهر يولية سنة ١٩٥٤ ، ونشر بالوقائع المصرية وعمل به في ذات التاريخ ٠٠٠ غير أن هذا التشريع لم يكتب له الاستقرار فتلاحقت عليه التعديلات التي بلغت أثمانية بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ، ٦٥ لسنة ١٩٨١ ٠٠٠ ثم رأت وزارة الداخلية أن الأمر يتطلب إصدار تشريع جديد فأعدت مشروعا لقانون جديد للأسلحة والذخائر سنة ١٩٨٤ ، عرض على مجلس الشعب فوافق عليه من حيث المبدأ في ١٣ يناير سنة ١٩٨٥ ، وحال أخذ الرأي على المشروع مادة مادة ، رأى المجلس إعادته الى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية على أن تستعين بخبرة أعضاء لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة لاعادة دراسة مواد مشروع القانون ، غير أن المشروع طوى في أدراج هذه اللجنة دون نشر .

ونرى لزما علينا أن نهيب بالشوارع إعادة النظر في التشريع القائم ، وإصدار تشريع جديد للأسلحة والذخائر يجمع شتات القانون القائم وتعديلاته المتعددة في قانون واحد ، حرصا على سلامة التطبيق وسهولته ، وسدا للشغرات التي أسفر العمل عن وجودها في التشريع الحالي رغم ما أدخل عليه من تعديلات ، ولواجهة المتغيرات المتعددة التي طرأت على مجتمعنا المعاصر والتي لا يمكن بحال تجاهلها أو التهوين من شأنها أو إغفالها في تشريع ينظم الأسلحة والذخائر .

وقد أوردنا في هذا الكتاب مواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (المعدل) ، وأشرنا الى ما طرأ عليها من تعديلات ، وتناولنا كل مادة من مواده على حدة بالشرح الفقهي التفصيل والتعليق عليها بالأعمال التحضيرية للقانون والتشريعات المعدلة له ، وأحكام محكمة النقض والقضاء الإداري ، وحرصنا على الإشارة الى حكم مشروع قانون الأسمحة والمخائر الذي أعدته وزارة الداخلية كلما اقتضى الأمر ذلك ، كما رأينا افراد دراسة مستقلة لقواعد الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن أحكام القانون بعد شرح مواده ، ثم ذيلنا الكتاب بملحق للتشريعات والوثائق يشتمل على نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ومذكرته الإيضاحية ، وكافة القوانين المعدلة له ، والأوامر العسكرية المتعلقة بموضوع الكتاب ، والقرارات الوزارية المنفذة للقانون وفق ما طرأ عليها من تعديلات ، والنماذج المتعلقة بأحكام القانون .

والله أسأل أن يكون هذا الجهد نفعاً مثمراً ، خالصاً لوجهه .

والله ولي التوفيق .

المؤلف

المستشار

محمد عزمي البكري

وليس محكمة الاستئناف

قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤

فى شان الأسلحة والذخائر* المعدل

» بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ ، ٧٥ لسنة
١٩٥٨ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، ٢٦ لسنة
١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ (

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يولية سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٥ بتنفيذ جدول
الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها فى القطر المصرى ولائحة
البوليس المختصة بالاتجار بها .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها المعدل
بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

* الوقائع المصرية فى ٨ يولية سنة ١٩٥٤ - العدد ٥٣ مكرر .

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول في احراز الأسلحة وذخائرها وحيازتها

مادة (١)

يعتبر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه حيازة أو
احراز الأسلحة النارية المبنية بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم
٣ ، وكذلك الأسلحة البيضاء المبنية في الجدول رقم ١ المرافق (١) .

ولا يجوز بأي حال الترخيص في الأسلحة المبنية في القسم الثاني من
الجدول رقم ٣ وكامات أو مغلفات الصوت ، والتلسكوبات التي تتركب
على الأسلحة النارية (٢) .

ولوزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون
بالإضافة أو الحذف مما الأسلحة المبنية بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣
فلا يكون التعديل فيها إلا بالإضافة .

الشرح

١ - المقصود بالأسلحة :

لم يضع الشارع في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة

(١) عدلت هذه الفقرة بالقانونين رقمي ٧٥ لسنة ١٩٥٨ (المنشور
بالجريدة الرسمية في ٣ يوليو سنة ١٩٥٨ - العدد ١٧) ، ١٦٥ لسنة
١٩٨١ (المنشور بالجريدة الرسمية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد
٤٢ مكرر) . وكانت عند صدور القانون بالحالة التي هي عليها الآن ، ولما
صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ عدلها بحذف الجزء الخاص بالأسلحة
البيضاء المبنية في الجدول رقم ١ المرافق ، ولما صدر القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٨١ أعاد الصياغة التي كانت موجودة عند صدور القانون .
(٢) عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ (المنشور -

والفخائر ، تعريفاً جامعاً مانعاً للأسلحة ، ولم يكن أحجامه عن هذا التعريف راجعاً الى فموض في ذات المرف ، وانما تحسباً منه بأن يكشف التقدم العلمي - وهو سمة هذا العصر - في نطاق الأسلحة ، اختراعات جديدة هي أشد فتكاً ودماراً ، فالتزم هذا المسلك ليترك الباب مفتوحاً على مصراعيه ليشمل كل ما تسفر عنه المدنية الجديدة من اختراعات .

وتحقيقاً لهذه المرونة التي تفيهاها الشارع ، التزم في بيان الأسلحة أسلوب الحصر والتعداد مستمضاً به عن التعريف العام .

وقد ورد هذا الحصر والتعداد في جداول ثلاث ملحقة بالقانون .

وعلى ذلك فأي أداة لم ترد في أحد هذه الجداول لا تعد سلاحاً في نطاق القانون ولو كانت تصلح للاعتداء بها وقت اللزوم ، وهي التي تسمى في نطاق الجرائم المختلفة بأسلحة الاستعمال ، إذ إن هذه الأخيرة لا سبيل الى حصرها عملاً ووضع قيود على حيازتها أو احرازها(٣) .

ونعرض فيما يلي لبيان الأسلحة التي وردت على سبيل الحصر في الجداول الثلاث المذكورة .

٢ - أولاً : الأسلحة الواردة بالجدول رقم (١) :

يشمل الجدول رقم (١) الأسلحة البيضاء وهي :

١ - السيوف والشيش (٤) عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش

المبارزة) .

٢ - السوتكات .

= بالمريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢ مكرر) ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « ولا يجوز بحال الترخيص في الأسلحة المبينة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ » .
(٣) الدكتور روف عبيد - شرح قانون العقوبات التكملي - طبعة خامسة ١٩٧٩ ص ٢٣٢ .

- ٣ - الحناجر •
- ٤ - الرماح •
- ٥ - السكاكين ذات الحدين والحد ونصف •
- ٦ - نصال الرماح •
- ٧ - النبال وأنصالها •
- ٨ - عصا الشيش •
- ٩ - الخشث أو القضبان المدببة أو المسقولة التي تثبت بالعصى والدبوس (عصى تنتهى بكرة ذات أشواك) •
- ١٠ - المطاوى قرن الغزال •
- ١١ - البلط والسكاكين التى لا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية •
- ١٢ - الملكمة الحديد (البونية) •

وهذا الجدول كان ملحقا بالقانون عند صدوره ، ثم حذف بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ابان الوحدة مع سوريا لتوحيد النظام التشريعى فى اقليمين آنذاك ، الا أن ظاهرة استعمال الأسلحة البيضاء فى أماكن التجمعات ووسائل النقل العام وأماكن العبادة قد أصبحت محل شكوى المواطنين ، كما لوحظ من خلال الأحداث التى وقعت كثرة استعمال تلك الأسلحة بما يهدد أمن المواطن بالخطر فرؤى العودة الى النظام السابق بحيث لا يجوز حيازتها الا بترخيص شأنها شأن سائر الأسلحة ، فصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ وأدرج الجدول الأول كما كان عند صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (٤) •

وقد فوضت المادة وزير الداخلية فى تعديل هذا الجدول بقرار منه بالاضافة أو الحذف ، وذلك تمشيا مع التطور العلمى فى الوصول الى أسلحة

(٤) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ •

جديدة لم تكن معروفة من قبل ، ومع دواعي التجربة العماية التي قد تسفر عن أن بعض الأسلحة لم تعد تستاهل استصدار ترخيص بحيازتها أو احرازها ، وذلك كله دون حاجة إلى استصدار قانون بهذا التعديل تحقيقا للمرونة والسرعة .

والأسلحة الواردة بهذا الجدول عدا البلط والسكاكين يحظر حيازتها أو احرازها أيّا كان الباعث على ذلك ، أما البلط والسكاكين فمناطق حظر حيازتها أو احرازها ألا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .

فاذا حاز أو احرز شخص بلطة أو سكيناً بقصد استعمالها في غرض آخر غير الاعتداء ، كتكنسير شيء أو ذبح حيوان ، كان لذلك مسوغ من الضرورة الشخصية ، وكذلك إذا كانت حرفة الشخص تقتضي حيازتها أو احرازها ، كما لو كان قصاباً أو صانع أحذية ، كان لذلك مسوغ من الضرورة الحرفية وتفتكح المييزة أو الاحراز بمنأى عن المخطر .

وفي هذا قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأن :

« جريمة حيازة أو احراز الأسلحة البيضاء عدا البلط والسكاكين ، يكفي لتحقيقها مجرد المييزة المادية للسلاح أيّا كان الباعث عليها . دفاع الطاعن بأنه كان يحمل المطواه قرن الغزال لاستخدامها في عمله . دفاع قانوني طاهر البطلان . التفات الحكم عنه . لا عيب » .

(طعن رقم ٤٥٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)

٣ - هل يلزم اتباع وسيلة معينة للتحقق عما اذا كان السلاح يدخل

ضمن الأسلحة الميينة بهذا الجدول ؟

لم يفرض القانون على القاضي وسيلة معينة للتحقق بها عما اذا كان السلاح الذي يدين المتهم بحيازته أو احرازه يدخل ضمن الأسلحة الواردة

بالمجدول الأول الملحق بالقانون ، لأن التمييز بين هذه الأسلحة وغيرها ليس من المسائل الفنية البحتة . ومن ثم فإنه يترك للقاضي سلطة التمييز بينها وبين غيرها ، ولا عليه أن هو لم يستعن في ذلك بأهل الخبرة .

وفي هذا قضت المحكمة النقض في حكم حديث لها بأن :

« احراز مطواه قرن غزال » مؤتم . أساس ذلك ؟ - التمييز بين الأسلحة الواردة بالمجدول المذكور - جدول الأسلحة البيضاء - وغيرها ليس من المسائل الفنية البحتة التي توجب الاستعانة بأهل الخبرة ، »

(طعن رقم ٤٥٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

٤ - ثانيا : الأسلحة الواردة بالمجدول رقم (٢) :

المجدول رقم (٢) الملحق بالقانون خاص بالأسلحة النارية غير المشمشخنة ، وهو قسم واحد ، يشمل الأسلحة النارية ذات الماسورة المستقلة من الداخل .

وهذا النوع من الأسلحة يختلف عن الأسلحة المشمشخنة التي أفرد لها القانون الجدول رقم (٣) .

وقد فوضت الفقرة الثالثة من المادة وزير الداخلية في أن يعدل بقرار منه هذا الجدول بإضافة أو الحذف ، ومعنى ذلك أن إضافة أى أسلحة الى هذا الجدول أو حذف أسلحة من الأسلحة المنصوص عليها فيه لا يحتاج الى قانون . وقد تفيا للشارح من ذلك تحقيق المرونة التي يستلزمها التطور العلمى الحديث فى مجال الأسلحة ومقتضيات التجربة العملية .

والأسلحة غير المشمشخنة هى ذات ماسورة ملساء من الداخل ، وقد يكون لها ماسورتان ، ويجرى تعميها بخرطوشتين فى نفس الوقت .

وتنقسم هذه الأسلحة على حسب طول ماسورتها الى أسلحة قصيرة وهى ما تسمى الفرادات وغالبا ما تكون من صناعة محلية وأسلحة طويلة

هى بنادق الصيد ونوع ثالث بين القياسين السابقين وهى اصلا بنادق
قرطت مواسيرها الى الثلثين أو النصف •

وأعيرة هذه الأسلحة هي : ٨ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٢
وأكثر هذه الأعيرة استعمالا هي ١٢ ، ١٦ •

وكذلك بنادق الحفراء طراز جرينر ورمنجتون وشنيدر(٥) •

ورقم العيار ، هو عدد كرات الرصاص التي يساوى قطر كل منها
قطر المسورة وتزن رطلا انجليزيا واحدا •

وعلى ذلك فالعيار ٢١ مثلا يشير الى أننا قسمنا رطلا من الرصاص الى
٢١ قطعة متساوية وجعلنا القطعة على شكل كرة قطر هذه الكرة هو قطر
ماسورة ذلك السلاح •

ومن هذا يفهم ان قطر ماسورة البندقية ٢١ اصغر من قطر ماسورة
بندقية عيار ١٦(٦) ومقدونات هذه الأسلحة رش من أحجام مختلفة
بالنسبة للفردات وبنادق الصيد ورش مستديرة بأحجام خاصة لبنادق
جرينر ومكعبات بأوزان وتركيب كيميائى خاص بالنسبة لخرائيش بنادق
ورمنجتون وشنيدر • وخرائيش النوع الأول من الكرتون أو البلاستيك
وأحيانا من مادة الألومنيوم ، ودغطاء قاعدة نحاسية • أما بنادق الحفراء
فخرائيشها جميعا نحاسية(٧) •

(٥) الدكتور يحيى شريف وآخرين - الطب الشرعى والبوليس الفنى
الجنائى - مكتبة القاهرة الحديثة ص ٣٩٩ ، ٤١٨ - الدكتور مصطفى
كامل ، والدكتور هانى جمال الدين - الطب الشرعى التطبيقي - طبعة
١٩٨٩ ص ٥٣ وما بعدها •

(٦) الدكتور حسين محمود ابراهيم - التحقيق الجنائى المعلى والفنى
طبعة ١٩٨٨ ص ٣٧ •

(٧) الدكتور يحيى شريف وآخرين ص ٣٩٩ - الدكتور مصطفى كامل
والدكتور هانى جمال الدين ص ٥٣ وما بعدها •

٥ - ثالثاً : الأسلحة الواردة بالجدول رقم (٣) :

الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون خاص بالأسلحة المشبختة ، وينقسم الى قسمين :

القسم الأول :

- (أ) المسدسات بجميع أنواعها .
- (ب) البنادق المشبختة من أى نوع .

القسم الثانى :

المدافع والمدافع الرشاشة .

وقد فوضت المادة وزير الداخلية فى أن يعدل بقرار منه هذا الجدول بالاضافة أو الحذف عدا الأسلحة المبينة بالقسم الثانى من الجدول ، فلا يكون التعديل فيها الا بالاضافة . وعلة قصر التفويض الصادر لوزير الداخلية على الاضافة بالنسبة للأسلحة المبينة بالقسم الثانى من الجدول المذكور . أن هذه الأسلحة حربية هجومية على جانب كبير من الخطورة ، وهو ما حدا بالشارع الى حظر الترخيص بها أصلاً بقرار من وزير الداخلية أو من ينيبه ، فحرص على ألا يترك لوزير الداخلية سلطة حذف أى سلاح مما هو وارد فى هذا القسم .

ويتربط على ذلك أن حذف أى سلاح من الأسلحة المبينة بالقسم المذكور لا يكون الا بقانون .

والمشبختة عبارة عن بروزات أو أخاديد حلزونية تجرى بطول المسورة من الداخل ، ويختلف عدد هذه البروزات أو الأخاديد باختلاف نوع السلاح وطرازه ومحل صنعه . وفائدة المشبختان هى خروج الرصاصة من فوهة المسورة وهى حركة حلزونية مما يزيد من دقة إصابة الهدف وكذلك من المدى الذى تصل اليه الرصاصة .

والأسلحة المششخنة جميع خراطيشها نحاسية وتطلق رصاصات بأحجام وأشكال معينة وهي غالبا ما تكون من أنواع أوتوماتيكية تطلق أكثر من طلقة بالتتابع عن طريق حشو خزانتها أو أمشاطها أو سواقيها على حسب نوع السلاح . وهي ثلاثة أحجام : الأول الأسلحة القصيرة بنوعها من طينجات أوتوماتيكية بأمشاط وريفولفرات لسواقي وأسلحة متوسطة من أنواع بنادق تومي وستن وخلافه لها أمشاط للاطلاق المتتابع تمبا بمدد خاص لكل من خراطيش نحاسية من عيارها . وأسلحة طويلة هي بنادق الجيش المششخنة من لي أنفيلد والنوع الإيطالي والموزر وخلافه .

وعيار الريفولفرات والطينجات الأوتوماتيكية هو قطر الماسورة من الداخل بالبوصة ، والأعيرة المختلفة هي ٠.٢٢ ، ٠.٢٤ ، ٠.٣٢ ، ٠.٣٨ ، ٠.٤٥ من البوصة ويمبر عن العيار أيضا بالمليمتر مثل ٦ مللي ، ٩ مللي ، ٧.٦٢ مللي (٨) .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أن السلاح غير المششخن لا يمكن عده مششخنا ولو أعد بما يمكن منه إطلاق ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري المششخن .

فقد قضت بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ في الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ ق بأن :

« حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي حيازة سلاح ناري مششخن وذخيرة بدون ترخيص فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن السلاح وإن كان ذا ماسورة غير مششخنة إلا أنه أعد بما يمكن منه إطلاق ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري المششخن ، في حين أن معيار التمييز بين

(٨) دكتور مصطفى كامل ودكتور هاني جمال الدين ص ٥٦ - وراجع في المدافع الدكتور يحيى شريف وآخرين ص ٤١٢ وما بعدها .

السلاح الناري غير المشسختن والمشسختن هو ما اذا كانت ماسورته مصفولة من الداخل أم غير مصفولة ، دون ما اعتبار لنوع الذخيرة التي تستعمل فيه ... الخ .

وحيث أن هذا النص صحيح ، ذلك بأن الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ اعتبر الأسلحة النارية المصفولة من الداخل أسلحة غير مشسختة إيا كان نوع الذخائر التي تستعمل فيها ... الخ .

وتحقق طراز السلاح لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته - وهي المشسختة - وإنما يجب عند ادانة المتهم في حيازة أو احراز سلاح ناري من هذا النوع أن يدلل الحكم على أن ماسورة السلاح لم تفقد لأي عارض تلك الصفة . .

وفي هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ في الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٣ قى بأن :

« ... وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحرازه سلاحين مشسختين قد اكتفى في اثبات ذلك باعترافه بأنهما من طراز لى أنفيلد ، ولما كان تحقق الطراز لا يلزم أن تدوم للسلاح خاصيته - وهي المشسختة - وكان الحكم لم يدلل على أن ماسورتى السلاحين لم تفقد - لأى عارض تلك الصفة المعتمدة في القانون لانزال العقوبة التي أوقمها الحكم فانه يكون مشوبا بالقصور ولا يمترض بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة لجريمة احراز الأسلحة غير المشسختة ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت المادة ١٧ نزلت الى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذي أخذت به فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ماكانت تنتهى اليه لو انها تنبعت الى ما ينبغى - لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم والاحالة » .

واذا ثبت للمحكمة أن السلاح رغم أنه مشسختن أصلا ، الا أن

ماسورته قد فقدت طبيعتها أى أصبحت غير مششخنة ، فإن السلاح يعتبر مصقول الماسورة من الداخل ويندرج بالتالى ضمن الجدول رقم (٢) .

وفي هذا لغت محكمة النقض بأن :

« متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم نقلاً عن التقرير الطبى اشرعى من فحص البندقية المضبوطة ، أن ماسورتها وإن كانت مششخنة إلا أنها فقدت طبيعتها فأصبحت فى حكم الماسورة غير المششخنة ، فإن ما خاص اليه الحكم - فى حدود السلطة التقديرية للمحكمة - من اعتبار السلاح مصقول الماسورة حكماً وتوقيع العقاب على هذا الأساس سائق ولا معقب عليه فيه . ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً » .

(طعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ - ذات المبدأ
فى الطعن رقم ٢١٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٤ - غير منشور)

٦ - شرعية التفويض الصادر لوزير الداخلية بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة بتعديل الجداول الملحقه بالقانون :

قد يشور التساؤل عن شرعية نص الفقرة الثالثة من المادة التى تفوض وزير الداخلية فى تعديل الجدولين الأول والثانى الملحقين بالقانون بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به بالاضافة أو الحذف ، وتعديل القسم الثانى من الجدول رقم ٣ بالاضافة ، بمقولة أن اضافة أسلحة جديدة إلى القانون أو حذف أسلحة منه هو تعديل فى صلب القانون ، وأن فى الاضافة انشاء جرائم جديدة ، وقد أصبح ذلك لا يلتئم ونص المادة ١٤٤ من الدستور التى تقضى بأن : « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، بوله أن يفوض غيره فى اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ، كما لا يلتئم مع وجود سلطة تشريعية من وظيفتها وحدها أن تصدر أمثال هذه التشريعات الدقيقة الخطيرة ، وأن

تتصدى لدراستها بما تملكه من لجان تشريعية متخصصة ، وبما يتوافر في ممارسة وظيفتها من ضمانات لسلامة التشريع - وللتعبير عن ارادة الشعب الذي يصدر باسمه التشريع - لا تتوافر لغيرها بطبيعة الحال(٩) .

وقد عرضت حالة مشابهة على المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض ، وهي تتعلق بنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) في شأن مكافحة المخدرات ، وقد خلصت المحكمة الدستورية العليا في قضائها الى دستورية المادة المذكورة كما خلصت محكمة النقض الى دستورتها وشرعيتها . واذ كان لا خلاف بين نص المادة ٣٢ سالف الذكر وبين نص الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون الأسلحة والذخائر في المسألة محل البحث ، فان هذا القضاء يؤدي الى القول بدستورية وشرعية نص الفقرة الأخيرة .

ونورد فيما يلي قضاء المحكمة الدستورية العليا وقضاء محكمة النقض على التوالي .

(١) قضاء المحكمة الدستورية العليا :

« وحيث أن المادة ٦٦ من الدستور الحالي تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون » وهي قاعدة دستورية وردت بذات العبارة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذي نص عليها في المادة السادسة منه .

وحيث أنه يبين من الأعمال التحضيرية لمستور سنة ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة في المشروع الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت

(٩) وهو رأى أثاره بعض الفقهاء بصدد المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) في شأن مكافحة المخدرات التي تنص على أن : « للوزير المختص بقرار يصدره أن يمدل في الجداول الملحق بهذا القانون بالحذف أو الإضافة أو بتغيير النسب الواردة بها » (رموف عبيد ص ١٦ وما بعدها) .

تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون » فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي نضحت المشروع الى « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون » وذلك - وعلى ما جاء بتقريرها - « لأنه لا يصح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون لأن العمل جرى في التشريع على أن يتضمن القانون نفسه تفويضاً الى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ، فالأصوب إذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . . . »

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المشرع اذا أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين ، وجب صرفه الى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذات المصطلح ، وكان الدستور الحالي قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة « بناء على قانون » - الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي أفصحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها - في حين أنه استعمل عبارة مفارقة في نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون » مثل التأميم في المادة ٣٥ وإنشاء الضرائب وتمديليها في المادة ١١٩ ، فإن مؤدى ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تجيز أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقديرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يمينها القانون الصادر منها .

لما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما تاطله بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحق بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتفسير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديرًا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار. يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسباتها وعناصرها تحقيقاً لصالح المجتمع ، وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في

هذا الشأن لا تستند في سلطة إصدارها إلى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التفويضية أو اللوائح التنفيذية وإنما إلى المادة ٦٦ من الدستور على ما سلف بيانه ، فإن النعي على المادة ٣٢ المشار إليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس .

وحيث أنه وقد ثبت على ما تقدم أن المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تتفق وأحكام الدستور ، فإن النعي على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا إليها بمخالفة المادة ٦٦ من الدستور يكون يبدوره غير سديد ، أما النعي بمخالفة هذا القرار لمادة المواد المخدرة باعتبارها قانونا - أيا ما كان وجه الرأي في قيام هذه المخالفة - فإنه لا يبدو أن يكون نعيًا بمخالفة قرار لقانون ، ولا يشكل بذلك خروجًا على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، مما يضمن معه الاتساق عنه .

(القضية رقم ١٥ لسنة واحد قضائية « دستورية » - جلسة

١٩٨١/٥/٩)

(ج) قضاء محكمة النقض :

« وحيث أن المشرع في المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يصدر بقرار منه في الجداول الملحق بهذا القانون ، وما كان ذلك منه إلا إعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في النساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ - بما نصت عليه من أن « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » مما يقتضاه جواز أن يصدر القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تفدها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يمينها القانون الصادر منها . لما كان ذلك ، وكان ما ناطه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالإضافة

أو بتغيير النسب فيها انما كن تقديرًا منه لما يتطلبه كشف وتحسين
الجوهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة
التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع ، فانه
يكون متفقا واحكام الدستور ويكون النص على المادة ٣٢ المشار اليها من
القانون المذكور بعدم الدستورية على غير اساس ، ولا يبدو أن يكون دفاعا
قانونيا ظاهر البطلان لا على الحكم ان هو التفت عنه أو لم يرد عليه ، ولا على
الحكمة المتأثر امامها هذا الدفع ان هي استمرت في نظر الدعوى المطروحة
عليها دون أن تمنح مبدئه أجلا للظن بعدم دستورية تلك المادة سألغة
الذكر » .

(طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣١)

٧ - حكم الأسلحة المنصوص عليها بالجدول الملحقة بالقانون إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال :

إذا أصبحت الأسلحة المنصوص عليها بالجدول الثلاث الملحقة بالقانون
غير صالحة للاستعمال نهائيا ، فانها تكون قد فقدت خصائصيتها كسلاح ،
ولا تعتبر اسلحة يماقب على حيازتها أو احرازها .

وعلى العكس من ذلك ، الأسلحة التي لحق بها عطل يمكن اصلاحه ،
فانها تعتبر اسلحة ، ولذلك نصت المادة ٢١ من القانون على أنه : « على
المرخص له في اصلاح الأسلحة أن يسك دفترين أحدهما لأوارد يقيده فيه
كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للإصلاح والثاني للصادر يقيده فيه كل
ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم » . فهذا
دليل قاطع على أن الشارح يعتبر السلاح المعطوب القابل للإصلاح سلاحا
مما يخضع في حيازته واحرازه للتجريم (١٠) .

اما اذا كان لا يمكن اصلاح الأسلحة غير الصالحة للاستعمال ، ولكن

(١٠) الدكتور رموف عبيد ص ٢٤٤ .

يوجد بها جزء أو أجزاء رئيسية صالحة للاستعمال ، فإن حيازتها تخضع
للتجريم طبقاً لنص المادة (٣٥ مكرراً) - (انظر في التفصيل بند ٢٤٩) .

٨ - حكم الأسلحة الصوتية والضوئية :

الأسلحة الصوتية والضوئية التي لا تستعمل فيها مادة تحدث القتل
أو الإيذاء ، والتي تستعمل في اللهو والابتهاج بالمناسبات كالأفراح ، أو
في التمثيل أو في الصيد أو في مجرد الاخافة ، لا تعتبر أسلحة نارية
تخضع لأحكام قانون الأسلحة والذخائر ، لأن الأسلحة التي تخضع له
وردت بالمداول الملحق به على سبيل الحصر ، فضلاً عن انتفاء حكمة التجريم
في هذه الأسلحة لأنها لا تحدث القتل أو الإيذاء .

أما إذا استعملت في هذه الأسلحة مادة من شأنها أحداث القتل أو
الإيذاء كالبارود ، فإن هذه المادة تعد ذخيرة تخضع لحكم المادة السادسة
من القانون (١) .

(انظر في التفصيل شرح المادة السادسة)

٩ - إثبات صلاحية الأسلحة النارية للاستعمال :

لم يرسم القانون طريقاً معيناً لإثبات صلاحية الأسلحة النارية
للاستعمال .

(١١) راجع بحث أحمد رشدي المصليعي عن حيازة مسدسات الصوت
والصواريخ بين الإباحة والتجريم - المنشور بمجلة الأمن العام - السنة ١٩
- العدد ٧٩ - أكتوبر ١٩٧٧ ص ٧٣ وما بعدها - فقد ذكر فيه أنه أمكن
الحصول على إحدى الطلقات المستعملة في مسدسات الصوت وتم مخابرة
قسم الأدلة الجنائية بمديرية أمن الإسكندرية لإجراء الفحص الفني لها وبيان
العناصر التي تدخل في تركيبها - وقد أفاد القسم أن هذه الطلقات تحتوي
على كرات من البارود الأسود الذي يتكون من ٧٥٪ ملح بارود ، ١٥٪
كربون ، ١٠٪ كبريت - كما أفاد تقرير الفحص المعمل الخاص أن هذه
الطلقات يمكن أن تحدث إصابات سطحية للأشخاص إذا ما وجهت لهم
مباشرة .

غير أن التعليقات العامة للنيابات تحدثت ونسبة إثبات صلاحية الأسلحة النارية للاستعمال عند مباشرة أعضاء النيابة والتحقيقات في الجرائم التي تخضع لأحكام قانون الأسلحة والذخائر والتي يستوجب التحقيق فيها الوقوف على صلاحية هذه الأسلحة للاستعمال . إذ نصت المادة ٤٢٩ من التعليمات المذكورة (١٢) على أن : « ينبغي الأطباء الشرعيون في الأعمال الآتية :

٧ - فحص الأسلحة النارية وتحقق مدى صلاحيتها للاستعمال وتحليل ما قد يوجد بها من آثار ، ومقارنة المقذوفات المستعملة بعضها ببعض ، وبيان تعلقها بالأسلحة المضبوطة . »

ويقوم أعضاء النيابة بنسب أقسام الأسلحة النارية بالعمل الجنائي بالمحافظات لفحص الأسلحة والذخائر المضبوطة في قضايا احرازها وحيازتها غير المرتبطة بجرائم أخرى ، وذلك بصفة مؤقتة الى أن يتوافر العدد الكافي من الأطباء الشرعيين . »

غير أن هذه الوسيلة ليست - بالطبع - الوسيلة الوحيدة لاثبات صلاحية الأسلحة النارية أو الذخائر للاستعمال ، بل للمحكمة الحرة في تكوين عقيدتها بشأن صلاحية السلاح والذخيرة للاستعمال من أى دليل تراه .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لا سبيل الى مصادرة محكمة الموضوع في اقتناعها بالأدلة التي اطمانت اليها ومن حقا الأخذ بها في تكوين عقيدتها بشأن إثبات نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً قنياً ، أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائي

(١٢) الكتاب الأول - التعليمات القضائية - القسم الأول في المسائل الجنائية ١٩٨٠ .

الذى تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض » :

(طعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٠)

ويجوز للمحكمة أن تركز في إثبات صلاحية السلاح للاستعمال - رغم عدم ضبطه - على ما يثبت لها من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريعية من أن إصابة أحد الأشخاص حدثت من سلاح المتهم .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد والشروع فيه وإحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقيقتها أدلة سائفة مردودة الى أصولها الثابتة فى الأوراق - وهو ما لا ينازع فيه الطاعنان - من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليهما ، ولم يسند الى الطاعنين إحراز السلاحين المضبوطين ، وإنما أسند الى كل منهما إحراز السلاح الناري والذخيرة التى استعملها فى الحادث واعتمد فى ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريعية والتبصائر الطبية الشرعية من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقذوفات متعددة (خرطوش) مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذى أحدث تلك الإصابات والذخيرة ، ولم يعرض الحكم للسلاحين المضبوطين الا بصدد القضاء بمصادرتها ، فإن التمس على الحكم بالقصور والفساد فى الاستدلال لعدم التعرض الى ما ثبت من تقرير فحص السلاحين المضبوطين من أن أحدهما غير صالح للاستعمال يكون فى غير محله ذلك بأن الحكم بعد أن أثبت تهمتى القتل والشروع فيه فى حق الطاعنين وأنها حصلت بمقذوفات نارية خاص الى ثبوت تهمتى إحراز السلاح والذخيرة فى حقيهما أيضا استنتاجا من أن إصابات المجنى عليهم والتى أدت الى قتل أولهم نتجت من مقذوفات نارية أطلقها المتهمان. من بينديتتهما ، وهو استنتاج لازم فى منطق العقل . كما لا يقدر فى سلامة الحكم اغفاله التحدث عن الأسلحة

المضبوطة وما جاء في شأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذى اثر في عقيدة المحكمة ولم تعمل عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
لما كان ما تقدم فان منعى الطاعنين برمته يكون على غير أساس وينحل الى جدل موضوعي في عناصر الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز اثرته أمام محكمة النقض ، ويتمين من ثم رفض الطعن موضوعا * .

(طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١)

أما اذا لم يضبط السلاح ولم يثبت للمحكمة اطلاقه في وقت سابق على محاكمة المتهم فان صلاحية السلاح للاستعمال تضحى غير ثابتة ويتمين تبرئة المتهم * .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببرائة المظنون ضده من جريمة احراز سلاح ناري مشمشغن بغير ترخيص الى عدم ثبوت صلاحية ذلك السلاح لعدم ضبطه ، وكان ما ذهب اليه في هذا الشأن سائفا يؤدي الى ما رتب عليه ، فان منى الطاعة عليه في هذا الخصوص لا يكون سديدا » * .

(طعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)

« ١ - لا تجوز المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال لأول مرة أمام

محكمة النقض :

وقد أوضحت ذلك محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣ في الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ ق والذي جرى على أن :

« ما يثيره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعي هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فاذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا

والدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض » .

١١ - الحظر المنصوص عليه بالمادة :

حظرت المادة أربعين :

الأول : حيازة أو احراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم (٢) وبالقسم الأول من الجدول رقم (٣) ، وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون ، بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه : فهذه الأسلحة وما أطلق بها لا يمنع النص حيازتها أو احرازها مطلقا وإنما يجيز حيازتها أو احرازها بشرط الحصول على ترخيص بذلك من وزير الداخلية أو من ينيبه .

الثاني : الترخيص بأى حال فى حيازة أو احراز الأسلحة المبينة فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التى تتركب على الأسلحة النارية .

وعلة هذا الحظر المطلق أن الأسلحة المذكورة حربية هجومية على جانب كبير من الخطورة على الأمن العام ، كما أن مقتضيات الحراسة والأمن القومى لا تستدعى حيازة أو احراز مثلها . وكان النص عند صدور القانون لا يحظر الترخيص بكاتبات أو مخفضات الصوت أو التلسكوبات التى تتركب على الأسلحة النارية ، إلا أن الشارع حظر حيازتها أو احرازها بمقتضى التعديل الذى أدخله على المادة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ (١٣) . وقد حدد الشارع الى ذلك ما لوحظ فى الفترة السابقة على صدوره من أن بعض محلات الأسلحة تقوم باستحضار عدسات التكبير (التلسكوبات) وكاتبات أو مخفضات الصوت ويتم تركيبها فوق البنادق والأسلحة النارية فى داخل

(١٣) الجريدة الرسمية فى ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ العدد ٢٢ (مكرر) .

هذه المحلات مما يشكل خطورة بالغة على الأمن العام في الوقت الذي لا تخضع فيه لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ترخيصا أو تجريبا ، ولم يحظر حيازتها أى قانون آخر (١٤) .

١٢ - الأصل في القانون تعريم حيازة واحراز الأسلحة :

الأوضح من نص الفقرة الأولى من المادة أن الشارع جعل الأصل تعريم حيازة أو احراز الأسلحة ، والاستثناء جواز حيازتها أو احرازها بترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه ، ولا يعفى من هذا الترخيص إلا أشخاص معينين أوردتهم المادة الخامسة من القانون على سبيل الحصر .

(انظر شرح المادة الخامسة)

وكان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح الملغى ينص صراحة على هذا الأصل والاستثناء الوارد عليه في المادتين الأولى والثانية منه : « فقد نصت المادة الأولى على أن : « يمنع في القطر المصرى احراز وحمل الأسلحة النارية وكذلك الأسلحة البيضاء » ، ونصت المادة الثانية على أن : « لوزير الداخلية أو للسلطة التي ينتدبها لهذا الغرض أن يعطى بصفة استثنائية رخصا لاحراز السلاح وحمله » .

وبهذا الرأي قضت محكمة النقض ، إذ جرى قضاؤها على أن :

« الأصل أن حيازة الأسلحة النارية أو احرازها أو حملها بغير ترخيص محظور على مقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، وما سبق أن قرره هذه المحكمة من أن الأسلحة غير محرم احرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو احرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة إنما كان مجاله - الذي تقتصر عليه - هو عدم جواز الحكم بمقربة المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرتفعنا

(١٤) تقرير لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ .

له في حيازة السلاح فكان بالتالى مباحا له ، -

(طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٦٦ خ)

١٣ مكرر - اجراءات اصدار الترخيص بحيازة واحراز الأسلحة :

يقدم طلب الترخيص فى احراز الأسلحة وحيازتها الى مأمور القسم
او المركز الذى يقيم بدائرته الطالب على النموذج الخاص بذلك (منشور
بملحق التشريعات والوثائق) مصحوبا بما يأتى :

(١) نسختان من صورة شمسية أمامية لوجه الطالب (مقاس

٥ × ٨ سم) مومتان منه .

(ب) صحيفة الحالة الجنائية ما لم يقرر المحافظ أو المدير الاعفاء من

تقديمها .

(المادة الأولى من القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٧/٩/١٩٥٤ معدلة

بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠) .

(١٥) والحكم السابق الذى يشير اليه هذا القضاء صادر بتاريخ
١٩٦١/٢/١٤ فى الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق ويجرى على أن :
« الأسلحة غير منحرم احرازها من الأصل - وانما يجوز الترخيص
لبعض الأفراد بحملها أو احرازها اذا توافرت فيهم شروط خاصة ،
وقد أصدرت حكما مماثلا لهذا الحكم أيضا بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢ فود
الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٥٢ ق ذهبت فيه الى أن :

« لما كانت الأسلحة غير منحرم احرازها فى الأصل ، وانما نظم القانون
حالات الترخيص بحملها ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحى
حقوق الغير الحسنى النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء
محرما تداوله بالنسبة الى الكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء -
وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى حملها ، فاذا كان الشيء
مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصا له قانونا فيه فانه لا يصح
قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه . واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن
المرخص له يحمل السلاح وهو والد المطعون ضده لم يسهم فى الجريمة
النسوبة للمطعون ضده ولم يستند اليه أنه سلم سلاحه المرخص اليه ، فانه
لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه » .

ويقدم طلب الترخيص في حيازة او احراز الأسلحة لغرض الحراسة من الحارس والشخص او مندوب الجهة المطلوب حراستها الى مأمور القسم أو المركز الذى يقع في دائرته مقر الحراسة ، ويرفق بطلب الترخيص علاوة على المستندات سالفة الذكر :

١ - اقرار من الحارس والشخص او مندوب الجهة المطلوب حراستها .
عن ملكية السلاح .

٢ - بيان محل الحراسة (م ٤ من القرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٤/٩/٧ معدلة بالقرارين رقمى ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٥) .

فاذا ثبت استيفاء الشروط التى يتطلبها القانون والقرار الوزارى للتخخيص ، صدر القرار بالتخخيص .

وقد اناب وزير الداخلية عنه فى اصدار التراخيص كل من :
مأمورى الاقسام والمراكز ومديرى الأمن بالمحافظات ومدير مصلحة أمن الموانئ ومدير مصلحة الأمن العام ومساعد أول وزير الداخلية للأمن وذلك على النحو الآتى :

١ - ينوب مأمور القسم أو المركز عنه فى الترخيص بحمل الأسلحة البيضاء المنصوص عليها فى الجدول رقم (١) المرافق لقانون الأسلحة والنخائر .

٢ - ينوب مدير الأمن فى كل محافظة عنه فى الترخيص بحيازة قطعة السلاح الأولى المصقولة وقطعة السلاح الأولى المشبختة .

٣ - ينوب مدير مصلحة الأمن العام عنه فى الترخيص بقطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية للمشبختة .

٤ - يكون لمدير مصلحة أمن الموانئ فى دائرة اختصاصه سلطة مديرى الأمن فى المحافظات .

ولأى من هؤلاء سحب الترخيص مؤقتاً أو تقصير مدته أو تقييده بأى شرط أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو النفاذه .

والإضافة إلى الحالات السابقة صادرة بمقتضى المادة الثانية من قرار وزير الداخلية بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المستبدلة بالقرار رقم ٩٦١ لسنة ١٩٨٢) .

٥ - ينوب مساعد أول وزير الداخلية للأمن عنه على الترخيص بما يزيد على قطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المشسختة وذلك بناء على عرض مصلحة الأمن العام (م ٢) من القرار الوزاري رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ - منشور بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨١ - العدد ٢٢٨) .

ويعطى الترخيص على النموذج المرافق بعد دفع الرسم المقرر وتلصق عليه صورة صاحبه مختومة بغاتم الجهة التي تصدره ويشتمل النموذج البيانات الآتية :

(أ) اسم المرخص له ولقبه واسم الشهرة إن وجد وسنه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته .

(ب) وصف السلاح أو الأسلحة المرخص له بإحرازها أو حيازتها .

(ج) الأغراض التي من أجلها رخص له بإحرازها وحيازتها .

(د) تاريخ صدور الترخيص وتاريخ انتهاء مدته .

(هـ) الشروط التي يرى تقييد الترخيص بها .

وعلى الطالب عند تسلم الترخيص تقديم السلاح أو الأسلحة المرخص بها للقسم أو المركز للتثبت من مطابقة الأوصاف الواردة بالترخيص (م ٣ من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٧/٩/١٩٥٤ المعدل بالقرار رقم

٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ (١٦)

تعريف الحيابة :

٩.٣ - (١) هي التقنين المدلى :

عرفت المادة ١٣٩٨ من المشروع التمهيدي للتقنين المدنى الحيابة بقولها : « الحيابة وضع مادى به يسيطر الشخص سيطرة فعلية على شىء يجوز التعامل فيه ، او يستعمل بالفعل حقاً من الحقوق » - وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي فى هذا الخصوص ما يأتى :

« الحيابة هي سيطرة فعلية على شىء او حق ، فتجوز حيابة الحقوق المدنية كحق الانتفاع وحق الارتفاق وحقوق الزهن المختلفة ، كما تجوز حيابة الحقوق الشخصية ، الا ان المادة حذفت فى لجنة مجلس الشيوخ

(١٦) وقد ألقى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٩/٧ (المعدل) عدة التزامات على عاتق المرخص له تخلص فيما يأتى :

١ - ابلاغ المرخص له الجهة المقيد بها الترخيص عند تغيير محل اقامته وعليها أن تؤثر بذلك فى سجلاتها وفى الترخيص بمنه التحقق من تغيير محل الإقامة فعلاً وأن ترسل الملف الخاص به الى المحافظة أو المديرية التى أصبح صاحب الشأن مقيماً فى دائرتها بصفة مستديمة (م ٧) .

٢ - اذا تنازل حامل الترخيص عن السلاح المرخص له فى احرازه او حيازته بالبيع او بغيره من التصرفات الناقلة الى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو الى شخص مرخص له أو معفى من الترخيص وجب عليه تقديم الترخيص الى الجهة المقيد بها للتأشير عليه بذلك وعلى المتنازل اليه المرخص له تقديم السلاح الى الجهة ذاتها للتحقق من أوصافه (م ١٠) .

٣ - للمدير أو المحافظ فى أى وقت ائتماء مدة الترخيص أن يكلفه صاحبه بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها فى المادة الأولى ويحدد له الوقت المناسب لتقديمها (م ٦) .

٤ - على المرخص له فى حالة فقد السلاح المرخص له فى حيازته أو احرازه أو تلفه أو فقد الترخيص أو تلفه ابلاغ المحافظة أو المديرية التابع لها محل اقامته وعليها أن تجرى تحقيقاً فى هذا الشأن وتؤشر بنتيجته فى سجلاتها . ويصطلى فى حالة ثبوت فقد الترخيص أو تلفه بدل فاقد عنه بالرسم المقرر (م ٩) .

لأنها تتضمن تعريفا تغلب عليه الصبغة الفقهية (١٧) .

وبين مما تقدم ، أن الحياة وضع مادي ينجم عن أن شخصا يسيطر سيطرة فعلية على حق ، سواء كان الشخص هو صاحب الحق أم لم يكن ، والحياة نوعان : حياة قانونية وحياة عرضية .

والحياة القانونية : لها عنصران :

أولهما مادي : وهو رابطة فعلية تربط الحائز بما يحوزه وتمطيه عليه السيطرة التامة التي تخوله التصرف فيه على الوجه الذي يريد .

وثانيهما إيدي أو منوي : ويقوم على لية ارتباط الشيء بمعنى أن يكون الحائز واضحا اليد على الشيء بقصد تملكه أو بقصد ادعاء أى حق من الحقوق المبنية عليه .

أما الحياة العرضية : فهي التي تكون فيها الحياة لحساب الغير ، فمن يحوز الحق حياة عرضية لا يحوزه لنفسه ، بل يحوزه لحساب غيره ، فنعتبر القصد ، أى قصد الشخص استعمال الحق لحساب نفسه غير موجود عند الحائز العرضي ، ولذلك يلتزم الحائز العرضي برد الشيء المحوز لمالكه . وهذا الالتزام بالرد هو الذي يحدد مركز الحائز العرضي ، وهو الذي يجعل حياته حياة مادية محضة أى عرضية . وتحقق الحياة العرضية إما بموجب عقد أو بحكم القضاء أو القانون لتأدية مهمة معينة .

والحائزون العرضيون فريقان :

الفريق الأول : الحائزون العرضيون الذين ينزلون من الحائز الأصلي منزلة التابع من المتبوع فيأتمرون بأوامره ويلتزمون بتعليماته وليست لهم أية حرية في التصرف ، وقد نصت عليهم المادة ١/٩٥١ مدنى بقولها :

(١٧) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٦ ص ٤٤٩ الهامش وما بعدها .

• تصح الحيابة بالوساطة ، متى كان الوسيط يباشرها باسم الحائز ، وكان متصلا به اتصالا يلزمه الائتمان بأوامره فيما يتعلق بهذه الحيابة ، وهذا الفريق يشمل الخدم: والعمال والمستخدمين وصانعي الاتباع كالطاهي والسائق وناظر الزراعة ، والوكيل مادام يمثل باسم الموكل ويأتمر بأوامره فيما يتعلق بحيابة الشيء الذي اشتراه في حدود الوكالة ، والولي والوصي والقيم اذا كان القباصر أو المحجور عليه مميذا ، والمدير أو المفوض من الشخص المعنوي في حيابة ماله ، وبوجه عام كل شخص يباشر السيطرة المادية على الشيء لحساب غيره ويكون تابعا يأتمر في هذه السيطرة بأوامر من يباشرها لحسابه .

والفريق الثاني : الحائزون العرضيون الذين يحوزون لحساب غيرهم ولكنهم لا يعتبرون إتباعا للحائز الأصلي بل يبقى لهم شيء من حرية التصرف في حيازتهم ومثل هؤلاء صاحب حق الانتفاع أو حق الاستعمال أو حق السكنى ، وصاحب حق الحكر ، والدائن المرتهن رهن حيابة ، والمستأجر والمزارع والمستثمر والحارس والمودع عنده .

فهؤلاء يحوزون لحساب غيرهم ولكنهم يختلفون عن الفريق الأول في أنهم لا يقتصرون على حيابة الشيء مجرد حيابة مادية بل هم يجمعون الى هذه الحيابة المادية حيابة صحيحة كاملة لحق عيني أو حق شخصي يحوزونه لحساب أنفسهم ويتوافر عندهم بالنسبة الى هذا الحق عنصرا للحيابة ، السيطرة المادية وقصد استعمال الحق لحساب أنفسهم ويصدق ذلك على الأقل على صاحب حق الانتفاع وصاحب حق الاستعمال وصاحب حق السكنى وصاحب حق الحكر والدائن المرتهن رهن حيابة والمستأجر والمزارع . فكل من هؤلاء يعتبر حائزا عرضيا للشيء بالنسبة الى حق الملكية فيه اذ يحوز هنا الحق لحساب المالك لا لحساب نفسه ، ولا يباشر فيه الا السيطرة المادية نيابة عن المالك . والحائز لحق الملكية هو المالك وحده فهو الذي يوجد عنده عنصر القصد ويباشر السيطرة المادية بوساطتهم .

أما بالنسبة إلى الحق العيني من حق انتفاع أو حق استعمال أو حق سكنى أو حق حكر أو حق رهن حيازي ، أو بالنسبة إلى الحق الشخصي من حق المشتاجر أو حق المزارع فإن كلا منهما يحوز الحق الذي يبلشه لجسأب نفسه لا لجسأب المالك ويجمع فيه بين عنصري الحيازة : عنصر السيطرة المادية وعنصر القصد قيمتير حائزا . حيازة صحيحة كاملة لهذا الحق .

• وأى صورة من صورتي الحيازة هذه تكفى - فى جرائم الأسلحة - للوقوع تحت طائلة العقاب لأن كلاهما تتطلب من الجاني - بالأقل - سيطرة كافية على السلاح وهذه السيطرة قد تكون مقرونة باعتقاد الحائز أنه مالك كما فى الحيازة القانونية ، وقد لا تكون كذلك كما فى الحيازة العرضية (١٨) .

١٤ - (ب) فى القانون الجنائى :

تتحقق الحيازة فى القانون الجنائى إذا كان الشخص واضعا اليد على الشيء بقصد تملكه أى بالاستئثار بالشيء على سبيل الملك والاختصاص ويكفى فى اثبات حيازته أن يكون سلطانه مبسوطا عايه ولو لم يكن فى حيازته المادية أو كان المحرز شخصا آخر نائباً عنه • فلا يشترط لتوافر الحيازة أن يكون الجاني واضعا اليد على الشيء مادياً أى محرزاً له •

وعلى ذلك يكون القانون الجنائى قد توسع فى مدلول الحيازة عن القانون المدنى الذى يتطلب لها مظهر مادى - سواء كانت الحيازة قانونية أو عرضية بينما يكفى فى القانون الجنائى أن يتوافر لها العنصر المعنوى فقط دون المادى أى صورة المالك غير الحائز (١٩) ، كمالك السلاح الذى يودع سلاحه لدى غيره أو يعمره اليه فإنه يظل حائزاً له رغم أن السيطرة المادية تكون للمودع والمستعير ، وكمن يفوض آخر فى شراء سلاح معين فيشتريه

(١٨) الدكتور عبد الرأزق السنهورى - الوسيط فى شرح القانون المدنى - الجزء التاسع - ص ٨٢٥ وما بعدها •
(١٩) المستشار حسن عميرة - موسوعة القوانين الجنائية الخاصة - الجزء الأول سنة ١٩٨٧ ص ٥٣٠ •

لحسابه ويحتفظ به لديه من أجله ، فانه يعتبر حائزا رغم أن الحيابة المادية لغيره .

ولما كانت الجريمة سلوك محظور ، فانها لا يمكن أن تقع بشيء قتل ، وينبى على ذلك أن الحيابة لا تثبت جبرا عنه ، بل لابد أن يسمى اليها بفعله وتتجه اليها ارادته .

وبالترتيب على ذلك فإن الوارث لا يعتبر لمجرد وفاة مورثه حائزا لما كان يحوزه من أسلحة ، وانما يجب أن يصدر من الوارث فعل يعبر به عن حيازته لهذا السلاح .

وقد قضت محكمة النقض بصدد تعريف الحيابة في قانون الأسلحة والذخائر بأن :

١ - « الاحراز هو الاستيلاء المادى على الشيء لأى باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفائه ويكفى فى توافر الحيابة أن يكون سلطان المتهم مبسوطا على الشيء ولو لم يكن فى حيازته المادية أو كان المحرز له شخصا آخر نائباً عنه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن أخذاً باعترافه بحيازته الطنبجة المضبوطة وأنها كانت بمسكنه ، ودان الطاعنة الثانية أخذاً بما ثبت فى حقها من أنها استولت مادياً على الكيس الذى يحوى الطنبجة المذكورة وسلمته الى المتهم الثالث يكون متفقاً مع صحيح القانون » .

(طعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

٢ - « لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول عن احرازه السلاح والذخيرة أخذاً باعترافه واحتفاظه بالسلاح تحت الوسادة والذخيرة بدولاب حجرة نومه ، فإن ذلك ما يتحقق به استيلاء الطاعن الأول مادياً على السلاح والذخيرة ويتوافر به معنى الاحراز ، ذلك أن الاحراز هو الاستيلاء المادى على الشيء لأى باعث كان ولما كان ما أورده الحكم من اعتراف للطاعن الثانى أن السلاح المضبوط والذخيرة ملك له ، فإن ذلك مما يتوافر به معنى الحيابة ذلك أنه يكفى فى توافر الحيابة أن يكون سلطان المتهم

ميسوطا على الشيء ولو لم يكن فى حيازته المادية ، ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذا دان الطاعن الاول عن احرار السلاح وذخيرته ودان الطاعن الثانى عن حيازة ذات السلاح والذخيرة يكون قد اصاب صحيح القانون ولا يكون هناك تناقضا ويكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن غير سديد ،
(طعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣)

وتعريف محكمة النقض للحيازة فى قانون المخدرات فقد عرفتها بقولها :
« لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك ويكفى فى اثبات حيازته له أن يكون سلطانه ميسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه » .

(طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٨ -
ايضا : طعن ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/٢٢/١٩٧٩ - طعن ٤٨٧ س
٢٨ ق - جلسة ٥/٢٨/١٩٥٦)

١٥ - الاحراز :

الاحراز هو الاستيلاء المادى على الشيء دون أن يصاحبه أى ركن معنوى ، فمجرد الاستيلاء ماديا على السلاح لأى سبب كان ، يعتبر احرازا معاقبا عليه ولو لم يكن المحرز مالكا للسلاح .

١٦ - توافر جريمة الاحراز ولو كان الاحراز لأمر عارض :

تتوافر جريمة احراز السلاح بمجرد الاستيلاء المادى على السلاح ، طالبت المدة أو قصرت ، وأيا كان الباعث عليه ، ولو كان لأمر عارض أو طارىء .
والحكمة فى ذلك خطورة الأسلحة فقد يؤدى الاستيلاء عليها ولو لفترة قصيرة الى استعمالها فيما يخل بسلامة الأشخاص والأمن العام لأن

جهة الادارة لم تتحقق من توافر شروط الترخيص فى مجرز السلاح . وعلى ذلك فتمتى وجد احراز مادى وثبت علم المحرز بان ما يحوزة سلاحا ، فقد استوفت الجريمة اركانها وحق العقاب (٢٠) .

وهذا المعنى هو ما استقرت عليه محكمة النقض فى قضائها . فقد اعتبرت من قبيل الاحراز الذى تتحقق به جريمة احراز سلاح بغير ترخيص ما يأتى :

١ - ايداع السلاح لدى المتهم لاصلاحه رغم انه غير مرخص له بذلك .
لقد جرى قضاؤها على أن :

و . . . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه يكفى لتحقق جريمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية - طالعت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارىء - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب نسو القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى - بغير ترخيص - عن علم وادراك - واذ كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية رقم ٥٥٤٨ موضوع التهمة قد ضبطت فى محل المظنون ضده - دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو يشملها الترخيص الصادر له بالاتجار فى الأسلحة - لأنها باقراره - لم ترد الى محله كى يشملها نشاطه التجارى فتدخل فى نطاق ترخيصه - بل أودعت لديه لاجراء اصلاح بها وهو غير مختص به ولا مرخص له بمباشرة هذا النوع من النشاط فان مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها كما لم يكن لها مبرر مشروع يحميه القانون - وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن السلاح حين ضبط

(٢٠) الدكتور ادوار غالى الذهبى - جرائم المخدرات فى التشريع المصرى - الطبعة الاولى سنة ١٩٧٨ ص ٦٢ .

فى محل المظنون ضده صالحا للاستعمال باقرار المظنون ضده - فقد كانت بذلك جريمة حيازته سـلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها ما دامت قد صحت نسبتهـا اليه . الخ » .

(طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣)

٢ - حصول التهم على السلاح الناري من آخر لاطلاق عيار ناري منه .
فى محفل عرض .

وفى هذا قضت بأن :

» يكفى لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة العرضية طالـت او قصرت وأيا ما كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارضير أو طارئ، لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراكه . وإذا ما كان الثابت مما أورده الحكم المظنون فيه أن الطاعن حصل على البندقيـة موضوع التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عيارا فى حفل العرس دون أن يكون مرخصا له بحيازتها فإن جريمة احراز هذا السلاح الناري بغير ترخيص تكون قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها . ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بادانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحا فى القانون » .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤)

٣ - امسك التهمة بالسلاح لتسليمه لزوجها لأخفائه .

فقضت بأن :

» . . . أما عن ادانة الطاعنة الثانية باحراز ذات الطبنجة التى دبرز زوجها الطاعن الأول بحيازتها فأمر لا ياباه منطق القانون ، ويستقيم معـر ما نسبـه الحكم الى كل منهما ، ذلك أن الحكم قد دان الطاعن الأول أخذا باعتـرافه بحيازته لها ، وأنها كانت بمسكنه ، ودان الطاعنة الثانية أخذه

بما ثبت في حقها من أنها استولت استيلاء ماديا على الكيس الذي كان يحوى الطبنجة المذكورة وسلمته الى المتهم الثالث ، ولا تنساقض بين الامرين .
فالاحراز هو الاستيلاء المادى على الشيء لاي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفائه ، ويكفى في توافر الحيازة ان يكون سلطان المتهم ميسوطا على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية ، او كان المحرز له شخصا آخر نائبا عنه . وكذا الشأن بالنسبة لادانة الطاعنة الثانية باحراز البندقية المملوكة لزوجها الطاعن الأول والمرخص له باحرازها ، فان الثابت من الحكم أنه نسب اليها الاستيلاء المادى عليها واعطاها اياها الى المتهم الثالث وتكليفها له بحملها الى المتهم الثاني مما يتوافر به في صحيح القانون باعتبارها محرزة لهذا السلاح ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد » .

(طعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

٤ - امسالك المتهمة بسلاح نارى خاص بزوجها .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بايراده أقوال شاهدى الاثبات بما مؤداه انها حين ولما الحجره لتفتيشها شاهدا المطعون عندها مسككة بفرد خرطوش واعترفت لهما بأنه خاص بزوجهما . وقد صادق الأخير على اعترافها ، ثم خلص الحكم الى القضاء ببرائة المطعون عندها من تهمة احراز السلاح بدون ترخيص تأميسا على أن حيازتها للسلاح المضبوط بالصورة التى صورها شاهدا الاثبات لا تعتبر حيازة مؤتمة اذ انها حيازة عرضية وبالتالي فان ركن القصد الجنائى لجريمة احراز السلاح النارى بدون ترخيص يكون غير متوافر . لما كان ذلك ، وكان تخضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه يكفى لتحقق جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية - طاللت او قصرت ويا . كان الباعث عليها ، ولو كان لأمر عرضى أو طارىء - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز او حيازة السلاح

النارى بدون ترخيص - عن علم وادراك - واذا كان الثابت بما أورده الحكم أن المظنون ضدها أحرزت السلاح النارى المضبوط ، وهو ذات السلاح الذى أثبت الحكم صلاحيته للاستعمال عند التحلث عن جرية حيازته المسندة الى زوج المظنون ضدها - فى الدعوى المطروحة - فانه بذلك تكون جريمة احرار المظنون ضدها سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساءلتها عنها ما دامت قد صحت نسبتها اليها « الخ » .

(طعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣١ يناير ١٩٨٠)

٥ - اختلاف التهمة بالسلاح النارى كإمانة لديها .

وفى هذا قضت بأن :

« لما كان من المقرر انه يكفى لتحقيق جريمة احرار سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح - طالبت او قصرت - أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارئ فانه - حتى مع ما تزعمه الطاعنة فى طعنها من انها كانت تحتفظ بالسلاح النارى والذخيرة لديها كإمانة - فان جريمة احرار السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص تكون متوافرة فى حقها ، ويكون هذا الدفاع ظاهر البطلان فلا على الحكم ان هو التفت عنه ولا يكون هناك محل للنمى عليه فى هذا الشأن » .

(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)

ولا ينال من توافر جريمة احرار السلاح أن يكون السلاح مملوكا

للغير .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

« مؤدى نصوص المواد ١ ، ٣ ، ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن احرار السلاح النارى يستلزم الحصول على ترخيص بذلك لمحرزه أو حائزه ولو كان السلاح مرخصا به للغير » .

(طعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٧)

١٦ مكر - صود من الحياة والاحراز لا يعاقب عليها القانون :

١ - احراز المالك للسلاح المرخص به خفيه .

وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

« مؤدى اشتراط توقيع المالك والخفي على الطلب لاستصدار الترخيص الى الأخير طبقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الداخلية الرقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢ يونية سنة ١٩٦٠ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أن شخص المالك له اعتباره لدى الجهة الادارية عند البحث في اصدار الترخيص ، وصذوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص بل ان سلطانه يظل مبسوطا عليه بحيث تمنقنه له الحياة بحكم تلك الملكية ويقتصر استعمال السلاح على الخفي المرخص له الذي يخرزه لحساب المالك بوصفه تابعا له . ومن ثم ينصرف أثر الترخيص الى المالك والخفي معا على أن تقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة - وأن يقتصر الاحراز على الخفي المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض - ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار اليه قد جرى نصها على أن « الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقاً للمادة الأولى » . ذلك بأن المالك لا يصد في هذا المجال من الغير بالنسبة الى المرخص له ، ومن ثم فان حيازة الطاعن للسلاح محل الترخيص - لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة - على ما سلم به الحكم في مدوناته - لا جريمة فيه ، ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيده في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزير الداخلية أو من ينوبه في سحب الترخيص

مؤقتا أو القائه على حسب الأحوال والتزام المرخص له تسليم ان سلاح فردا الى مقر الشرطة المختص مع اباحة التصرف له فيه بالشروط والأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر . وبديهي أن هذا التصرف لا مناص من اسباغه على المالك بوصفه صاحب حق في التصرف في ملكه دون أن ينعطف هذا الحق الى الحغير المرخص له بالسلاح ، الأمر المستمد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده . ولما كان مناط العقاب طبقا للمادة الأولى من القانون المشار اليه هو حيازة السلاح أو احرازه وحمله بغير ترخيص ، وكان الطاعن مالكا للسلاح ومرخصا له بحيازته ، فان الحكم المطعون فيه اذ دأبه بجريمة احراز ذلك السلاح بغير ترخيص على الرغم من توافر المقتضى لهذا الاحراز ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه » .

(طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ - أنظر أيضا
نقض ١٩٦٧/١٢/١١ طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق - منشور بيند ٢٠٩)
٢ - حيازة السلاح بقصد اتمام اجراءات الترخيص في صورته
النهائية .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لما كانت المحكمة قد رفضت سماع شهادة كاتب الضبط - الذي أشهدته المتهم على أنه كان مصرحا له من الجهة الادارية المختصة بالحصول على البتأدق المضبوطة لتقديدها اليها بعد أن كانت قد وافقت على السير في اجراءات الترخيص - وانتهت الى ادانة الطاعن على أساس أن شهادته غير مجدية بقالة أنه لا عبرة بالبواعث على الاحراز ، فان حكمها على هذا النحو يكون قد بنى على خطأ في فهم دفاع الطاعن الذي يستند اليه أصلا في تبرير مشروعية حيازته للأسلحة المضبوطة ولا يستند فيه الى اثبات الباعث عليها - الأمر الذي يسانمه فيه مراحل اجراءات تقديم طلب الترخيص واستخراج الرخصة التي نظمها قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ والقرارات المعدلة تنفيذا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له وما جاء بكتاب مصلحة الأمن العام الذي كفل تبيان التعليمات في هذا الشأن والذي تمسك بها الطاعن في دفاعه وأشار إليها الحكم في مدوناته والتي تفيد أن موافقة وزير الداخلية أو من ينيبه في إصدار الترخيص بحمل السلاح الناري يستوجب بالضرورة التصريح لطالب الترخيص بتقديم السلاح الناري المراد ترخيصه لاثبات أوصافه في الرخصة تحقيقاً لميقيتها وهو أمر موكول تنظيمه إلى الجهة الإدارية وحدها باعتبارها صاحبة الحق في منح الترخيص أو منعه طبقاً للتعليمات الإدارية الصادرة منها في هذا الشأن دون خروج على أحكام القانون ، الأمر الذي يترتب عليه لزماً أن تكون حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد اتمام إجراءات استخراج الترخيص في صورته النهائية في صون من التائيم ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة » .

(طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)

١٧ - ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر من رئيسه بإحراز سلاح ناري بدون ترخيص :

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طاعة المرؤوس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طرح دفاع الطاعن المؤسس على أن إحرازه السلاح الناري كان صدوياً لأمر رئيسه يكون بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون ، » .

(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

١٨ - رأى فقهي في الاتصال المادي بالسلاح واليد العارضة :

ذهب رأى في الفقه إلى وجوب التفرقة بين الإحراز وبين الاتصال المادي بالسلاح . ذلك أن الاتصال المادي بالسلاح لا يكفي . وجب لتكوين

الاحراز ومن ثم لا يشكل جريمة ، لأن الاحراز لغة ينطوى على معنى السلطة أو السيطرة على الشيء ، أى يجب أن يكون سلطان الشخص مبسوطا على ما بين يديه . وبناء عليه لا يقع الاحراز من لمس السلاح مع علمه بحقيقته . لأن اللمس وإن كان اتصالا بالسلاح ، إلا أنه ليس تعبيرا عن سلطة أو مظهرا من مظاهر السيطرة . كذلك لا يقع الاحراز من يدفعه حسب الاستطلاع الى الامساك بالسلاح للاطلاع عليه ورده فى الحال ، ولكن يجب أن تفهم السيطرة باوسع معانيها فيدخل فيها كل فعل يتمكن به الشخص من التصرف فى السلاح أو من استئصاله أو احتجازه أو نقله من موضعه .

وقد ساند هذا الرأى ما ذهب إليه بما قضت به محكمة النقض بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤ فى الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق بأن : « المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادى فى جريمة احراز الجوهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . ومن ثم فإن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذى كان أمامه وإمام الشخص الآخر الذى كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتما وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به ماديا أو أن سلطانه كان مبسوطا عليه قبل واقعة دفعه » (٢١) .

كما ذهب رأى آخر فى الفقه الى أن الاحراز المعاقب عليه هو الاحتفاظ ماديا بالسلاح ، أما الاحراز المقصود به مجرد تمكين اليد العارضة فلا تتوافر به الجريمة ، بشرط أن يكون السلاح بين يدى الشخص تحت اشراف ورقابة حائزه أو صاحبه الاصلى . ولن يغير من الحكم أن يكون باعث الشخص على الاحراز العرضى هو التمهيد لشراء السلاح غير المرخص به ، لأن من شأن هذه النتيجة أن تشجع المجرم على عدم الخفى فى الشراء .

ومن الأمثلة التى ذكرها أنصار هذا الرأى للاحراز العرضى غير المعاقب

عليه تسليم تلك السلاح مسلحه المرخص باسمه الخاص الى خفيه المرافق له في الطريق ، ليحمله في حضوره وتحت اشرافه المباشر ، والتابع الذي يقوم بتنظيف سلاح متبوعه بما يقتضيه ذلك من الامساك المادى به طوال الفترة اللازمة للتنظيف (٢٢) .

وهذا الرأى فى الاتصال المادى بالسلاح واليد العارضة وان كان محمود الدافع لانه يخفف من القلق فى تجريم حيازة واحراز الأسلحة والذخائر الا أنه يثير صعوبات جمة فى التفرقة بين ما يعتبر اتصالا ماديا بالسلاح وبين ما لا يعتبر كذلك وبين ما يعتبر يدا عارضة تحت اشرافه صاحب السلاح ورقابته ، وبين ما لا يعتبر كذلك وهو ما يؤدي الى خلافه فى تحديد الوقت الذى تستغرقه اليد العارضة .

وهذا الرأى فضلا عما تقدم يتجافى مع حكمة التشريع فالمشرع حين جرم الاحراز كان يستهدف غاية محددة ، هي أن يحول دون وقوع السلاح على أى وجه فى يد لا تؤمن عليه ، ومناطق ذلك هو الترخيص ، وهذه الحكمة يهددها وقوع السلاح فى يد من لم يرخص له بحيازته أو احرازه ، سواء كانت هذه اليد على سبيل الملك أو الاحراز أو على سبيل ما يوصف باليد العارضة أو بالاتصال المادى .

١٩ - الحيازة أو الاحراز يمثل الركن المادى فى جريمة حيازة أو احراز السلاح بدون ترخيص :

الركن المادى للجريمة هو مادياتها ، أى كل ما يدخل فى كيانها وتكون له طبيعة مادية تلمسه الحواس . وللركن المادى أهمية واضحة فلا يعرف القانون جرائم بغير ركن مادى اذ بغير ماديات ملموسة لا ينال المجتمع

(٢٢) راجع فى هذا الرأى المصفاوى فى شرح قانون الجزاء الكويتى ص ٢٤٣ - مشار اليه فى مؤلف الدكتور ادوار الذهبى ص ٦٣ هامش (١) - الدكتور رعوف عبيد ص ٢٣٩ وما بعدها .

اضطراب ولا يصيب الحق. الجديرة بالحماية عدوان ، وبالإضافة الى ذلك فإن قيام الجريمة على ركن مادي يجعل إقامة الدليل عليها ميسورة ، إذ أن اثبات المساديات سهل . ثم هو يقي الأفراد احتمال أن تؤاخذهم السلطات العامة دون أن يصدر عنهم سلوك مادي محدد فتعصف بأمنهم وحريتهم (٢٣) .

وينقسم الركن المادي في الجريمة الى عناصر ثلاثة : الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما .

أما في جريمة حيازة أو احراز سلاح بدون ترخيص ، فالركن المادي فيها هو حيازة السلاح أو احرازه بدون ترخيص . فإذا لم تكن هناك حيازة أو احراز انتفى الركن المادي للجريمة .

ولا يتصور أن تكون حيازة السلاح أو احرازه إلا بفعل إيجابي ، فالحيازة أو الاحراز لا يتوافر بالامتناع . ويستوى أن تكون الحيازة مجردة أو لغرض آخر كالاستيراد أو الاتجار أو الصنع أو النقل غاية ما هنالك أن كل منها يخضع للنص الذي يعاقب عليها (٢٤) ، وهو ما يؤدي الى اختلاف العقوبة .

ويجب أن تدل محكمة الموضوع تدليلاً كافياً على توافر الحيازة أو الاحراز في حق المتهم ، فلا يكفي في ذلك مثلاً قول الحكم المطعون فيه أن السلاح المضبوط كان تحت مقعد المتهم في سيارة أو قطار ، لأن هذا التدليل غير مانع من أن يكون في حيازة الراكب الذي يجلس بجواره (٢٥) .

(٢٣) الدكتور نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ص ٢٧٩ .

(٢٤) الدكتور محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ٢٩١ .

(٢٥) فقد قضت محكمة النقض بصدد التدليل على توافر الركن المادي في جريمة احراز الجوهر المخدر بأن : « فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادي في حق المتهم ألا بقوله أن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذي يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المضمون

ولكن القانون لا يوجب أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادى
الجريمة جيازة أو احراز السلاح بشير ترخيص ، بل يكفى أن يكون فيما أورده
من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه (٢٦) .

وإذا لم تتيقن المحكمة من أن المتهم قد حاز أو أحرز السلاح ، فيجب
عليها الحكم ببراءته ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتغل حكمها على ما يفيد
أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام
عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت. دفاع المتهم

فى حق المتهم ألا يقوله أن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل
لا يفضل السابق ولا يكفى إذا لوحظ أنه كان بالنسيارة راكب آخر - فإن
الحكم إذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً بالقصور ويتعين
نقضه .

(طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٥)

(٢٦) فقد قضت محكمة النقض - بصدد الركن المادى فى جريمة
احراز المخدر - بأن :

١ - « لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادى
الجريمة احراز المخدر ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف
ما يكفى للدلالة على قيامه . ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه
أنه استند فى ادانة الطاعن الى أدلة صحيحة ومبينة استخدمها من أقوال
شهود الإثبات التى حصل مؤداها تفصيلاً ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على
الحكم بدعوى القصور فى التدليل يكون فى غير محله » .

(طعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)

٢ - « لما كان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة
مخدرة أن يكون محرزاً للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون
سلطانه مسبوفاً عليها بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تكن. فى حيازته
المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم
استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف
- كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - مما يستدل به على قيامه . لما كان
ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن اقتسم مع الجندى
(الشاهد الأول) كمية المخدر التى عثر عليها على شاطئ البحر وأنه قام
بإخفاها ما حصل عليه بدفنه فى مكان يعرفه بالصحرى ، فإن ذلك مما يتحقق
به الركن المادى للجريمة » .

(طعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٨٤)

أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات (٢٧) ، وما دامت المحكمة قد اقتنعت بثبوت التهمة المستندة الى المتهم ودلت على ذلك بأدلة سائفة ومعقولة ولها أصل ثابت بالأوراق ، فلا تنريب عليها ان هي لم تحقق ادفاع غير المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه (٢٨) .

(٢٧) الدكتور ادوار الذهبي ص ٦٥ - وقد قضت محكمة النقض - بصدد البراءة في جناية احرار مخدرات - بأن :
« لئن كان من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات » ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الثاني على أن مخدرا لم يضبط معه ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن سبع عشرة قطعة من الحشيش قد ضبطت معه وفي جيب صديريه الأيمن ، فإن الحكم اذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت ، واستند في قضاؤه الى ما يخالف الثابت بالأوراق فإن ذلك لما يدل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى ودون أن تلم بها وتمحصها ، بما يعيب حكمها ويوجب نقضه » .

(طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
كما قضت أيضا بأن : « من المقرر أنه ولئن كان المحكمة الموضوع أنه تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا أن حد ذلك أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات » .

(طعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ - ذات المبدأ
طعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧ - طعن رقم ٣٤٤٩
لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) .

(٢٨) وقد قضت محكمة النقض بأن : « لما كان الحكم قد استخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدان المحكمة على أن الطاعنين هما المتحديان أولا وأخيرا على المجنى عليه وذلك على ثبوت هذه الصورة تدليلا سائفا » .
وكان من المقرر أنه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا انه متى كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تنريب عليها أن هي أغفلت الرد عليه » .

(طعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ - ذات المبدأ
طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠)

مادة (٢)

يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهي في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الإصدار ، ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات .

أما التراخيص التي تمنح للسائقين فتكون لمدة لا تتجاوز ستة أشهر . وفي جميع الأحوال لا تتغير مدة سريان الترخيص عند المسألة أسبلة جديدة اليه (١) .

الشرح

٢ - مدة الترخيص :

تبدأ مدة الترخيص من تاريخ صدوره وتنتهي في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الإصدار .

فعل سبيل المثال اذا صدر الترخيص بتاريخ ٥ يونية سنة ١٩٩٠ لحائه ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٩٢ ، فالمدد الأقصى لمدة الترخيص ثلاث سنوات ولكن كثيرا ما تقل مدة الترخيص عن ذلك ، لأنها لا تكون ثلاث سنوات الا اذا صدر الترخيص في اليوم الأول من السنة الميلادية .

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ - المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ٦ يونية سنة ١٩٧٤ .
وكان نص المادة كما ورد بالقانون كالآتي :
« يكون الترخيص صالحا من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها .
ويجوز تجديده ويكون التجديد لمدة سنة تبدأ من أول شهر يناير لقاء رسم يؤديه طالب التجديد لا يتجاوز سنة » .

وكانت مدة الترخيص قبل تعديل المادة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ من تاريخ صدوره حتى آخر ديسمبر من السنة التي منح فيها ، فكانت أقصى مدة الترخيص سنة واحدة .

أما في ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة ودحاثرها (الملقى) فكانت مدة الترخيص سنة من تاريخ منحه ، والقانون الحالي يتميز عن القانون السابق في هذا الصدد بأنه وحد ميعاد انتهاء تراخيص السلاح فجعلها كلها تنتهي في آخر شهر ديسمبر .

وقد استعدلت المادة الثالثة من مشروع قانون الأسلحة والدخائر التي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ حكما جديدا بالنسبة للأسلحة البيضاء فنصت فقرتها الثالثة على أن تكون تراخيص الأسلحة البيضاء دالة .

٢١ - تراخيص السائحين :

المقصود بتراخيص السائحين تلك التي تصدر للقادمين بأساحتهم من الخارج للأنامة بمصر فترة مؤقتة لا تتجاوز ستة أشهر بغرض السياحة ، إذا ما رغبوا في استخدامها وادخالها للبلاد(٢) .

وقد جعل النص الحد الأقصى لمدة هذه التراخيص ستة أشهر ، فيصبح أن يصدر الترخيص لمدة أقل . وتصدر هذه التراخيص وفقا لأحكام قرار وزير الداخلية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤ (منشور بملحق التشريعات والوثائق) .

وتتضمن إجراءات إصدار هذه التراخيص فيما يأتي :

١ - يقدم طلب الترخيص أو التجديد من السائح أو من يتوب عنه باسم وكيل المصلحة لشئون الموانئ والمراقبة على النموذج المعد لذلك

(٢) دليل العمل بمراكز وأقسام الشرطة - أعداد الإدارة العامة للتفتيش والمراقبة بوزارة الداخلية سنة ١٩٨٣ ص ٢٧٧ .

(منشور بإمحاء التصاريح والوثائق) - مرافقا له نسختان من صورة الطالب والايصال الدال على أداء الرسم المقرر وطابع دفعة ويوضح بالنموذج اسم السائح بالكامل وجنسيته وجواز السفر ومدة اقامته بالبلاد وكذلك وصف الأسلحة المراد الترخيص بها وعنفا دقيقا مع بيان الغرض من احرازها .

وفي حالة تعذر وجود الصور الفوتوغرافية للسائح - يجوز الاكتفاء بالصورة الفوتوغرافية الملصقة على جواز سفره على أن يوضح في المكان المخصص للصورة الفوتوغرافية عبارة « انظر الصورة بجواز السفر » مع اثبات بيانات جهة وتاريخ ورقم اصدار هذا الجواز وجنسية حامله (م ٢ من القرار) .

٢ - ينوب عن وزير الداخلية وكيل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لشئون الموانئ والمراقبة ، ورؤساء أقسام الجوازات بالموانئ والمطارات أو من يقوم مقامهم في حالة غيابهم أو رؤساء النويات الذين يصدر بتحديدهم قرار من هذا الوكيل في منح وتجديد هذه التراخيص وكذلك في رفض الترخيص بشرط أن يكون قرار الرفض مسببا (م ١ من القرار) .

٣ - لا يجوز للسائح التصرف في الأسلحة المرخص له بها بأي نوع من أنواع التصرفات لأي سبب كان أثناء مدة اقامته بالبلاد الا بتصريح من مدير الأمن العام أو من ينييه (م ٣ من القرار) .

٤ - يجب على وكيل المصلحة لشئون الموانئ والمراقبة اخطار مصلحة الأمن العام في أول كل شهر بالتراخيص التي منحت في الشهر السابق وبالتراخيص التي انتهت مدتها بمغادرة أصحابها للبلاد وفي حوزتهم الأسلحة السابق الترخيص بها لهم (م ٤ من القرار) .

٢٢ - عدم تغيير مدة الترخيص عند إضافة أسلحة جديدة :

سواء كان الترخيص صادرا لمصرى أو لسائح ، فإن مدته لا تتغير اذا أضيفت اليه أسلحة جديدة أثناء مدة سريانه . فاذا صدر لمصرى بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠ ترخيص بحيازة واحراز قطعة سلاح واحدة ، فإن مدة الترخيص تنتهى طبقا للفقرة الأولى من المادة فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٩٢ ، فاذا أضيف الى الترخيص بتاريخ ١٠/٧/١٩٩١ سلاح آخر فإن الترخيص ينتهى رغم ذلك فى ذات التاريخ السابق أى نهاية ديسمبر سنة ١٩٩٢ .

٢٣ - تجديد الترخيص :

يكون تجديد الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة - الصادر للمصريين - لمدة ثلاث سنوات ، وفى هذه الحالة تكون مدة الثلاث السنوات هذه كاملة لأن الترخيص ينتهى فى نهاية شهر ديسمبر ثم يجدد اعتبارا من أول شهر يناير التالى ولمدة ثلاث سنوات .

وقد نصت المادة الثامنة من القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣) على اجراءات تجديد الترخيص ، وتخلص هذه الاجراءات فى أن طلب تجديد الترخيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المقيد بها مقابل إيصال يسلم للطالب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح .

ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بان مسوغات الترخيص لا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير وفى هذه الحالة الأخيرة يرسل الإيصال للترخيص له بخطاب موصى عليه .

ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها فى المادة (١) من القرار الوزارى .

ويجوز التجاوز عن الميعاد المذكور اذا قدم الطالب أعذارا يقبلها
المأمور .

وعلى مأمور القسم أو المركز اجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته .
وفي حالة الرفض يجب رفع الأمر الى مدير الأمن ليصدر قرارا في
هذا الشأن ويكون قرار الرفض مسببا (٣) .
وعلى الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقتها
للأوصاف الواردة في الترخيص .

وفي حالة رفض طلب التجديد يجب عليه تقديم السلاح فوراً الى مقر
الشرطة التابع له محل اقامته ويسحب الاتصال عند تسليم الرخصة بعد
تجديدها أو اذا تقرر رفض التجديد .

وواضح مما سلف أن وزير الداخلية قد أناب مأمور القسم أو المركز
في تجديد التراخيص أيا كن نوع الأسلحة أو عددها (٤) .

وقد أناب وزير الداخلية أيضا بموجب المادة الخامسة من القرار
الوزاري الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ (المجلد) قناصل جمهورية مصر العربية
في الخارج في تجديد تراخيص احرار وحيازة الأسلحة وتحصيل الرسوم
المقررة من المرخص لهم ومن أفراد الفئات المنصوص عليها في المادة ٥ من
القانون ، وعلى القنصلية موافاة مصاحبة الأمن العام في أول يناير من كل
سنة ببيان عن التراخيص التي جددت والرسوم التي حصلت .

**٢٤ - انتهاء الترخيص من تلقاء نفسه بانتهاء مدته دون حاجة الى
قرار أو إخطار من جهة الإدارة :**

الواضح من نص المادة أن الترخيص ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء

(٣) انظر في التظلم من قرار مدير الأمن برفض التجديد بند (٣٧
وما بعده) .
(٤) راجع دليل العمل بمراكز وأقسام الشرطة ص ٢٧٢ .

المدة المحددة فيه . فلم تعلق المادة إنهاء الترخيص على صدور قرار بذلك من جهة الإدارة أو توجيهه إخطار منها للمرخص له قبل انقضاء المدة المحددة له .

ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (٢٨ مكررا) المضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ من أنه إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة . لأن هذا النص تنظيمي .

وترتيبا على ما تقدم قضت محكمة النقض بأن :

١ - « انه بمقتضى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ٨ ابريل سنة ١٩٥١ بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ١٦ من القانون المذكور لا يصح أن يحرز أحد سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول ، والترخيص لا يعتبر سارى المفعول الا في مدى سنة من تاريخ منحه وهو ينتقض من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة الى اصدار قرار بذلك من جهة الإدارة ما لم يجدد لمدة أخرى . أما القول بوجود اصدار قرار بسحب الرخصة وإعلان صاحب الشأن به فمحله عندما ترى جهة الإدارة سحب ترخيص سارى المفعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب قدم لها فعلا بتجديده . » الخ . »

(طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/١٠)

٢ - ان المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه احرار الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها » . ونصت المادة الثانية على أنه « يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده » . ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ ابريل سنة ١٩٥١ الذي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر على أنه « يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المقيسة »

بها ، • وبين من ذلك أن الشارع قصد ألا يحوز أحد سلاحاً بغير ترخيص سائر المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا في مدى سنة من تاريخ منحه ، وينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة •

(طعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١١/٣٠)

٣ - « ان احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر احرار الاسلحة وحيازتها بغير ترخيص وتجعل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة الى اصدار قرار بذلك من جهة الادارة » •

(طعن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٣/١٤)

٤ - « لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن الترخيص يكون صالحا من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها ، ونصت المادة العاشرة منه على الأحوال التي يعتبر فيها الترخيص ملغيا ومن بينها حالة عدم تقديم طلب تجديده في الميعاد ، كما نصت المادة الثامنة من قرار الداخلية الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذا للمادة ٣٧ من القانون المذكور على أن طلب تجديد الترخيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المفيد بها ، مقابل ائصال يسلم للطلب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح • ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه يعلم الوصول ، ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير ، وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الائصال للمرخص له بخطاب موصى عليه • وكان البين من هذه النصوص - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - ومن نصوص الأمرين العسكريين رقمي ٢٢ لسنة ١٩٧٣ ، ٩ لسنة ١٩٧٤ والذين أجاز الثاني منهما تجديد الترخيص بحيازة السلاح الممنوح وفقا

لأولهما • وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - إن جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص تقوم بمجرد انتهاء الترخيص بحيازته ، وعدم تجديده فى الموعد المقرر أو عدم تقديم طلب بتجديده فى الميعاد ، ولو اتخذ المتهم من بعد لدى جهة الادارة الاجراءات المقررة لاستصدار ترخيص جديد كما هو الحال فى الدعوى المطروحة • وكان القول بوجود اخطار صاحب الشأن بقرار رفض طلب تجديد الترخيص بحيازة السلاح ، انما يكون عندما ترى جهة الادارة رفض الطلب المقدم لها فى الميعاد بتجديد الترخيص وفقا لقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ السابق ذكره والذي يوجب أن يقدم الطلب قبل نهاية الترخيص بشهر على الأقل •

لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يقدم طلب تجديد الترخيص باحراز السلاح الناري محل الاتهام الا فى ٠٠٠ بعد انتهاء الترخيص بما يزيد على ستة أشهر فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حيازة المطعون ضده للسلاح محل الاتهام مشروعة الى أن تملنه جهة الادارة بانتهاء الترخيص يكون غير سديد •

(طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٦)

٢٥ - الترخيص الذى يمنح من مأمور الشرطة لحين اتمام اجراءات الترخيص مؤقت :

وقد اوضحت ذلك محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٤ فى الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٨ ق والذي ذهبت فيه الى أن :

• ان التصريح الصادر من مأمور المركز باحراز سلاح لحين اتمام اجراءات الترخيص هو فى الواقع تصريح مؤقت يجدد بالبداهة حده الطبيعى بعد مضي سنة من تاريخ صدوره وذلك وفقا لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر •

٢٦ - هل تعتبر حيازة او احراز الرخص له للسلاح بعد انتهاء مدة الترخيص جنائية حيازة او احراز بدون ترخيص ؟

أنظر شرح المادة (٢٨ مكررا) •

مادة (٣)

الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الاولى .

الشرح

٢٧ - الترخيص بجيابة واحراز السلاح شخصي :

الترخيص الصادر من وزير الداخلية او من ينوب عنه بجيابة او احراز السلاح شخصي ، والنتيجة التي تترتب على ذلك أنه لا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الاولى ، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة صراحة ، فاذا تم هذا التسليم كان الغير مرتكباً لجريمة حيازة السلاح او احرازه بدون ترخيص .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« واذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية رقم ٥٥٤٨ موضوع التهمة قد ضبطت في محل المطعون ضده - دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها أو يشملها الترخيص الصادر له بالاتجار في الأسلحة لأنها باقراره - لم ترد الى محله كي يشملها نشاطه التجاري فتدخل في نطاق ترخيصه - بل أودعت لديه لاجراء اصلاح بها وهو غير مختص به ولا مرخص له بمباشرة هذا النوع من النشاط فان مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص . كما لم يكن لها مبرر مشروع يحميه القانون وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن السلاح حين ضبط في محل المطعون ضده صالحاً للاستعمال باقرار المطعون ضده - فقد كانت بذلك جريمة حيازته سلاحاً نارياً بغير ترخيص قائمة قانوناً مستوجبة لمساءلته عنها ما دامت قد صحت نسبتها اليه ولا يرفع هذه المسئولية ما أثبتته الحكم من أن هذا السلاح

مرخص لصاحبه باحرازه لما هو مقرر في المادة الثالثة من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باحراز السلاح الممدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، من ان الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقا للمادة الاولى ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تاويل القانون » .

(طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)

٢ - « المستفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ الممدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣ و ٨ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والممدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ - ان القانون اذ حظر حيازة او احراز الأسلحة النارية الا بترخيص من وزير الداخلية ، قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المبنية به بنواتها دون سواها مما لم يرد به » .

(طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٩)

وقد استحدثت المادة الثانية من مشروع القانون انذى أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ حكما جديدا اذ نصت في فقرتها الثانية على أنه يجوز بقرار من وزير الداخلية أو من ينوبه ، الترخيص بحيازة واحراز الأسلحة للاندية والهيئات التي يستلزم نشاطها استعمال الأسلحة النارية على أن يعهد بهذه الأسلحة وذخائرها الى شخص يحدده النادى أو الهيئة ويرخص له بهذه الأسلحة ، ويحدد استعمالها طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

٢٨ - الفاء ترخيص السلاح في حالة تسليمه الى شخص غير مرخص له بحيازته أو احرازه .

(أنظر شرح المادة العاشرة)

٢٩ - عقوبة مخالفة حكم المادة :

يماقب على مخالفة حكم المادة أى على تسليم السلاح موضوع الترخيص الى شخص غير مرخص له فى حيازته أو احرازه بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة (٢٩) من القانون التى تعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهاات أو باحدى هاتين العقوبتين .

وهى عقوبة جنحة . كما يقضى بمصادرة السلاح المضبوط موضوع الجريمة عملاً بالمادة ٣٠ من القانون ، غير أنه يجب مراعاة ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من عدم الاخلال بحقوق الغير الحسن النية . بمعنى أنه اذا كان مالك السلاح لم يبتهم فى الجريمة بصفة فاعل أصلى أو شريك ، فانه لا يقضى بالمصادرة ، كما لو سلم خفيـر خصوصى السلاح المملوك لخدمته الى الغير .

(انظر فى التفصيل شرح المادة ٣٠) .

٣٠ - تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير جريمة عمدية :

تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير جريمة عمدية ، فيشترط لتوافرها أن يعتمد المرخص له تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير ، كأن يسلمه اليه بيده ، أو يضعه فى مكان ويطلب منه أخذه ، أما اذا ترك المرخص له سلاحه سهوا فى مكان ما أو فقد منه وعثر عليه آخر ، أو سرق منه ، فان الجريمة المذكورة لا تتوافر فى حقه .

مادة (٤)

لوزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه .

وله سحب الترخيص مؤقتا أو الفأذه ويكون لراب الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفأذه مسببا .

وعلى المرخص له فى حالة السحب والالفاء أن يسلم السلاح الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته وله أن يتصرف فيه بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته خلال اسبوعين من تاريخ اعلانه بالالفاء أو السحب ما لم ينص فى القرار على تسليمه فورا الى مقر البوليس الذى يحدده (١) .

وللمرخص له أن يتصرف فى السلاح الذى اودع بقسم البوليس خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض وتحسب مدة السنة بالنسبة الى القصر وعديمى الأهلية اعتبارا من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف فى السلاح (٢) .

(١) الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - وكانت قبل تعديلها - تنص على أن : « وعلى المرخص له فى حالتي السحب والالفاء أن يسلم السلاح فورا الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته - وللمرخص له التصرف فى السلاح المسلم بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته » .

(٢) الفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - وكانت قبل تعديلها تنص على أن : « فإذا لم يتيسر التصرف فى السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض » .

وتخصص الأسلحة التي آلت الى النوبة . لوزارة الداخلية (٣) .

الشرح

٣١ - سلطة وزير الداخلية أو من ينوب عنه في رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط- يراه: اذا قدم طلب الترخيص ، فليس معنى ذلك إلزام وزير الداخلية أو من ينوب عنه بإصدار الترخيص . وإنما لوزارة الداخلية أو من ينوب عنه (٤) رفض الترخيص أو تقصير مدته بأن يصدره لمدة سنتين أو سنة واحدة فقط .

وله قصر الترخيص على أنواع معينة من الأسلحة كأن يرفض الترخيص بسلاح مشمشخن ويصدر الترخيص بسلاح غير مشمشخن .

وله تقييد الترخيص بأى شرط يراه ، كأن يشترط فى الترخيص الصادر لحفيد المالك ألا يحفظ السلاح لدى المالك .

وسلطة وزير الداخلية أو من ينوب عنه فى ذلك كله - كالتفان فى السحب والالغاء كما سنرى - سلطة تقديرية واسعة النطاق ، ولا معقب عليه فيها من محكمة القضاء الادارى . طالما أنه لم يتعسف فى استعمال سلطته .

وفي هذا قضت محكمة القضاء الادارى بأن :

١ - « يبين من المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة

(٣) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ (المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ العدد ٢٢) .

(٤) راجع فى الأشخاص الذين أنابهم وزير الداخلية فى تقصير مدة الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه جند (١٢ مكرر) .

١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر أن الترخيص في حمل السلاح ابتداءً ،
ونجديد الترخيص السابق أمر مرده الى الوزارة تقدر ملامة منحه أو رفضه
بسلطانها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه من محكمة القضاء الإداري ،
طالباً أنها لم تتعسف في استعمال سلطتها ، فإذا ثبت أن قرار رفض
الترخيص للمدعى في حمل سلاح قد بنى على أن ولده هو الذى يباشر له
أعماله جميعها ، ويقوم معه في نفس المنزل ، وأنه مرخص له في حمل
السلاح وهو أمر قدرت الوزارة - بسلطانها التقديرية - ألا محل معه
للترخيص للمدعى بحمل السلاح ، فتكون الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار
في غير محلها خالية بالرفض ، .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٤/١١/٢)

٢ - « إذا كان ما تستند اليه الوزارة في رفض طلب المدعى الترخيص
له في حمل سلاح من أنه من تجار المخدرات الذين أثروا من التجارة فيها
ثراء كبيراً قول مجرد من الدليل الذى يؤيده ، ولذا صح أن المدعى قد جنى
أمواله الطائلة من وراء هذه التجارة المحرمة لكان له على الأقل سوابق في
ذلك تدل عليها أحكام صادرة ضده بالإدانة أو اتهامات وجهت اليه وجرت
فيها تحقيقات قضائية ولكن الحكومة لم تقدم دليلاً على شيء من ذلك
واستندت الى مجرد أقوال شائعة وتحريات لا تستند الى وقائع محددة
وثابتة تؤدي اليها وتنقصها تحريات المديرية ، وهي بهذه الصورة لا تصالح
أن تكون أساساً لقرار إداري صحيح خصوصاً وأن المادة السادسة من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على الجرائم التى يعترتب على ارتكابها
عدم الترخيص في حمل السلاح فذكرت جرائم الاعتداء على النفس أو المال
إذا حكم على مرتكبها بمقوبة جنائية أو بمقوبة حبس لمدة سنة أو أكثر أو إذا
حكم بأية عقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو سرقة أو شروع فيها
أو إخفاء أشياء مسروقة أو جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد
١٩٨ - ب - ج - د - هـ - ١٧٤ عقوبات ولم يكن منها جرائم الاتجار
في المخدرات وإذا كان القانون قد جعل للجهات الإدارية سلطة تقديرية في

الترخيص أو رفضه. في غير أحوال الحرمان المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر غير أنه يجب أن يكون الرفض لأسباب قوية تبرره بأن تكون من نوع الأسباب المانعة من الترخيص أو قربية الصلة بها .

(طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٣/٦/٢٥)

سلطة وزير الداخلية أو من يثبه عنه في سحب الترخيص مؤقتاً
أو الغائه :

٣٣ - الفرق بين السحب والالغاء :

السحب يكون لفترة محددة بحيث يسمح للمرخص له باستعمال السلاح بعد انتهاء الفترة المحددة .

أما الالغاء فيكون دائماً أي طوال مدة الترخيص ، غير أنه لما كان للوزير سلطة الالغاء فإن من حقه ألا ينهى السحب .

وسحب الترخيص أو الفاؤه في أي وقت هو السمة التي يتميز بها الترخيص عن القرار الإداري .

وقد اوضحت ذلك تفصيلاً محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٢/٧ في الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٦ ق اذ ذهبت فيه الى أن :

« من المبادئ المسلم بها أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة يختلف - من حيث جواز سحبه - عن القرار الإداري ، ذلك أن القرار الإداري قد يكون نهائياً وغير قابل للسحب أو الالغاء بمجرد صدوره في بعض الأحيان ، كما قد يكون قابلاً للسحب متى المبدأ الذي يجوز للأفراد الطعن فيه أو دون التقيد بهذا المبدأ حسب الأحوال . أما الترخيص فهو تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه ، وهذا التصرف مؤقت بطبيعته قابل للسحب أو التعديل في أي وقت متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ويقع هذا السحب أو التعديل غير قابل للالغاء أمام هذه المحكمة متى تم وفقاً للمتطلبات المصلحة العامة ولم يكن مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة ، وذلك سواء

أكان الترخيص مقيدا بشروط أو محددا بأجل أم لا ، ولا يجوز في هذه الحالة الطعن في قرار السحب قبل انقضاء الأجل أو مسح مراعاة الشروط المقررة إلا لميب اساءة استعمال السلطة . وترتيباً على ما تقدم اذا أصدرت الادارة قرارها يوقف الترخيص الذي منح للمدعى بتصدير بعض البضائع . واستبان للمحكمة أن هذا القرار صدر مطابقاً للقانون مستهدفاً المصلحة العامة بعيداً عن اساءة استعمال السلطة ، تعين رفض طلب الفائه أو طلب التعويض عنه .

- راجع في الأشخاص الذين أناهم وزير الداخلية عنه في سحب الترخيص مؤقتاً أو الفائه بند (١٢ مكرر) .

٣٣ - مبررات السحب والافاء :

سحب الترخيص أو الفائه يكون بسبب يبرره ، وقد يكون السبب عاماً وقد يكون خاصاً . ومثل السبب العام أن تحدث ظروف معينة في منطقة من مناطق الجمهورية أو الجمهورية كلها يخشى معها من وجود الأسلحة مع المواطنين حدوث اخلال بالأمن فيصدر وزير الداخلية أو من ينوبه عنه قراراً بسحب الترخيص .

ومثل الأسباب الخاصة أن يكون هناك نزاع بين عائلتين ويخشى تصاعد النزاع بينهما الى حد الاشتباك فيصدر الوزير أو من ينوبه قراراً بسحب التراخيص من أفراد الأبرتين ، أو يثبت ارتكاب أحد المرخص لهم بعض الجرائم أو يتهم اتهامات جديّة بارتكابها بحيث يكون وجود السلاح معه عوناً على ارتكاب الجرائم أو تهديد أرواح الأهالي .

وسلطة وزير الداخلية أو من ينوبه عنه في سحب الترخيص أو الفائه - كما هو الشأن في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة - من الملامات المتروكة له يتزخص فيها حسبما يراه متفقاً مع مصالح الأمن العام بناء على ما يطمئن اليه من الاعتبارات التي يزنها والبيانات والمعلومات

التي تتجمع لديه من المصادر المختلفة لا يقيدنها سوى وجوب التسييب ولا معقب على قراراته في هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من اساءة استعمال السلطة :

ورقابة القضاء الادارى على سلطة وزير الداخلية أو من ينوب عنه في هذا الشأن لا تخوله أن يقوم مقام وزير الداخلية أو من ينوب عنه في احلاله سبب آخر محل السبب غير الصحيح الذي قام عليه القرار بغية حمله ذلك أنه متى كان الأمر متعلقا بسلطة تقديرية يترك فيها القانون للجهة الادارية قدرا من الترخيص تزن على مقتضاء ملاسة منح الترخيص أو رفضه لم يجوز للقضاء أن يترجم عنها احساسها واقتناعها بتحقيق أو عدم تحقق الاعتبارات الموضوعية التي يبنى عليها تصرفها التقديرى ولا أن يصادر حريتها في اختيار الاسباب التي يقوم عليها قرارها ، وعلى ذلك فدور القضاء الادارى يقتصر على مراقبة صحة السبب الذى تدرج به مصدر القرار .

واذا قرر وزير الداخلية أو من ينوب عنه سحب الترخيص أو الفأمر استنادا الى تحريرات من الشرطة بأن المرخص له سىء السير والسلوك يرتكبه الجرائم ، فإنه يجب ألا تكون هذه التحريات مرسلة وإنما يجب أن تستند الى وقائع محددة وثابتة تؤدى اليها .

وقد جاءت أحكام القضاء الادارى متفقة مع المبادئ سالفة الذكر ، ونعرض فيما يلى لبعض هذه الأحكام .

أولا : أحكام محكمة القضاء الادارى :

١- « لووزير الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز السلاح الحرية فى منح الرخص أو رفضها أو تعديدها مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأى شرط أو حد وذلك حسبما يترامى له وهو أيضا حر فى سحب الرخص فى أى وقت . »
ومعلوم هذا النص أن لووزير الداخلية سلطة تقديرية فى سحب رخص احراز السلاح وحمله ، وبهذه المثابة لا يخضع قراره لرقابة محكمة القضاء

الاداري ما لم يكن مشوباً بسوء استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٧٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٤٨/٥/٢٥)

٢ - « انه وان كانت المادة الثالثة من قانون حمل السلاح رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تخول لوزارة الداخلية حق تقييد الترخيص بحمل السلاح او سحبه في اى وقت الا أن ذلك مرده أن يكون التقييد والسحب قد بنيا على وقائع ثابتة مستهدفة الصالح العام ، فاذا ما خلا قرار السحب من ذلك كان باطلا وخليفا بالالفاء ، يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ أوجب أن يكون قرار رفض الترخيص أو سحبه مسببا ، وذلك لكي يكون الرفض أو اسحب مبنيا على أسباب ، ولا يكون متروكا للجهة الادارية تتعسف في استعماله بغير سبب . أو مقتضى .

ولما كانت الادارة بنت سحب ترخيص المدعى على وجود مجرد تحريات بأنه يشتغل بتهريب المخدرات ، وهذه التحريات لم تتأيد بأى دليل يرقى بها الى مرتبة الجدل والحقيقة ، بل تدسها التحريات السابقة فى عام ١٩٤٨ الخاصة بالمدعى ، والتي أثبتت انه حسن السير والسلوك ويصدق ما هو ثابت بالملف من أن ادارة خفر السواحل أفادت قلم الرخص بالمديرية أن المدعى لا صلة له بالمهربين ولا يناصرهم ، الأمر الذى يقطع بعدم صحة التحريات الأخيرة التى استندت اليها المديرية فى سحب الترخيص - لما كان ذلك فانه يبين منه أن قرار السحب لم يبين على أسباب جدية ، ولم يستهدف المصلحة العامة ، وقد صدر مشوباً بسوء استعمال السلطة وبمعيبة بالانحراف فى تطبيق القانون مما يجعله واجب الفناء ، .

(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢)

٣ - « تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر على أن « لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده

بأن شرط يراه . وله سحب الترخيص مؤقتاً أو الفأؤه ويكون قرار الوزير يرفض منح انتريخيص أو سحبه أو الفأؤه مسبباً » .

ويبين من هذا النص أن المشرع قد حول جهة الادارة سلطة تقديرية في الترخيص بحمل واحراز السلاح من عدمه وفي تجديد الترخيص أو الفأؤه وهي في سبيل اتخاذ قرار في هذا الخصوص تترخص في تقدير الظروف والأسباب بما يكفل حماية المجتمع واستتباب الأمن الأمر الذي يدخل في صميم اختصاصها ولا معقب عليها في ذلك طالما خلا قرارها من التعسف وإساءة استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت أن القرارين المطعون فيهما بسحب الترخيص ورفض تجديده قاما على أساس تحريرات أجرتها جهة الادارة وتستند الى أصول ثابتة في الأوراق هي اتهام المدعى بالتحرير على ارتكاب جنائية قتل وخطورته على الأمن مما اقتضى تحديده محل اقامته عسكرياً في مدينة بورسعيد اتقاء لشره ، وقد استوتحت جهة الادارة الشكل الذي رسمه القانون في هذه القرارات بأن سببت كل قرار بسبب اتهامه في جنائية القتل المشار اليها وبتحديد اقامته عسكرياً في مدينة بورسعيد لخطورته على الأمن العام ، ولا يؤثر في ذلك أن اتهام المدعى في الجنائية المشار اليها لم يرق الى درجة توافر الدليل الكافي لادانته لأن ذلك لا يمنع جهة الادارة من اتخاذ كافة ما تراه من الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن العام القوامة عليه والمسئولة عنه ولا جبدال في أن استمرار الترخيص للمدعى بحمل السلاح مع تواتر التحريات الدالة على خطورته على الأمن العام هو من العوامل التي تساعد على الاخلال بالأمن واثارة القلاقل - ومن ثم فلا تريب على جهة الادارة ان هي ألقت الترخيص للمدعى بحمل السلاح وامتنعت عن تجديده » .

(طعن رقم ٦١٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٧)

ثانيا : احكام المحكمة الادارية العليا :

١ - « ان المستفاد من احكام المادتين ٤ ، ١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ أن الترخيص أو عدم الترخيص فى حمل الأسلحة واستيرادها والاتجار بها وصنعها من الملامات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيها حسبما تراه متفقا مع صالح الأمن العام بناء على ما تعلين اليه من الاعتبارات التى تزنها والبيانات والمعلومات التى تتجمع لديها من المصادر المختلفة لا يقيد بها سوى وجوب التسبب فى حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو الغائه ولا معقب على قراراتها فى هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من اساءة استعمال السلطة على انه ولئن كان ذلك هو الأصل فى منح الترخيص أو رفضه أو سحبه الا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الإدارة وفرض عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه وهى الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٧ ، ١٥ منه فاذا ما قامت بطلب الترخيص أو التجديد احدى هذه الحالات تعين رفض طلبه دون أن يكون للجهة الادارية اية سلطة تقديرية فى هذا الشأن ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية بحسبان أن دخوله ذلك المستشفى أو تلك المصحة دليل على اصابته بمرض عقلى يجعل من الخطورة الترخيص له فى حمل الأسلحة أو الاتجار بها أو صنعها » .

(طعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

٢ - « لو صح أن المدعى كان مريضا بمرض نفسى عرضة للتحويل الى مرض عقلى وأنه كان يجوز للجهة الادارية أن تستند الى هذا السبب لاصدار القرارين المطعون فيهما بما لها من سلطة تقديرية وفقا لأحكام المادتين ٤ ، ١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فان ذلك ما كان يسوغ على أية حال أن يقوم القضاء الادارى مقام الإدارة فى احلال سبب آخر محل السبب غير الصحيح الذى قام عليه القراران المذكوران بفية حملهما وأن يحكم من

ثم يرفض الدعوى ذلك أنه متى كان الأمر متعلقا بسلطة تقديرية يترك فيها القانون للجهة الادارية قدرا من الترخيص تزن على مقتضاه ملائمة منح الترخيص أو رفضه لم يجز للقضاء أن يترجم عنها احساسها واقتناعها بتحقيق أو عدم تحقق الاعتبارات الموضوعية التي يبنى عليها تصرفها التقديرى ولا أن يصادر حريتها فى اختيار الأسباب التي يقوم عليها قرارها لأن هذا المسلك من شأن الادارة وحدها لا يجوز فيه قيام القضاء مقامها فيما هو حرى بتقديرها ووزنها وعلى ذلك يقتصر دور القضاء الادارى على مراقبة صحة السبب الذى يذعرت به الادارة فى رفضها للترخيص فان كان من الأسباب الداخلة فى الظاهر ضمن المبررات التي تحتم رفضها للترخيص استنادا الى سلطتها التقييدية لم يسغ له أن يمتدأها الى ما وراء ذلك بافتراض أسباب طنية أخرى قد تحمل عليها سلطتها التقديرية بل تقتصر ولايته على رقابة صحة السبب المزعوم فان تبين له عدم صحته وجب عليه الحكم بالفاء القرار الذى قام على هذا السبب » .

(طعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

٣ - « ومن حيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ نفي شأن الأسلحة والذخائر تنص على أن « لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه ، وله سحب الترخيص مؤقتا أو الفأؤه ، ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائه مسببا » ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن منح الترخيص أو سحبه أو الفاء طبقا لحكم المادة السابقة من الملامم المتروكة لتقدير الادارة تترخص فيه حسبما تراه متفقا مع صالح الأمن العام بناء على ما تطعن اليه من الاعتبارات التي تزنها والبيانات والمعلومات التي تتجمع لديها ، لا قيد عليها فى هذا الشأن ، سوى أن يكون قرارها مسببا ، ولا معقب عليها ما دام قرارها مطابقا للقانون ، بعيدا عن الانحراف بالسلطة » .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن للقرار الصادر بالفاء ترخيص

السلاح الممنوح للطاعن قد قام على سبب وحيد مؤداه اتسام الطاعن بالزعونة وعدم الأمانة. ففي استعمال السلاح بعد أن حكم عليه في جريمة إطلاق أعيرة نارية داخل المدينة ، فمن ثم فإن هذا القرار وقد صدر في حدود سلطة الادارة التقديرية ، استنادا الى السبب الذي استخلصته جهة الادارة من أصول ثابتة في الأوراق دون مظنة تحيف أو شبهة انحراف ، يكون قد صدر على مقتضى حكم القانون ، ولا يغير من ذلك أو ينال منه ادعاء الطاعن بأنه أطلق الأعيرة النارية دفاعا عن نفسه بعد أن هاجمه أحد الحطرين ، ذلك أن هذا الادعاء ليس من دليل يؤيده في أوراق الطعن ، وهو ادعاء - ان صح لاستقام دفاعا للطاعن كان يمكن أن يحول دون الحكم بأدائه في جريمة إطلاق الأعيرة النارية داخل المدينة .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه يكون صوابا ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض دعوى الطاعن بطلب الغاء القرار الصادر بالغاء ترخيص السلاح الممنوح له ويضحي بالتالي هذا الطعن على غير أساس سليم من القانون - حقيقا بالرفض » .

(طعن رقم ٣٣٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٩)

٣٤ - زوال سبب سحب أو الغاء الترخيص :

إذا زال سبب سحب أو الغاء الترخيص ، فإنه لا يضحي ثمة مبرر في استمرار امتناع مصدر القرار عن رد السلاح ورخصته الى المرخص له ، أو في اصدار ترخيص جديد بدلا من الترخيص الملغى .

وفي هذا قضت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥١ في الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥ ق بأن :

« اذا كان سحب سلاح المدعي ورخصته نتيجة للتدابير العسكرية التي اتخذت في ظل الأحكام العرفية والتي تزول آثارها بزوالها ، وقد رفعت الأحكام العرفية بتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٠ بمقتضى القانون رقم ٥٠ ،

لسنة ١٩٥٠ ، فلم يكن هناك ما يبرر استمرار امتناع الحكومة عن رد سلاحه إليه ورخصته » .

٣٥ - تسبیب القرار الصادر برفض الترخيص أو سحبه أو الفائه :

أوجبت المادة أن يكون قرار وزير الداخلية أو من ينوب عنه بسحب الترخيص مؤقتا أو الفائه أو رفضه مسببا . فيجب على مصدر القرار أن يبين في قراره الأسباب التي دعت الى اصداره . والملة في إيجاب تسبیب قرار وزير الداخلية تكمن من ناحية : في ضمان عدم تصفه في اصدار قرار الرفض أو السحب أو الالفاء وحتى يطمن أصحاب الشأن الى صحة هذه القرارات التي تستند في أسبابها الى الأساس القانوني أو السبب في اصدار القرار . ومن ناحية أخرى : في أن تسبیب قرارات جهة الإدارة . يسهل مهمة القضاء الإداري في رقابة مشروعيتها اذا ما طعن عليها أمامه . وتحقيقا للملة للأخيرة يجب أن تكون الأسباب التي بنى عليها القرار كافية لحمله ، وانما لا يلزم أن تكون هذه الأسباب مسببة . كما يجب أن يكون التسبیب واضحا بدرجة تمكن من تفهيم ورقابته .

ويترب على عدم تسبیب القرار أو عدم توافر المقومات السابقة في التسبیب بطلان القرار(٥) .

وفي هذا قضت محكمة القضاء الإداري بأن :

١ - « ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر توجب أن يكون القرار الصادر برفض الترخيص أو بسحب الرخصة مسببا ومن ثم يكون القرار المطعون فيه معيبا بسبب شكلي هو خلوه من الأسباب وهذا السبب ولا شك مبطل له » .
(طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٢٥)

(٥) الدكتور سليمان الطماوي - النظرية العامة للقرارات الإدارية

٢ - ٥٠٠٠ يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ أوجب أن يكون رفض الترخيص أو سحبه مسببا ، وذلك لكي يكون الرفض أو السحب مبنيا على أسباب ولا يكون متروكا للجهة الادارية تتعسف في استعماله بغير سبب أو مقتضى » .

(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢)

- راجع أيضا حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٢ (منشور. بيند ٣٣) .

٣٦ - التظلم من رفض الترخيص أو رفض تجديده أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو الغائه :
يوجد للتظلم طريقان :

الأول : طريق التظلم الادارى .

الثاني : طريق التظلم القضائي .

ونعرض لطريقي التظلم بالتفصيل على النحو الآتي :

٣٧ - أولا : طريق التظلم الادارى :

نظم طريق التظلم الادارى قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

فنصت المادة الثانية من القرار على أنه يجوز التظلم لمدير الأمن أو مدير مصلحة الأمن بحسب الأحوال من القرار الصادر منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار الطالب بالقرار ، فإذا رأى مدير الأمن رفض التظلم من القرار الصادر منه وجب رفع الأمر لمدير مصلحة الأمن العام ليصدر قرارا نهائيا في ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفع الأمر اليه .

أما إذا كان القرار المتظلم منه صادرا من مدير مصلحة الأمن العام فيكون قراره يرفض التظلم نهائيا .

ولم يبين القرار الوزاري المذكور أو القرار الوزاري رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ المعدل له كيفية التظلم من القرار الصادر من مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، ومن ثم يتعين الرجوع الى القواعد العامة في التظلم الإداري في هذا الشأن وهي تجيز التظلم الى مصدر القرار وإلى السلطة الرئيسية (وزير الداخلية) ، وعلى ذلك يجوز التظلم إما الى مصدر القرار أو الى وزير الداخلية أو اليهما تباعاً .

ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه . ويصتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه (م ٢٤ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل) .

٣٨ - البت في التظلم خلال خمسة عشر يوماً :

أوجبت المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ البت في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه ، واعتبرت لغوات هذا الميعاد دون البت في التظلم بمثابة قرار بالرفض .

وقد عرضنا في البند السابق ما يتبع في البت في التظلم من القرار الصادر من مساعد أول وزير الداخلية للأمن .

٣٩ - ثانياً : طريق التظلم القضائي :

يجوز لصاحب الشأن التظلم من القرار الصادر برفض الترخيص أو رفض تجديده أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو منحيه أو الغائه ، بطلب الغائه أمام محكمة القضاء الإداري عملاً بالبند (خامساً) من الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المعدل) بشأن مجلس الدولة التي تجرى على أن :

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها في الفصل في الطعون التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغام القرارات الإدارية النهائية .

وتختص بنظر دعوى الالغاء محكمة القضاء الإداري (م ١٣) .

ويجب أن يكون مبنى الطعن في القرار عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة (م ١٠) .

ولا يترتب على رفع الدعوى إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ هذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن تتأجل التنفيذ قد يعتذر تداركها (م ١/٤٩) .

وترفع الدعوى خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار (م ٢٤) ويقوم مقام الإعلان في بدء سريان ميعاد الطعن علم صاحب الشأن بالقرار. علماً يقينيا .

ولا يشترط لرفع دعوى الالغاء أن يسلك صاحب الشأن طريق التظلم الإداري في القرار ، وإنما يجوز رفع الدعوى مباشرة دون سلوك هذا الطريق (مفهوم المخالفة لنص المادة ١٢/ب من القرار بقانون ١٩٧٢/٤٧ المعدل) .

الا أنه إذا سلك صاحب الشأن طريق التظلم الإداري فإن التظلم يقطع سريان ميعاد الستين يوماً المحدد لرفع دعوى الالغاء ، فلا يسرى هذا الميعاد من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر في التظلم (م ٢٤/٢) .

كما تختص محكمة القضاء الإداري بنظر دعوى التمييز عن القرار

(٦) ولا يلزم للحكم في طلب وقف التنفيذ أن تكون هيئة مفوضي الدولة قد قامت بتحضير الدعوى ، لأن نظام التحضير لا يسرى على هذا الطلب ، ذلك أن « أرجاء الفصل في هذا الطلب حين اكتمل تحضير الدعوى ينطوي على اغفال لطبيعته وتقويت لأغراضه وإصدار لطابع الاستعجال الذي يحسم به ويقوم عليه » وبنا على ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على إقرار ما اضطررت عليه أحكام القضاء الإداري من الفصل في طلب وقف التنفيذ دون استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة إدراكاً لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر في شأنه « - (المحكمة الإدارية العليا - المظفر رقم ٩٩٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٥) -

الصادر من وزير الداخلية أو من ينيبه سواء رفعت بصفة أصلية أو بالتبعية
لطلب الإلغاء (م ١٠/١ عاشر ، ١٣) .

ومحل دعوى التوقيض أن يكون قد لحق صاحب الشأن ثمة ضرر من
القرار المذكور .

٤ - تسليم السلاح في حالتي السحب والإلغاء الى مقر الشرطة أو التصرف فيه خلال أسبوعين :

أوجبت الفقرة الثالثة من المادة على المرخص له في حالتي سحب
الترخيص والفائه أن يسلم السلاح الى مقر الشرطة الذي يتسع في دائرته
محل اقامته وله أن يتصرف فيه بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص
مرخص له في حيازته أو تجازته أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ اعلانه
بالإنهاء أو السحب الا اذا نص القرار الصادر بالسحب أو الإلغاء على تسليم
السلاح فوراً مقر الشرطة الذي يجعله .

وبواضح أن مياد الأسبوعين سالف الذكر يسنداً من تاريخ اعلان
المرخص له بالإلغاء أو السحب ولم يحدد النص الوسيلة التي يتم بها اعلان
المرخص له بقرار الإلغاء والسحب ، ومن ثم فإن الاعلان يتم بأي طريقة
تضمن وصوله الى المرخص له ، فيصح أن يكون بكتاب موصى عليه مصحوب
بعلم الوصول ، أو باشارة تليفونية يوقع المرخص له على أصلها بما يفيد
اعلم بالقرار .

وفي هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ في الطعن رقم
٣٣٨ لسنة ٣١ ق بأن :

« اعلان صاحب الشأن بإلغاء الترخيص أو سحبه انحصاراً للمادة الرابعة
في فقرتيها الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المتعلق
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ أمر ضروري يبدأ به مياد تسليم السلاح الى
مقر البوليس أو التصرف فيه ، أما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم

أهمية الاخطار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله
أثنائها فهو تقرير لا يتفق مع القانون » .

وكانت الفقرة الثالثة من المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٥٨ توجب على المرخص له في حالتي السحب والالغاء تسليم السلاح
فوريا إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل اقامته وتجهيز له التصرف
في السلاح المسلم بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في
حيازته أو تجارته أو صناعته ، فلم تكن تمنح المرخص له مهلة يسلم فيها
السلاح إلى مقر البوليس ، كما لم تكن توجب اعلانه بالسحب أو الالغاء .

٤ - التصرف في السلاح المودع لسم الشرطة خلال سنة :

إذا أودع المرخص له السلاح مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل
اقامته أو الذي يحدده قرار السحب أو الالغاء طبقا للفقرة الثالثة من
المادة . فانه يجوز له - طبقا للفقرة الرابعة من المادة - التصرف في
السلاح بالبيع أو بغيره من التصرفات كالمقايضة أو الهبة إلى شخص مرخص
له في حيازته أو تجارته أو صناعته خلال سنة من تاريخ التسليم .

فاذا لم يتمكن المرخص له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة
عن ملكية السلاح ، وسقط حقه في التعويض .

وتحسب مدة السنة بالنسبة إلى القصر وعديمي الأهلية اعتباراً من
تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف في البيع .

والجهة المختصة هي محكمة الأحوال الشخصية (ولاية على المال) .

ونرى أنه يجب احتساب هذه المدة من تاريخ صدور الاذن الصادر
من محكمة الأحوال الشخصية نهائياً .

٤٢ - تخصيص الأسلحة التي آلت ملكيتها الى الدولة لوزارة الداخلية :

نصت الفقرة الخامسة من المادة المضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ على أن تخصص الأسلحة التي آلت الى الدولة لوزارة الداخلية .

ومعنى ذلك أنه إذا لم يتم المرخص له بالتصرف في السلاح الذي أودعه قسم الشرطة. بالبيع أو غيره من التصرفات خلال سنة على النحو الذي فصلته الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة ، واعتبر بذلك متنازلا عن ملكيته للدولة ، فإن السلاح تؤول ملكيته الى وزارة الداخلية دون غيرها من وزارات وأجهزة الدولة .

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ الحكمة من ذلك بقولها :

« لما كانت الشرطة كثيرا ما تكون في حاجة لتزويد أفرادها بهذه الأسلحة أو على الأقل بالأنواع المتطورة والحديثة منها وبعضها مما لا يجوز الترخيص به ، فقد رأى اضافة فقرة جديدة لكل من المادة ٤ والمادة ٣٠ من القانون الحالي تنص على أن تخصص الأسلحة التي آلت ملكيتها الى الدولة لوزارة الداخلية » (٧) .

٤٣ - عقوبة عدم تسليم السلاح في الميعاد :

إذا لم يسلم المرخص له في حالتي السحب والالغاء السلاح الى مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل اقامته أو اذا لم يتصرف فيه بالبيع أو بشيء من التصرفات الى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ اعلانه بالالغاء أو السحب . أو اذا لم يسلم السلاح قورا الى مقر الشرطة المحدد اذا نص قرار السحب أو الالغاء على ذلك - فإن

(٧) راجع أيضا : تقرير لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

المرخص له يعتبر حائزا للسلاح بدون ترخيص وتوقع عليه العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٨ في الملغى رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق بأن :

« من حق جهة الادارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تقصر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقيده بأى شرط يراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتا أو الغاءه ، وعلى المرخص له فى حالتي السحب والافاء أن يسلم السلاح فوراً الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته وله بحق التصرف فى السلاح المسلم لجهة الادارة بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى حياته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم يتيسر له التصرف فى السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس ، اعتبر تنسازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض . فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيره مما تستعمل فى أسلحة تارية لم يرخص له باحرازها - الى مقر البوليس طبقا لأحكام هذه المادة فإن ادانته لاسرازه تلك الذخائر يكون صحيحا فى القانون » .

٤٣ مكرر - سلطة وزير الداخلية فى سحب تراخيص الأسلحة والذخائر طبقا لقانون الطوارئ :

نصت المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (المعدل) بشأن حالة الطوارئ على أن : « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

(٥) سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبط وإغلاق مخازن الأسلحة .

وقد صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتفويض وزير الداخلية في اتخاذ بعض التدابير المبينة بالمادة الثالثة من قانون الطوارئ. فيها التدابير سالفة الذكر ، فقد نصت مادته الأولى على أن : « مع مراعاة حكم المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ ، المشتمل عليه ، يفوض وزير الداخلية في اتخاذ التدابير الآتية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ » :

٤ - سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة » .

ولما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت بجمهورية مصر العربية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ابتداء من يوم الثلاثاء الموافق ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ ومد سريانها حتى الآن ، فإنه يكون لوزارة الداخلية سلطة سحب تراخيص الأسلحة والذخائر بمقتضى قانون الطوارئ بجانب سلطته في سحبها بموجب المادة الرابعة من قانون الأسلحة والذخائر .

والمقرر أن إعلان حالة الطوارئ وإن كانت تعتبر من أعمال السيادة ولا يجوز الطعن فيها ، إلا أن التدابير التي يتخذها القائم على نظام الطوارئ - فردية أو تنظيمية - ليست إلا قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري الفاء وتعويضاً ، وتختص بنظر دعوى الإلغاء والتعويض محكمة القضاء الإداري (٨) .

ومن ثم إذا طعن في القرار الصادر من وزير الداخلية بسحب ترخيص السلاح أو الذخيرة ، فإن القضاء يراقب مشروعية القرار ويتحقق من وجود

(٨) الدكتور السيد حامد كرات - نظرية سلطات الحرب والظروف الاستثنائية سنة ١٩٨٥ ص ٥٧ وما بعدها .

السبب الواجب لاصدار القرار أو صحة السبب الذي تعللت به الإدارة لتصدر قرارها ، فإذا لم يثبت لها مشروعيتها قضت بالقائه (٩) .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٩ في الععن

رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ قى بان :

« ومن حيث أن نظام الطوارئ أو الأحكام العرفية - كأصل عام - ليس نظاما طبيعيا وإنما محض نظام استثنائي يجد مبرره فيما يمترض حياة الدول من ظروف وأحداث تضطر معها بسند من الدستور الى اعلان الطوارئ تحقيقا لأمن الوطن وضمان سلامته . وبهذه المثابة فإن هذا النظام - شأن كل استثناء - لا يسوغ التوسع في تطبيقاته وإنما يتقيد بفرضه ويرتحن بأهدافه وتتحدد السلطات المنبثقة عنه بصريح النص المقرر لها وترتبط بدائرته وحدها كاستثناء ينبو عن التفسير الواسع ويلتزم في استلزام لواعده دائرة التفسير الضيق . وهذه القاعدة - قاعدة التفسير الضيق للسلطات المقررة للقائم على اجراء الحكم العرفى - لا غنى عن التقيد بها فى مصر تأكيدا لسيادة القانون وقواعد المشروعية وبمراعاة أن البسلاد طالبت بها تباعا ومنذ الحرب العالمية الأولى سنى الخضوع للحكم العرفى وأن التشريعات المتعاقبة المنتظمة لهذا الحكم أقامت بسلطات واسعة على القوائم على اجرائه كآثر لما جمعت السلطات العسكرية لنفسها من صلاحيات إبان الحكم العرفى الأول المعلن خلال الحرب العالمية الأولى الى حد أن أبيع فى ظل دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ الملقين بتعطيل أحكام الدستور ذاته خلال قيام الأحكام العرفية . ومن شأن ذلك كله وعلى ما تقدم النسأ بالسلطات المخولة للقائم على اجراء الحكم العرفى من دائرة التفسير الموسع قدرا لطبيعة هذا النظام الاستثنائي وقنوعا بما رصدته التشريعات المنظمة للحكم العرفى من سلطات واسعة لا تحتل مزيدا من السعة عند التفسير

(٩) الدكتور أحمد مدحت على - نظرية الظروف الاستثنائية مسند ١٩٧٨ ص ٢١٦ وما بعدها .

وتأكيدا لقواعد المشروعية ومبدأ سيادة القانون كدعامة لا غنى عنها لسلامة كل نظام ومشروعيته *

ومن وجه آخر فإن أوامر الطوارئ يجب أن تقتصر على تحقيق الغرض الذى من أجله تعلن هذه الحالة ، فلتكن كانت الطوارئ تعلن عادة بسبب تعرض الأمن والنظام العام للخطر ، فإن كل إجراء أو تدبير يتخذ فى هذا الشأن يتعين أن يرتبط بهذا الهدف ويتعين إعادة الأمن أو النظام العام الى صحيح نصابه ، فإذا ما شامت الجهة القائمة على تطبيق الحكم العرفى تحقيق غرض آخر فسيبيلها الى ذلك استنهاض سلطات القانون العام وتحريك اختصاصاته والتزام ما تفرضه من القيود والاجراءات ، والا وقع اجراؤها المستند الى الحكم العرفى متكبها غايته وأهدافه مشوبا بعيب الانحراف ..

فليس فى اعلان الطوارئ ونفاذ قانونها ما يولد سلطات مطلقة أو مكنت بغير حدود تنبى عن الهدف الذى أعلنت من أجله الطوارئ ، *

مادة (٥)

يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من
المادة الأولى (١) •

(١) الوزراء الحاليون والسابقون •

(٢) موظفو الحكومة العاملون المميّنون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو
في الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون •

(٣) موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير
عام أو من رتبة لواء فاعلي •

(٤) مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون •

(٥) أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المصريون والأجانب بشرط
المعاملة بالمثل •

(١) استبدلت الفقرة الأولى من المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨
وكان نصها قبل التعديل الآتي :
يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من
المادة الأولى :

١ - الوزراء الحاليون والسابقون •

٢ - موظفو الحكومة المميّنون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو في
الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون •

٣ - موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير
عام فاعلي •

٤ - مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون ومفتشو إدارة
التفتيش العام بوزارة الداخلية ومفتشو الضبط ومأمورو المراكز ومعاونو
الإدارة •

٥ - أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب بشرط المعاملة
بالمثل •

(٦) موظفو المختبرات الذين يشغلون وظائف المخسابات المتصوص عليها في المادة التاسعة فقرة أولى من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ (٢) .

(٧) أعضاء مجلس الشعب الحاليون والسابقون (٣) .

(٨) طلبة المدارس والمعاهد والجامعات داخل الأماكن التي تعدد بقرار من وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية (الاسكان والمرافق الآن) لتدريبهم على الرماية .

(٩) من يرى وزير الداخلية اعفاء من الأجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية .

وعلى هؤلاء جميعاً أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بياناً بعددها وأوصافها إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامتهم وتسلم إلى كل من قسم البيان المذكور شهادة بذلك وعليهم الإبلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .

ولو وزير الداخلية أو من ينوب عنه إسقاط الإعفاء وتسرى في شأن الإسقاط أحكام الالفاء المتصوص عليها في المادة الرابعة (٤) .

الشرح

٤ - الحكمة من الاعفاء المتصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة :

(٢) البند (٦) أضيف بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية في ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٨ مكرر (١) . وقد ألغى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ وحل محله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ (المعدل) . (٣) البند (٧) مستبدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ وكان نصه قبل التعديل كالآتي :

« أعضاء مجلس الشعب الحاليون والسابقون » .

(٤) الفقرة الثالثة من المادة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية في ١٣ يولية سنة ١٩٦٨ - العدد ٢٤ .

نصت الفقرة الأولى من المادة على إعفاء فئات معينة - أوردتها على سبيل المصير - من شروط الحصول على ترخيص بعبارة واحراز الأسلحة المنصوص عليه بالمادة الأولى من القانون .

وهذا الإعفاء ميزة أولها القانون إياهم لصفاتهم الشخصية ولا تربط بوظائفهم ، وذلك بخلاف طائفة أخرى نص عليها - كما سنرى - بالمادة الثامنة من القانون أعفاهما من الخضوع لأحكام القانون لارتباط حيالتهما واحرازهم للأسلحة بوظائفهم .

وقد أعفى النص الفئات المذكورة به من الحصول على الترخيص لأنها فئات لا يخشى خطرهما على الأمن أو الصالح العام إذا ما حازت أو أحرزت الأسلحة بدون ترخيص ، وهذه الثقة مستمدة من مركزها الوظيفي أو النيابي الرأسماني أو السابق ، كما أن من بينها من يلزمه السلاح لأغراض مشروعة متعددة مثل التدرب على استعماله للدفاع عن الوطن - في أماكن معينة - أو عن النفس ، أو لمباريات الرماية(٥) .

٤٥ - ملاحظات على الفئات المعفاة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة :

١ - الإعفاء المنصوص عليه في البند (٦) من الفقرة الأولى الخاص بموظفي المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص عليها في المادة التاسعة فقرة أولى من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ (والذي ألغى وحل محله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المعدل) ، أضيف الى النص بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦(٦) - وعللت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هذه الإضافة بأنه : « تضمنت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بياناً بمن يتمتعون بالإعفاء من الحصول على ترخيص بعبارة واحراز الأسلحة طبقاً لأحكامه » .

(٥) انظر نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ (المنشور بفرع المادة الثامنة) .
(٦) الوقائع المصرية في ٨ ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٨ مكرر د ٥٤١ .

وكان ضباط المخابرات قبل صدور القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة يتمتعون بالاعفاء المتقدم باهتمامهم من الضباط العاملين المنصوص عليهم في البند (٢) من المادة الخامسة المشار اليها .

ونظرا الى أنه يصدر القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥. سالف الذكر أصبح ضباط المخابرات من الموظفين المدنيين ويشغلون وظائف مدنية هي « وظائف المخابرات » المنصوص عليها في المادة التاسعة فقرة (أولا) من القانون المذكور وبذلك لم يعد نص الاعفاء من الحصول على ترخيص بحيازة واحراز الأسلحة متسعا لقبولهم بعد اذ فقدوا وصف الضباط العاملين في حين أن طبيعة وظائفهم تقتضى المساواة بينهم وبين الضباط العاملين في هذا الصدد » .

٢ - الاعفاء المنصوص عليه بالبند رقم (٧) من المادة لأعضاء مجلس الشعب الحاليين والسابقين ، كان قبل تعديل هذا البند بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قاصرا على (أعضاء مجلس الشعب) ، فرأت لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب عند مناقشتها مشروع القانون الأخير أن يشمل هذا الاعفاء أعضاء مجلس الشعب الحاليين والسابقين أسوة بموظفي الحكومة السابقين المدنيين من درجة مدير عام والعسكريين برتبة لواء فأعلى (٧) . وهذا الاعفاء لا يشمل أعضاء مجلس الشورى الحاليين والسابقين لأن الاعفاء استثناء من الأصل في تجريم حيازة السلاح واحرازه بدون ترخيص لا يجوز القياس عليه ، وذلك بالرغم من أنه لا يوجد ثمة مبرر للفرقة بين أعضاء المجلسين في هذا الشأن . ولذلك تدارك الشارع ذلك في مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته الحكومة سنة ١٩٨٤ ووافق عليه مجلس الشعب من حيث المبدأ بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨٥ ولكنه لم

(٧) تقرير لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

يصدر حتى الآن (٨) ، فنص في البند (٣) من المادة الثالثة المقابلة للنص الحالي على : « أعضاء مجلسي الشعب والشورى الحاليون والسابقون » .

٣ - كان مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ يضيف الى الفئات المعفاة من الترخيص في البند رقم (١٠) « من يرى وزير الداخلية اعفاء من الأفراد أو أعضاء الجماعات التي تؤدي خدمات للأمن العام » - وقد وافقت على هذا البند لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب ، الا أنه عند مناقشة المادة بالمجلس اعترض بعض الأعضاء عليه ، فقرر المجلس إعادة البند المذكور - ومعه مادة أخرى هي المادة ٣٥ مكررا - الى اللجنة المشار اليها لإعادة دراسته في ضوء ما دار من مناقشات بشأنه ، وقد أعلنت اللجنة تقريراً تكميلياً جاء به : « فقد اعترض بعض السادة الأعضاء على إضافة هذا البند بحجة أن وجوده قد يترتب عليه انتشار للأسلحة بين أيدي المواطنين ، وقد لا توضع الضوابط التي تنظم الاعفاء أو يساء استخدام هذا الحق ، كما أنه قد توزع الأسلحة على أفراد أو جماعات قد تستعملها في الأغراض السياسية أو غيرها مما يهدد الأمن العام ، ونتيجة لهذا التخوف طالب بعض السادة الأعضاء حذف هذا البند تماماً ، أو وضع الضوابط الكفيلة بتنظيم للاعفاء والحالات التي يسمح فيها بالاعفاء من الترخيص » .

ولكن السادة مندوبي الحكومة أوضحوا أن الهدف من استحداث هذا البند هو مجرد الاعفاء من رسوم الترخيص ، فيكون لوزير الداخلية أن يعفي من الرسوم من يرى من الأشخاص الشرفاء الذين يعملون على حفظ الأمن العام مثل الأفراد الذين يساعدون الحفراء النظاميين في تأمين الزراعة والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية . وغنى عن البيان أن من يعفي من

(٨) بعد أن وافق المجلس على المشروع من حيث المبدأ ، ووافق على قانون الإصدار أعاد مشروع القانون كله الى لجنة القانون الدستورية والتشريعية على أن تستعين بخبرة أعضاء لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة لإعادة دراسة مواد مشروع القانون في ضوء ما أثير وما أبدى من اقتراحات وتقديم تقرير عنه للمجلس . الا أن اللجنة بعد أن أعيد اليها المشروع من المجلس لم تناقشه مرة أخرى .

رسم الترخيص لابد أن يخطر جهة الشرطة المختصة بحيازته للسلاح ، وأنواع الأسلحة وعددها ، ومن ثم المفروض أن يقدم الشخص طلبا للترخيص وتجرى التحريات بشأنه أسوة بغيره من الأشخاص ، ولكن بالنسبة للخدمات التي يؤديها هذا الشخص للأمن العام فقد يرى وزير الداخلية إعفاءه من رسوم الترخيص والتجديد التي يقررها القانون .

ودرءا لكل تخوف ، وإيمادا لكل شبهة ، وافقت اللجنة على حذف البند (١٠) من المادة (٥) والاستماضة عنه بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر نصها الآتي :

« ويجوز بقرار من وزير الداخلية إعفاء من يؤدي خدمات للأمن العام من رسوم الترخيص والتجديد » .

وبذلك أقر المجلس المادة خلوا من البند المذكور .

٤ - أضاف مشروع قانون السلاح الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ الذي وافق عليه مجلس الشعب من حيث المبدأ سنة ١٩٨٥ ، الى فئات المحققين من الحصول على ترخيص بحيازة السلاح واحرازه بعض الفئات الأخرى التي لم تكن مغطاة من قبل والتي كشف التطبيق العملي عن ضرورة النص عليها .

فنص المشروع في البند (١) - كما عدلته اللجنة المشتركة - على « نواب ومساعدو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ومن في حكمهم ونوابهم والمحافظون الحاليون والسابقون » (٩) .

ونص في البند (٤) - كما عدلته اللجنة المشتركة - على « أعضاء الهيئات القضائية الحاليون والسابقون » .

(٩) البند (١) من القانون الحالي ينص على (الوزراء الحاليون والسابقون) .

ونص في البند (٧) - كما عدلته اللجنة المشتركة (١٠) - على
« العاملون المقيمون بقرارات من رئيس الجمهورية وشاغلو وظائف الادارة
العليا بالحكومة والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام الحاليون
والسابقون » .

٤٦ - الزام افراد الفئات الخاضعة للاعفاء بإخطار مقر الشرطة بعدد وأوصاف الأسلحة :

ألزمت الفقرة الثانية من المادة أفراد الفئات الخاضعة للاعفاء من
الترخيص بحيازة واحراز الأسلحة المنصوص عليها بالفقرة الأولى منها ، أن
يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بياناً بمددها وأوصافها
الى مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل اقامتهم وتسلم الى كل من قدم
البيان المذكور شهادة بذلك .

وأوجبت المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧
سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المعدل) على طالب الترخيص عند تسلم الشهادة
المشار اليها تقديم السلاح أو الأسلحة للقسم أو المركز للتثبت من مطابقة
الأوصاف الواردة بها .

كما نصت المادة (١١) من القرار المشار اليه على أن يدون بالشهادة
أوصاف السلاح أو الأسلحة التي قدم عنها البيان المنصوص عليه في المادة
الخامسة من القانون مع سبب الاعفاء وتلصق عليها صورته الشمسية بعد
ختمها بخاتم القسم أو المركز .

٤٧ - الزام افراد الفئات المعفاهة بالإبلاغ عن كل تغيير يطرا على البيانات التي تقدموا بها :

ألزمت الفقرة الثانية من المادة أفراد الفئات المعفاهة من الحصول على

(١٠) تعديل اللجنة المشتركة قاصر على تعديل رقم البند من (٤)
الى (٧) .

الترخيص ابلاغ مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامتهم عن كل تغيير يطرأ على البيانات التى تقدموا بها عن عدد الأسلحة وأوصافها ، وذلك خلال شهر من التفتيش .

٤٨ - اسقاط الاعفاء :

أجازت الفقرة الثالثة من المادة لوزير الداخلية أو من ينوب عنه اسقاط الاعفاء الممنح لأفراد الفئات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة عن الشخص المتمتع به .

غير أنه لا يجوز لوزير الداخلية أو من ينوب عنه اسقاط الاعفاء عن طائفة بأكملها من الطوائف المستثناة ، كان يسقطه عن أعضاء السلك الدبلوماسى أو القنصلى مثلاً ، لأن ذلك ينطوى على تعديل للقانون ، لا يملكه وزير الداخلية .

وقد نصت المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المعدل) على أن ينوب مدير الأمن فى كل محافظة عن وزير الداخلية فى اسقاط الاعفاء ولا يكون قراره نهائياً الا بعد اعتماده من مدير مصلحة الأمن العام . ويكون لمدير مصلحة أمن الموانى فى دائرة اختصاصاته سلطة مديرى الأمن فى المحافظات .

٤٩ - سريان احكام الالغاء المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون فى شأن اسقاط الاعفاء :

نصت الفقرة الثالثة من المادة على أن تسرى فى شأن الاسقاط احكام الالغاء المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

وينبى على ذلك أن القرار الصادر باسقاط الاعفاء يجب أن يكون مسبباً والا كان باطلاً .

وعلى المعنى فى حالة اسقاط الاعفاء أن يسلم السلاح الى مقر الشرطة

الذى يقع فى دائرته محل اقامته وله أن يتصرف فيه بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى خيازته أو تجارته أو صناعته خلال اسبوعين من تاريخ اعلانه بالاستقاط ما لم ينص فى القرار على تسليمه فوراً الى مقر الشرطة الذى يحدده .

وللمعنى أن يتصرف فى السلاح الذى اودعه بقسم الشرطة خلال سنة من تاريخ تسليمه الى الشرطة فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التوىض .

والأسباب التى تبرر اسقاط الاعفاء هى ذاتها التى تبرر الغاء الترخيص .

والاستقاط ليس له اثر رجعى .

التظلم من القرار الصادر باستقاط الاعفاء :

٥٠ - (١) التظلم الادارى :

لئن كانت الفقرة الثالثة من المادة نصت على أن تسرى فى شأن استقاط الاعفاء احكام الغاء الترخيص المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

الا أن المادة الثانية من قرار وزير الداخلية (الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ المعدل) وضمت أحكاماً خاصة بالتظلم الادارى فى القرار الصادر باستقاط الاعفاء ، وقد حذا بها الى ذلك أن الغاء الترخيص طبقاً للأنابة الصادرة من وزير الداخلية بمقتضى ذات المادة قد يصدر من مدير الأمن فى كل محافظة أو من مدير مصلحة الأمن العام ، أما قرار الاستقاط فينوب مدير الأمن وحده فى كل محافظة عن وزير الداخلية فى اصداره ، ولا يكون نهائياً الا بعد اعتماده من مدير مصلحة الأمن العام .

والتنظيم الذى وضعته المادة للتظلم من قرار الاستقاط يخلص فى تقديم التظلم لمدير مصلحة الأمن العام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطار الطالب بقرار الاستقاط .

ويجب البت في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه .
ويعتبر فوات المواعيد المشار إليها دون البت في التظلم بمثابة قرار
بالرفض .

٥١ - (ب) التظلم القضائي :

يسرى في هذا الشأن ما يسرى على التظلم القضائي من قرار الفاء
الترخيص .
(راجع في التفصيل بند ٣٩) .

٥٢ - عقوبة مخالفة أحكام المادة :

١ - عقوبة عدم تقديم الإخطار والإبلاغ عن التغير :

إذا لم يقدم الشخص المعفى من الترخيص خلال شهر من تاريخ
حصوله على الأسلحة بيانا بمددها وأوصافها الى مقر البوليس الذى يقع فى
دائرته محل اقامته ، أو إذا لم يتم بالإبلاغ عن كل تغير يطرأ على هذه
البيانات خلال شهر من التغير فإنه يعاقب بالعقوبة المنصوص عايتها بالمادة
٢٩ من القانون التى تعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام القانون بالحبس
مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى
هاتين العقوبتين ، فضلا عن مصادرة الأسلحة المضبوطة عملا بالمادة ٣٠
من القانون .

٢ - عقوبة عدم تسليم الأسلحة فى الميعاد الى مقر الشرطة عند إسقاط

الاعفاء :

اذ صدر قرار بإسقاط الاعفاء ولم يسلم المعفى الأسلحة الى مقر
الشرطة الذى يقع فى دائرته محل اقامته خلال اسبوعين من تاريخ اعلانه
بالإسقاط ، أو إذا لم يسلمه فورا اذا نص قرار الإسقاط على ذلك ، فإن
المعفى لا يعتبر حائزا أو محرزا للأسلحة بغير ترخيص لأنه معفى من
الترخيص ، ومن ثم يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ مسالفة
الذكر ، كما يقضى بمصادرة الأسلحة محل الجريمة المضبوطة عملا بالمادة
٣٠ من القانون .

(انظر شرح المادة ٢٩) .

مادة (٦)

لا يجوز حيازة أو احرار الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن كان مرخصا له في حيازة السلاح و احراره وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص فيها طبقا لاحكام هذا القانون .

الشرح

٥٣ - المقصود بالذخائر :

الذخائر جمع ذخيرة . والذخيرة لغة عدة الحرب من رصاص وقذائف (١) .

ومعناها الاصطلاحي في قانون الأسلحة والذخائر ، القذائف التي توضع في خزائن الأسلحة النارية لتنتقل منها عندما يتهيأ الطرف المناسب .

وقد ربط الشارع بين الذخيرة المحرمة والأسلحة النارية فكانه اشترط ضمنا أن تكون الذخيرة مشتملة على مواد متفجرة ، لأن قذائف الأسلحة النارية لا تنطلق الا بقوة الدفع الناجمة عند الانفجار ، فاذا لم تكن الذخيرة مشتملة على مواد متفجرة صالحة للاستعمال فلا يصدق عليها وصف ذخيرة .

٥٤ - متاع حظر حيازة و احرار الذخائر :

المحظور بالنص حيازة و احرار الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) والقسم الأول من الجدول رقم (٣) .

(١) المعجم الوجيز - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠ م. ص ٢٤٣ :

إذا لم يكن الحائز والمحرز مرخصا له بحياسة واحراز السلاح الناري الذي تستعمل فيه هذه الذخائر . فينتفى الخطر اذا كانت الذخائر محل الحيازة أو الاحراز مما تستعمل في السلاح المرخص بحياسته واحرازه .

فاذا كان مرخصا للشخص بحياسة واحراز بندقية خرطوش فانه يجوز له حيازة واحراز الذخائر التي تستعمل في هذه البندقية ، ولكن يحظر عليه حيازة أو احراز ذخائر تستعمل في سلاح من نوع آخر كالسدسات أو البنادق المشمخنة .

وليس هناك حد أقصى لكمية الذخائر التي يجوز حيازتها أو احرازها اذا كان مرخصا بحياسة السلاح واحرازه ، فقد ترك الشارع ذلك لتقدير المرخص له نفسه وفقا لما يراه معقولا لصالحه وظروفه طالما أنه يحوز أو يحوز السلاح بموجب ترخيص .

أما الذخائر التي تستعمل في أسلحة القسم الثاني من الجدول رقم (٣) وهي المدافع والمدافع الرشاشة فيحظر حيازتها أو احرازها ، لأن الأسلحة المذكورة قد حظر الترخيص بحياستها أو احرازها كما سبق إيضاحه (م ٢/١) .

٥٥ - خضوع المفرقات لأحكام قانون العقوبات :

نص الشارع في قانون الأسلحة والذخائر على تجريم حيازة أو احراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية ، ما لم يكن مرخصا في حيازة السلاح واحرازه .

أما المفرقات فقد جرمت حيازتها أو احرازها وكذلك صنعها واستيرادها بفتر الحصول على ترخيص في قانون العقوبات فقد نصت المادة ١٠٢ (١) منه الواردة بالباب الثاني (مكررا) على أن :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو

حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك (٢) .
ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر
بتحديدها قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي
تستخدم في صنعها أو لانفجارها .

والمفرقات مادة كيميائية أو خليط من عدة مواد كيميائية سريعة
الاشتعال لو اشتعلت انفجرت وأحدثت صوتا مزوعا ، بحيث يسمع حيزا
من السكان كبيرا ويؤدي الى ضرر وقد لا يترتب على الاشتعال أحداث صوت
يدوى كالرصاصة الذي يخرج من المسدسات كاتمة الصوت (٣) .

ومثل المفرقات الديناميت والقنابل اليدوية والزمنية وأجهزة النسف
والتدمير المختلفة .

وأحراز المفرقات المأخوذة عليه هو الذي من شأنه أن يهدد الأمن العام
وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، إذ من شأن هذه المفرقات تدمير
الأموال الثابتة أو المنقولة .

(٢) أضيف (الباب الثاني مكررا) المشار اليه (من المادة ١٠٢ الى
المادة ١٠٢ هـ) بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ ابريل
سنة ١٩٤٩ (الوقائع المصرية في ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٩ - العدد ٥٧) -
وأضيفت اليه المادة ١٠٢ (و) بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٤
يناير سنة ١٩٥٢ (الوقائع المصرية في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ - العدد ٤) .
وقد نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ على ما يأتي :
« يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات المبينة
لشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في
الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات » .
ونصت المادة الثانية على ما يأتي :

« يعفى من العقاب المقرر للجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (أ)
من قانون العقوبات كل من بادر في خلال سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا
القانون الى إبلاغ مركز البوليس الذي يتبعه محل إقامته بما يوجد عنده من
المفرقات وفي هذه الحالة يعفى المبلغ أيضا من العقوبة المقررة لاية جنحة
تكون قد وقعت منه في سبيل الحصول على تلك الأشياء » .

(٣) الدكتور محمد جمعة عبد القادر - جرائم أمن الدولة علما وقضاء
- الطبعة الأولى ص ١١٩ .

ولذلك لا يدخل فى عداد المفرقات لعب الأطفال مثل الصواريخ.
والجيب .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « المفرقات المحرمة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير
الأموال الثابتة أو المنقولة . فلمب الأطفال (الصواريخ) لا تدخل فى عداد
المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة » .

(طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٥/١/٢٨)

٢ - « وكان المستفاد من نصوص التشريع ومن تفاوت العقاب
الذى فرضه الشارع لكل من الجريمتين وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية
سألقة الذكر أن احراز المفرقات المأقوب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩
هو الذى من شأنه أن يهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد
وأموالهم ... الخ » .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٣/١١/٢٤)

وبارود الصيد لا يعتبر مفرقا فى حكم المادة ١٠٢ (أ) عقوبات إلا
إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة فى
الصيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده فى مكان مقفل لا يتسع للغازات
التي يتحول إليها عقب الاشتعال فيحدث الفرقة ، ولكنه يعتبر فى هذه
الحالة ذخيرة تخضع لأحكام قانون الأسلحة والذخائر .

ونظرا الى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل فى تركيب المفرقات.
(بند ٢٥ من المادة الأولى من القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٩/٢٠
المعدل الذى اعتبر البارود الأسود فى حكم المفرقات) ، فإنه يجب لتوقيع
العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٠٢ (أ) مكررا عقوبات
أن يثبت لقاضى الموضوع أن هذا البارود القليل قد أعيد لأن يدخل فى
تركيب مفرق ما .

وفى هذا قضت محكمة الشففى بأن :

١ - « ٠٠٠ » وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر (بارود الصيد) مفرقات مما يدخل فى حكم تلك المادة « ولكن اذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة فى الصيد فلا يمكن مبدئيا أن يعد من قبيل المفرقات لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرقعة اذا ما أشعلت وحدهم ولا يترتب على اشعالها ضرر للتخريب والتدمير والاتلاف الذى هو مناط العقاب فى المادة المذكورة الا أنه نظرا الى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل فى تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل فى تركيب مفرق ما « ٠٠٠ الخ » .

(طعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤ قى - جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٩)

٢ - « بارود الصيد لا يعتبر مفرقا فى حكم المادة ٣١٧ المكررة ع الا اذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة فى الصيد بحيث اذا أشعل هذا القدر وحده فى مكان مغلق لا يتسع للغازات التى يتحول اليها عقب الاشعال فانه يحدث الفرقعة أما اذا كان القدر المضبوط ضئيلا لا يحدث فرقة اذا ما أشعل وحده لا يترتب على اشعاله ضرر التخريب والتدمير والاتلاف وهو مناط العقاب فى المادة ٣١٧ المكررة المذكورة فلا يعتبر محرز مما يتناولهم حكم هذه المادة » .

(طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٤ قى - جلسة ١٩٣٥/١/١٤)

٣ - « ان البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها فى المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات الا اذا كان بكمية كبيرة وفى حيز مغلق لا يتسع للغازات التى يتحول اليها عقب الاشعال « فاذا كانت كمية يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فانه لا يعد من تلك المفرقات « فاذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراما فى كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقا لأنه بحسب كميته والغرف الموجود فيه لا يمكن

- اذا ما أشعل - أن يحدث الفرقمة ذات الخطر المعنى فى المادة المذكورة .
(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/٤/٢٢) .

٤ - و ٠٠٠ أن احراز الفرقعات الماقيب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو الذى من شأنه أن يهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، وأن احراز تلك المواد اذا كان مقصودا به مجرد استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية فانه يكون معاقبا عليه بمقوبة الجنحة وعلى قاضى الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة فى الدعوى ما اذا كانت الواقعة مما تنطبق عليه أحكام المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات أو المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . واذن فمتى كان الحسك المطعون فيه قد قال أن البارود الذى ضبط فى حيازة الطاعن كان الفرض من احرازه تعبئة الفرد المضبوط ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة الطاعن باعتبار أنه احرز ذخيرة مما يستعمل فى الأسلحة النارية الا أنها أدانت الطاعن بمقوبة الجنائية على أساس أن المادة ١٠٢ (١) تماقب على الاحراز فى جميع صورته وأيا كان الفرض منه بمقوبة الجنائية ، فان حكمها يكون مبنيًا على الخطأ فى تأويل القانون » .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٣/١١/٢٤)

٥٦ - المواد التى تعتبر فى حكم الفرقعات :

بعد أن جرمت المادة ١٠٢ (١) فى فقرتها الأولى احراز أو حيازة أو صنع أو استيراد الفرقعات قبل الحصول على ترخيص بذلك . أردفت فمى فقرتها الثانية أنه يعتبر فى حكم الفرقعات كل مادة تدخل فى تركيبها ويصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات التى تستخدم فى صنعها أو لانفجارها . وعلى ذلك فانه يعتبر فى حكم الفرقعات ويخضع للمقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة :

١ - كل مادة تدخل فى تركيب الفرقعات ، على أن يصدر بتحديده هذه المواد قرار من وزير الداخلية -

وتنفذا لذلك صدر قرار وزير الداخلية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات ، وقد عدل هذا القرار بالقرار الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٥٥ ، والقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ ، وقصد اورد القرار الأخير واحدا وثلاثين مادة تعتبر في حكم المفرقات .
(القرار منشور بملحق التشريعات والوثائق) .

٢ - الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنع المفرقات أو لانفجارها .

وهذه لا يشترط أن يصدر قرار من وزير الداخلية بتحديددها . وإنما يخضع تحديدها لتقدير قاضي الموضوع .

وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ١١/٥/١٩٨٢ في الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٢ ق بأن :

« لما كانت المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها » ، وقد أوردت المادة الأولى من قرار وزير الداخلية المعدلة بقراره رقم ١١ سنة ١٩٦٣ مادة الجلبجيت باعتبارها في حكم المفرقات . ولما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احرار المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك في حكم تلك المادة لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف - وإنما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ (ب) التي تعاقب بالاعدام كل من استعمال مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بفرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني أو

المنشآت الممنعة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للجمعيات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن الممنعة لارتداد الجمهور ، ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر انما تحظر حيازة أو احراز الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة الا لمن يكون مرخصا له فى حيازة السلاح واحرازه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية المنصوص عليها فى الجدولين رقمى ٢ ، ٣ مما يبين معه أن ما اقترفه الطاعن لا يندرج تحت حكم أى من نصوص قانون الأسلحة والذخائر ، لأن أصابع الجلجيت لا تعتبر من الذخائر التى تستعمل فى الأسلحة النارية المشفخة وكذلك الحال أيضا بالنسبة الى فتيل البارود المضبوط . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة احراز مواد مفرقة وخلص الى معاقبته بالمادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنعى على الحكم فى هذا الخصوص هذا الى أنه لا جدوى مما يجادل به الطاعن من أن ما قارفه لا يبدو أن يكون جريمة احراز ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٦ ، ٢٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ذلك أنه يفرض صحة دعواه - فإن العقوبة المقررة عليه وهى السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة مقررة فى القانون سالف الذكر لجريمة احراز ذخائر مما تستخدم فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا باحرازها ، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه من النعى « (٤) » .

(٤) كما قضت محكمة النقض أيضا بأنه « لما كانت المادة السادسة

٥٧ - شروط واجراءات الترخيص بالمفرقات :

نص على هذه الشروط والاجراءات قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٠ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٦٩ الصادر في ١٩٦٣/٨/١٧ .
(القرار منشور بملاحق التشريعات والوثائق)

من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر انما تحظر حيازة أو احرار الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وحراره وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من القانون المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المنصوص عاها في الجدولين رقمي ٢ ، ٣ مما يبين منه أن ما اقترفه الطاعن لا يندرج تحت حكم أى من نصوص قانون الأسلحة والذخائر ، لأن أصابع الجلجنيث لا تعتبر من الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المشمخنة وكذلك الحبال أيضا بالنسبة إلى فتيل البارود المضبوط . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة احرار مواد مفرقة وخلص إلى معاقبته بالمادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنقض على الحكم في هذا الخصوص ، هذا إلى أنه لا جدوى مما يجادل به الطاعن من أن ما قارفه لا يعدو أن يكون جريمة احرار ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٦ ، ٢٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ذلك أنه يفرض صحة دعواه - فإن العقوبة الواقعة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة مقررة في القانون سالكف الذكر لجريمة احرار ذخائر مما تستتخدم في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا باحرارها ، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه .

(طعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٨ - منشور بالمدينة الذهبية للاستاذ عبد المنعم حسني - الاصدار الجنائي - ج ٢ - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ ص ٦٨٣ وما بعدها) .

مادة (٧)

لا يجوز منح الترخيص بعبارة السلاح أو احرازه المنصوص عليه في المادة ١ من هذا القانون إلى :

(أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية وكذلك من حكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض ، وكذلك من صدر عليه أكثر من مرة حكم بالحبس ولو لأقل من سنة في إحدى هذه الجرائم .

(ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

(د) من حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة في البندين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يعمل سلاحا أثناء ارتكابها متى كان حمله يعتبر ظلما مشددا فيها .

(و) المتشردين والمتشبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة الشرطة .

(ز) من ثبت إصابته بمرض عقلي أو نفسي .

(ح) من لا تتوفر فيه اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح ، وتعدد شروط اللياقة الصحية وإثبات توافرها بقرار من وزير الداخلية .

(ط) من لا يتوافر لديه الائتم باختياطيات الأمن الواجبة عند التعامل مع السلاح ويعدد وزير الداخلية بقرار منه شروط احتياطيات الأمن .

وفي جميع الأحوال يلغى الترخيص الممنوح اذا طرأ على المرخص له
أحد الأسباب المشار إليها في البنود من ب الى ح من هذه المادة (١) .

الشرح

الحظر الوارد بالمادة :

حظرت المادة منح الترخيص بحيازة السلاح أو احرازه المنصوص
عليه في المادة الأولى من قانون الأسلحة والذخائر لتسع فئات هي :

٥٨ - (أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية :

فالحد الأدنى لسن المرخص له ٢١ سنة .

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ وكانت المادة
عند صدور القانون كالآتي :

« لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى الى :

(أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل
في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

(ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو ائجار
في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو اخفاء أشياء مسروقة .

(د) من حكم عليه بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها
في المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ج) ، ٩٨ (د) و ١٨٤ من قانونه
المعقوبات .

(هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني
يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها اذا كان حمله يعتبر ظرفاً مشدداً فيها .

(و) المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

(ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .
وقد استبدل البنودان ١ ، ب بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وأصبح
نصهما كالآتي :

« لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى الى :

(أ) من تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل
في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وكذلك من صدر ضده
أكثر من حكمين في جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت خلال سنة واحدة » .

. ونصت المادة على أن يكون احتساب هذه السن طبقا للتقويم
الميلادى *

والمعروف أن التقويم الهجرى يسبق التقويم الميلادى بأحد عشر يوما
(فى السنة) *

والسن المذكورة هى سن الرشد طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم
١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال *

والحد الأدنى المذكور هو الذى نص عليه بالبند (١) عند صدور
القانون ، وعدله القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الى ثمانى عشرة سنة ، ثم
أعد القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ السن الى ما كانت عليه عند صدور
القانون *

**٥٩ - (ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية وكذلك من حكم عليه بعقوبة
الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال
أو العرض ، وكذلك من صدر عليه أكثر من مرة حكم بالحبس ولو لأقل من
سنة فى إحدى هذه الجرائم ***

وتقسم هذه الفئة الى ثلاثة أقسام على النحو التالى *

٦٠ - أولا : من حكم عليه بعقوبة جنائية :

يكفى الحكم على الشخص بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة
التي صدرت فيها العقوبة *

وعقوبة الجنائية هى : الإعدام - الأشغال المؤبدة - الأشغال الشاقة
المؤقتة - السجن (م ١٠ عقوبات) *

ولا يسرى ذلك على الشخص الذى يرتكب جنائية ثم يقضى عليه بعقوبة
المنحة بالتطبيق للمادة ١٧ عقوبات ، لأن النص اشترط الحكم بعقوبة جنائية
لا الحكم عليه فى جنائية *

٦٩ - (ثانيا) : من حكم عليه بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض :

ويستوى هنا أن تشكل الجريمة الماتق عليها جناية أو جنحة ، لأن النص يتطلب مجرد الحكم بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من الجرائم المذكورة -

وجرائم الاعتداء على النفس تشمل كل صور الاعتداء على النفس وان لم تبلغ حد القضاء على الحياة ، فيدخل فيها الضرب البسيط والضرب القوي الى الموت .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« ان عبارة (جرائم الاعتداء على النفس) الواردة بالفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر جاءت عامة ، فهي تشمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل صور الاعتداء على النفس وان لم يبلغ حد القضاء على الحياة ، فيدخل فيها الضرب البسيط والضرب القوي الى الموت متى توافرت باقي الشروط - ولا ريب أن من صدر عليه حكم بمقوبة جناية أو بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة ضرب أفضى الى الموت يدخل في عموم نص الفقرة (ب) المذكورة ويتوافر بالنسبة اليه الظرف المشدد ، ما دام الحكم بالمقوبة قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احراز السلاح وتكون المقوبة لهذه الجريمة هي الاشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمادة ٣/٢٦ من القانون سالف الذكر » .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)

وجرائم الاعتداء على المال تشمل كافة جرائم الاعتداء على المال اى التي يقع فيها الاعتداء على مال الغير ، فيدخل فيها النصب (م ٣٣٦ عقوبات) وخيانة الأمانة (م ٣٤١ عقوبات) ، واتلاف المنقولات (م ٣٦١/١ ، ٢ عقوبات) ، واتلاف المزروعات (م ٣٦٧ عقوبات) ، وقتل الحيوانات دون مقتضى أو الاضرار بها (م ٣٥٥ عقوبات) ، والحريق عمدا (المواد ٢٥٢ ،

١/٢٥٢ مكررا ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ عقوبات) ، والحريق بأعمال
(م ٣٦٠ عقوبات) •

ولا يعتبر من جرائم الاعتداء على المال ما يأتي :

(أ) جريمة إعطاء بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل
للسحب (مادتان ٣٣٦ ، ٣٣٧ عقوبات) •

(نقض ١٣/١٠/١٩٦٩ - طعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق) •

(ب) جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا (مادتان
٣١٨ ، ٣٢٣ عقوبات) •

(أنظر نقض ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ - طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق -
منشور ببند ٦٦) •

وجرائم الاعتداء على العرض تشمل جرائم الاعتداء على العرض
المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات
دون جرائم افساد الأخلاق المنصوص عليها بالباب المذكور •

ويدخل في هذه الجرائم ما يأتي :

١ - وقاع أنثى بغير رضاها (م ١/٢٦٧ عقوبات) •

٢ - هتك العرض بالقوة أو التهديد أو الشروع في ذلك (١/٢٦٨ ، ٢
عقوبات) •

٣ - هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة
سنة كاملة بغير قوة أو تهديد (م ٢٦٩ عقوبات) •

وقد أضيفت جرائم الاعتداء على العرض الى المادة بالتبديل الذى
أدخله الشارع بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ •

٢٢٢- (ثالثا) : من حكم عليه أكثر من مرة بالحبس ولو لأقل من ستة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض :

فقد رأى الشارع أن من حكم عليه بالحبس لمدة تقل عن سنة أكثر من مرة في إحدى جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض يصادف في خطورته من حكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في إحدى هذه الجرائم مرة واحدة ، و لا يكون بالتالى جديرا بالمصون على ترخيص بحيازة الأسلحة أو احرازها .

٢٢٣- (ج) : من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو تجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو الخلاء أشياء مسروقة :

وتقسم هذه الفئة الى ثلاثة أقسام ، نعرض لها بالشرح على التوالى .

٢٢٤ - أولا : من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات:

وعبارة (في جريمة مفرقات) وردت بالنص عامة ، فتشمل لذلك كافة جرائم المفرقات الواردة بالباب الثانى مكررا من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، ولا يستثنى من هذه الجرائم سوى جنحة مخالفة شروط الترخيص المنصوص عليها بالمادة ١٠٢ (و) لأنها لا تصد من جرائم المفرقات وانما تتعلق بمخالفة شروط الترخيص باحراز أو حيازة أو صنع أو استيراد المفرقات .

والنص فى هذا البند على من « حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مفرقات » لم يكن له ما يبرره لأن جميع هذه الجرائم يعاقب عليها بعقوبة الجنائية ومن ثم فانها تدخل فى نطاق البند (ب) من المادة الذى ينص على « من حكم عليه بعقوبة جنائية » ، فضلا عن أنه لا مجال للقضاء فى أى من هذه الجرائم بالحبس لأن المادة ١٠٢ (هـ) الواردة بالباب المذكور تنص على أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز فى تطبيق المواد للسابقة النزول عن العقوبة التسالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » ،

وأقل عقوبة مقررة للجرائم المذكورة هي الأشغال الشاقة المؤقتة ، ومن ثم فإن أعمال المادة ١٧ عقوبات لن يؤدي الى انزال عقوبة تقل عن السجن ، وهي عقوبة جنائية .

والجرائم المذكورة تشمل :

١ - احراز أو حيازة أو صنع أو استيراد مفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها .

ويعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (م ١٠٢ « أ ») .

٢ - استعمال مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بفرض ارتكاب قتل سياسى أو تخريب المباني أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو لاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياح الجمهور .

وعقوبتها الاعدام (م ١٠٢ « ب ») .

٣ - استعمال أو الشروع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر .

وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة (م ١٠٢ « ج » ، فقرة أولى) - فإذا أحدث الانفجار موت شخص أو أكثر كانت العقوبة الاعدام (م ١٠٢ « ج » ، فقرة ثانية) .

٤ - استعمال أو الشروع في استعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض أموال الغير للخطر .

وعقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة (م ١٠٢ د د ، فقرة أولى) - فاذا
أحدث الانفجار ضررا بتلك الأموال كان العقاب الأشد الشاق المؤبد
(م ١٠٢ د د ، فقرة ثانية) .

**٦٥ - (ثانيا) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة اتجار
في المخدرات :**

لم يحدد النص (المخدرات) المقصودة بهذه المادة ومن ثم بأنه يكون
قد ترك هذا التحديد لما يصدر في شأنها من قوانين خاصة ويتمين اذن
الرجوع في ذلك الى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والجدولين رقمي ١ ، ٥
الملحقين به .

ويشترط في الاتجار بالمخدرات أن يكون غير مشروع ، فاذا رخص
القانون لبعض الأشخاص بالاتجار فيها لحكمة معينة كالصيدلة والأطباء كان
هؤلاء بمنأى عن حكم هذه الفقرة - الا أن مناط هذا الاعفاء أن يكون اتجارهم
طبقا للقوانين والقرارات الخاصة بذلك ، فاذا كان مخالفا لها ، اعتبر فعلهم
اتجارا غير مشروع وانطبق عليه حكم النص .

وملاحظ أن كافة جرائم الاتجار في المخدرات سواء في القانون رقم
٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الملغى - أو القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الحالي -
يعاقب عليها بعقوبة الجناية وبذلك فهي تدخل في نطاق الفقرة (ب) من
المادة . ومع هذا نص عليها الشارع في الفقرة (ج) لتشمل الأحكام
الصادرة في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ . وفي هذا جاء بالمذكرة
الايضاحية للقانون أنه :

« أضيفت الى الجرائم المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون
رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ جريمة الاتجار في المخدرات وهذه الجريمة وإن أصبحت
جناية طبقا للقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وبذلك تندرج تحت البند (ب)
من المادة السابعة من هذا المشروع الا أن هذه الاضافة لازمة بالنسبة الى

الجرائم التي حكم فيها في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ ،

وجناتيات الاتجار في المخدرات تشمل ما يأتي :

١ - تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون (م ١/٣٣) .

والمراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ، كما يمتد ليشمل كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من (٣ - ٦) ولو داخل النطاق الاقليمي للبلاد - وذلك متى كان ملحوظا فيه طرحه وتداوله بين الناس .

وهذا المعنى يلايس بالفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نفيه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استتبه في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه (٢) .

(انظر في التفصيل بند ١٠٥) .

٢ - انتاج أو استخراج أو فصل أو تصنيع جوهرا مخدرا بقصد

الاتجار (م ٣٣/ب) .

(٢) قضي طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ - طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧ - طعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٥/٢٦ - طعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ - انظر أيضا الأحكام المنشورة بيته ٩٠٥ .

٣ - زراعة نباتات من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو تصديره أو جلبه أو حيازته أو احرازه أو شراؤه أو بيعه أو تسليمه أو نقله أيا كان طول نموه ، وكذلك بذوره ، وذلك بقصد الاتجار ، أو الاتجار فيه بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا (م ٣٣/ج) .

٤ - القيام ولو في الخارج بتأليف عصاية أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة (م ٣٣/د) .

٥ - حيازة أو احرار أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم للتعاطى جوهر مخدر بقصد الاتجار أو الاتجار فيه ، بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا (م ٣٤/أ) .

٦ - إدارة أو تهئية مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل (م ٣٤/ج) .

٧ - التوسط في ارتكاب إحدى الجنايات الموضحة سلفا (م ٤٦ مكررا) .

أما جنايات المخدرات التى لا يكون قصد الاتجار ملخوفا فيها كجناية حيازة أو احرار أو شراء أو انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدرا أو زرع نبات من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حيازته أو شرائه بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى (م ٣٧) ، وجناية حيازة أو احرار أو شراء أو تسليم أو نقل أو زرع أو انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدرا أو نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) وكان ذلك بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا (م ٣٨) ، فانها لا تعتبر من جرائم الاتجار في المخدرات .

وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

١ - حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والخلايا - الأحكام التى تصبغ طرفا

مشددا لجريفة احرار السلاح . وقد اشترط في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون حيازتها أو احرارها بقصد الاتجار فخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم إنما كان لاحرازه مخدرا يقصد التعاطي . وهو لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (جـ) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار ذلك الحكم طرفا مشددا وتوقيمه على المتهم المقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ينطوي على خطأ على تطبيق القانون مما يتمنى معه نقضه وتصحيحه .

(طعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣)

٢-١٠ القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر قد حدد الأحكام التي تعد طرفا مشددا لجريفة احرار السلاح ومن بينها سبق الحكم على الجاني بعقوبة مقيدة للحرية في اتجار في المخدرات ، فخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار ، وإذ كان الثابت من مطالعة الحكم الصادر في الجناية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم إنما دان الطاعن بجريفة احرار مخدرات بقصد التعاطي ، ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد طرفا مشددا لجريفة احرار الأسلحة النارية ويكون الحكم إذ أوقع على الطاعن المقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

٦٦ - (ثانيا) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة أو شروع فيها أو اخفاء أشياء مسروقة :

والمرشح بنصه على السرقة أو الشروع فيها أو اخفاء الأشياء المسروقة

يكون قد افصح عن ارادته في أن هذه الجرائم وحدها التي يمتد بها في عدم جواز الترخيص ، فيخرج منها الجرائم التي تكون معنى السرقة فيها حكيميا كجريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات ، وجريمة التهديد المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ التي تعاقب المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا، اذا اختلس شيئا منها .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « مفاد نص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات، أن الشارع قد اعتبر اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كلسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة . ولما كان نص المادة سالفة الذكر يؤدي الى أن جريمة اختلاس المحجوزات ، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وانما صارت في حكمها بارتداد الشارع وملا أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكيميا لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتيباً على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة. والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة ، ذلك أن الشارع ينص على السرقة محددة في هذه المادة الأخيرة قد افصح عن ارادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة احراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها » .

(طعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ - ذات المبدأ : طعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٥٨)

٢ - « العقوبة المقررة بها عن جريمة التهديد طبقاً للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات لا توفر الظرف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون

دقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، لأنه لا محل للاعتبار الاختلاس المخصوص عليه فيها فى حكم السرقة ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة فى المادة ٧ فقرة ج من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أنصح عن إرادته فى أنها وحدها ذات الأثر فى قيام هذا الظرف المشدد فى جريمة احرار السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها - بطريق القياس - .ولا محل أيضا لاعتبار هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على المال فى حكم المادتين ٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون المذكور ، ذلك أن جريمه اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، هى من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية .انغير وإنما هى أوامر السلطات التى أمرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وإنما بمدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه .

(طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٦٩)

ورغم ان الجرائم المذكورة من جرائم الاعتداء على المال ، وتمثل فى نطاق الفقرة (ب) من المادة الا أن المشرع خصها بالذكر فى الفقرة (ج) لما فيها من خطورة زائلة عن جرائم الاعتداء على المال الأخرى ، ولذلك لم يشترط النص حدا أدنى للعقوبة التى يقضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة (ج) .

٦٧ - (د) : من حكم عليه فى جريمة من الجرائم الواردة فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات :

ونعرض لهذه الجرائم فيما يأتى :

اولا : الجرائم الواردة بالباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات :

الجرائم الواردة فى هذا الباب هى الخاصة بالجناسيات والجنح المضرة

بأمن الحكومة من جهة الخارج وهى :

- ١ - ارتكاب عمدا فعلا يؤدى الى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها:
أو سلامة أراضيها (م ٧٧) .
- ٢ - الالتحاق بأى وجه بالقوات المسلحة لدولة فى حالة حرب مع
مصر (م ٧٧ « أ ») .
- ٣ - السعى لدى دولة أجنبية أو التجاير معها أو مع أحد ممن
يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر (م ٧٧ « ب ») .
- ٤ - السعى لدى دولة أجنبية معادية أو التجاير معها أو مع أحد ممن
يعملون لمصلحتها لمعاونتها فى عملياتها الحربية أو للاضرار بالعمليات الحربية
للدولة المصرية (م ٧٧ « ج ») .
- ٥ - السعى لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أو
التجاير معها أو معه وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر الحربى أو
السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى (م ٧٧ « د » - ١) .
- ٦ - الاتلاف العمدى أو اخفاء أو اختلاس أو تزوير أوراق أو وثائق
مع العلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى (م ٧٧
« د » - ٢) .
- ٧ - التكاليف بالمفاوضة مع حكومة أجنبية فى شأن من شئون الدولة
وتعمد اجرائها ضد مصلحتها (م ٧٧ « هـ ») .
- ٨ - القيام بغير اذن من الحكومة بجمع الجند أو القيام بعمل عدائى
آخر ضد دولة أجنبية من شأنه تعرض الدولة المصرية لخطر الحرب أو قطع
العلاقات السياسية (م ٧٧ « و ») .
- ٩ - طاب الشخص لنفسه أو لغيره أو قبول أو أخذ ولو بالواسطة من

دولة اجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها نقودا أو أية منفعة أخرى أو وعد بشيء من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

أو إعطاء أو عرض أو الوعد بشيء مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية .

أو التوسط في ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة .

وإذا كان الطلب أو القبول أو المرض أو الوعد أو التوسط كتابة فإن الجريمة تتم بمجرد تصدير الكتاب (م ٧٨) .

١٠ - التدخل لمصلحة العدو في تدبير لزعة إخلاص القوات المسلحة أو إضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عندهم (م ٧٨ « أ ») .

١١ - تحريض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة أية دولة اجنبية أو تسهيل ذلك لهم أو التدخل عمدا بأي كيفية في جمع الجند أو رجال أو أموال أو مؤن أو عتاد أو تدبير شيء من ذلك لمصلحة دولة في حالة حرب مع مصر (م ٧٨ « ب ») .

١٢ - تسهيل دخول العدو في البلاد أو تسليمه مدنا أو حصونا أو منشآت أو مواقع أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤنا أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك أو خدمته بنقل أخبار إليه أو العمل مرشدا له (م ٧٨ « ج ») .

١٣ - إعانة العدو عمدا بأية وسيلة أخرى غير ما ذكر فيما تقدم (م ٧٨ « د » - ١) .

١٤ - أداء خدمة ما لقوات العدو للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها الجاني لنفسه أو لشخص عينه لذلك سواء كان بطريق مباشر أو غسبر مباشر وسواء أكانت المنفعة أو الفائدة مادية أم غير مادية (م ٧٨ « هـ » - ٢) -

١٥ - الاتلاف أو التعيب أو التعطيل العمدى لأسلحة أو سفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أدوية أو غير ذلك مما أعد للدفاع عن البلاد أو مما يستعمل فى ذلك أو الاساءة العمدية لصنعها أو اصلاحها أو اتيان عمدا عملا من شأنه أن يجعلها غير صالحة ولو مؤقتا للانتفاع بها فيما أعدت له أو أن ينشأ عنها حادث (م ٧٨ «هـ») ، أو وقوع أحد الأفعال المشار اليها بسبب إهمال أو تقصير (م ٧٨ «و» - ١) .

١٦ - قيام الشخص فى زمن حرب بنفسه أو بواسطة غيره مباشرة أو عن طريق بلد آخر بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد من مصر الى بلد معاد أو باستيراد شيء من ذلك منه (م ٧٩) .

١٧ - مباشرة أعمال تجارية أخرى بالذات أو بالواسطة مع رعايا بلد معاد أو مع وكلاء هذه البلد أو مندوبيه أو مثليه أيا كانت اقامتهم أو مع هيئة أو فرد يقيم فيها ، وذلك فى زمن حرب (م ٧٩) .

١٨ - التسليم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو الانشاء اليها أو اليه بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة بسر من أسرار الدفاع عن البلاد أو التوصل بأية طريقة الى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، وكذلك اتلاف لمصلحة دولة أجنبية شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جملة غير صالح لأن ينتفع به (م ٨٠) .

١٩ - الحصول بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد بدون قصد تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها (م ٨٠ «أ» - ١) .

٢٠ - اذاعة سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية طريقة (م ٨٠ «أ» - ٢) .

٢١ - تنظيم أو استعمال أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد

الموصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو اذاعته (م ٨٠ د ١ - ٣) .

٢٢ - افشاء كل موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد (م ٨٠ د ب) .

٢٣ - الاذاعة العمدية في زمن الحرب لأخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة أو عمد الى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو اضماف الجله في الأمة (م ٨٠ د ج) .

٢٤ - اذاعة كل مصرى عمدا في الخارج أخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك اضماف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو مباشرته بأي طريقة كانت نشاطا من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد (م ٨٠ د د) .

٢٥ - الطيران فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص من السلطة المختصة (م ٨٠ د ه - ١) .

٢٦ - أخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة (م ٨٠ د ه - ٢) .

٢٧ - دخول حصن أو أحد منشآت الدفاع أو معسكر أو مكان خيמת أو استقرت فيه قوات مسلحة أو سفينة حربية أو تجارية أو طائرة أو سيارة حربية أو ترسانة أو أى محل حربى أو محل أو مصنع يباشر فيه عمل لمصاحبة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعا من دخوله (م ٨٠ د ه - ٣) .

٢٨ - الإقامة أو التواجد في المواضع والأماكن التي حظرت السلطات العسكرية الإقامة أو التواجد فيها (م ٨٠ د ه - ٤) .

٢٩ - تسليم اخبار أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوم أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وكان قد صدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته ، الى دولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه (م ٨ و ٤) •

٣٠ - الاخلال العمدى فى زمن الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها على الجانى عقد توريد أو اشغال ارتبط به مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم أو ارتكاب أى غش فى تنفيذ هذا العقد • ويسرى هذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والبائعين اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام راجعا الى فعلهم (م ٨١) •

٣١ - وقوع الاخلال فى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المشار اليها بالجريمة رقم (٣٠) بسبب اهمال أو تقصير (م ٨١ و ٤) •

٣٢ - العلم بنيات الجانى فى احدى الجرائم المنصوص عليها بهذا الباب (الباب الأول) وتقديم اعانة أو وسيلة للتميش أو للسكنى أو ماوى أو مكانا للاجتماع وغير ذلك من التسهيلات اليه ، وكذلك حمل رسائله أو تسهيل البحث له عن موضوع الجريمة أو اخفائه أو نقله أو إبلاغه •

فيعاقب الجانى باعتباره شريكا فى الجريمة (م ٨٢ - ١) •

٣٣ - اخفاء أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال فى ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب (الباب الأول) أو تحصلت منها وهو عالم بذلك •

فيعاقب الجانى باعتباره شريكا فى الجريمة (م ٨٢ - ٢) •

٣٤ - اتلاف أو اختلاس أو اخفاء أو التغيير العمدى لمستند من شأنه تسهيل كشف جريمة من الجرائم الواردة بهذا الباب (الباب الأول) وأدلتها أو عقاب مرتكبها •

فيعاقب الجانى باعتباره شريكا فى الجريمة (م ٨٢/٣) •

٣٥ - التحريض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ٧٧ ، ٧٧ ، ب ، ٧٧ ، ج ، ٧٧ ، د ، ٧٧ ، هـ ، ٧٨ ، ٧٨ ، أ ، ٧٨ ، ب ، ٧٨ ، ج ، ٧٨ ، د ، ٧٨ ، هـ ، ٨٠ عقوبات ، ولم يترتب على تحريضه أثر (م ٨٢ ، د ١) .

٣٦ - الاشتراك في اتفاق جنائي سواء كان الفرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٧ ، أ ، ٧٧ ، ب ، ٧٧ ، ج ، ٧٧ ، د ، ٧٧ ، هـ ، ٧٨ ، ٧٨ ، أ ، ٧٨ ، ب ، ٧٨ ، ج ، ٧٨ ، د ، ٧٨ ، هـ ، ٨٠ عقوبات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الفرض المقصود منه (م ٨٢ ، د ب) .

٣٧ - التحريض على الاتفاق الجنائي الموضح بالجريمة السابقة ، أو وجود شأن في ادارة حركته (م ٨٢ ، د ب - ٢) . وإذا كان الفرض من الاتفاق ارتكاب جريمة واحدة معينة أو اتخاذها وسيلة الى الفرض المقصود يحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

٣٨ - دعوة آخر الى الانضمام الى اتفاق جنائي مما هو مبين في الجريمتين رقمي (٣٦ ، ٣٧) ولم تقبل دعوته (م ٨٢ ، د ب - ٣) .

٣٩ - التسهيل بأعمال أو بتقصير لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ٧٧ ، أ ، ٧٧ ، ب ، ٧٧ ، ج ، ٧٧ ، د ، ٧٧ ، هـ ، ٧٨ ، ٧٨ ، أ ، ٧٨ ، ب ، ٧٨ ، ج ، ٧٨ ، د ، ٧٨ ، هـ ، ٨٠ عقوبات (م ٨٢ ، ج) .

٤٠ - العلم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول وعدم المسارعة الى ابلاغ السلطات المختصة (م ٨٤) .

ثانيا : الجرائم الواردة بالباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات :

الجرائم الواردة في هذا الباب هي الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل .

وهذه الجرائم هي :

١ - محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة بالقوة (م ٨٧) .

٢ - تأليف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة فى تنفيذ القوانين ، وكذلك تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما (م ٨٩/١) .

٣ - الانضمام الى عصابة مما نص عليه فى رقم (١) دون الاشتراك فى تأليفها ونقله قيادة ما فيها (٢/٨٩) .

٤ - التخريب الممدى بأى طريقة لاحدى وسائل الانتاج أو اموال ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى (م ٨٩ مكررا) .

٥ - التخريب الممدى لمبان أو اموال عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو الجمعيات المتبرة قانونا ذات نفع عام (م ٩٠) .

٦ - محاولة الاحتلال بالقوة لشيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو مرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام (م ٩٠ مكررا) .

٧ - تولى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الاسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة لفرض اجرامى بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع (م ٩١) .

٨ - كل من استمر رغم الأمر الصادر له من الحكومة فى قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها (م ٩١) .

٩ - كل من له حق الأمر فى أفراد القوات المسلحة أو الشرطة طلب

اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة اذا كان ذلك لغرض اجرامى
(م ٩٢) .

١٠ - اطاعة رؤساء المساكير أو قوادهم ممن هم دون من له حق الأمر
المبين فى رقم (٩) ، له (م ٩٢) .

١١ - تقلد (قلند نفسه) رئاسة عصاية حاملة للسلاح أو تولى قيادة
فيها وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال المملوكة للحكومة
أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبى هذه
الجنائيات ، وكذلك يعاقب من عدا هؤلاء من أفراد العصاية (م ٩٣) .

١٢ - ادارة حركة العصبة المذكورة فى رقم (١١) أو تنظيمها أو
اعطائها أو جاب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية
مع العلم بذلك أو بست مؤنات اليها أو الدخول فى مخابرات اجرامية باى
كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها وكذلك تقديم مساكن أو محلات
لها يأوون اليها أو يجتمعون فيها مع العلم بفايتهم وصفتهم (م ٩٤) .

١٣ - التحريض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى
المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ عقوبات اذا لم يترتب
على هذا التحريض أثر (م ٩٥) .

١٤ - الاشتراك فى اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب
الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣
و ٩٤ عقوبات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه ، أو
التحريض على هذا الاتفاق ، أو وجود شأن للشخص فى ادارة حركته
(م ٩٦ / ١) .

١٥ - التشجيع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد
٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ عقوبات بمعاونة مادية أو

مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم
(م ٢/٩٦) .

١٦ - دعوة آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١
و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ عقوبات اذا لم تقبل دعوته (م ٩٧) .

١٧ - العلم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها
في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكررا و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ عقوبات وعدم
إبلاغه الى السلطات المختصة (م ٩٨) .

١٨ - انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة جمعيات أو هيئات أو
منظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، أو الى
القضاء على طبقة اجتماعية ، أو الى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية
أو الاقتصادية أو الى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ،
أو الى تحبيذ شئ مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو
الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك (م ٩٨ «أ» - ١) .

١٩ - انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة فرع في الخارج لاحدى
الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المذكورة برقم (١٨) وكذلك انشاء أو
تأسيس أو تنظيم أو ادارة فرع لمنزل احدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو
المنظمات في مصر ولو كان مقرها في الخارج ، سواء كان الجاني اجنبيا يقيم
في مصر أو مصرياً ولو كان مقيماً بالخارج (م ٩٨ «أ» - ٢) .

٢٠ - الانضمام الى احدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع
المذكورة في رقمي (١٨ ، ١٩) أو الاشتراك فيها بأية صورة (م ٩٨
«أ» - ٣) .

٢١ - الاتصال بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات

- أو الفروع المتقدم ذكرها فى رقمى (١٨ ، ١٩) لأغراض غير مشروعة أو تشجيع الغير على ذلك أو تسهيله له (م ٩٨ ، ١ - ٤) .

٢٢ - انشاء أو تنظيم أو ادارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة . يكون الغرض منها الدعوة بأى وسيلة الى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة أو الحى على كراهيتها أو الإزدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو ترويج أو تحبيذ شىء من ذلك (م ٩٨ ، ١ - ٤) مكررا ١ ، ٢ ، ٣ .

٢٣ - الانضمام الى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة برقم (٢٢) مع العلم بالغرض الذى تدعو اليه أو الاشتراك فيها بأية صورة (م ٩٨ ، ١ - ٤ مكررا ٣) .

٢٤ - الترويج بأية طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة ، أو التحريض على كراهية هذه المبادئ أو الإزدراء بها ، أو تحبيذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات العامة ، وكذلك الحياة بالذات أو بالوساطة أو احراز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وحيازة أو احراز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شىء مما ذكر (م ٩٨ ، ١ - ٤ مكررا ٤) .

٢٥ - الترويج فى جمهورية مصر العربية بأية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسيود طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الارهاب

أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك وكذلك تحبيذ الأفعال،
المذكورة بأى طريقة من الطرق (م ٩٨ «ب») .

٢٦ - الحيازة بالذات أو بالوساطة أو احراز محررات أو مطبوعات.
تتضمن تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و١٧٤:
عقوبات اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وحيازة أية وسيلة
من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع
أو تسجيل أو اذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمنهوب أو جمعية
أو هيئة أو منظمة ترمى الى غرض من الأغراض المنصوص عليها في المادتين
المذكورتين (م ٩٨ «ب» مكررا) .

٢٧ - انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة من غير ترخيص من الحكومة.
في جمهورية مصر العربية جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أى نوع كان ذات
صفة دولية أو فروع لها (م ٩٨ «ج» - ١ ، ٢) .

٢٨ - الانضمام الى الجمعيات أو الهيئات أو الأنظمة المذكورة في رقم
(٢٧) ، وانضمام أو اشتراك كل مصرى مقيم في جمهورية مصر العربية بأية
صورة من غير ترخيص من الحكومة الى تشكيلات مما ذكر يكون مقرها في
الخارج (م ٩٨ «ج» - ٣) .

٢٩ - تسلم أو قبول مباشرة أو بالوساطة بأية طريقة أموال أو منافع
من أى نوع كانت من شخص أو هيئة في خارج الجمهورية أو في داخلها
متى كان ذلك في سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
المواد ٩٨ أ و ٩٨ أ مكررا و ٩٨ ب و ٩٨ ج و ١٧٤ عقوبات (م ٩٨ «د» - ١) .

٣٠ - التشجيع بطريق المساعدة المالية أو المادية على ارتكاب
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار اليها في رقم (٢٩) دون
أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها (م ٩٨ «د» - ٢) .

٣١ - استغلال الدين في الترويج أو التحبيذ بالقول أو بالكتابة أو

بإيالة وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتحمة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي (م ٩٨ «و») .

٣٢ - اللجوء إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه . وكذلك إذا وقع الفعل على وزير أو على نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس انضمام (م ٩٩) .

٣٣ - الجهر بالصياح أو الفناء لاثارة الفتن (م ١٠٢) .

٣٤ - للاذاعة المصدية لأخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفردة أو بث دعايات متيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصاحبة العامة (م ١٠٢ مكرراً - ١ ، ٢) .

٣٥ - الحيازة بالذات أو بالواسطة أو إحراز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في رقم ٣٤ إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وحيازة أو إحراز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر (م ١٠٢ مكرراً - ٣) .

٣٨ - ملاحظات على الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات :

١ - أنه يكفي للحرمان من الترخيص الحكم على طالب الترخيص ولو مرة واحدة في إحدى هذه الجرائم ، سواء كانت جنسية أم جنحة ، وسواء قضى فيها بعقوبة مقيدة للحرية أم بالفرامة ، وأياً كانت مدة العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها .

ولم يشترط الشارع الحكم بعقوبة مقيدة للحرية في هذه الجرائم لما فيها من خطورة ظاهرة فهي تقع على أمن البلاد الخارجى أو الداخلى .

٢ - كان البند (د) من المادة عند صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ينص على بعض الجرائم السابقة فقط هي المنصوص عليها في المواد ٩٨ (١) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ج) ، ٩٨ (د) ، ١٧٤ من قانون العقوبات .

وقد توسع الشارع في هذه الجرائم في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ الذي عدل الفقرة (د) الى نصها الراهن .

وقد كان ذلك أحد مظاهر التشديد في هذا القانون التي يبررها ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ولجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية عن مشروع القوانين من أن أحكامه « قد جاءت محقة لما يبتغيه أبناء مصر الشرفاء من القضاء على أوجه التسبب والانحراف وتهديد الأمن العام ، ونظرا لأن هذا المشروع يستهدف القضاء على المايثين بأمن المواطنين وسلامتهم فإن اللجنة تقديرها منها لهذه الظروف التي تمر بها البلاد بعد حادث استشهاد الزعيم الراحل محمد أنور السادات وحفاظا على سلامة الوطن وأمن المواطنين الأبرياء ، توافق على هذا المشروع » .

٣ - لم يورد المشرع الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ عقوبات، كما كان ينص على ذلك قبل التمديل ، وذلك لأن المواد الواردة في الباب الثاني من الكتاب تعاقب على تلك الجرائم التي تجرمها المادة ١٧٤ بعقوبات أشد (٣) .

٤ - الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة. اذا قضى فيها بمقابلة جنائية ، فانها تدخل أيضا في نطاق ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة .

٦٩ - (هـ) من حكم عليه فى أى جريمة استعمال فيها السلاح ، او كان الجانى يحمل سلاحا أثناء ارتكابها متى كان حمله يعتبر ظرفا مشددا فيها :

تشمل هذه الفقرة فريقين من طالبى الترخيص .

الأول : من حكم عليه فى أى جريمة استعمال فيها السلاح .

ولا يشترط هنا أن يكون حمل السلاح ظرفا مشددا فى عقوبة الجريمة .

ومن أمثلة ذلك جريمتى الضرب باستعمال أية أسلحة او عصى او آلات او أدوات المنصوص عليهما بالمادتين ١/٢٤١ ، ٣/٢٤٢ من قانون العقوبات .

الثانى : من حكم عليه فى أى جريمة كان يحمل سلاحا أثناء ارتكابها متى كان حمل السلاح يعتبر ظرفا مشددا فى عقوبة الجريمة .

ومثال ذلك :

١ - جنحة السرقة التى تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحا ظاهرا :
أو مخبأ المنصوص عليها بالمادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) عقوبات .

٢ - جناية قطع أو اتلاف زرع غير محصود أو شجر نابت خلقة أو مغروسا أو غير ذلك من النبات ، أو اتلاف غيط مبلور أو بث فى غيط حشيش أو نبات مضر ، اذا ارتكبت الجريمة من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلاح ، المنصوص عليها بالمادتين ٣٦٧ - أولا وثانيا ، ٣٦٨ من قانون العقوبات .

وكلمة (جريمة) الواردة بالبند جاءت عامة فتشمل كافة الجرائم سواء كانت من جرائم الاعتداء على النفس أم المال أم العرض .

وقد يقضى فى بعض هذه الجرائم بعقوبة الجنائية فتدخل أيضا فى نطاقه ما نص عليه فى البند (ب) .

والفرق بين الجرائم المنصوص عليها في هذا البند وتلك المنصوص عليها في البندين (ب ، ج) أنه لا يشترط في الحكم الصادر في الجرائم الواردة بالبند (د) أن يكون بمقوبة مقيدة للحرية ، أو أن تكون هذه العقوبة لمدة سنة على الأقل ، أو يكون قد حكم على اشخص أكثر من مرة بالحبس ولو لاقبل من سنة في احدى هذه الجرائم وان كانت معظم هذه الجرائم يعاقب عليها طبقا للتشريع الحالى بمقوبة مقيدة للحرية .

٧ - (و) المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة

الشرطة :

المقصود بالمتشردين والمشتبه فيهم ، كل من حكم عليه في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقوانين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ .

وهذه الجرائم هي :

- ١ - وجود الشخص في حالة التشرد (م ١/٢ ، ١/٣) .
- ٢ - تأييد حالة التشرد (م ٢/٣) .
- ٣ - العود الى حالة التشرد (٣/٢) .
- ٤ - حالة الاشتباه البسيط (على الشخص فشتبها فيه) - التي تتمحقق بالحكم على من تزيد سنه على ثمانى عشرة سنة أكثر من مرة في احدى الجرائم المبينة بالمادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ (المعدل) أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتياد ارتكب بعض الجرائم أو الأفعال المبينة بها (م ٦) .
- ٥ - العود الى حالة الاشتباه (م ٦) (٤) .

(٤) راجع في التفصيل مؤلفنا : جرائم التشرد والاشتباه فتها وقضاء الطبعة الثانية ١٩٨٨ ص ١٠ وما بعدها ، ص ٦٠ وما بعدها .

رواضح من نص الفقرة (و) أنه لا يهم نوع العقوبة المقضى بها على
المحكوم عليه ، فيجوز أن تكون العقوبة هي الانذار مثلا .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « عبارة « المشتبه فيهم » الواردة في الفقرة (و) من المادة
السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ،
تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه
حكم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما يدخل في عموم نص الفقرة (و)
المذكورة ويتوافر بالنسبة اليه الظرف المشدد للعقاب المنصوص عليه في
المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ فيرد
فقرتها الثالثة والرابعة ، ما دام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكبه
فيه جريمة احرز السلاح والذخيرة ، ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه من اعتبار حكم الانذار مما لا يتوافر فيه الظرف المشدد يكون منطويا
على خطأ في تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون » .

(طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٧)

٢ - « نصت المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فيرد
شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥
لسنة ١٩٥٨ على عدم جواز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى
الى طائفة من الأشخاص من بينهم المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون
تحت مراقبة البوليس . ونصت المادة ٢٦/٣ من القانون المذكور على
معاقبة الجنائي بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكب جريمة من الجرائم
المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين
بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة . وعبارة المشتبه فيهم
الواردة في الفقرة (و) من المادة المذكورة تشمل كل من اتصف بالاشتباه
طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه

فيهم • ولا ريب في أن من صدر عليه حكم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما يدخل في عموم نص الفقرة (و) سالفه البيان ، ويتوافق بالنسبة اليه الظرف المشدد مادام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احراز السلاح •

(طعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)

ومراقبة الشرطة ينظمها المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥
٢ بتنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة) المدلل بانقائونين رقمي ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، والمواد التي لا زالت سرية في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ السابق عليه وهي التي لا تخالف أحكامه (٥) •

وقد نص المشرع على الوضع تحت مراقبة الشرطة في المادتين ٢٨ ، ٧٥ عقوبات كمقوبة تسمية وفي المادتين ٣٢٠ ، ٣٥٥ كمقوبة تكميلية جوازية (٦) ، كما ورد النص على هذه العقوبة في قوانين جزائية أخرى •

فقد نصت المادة ٢٨ عقوبات على أن « كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين •

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بعدمها جملة •

ونصت المادة ٧٥ عقوبات على أنه : « اذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة •

(٥) راجع في التفصيل مؤلفنا : جرائم التشرد والاستعباد فقها وقضاء ص ٤٠ وما بعدها •
(٦) الدكتور محمود سامي قرني - التدابير الاحترازية ص ٢٠٢ •

وإذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين ٠٠٠ الخ •

ونصت المادة ٣٢٠ عقوبات على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقه يجوز فى حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر •

ونصت المادة ٣٥٥ عقوبات على أن يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولا : كل من قتل عمدا بكون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو الجبر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضر به ضررا كبيرا •

ثانيا : كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة فى نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض • ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر •

وكل شروع فى الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليها بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه •

ونصت المادة ٣٦٧ عقوبات على أن يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولا : كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابتاً خلقة أو مفروساً أو غير ذلك من النبات •

ثانيا : كل من أتلف غيطاً مبدوراً أو بث فى غيط حشيشاً أو نباتاً مضراً •

ثالثا : كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها ليميئتها وكل من أتلف طمعة فى شجر •

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر •

ومن أمثلة المراقبة المنصوص عليها في قوانين جزائية خاصة ، ما نص.
عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة من أنه
يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون
وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك
دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين (م ١٥) .

٧١ - (د) من ثبت إصابته بمرض عقل أو نفس :

يندرج في هذا البند كل من ثبت أنه قد أصيب بمرض عقل أو
نفس ، سواء دخل مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية أو النفسية أم
عولج بالخارج .

وكان البند قبل تعديله بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ينص على
« من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية » - فكان يشترط
لأعمال الحظر أن يكون طالب الترخيص سبق دخوله مستشفى أو مصحة
للأمراض العقلية ، ومن ثم كان النص على هذا النحو أضيق نطاقا من النص
الحالي من ناحيتين :

الأولى : أنه كان قاصرا على من يصاب بالمرض العقل دون المرضى
النفس .

الثانية : أنه كان قاصرا على من سبق دخوله مستشفى أو مصحة
للأمراض العقلية (٧) .

(٧) فقد جعل النص - قبل التعديل - من دخول طالب الترخيص
المستشفى أو المصحة دليلا على إصابته بمرض عقل . وفي هذا قضت محكمة
الإدارية العليا بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٦ في الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق بأن:
« ... ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد
قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية بحسبان أن دخوله
ذلك المستشفى أو تلك المصحة دليل على إصابته بمرض عقل يجعل من
الخطورة الترخيص له في حمل الأسلحة أو الاتجار بها أو صنعها » .

وبذلك ينحسر الخطر الوارد به عن المصاب بالمرض العقلي الذى عولج
مخارج المستشفى أو المصححة .

وقد جاء الخطر عاما غير مقيد أو مشروط ومن ثم فانه يعمل به حتى
لو شفى طالب الترخيص من المرض العقلي أو النفسى ، فالعبرة بثبوت
إصابته بهذا المرض فى أى وقت .

والعلة فى هذا الخطر أن حمل السلاح فى ذاته ينطوى على خطورة
تستدعى الحيطة والدقة فى تحرى حالة الشخص المرخص له ، وربما عاود
المرض العقلي أو النفسى طالب الترخيص فى أى وقت .

وفى هذا قضى بأن :

« تنص المادة ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احراز
السلاح والقوانين المعدلة له على أنه « لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه
فى المادة الأولى الى : (أ) ٠٠٠٠ (ب) من سبق دخوله مستشفى أو
مصححة للأمراض العقلية » .

وحاصل هذا النص أن سبق دخول طالب الترخيص بعمل السلاح
أو احرازه مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية ، سبب مائع قانونا من هذا
الترخيص ، والعلة فى ذلك ظاهرة فيما ينطوى عليه حمل السلاح فى ذاته
من خطورة تستدعى الحيطة والدقة فى تحرى حالة الشخص المرخص له به ،
وسلطة جهة الادارة فى هذا الخصوص سلطة مقيدة لا تملك ازماعا الا رفض
الترخيص أو سحب السلاح وعدم تجديد ترخيصه اذا كان قد سبق
الترخيص له فى أى وقت أو لأى سبب كان . فاذا كانت واقعة دخول
المدعى فى مستشفى الأمراض العقلية ثابتة فى الأوراق ولم ينكرها المدعى
فانه يكون بذلك قد توفر فيه المانع فى الفقرة (ز) من المادة السابعة
سالفة الذكر ، فاذا أصدرت الادارة قرارها الماطعون فيه بسحب الترخيص
بالبندقية من المدعى تكون قد أعملت فى شأنه حكم القانون ، ومن ثم يكون
قرارها سليما بنى على أسباب جديده لها أصول ثابتة فى الأوراق تؤيدها

وتوصل إليها • ولا يجدى المدعى ما يثبته من أنه أودع مستشفى الأمراض العقلية على غير إرادته بمناسبة اتهامه بالعبث في ذات الملك الأسبق ولأنه بعد خروجه من المستشفى شغل وظيفة شيخ خفراء الناحية ومرشح لمشيخة البلد - لا يجديه ذلك لأن القانون جعل هذا السبب مانعا من صلاحية كل من دخل مستشفى أو مصحة عقلية للترخيص له بالسلاح وجاء هذا المنع عاما غير مقيد أو مشروط ، مما يصح معه القول بأنه يحدث أثره في حكم قانون السلاح مهما كان سبب هذا الدخول وحتى لو خرج صحيحا معافى بعد ذلك •

(محكمة القضاء الإداري - طعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٣ ق - جلسة

١٩٦٠/١/٥)

٧٢ - أحكام عامة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بالفقرات (ب ،

ج ، د ، هـ ، و) :

١ - يشترط أن يكون الحكم نهائيا :

يشترط للاعتداد بالأحكام الصادرة في الجرائم المذكورة ، أن تكون نهائية ، والمقصود بالحكم النهائي الحكم البات ، وهو الذي لا يقبل الطعن فيه بطرق الطعن العادية (المعارضة والاستئناف) أو بالنقض ، أما لاستنفاد طريق الطعن أو لفوات ميعاده •

٢ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ايقافا شاملا لا ينفي أعمال الحظر :

أد أمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها في الجريمة ايقافا شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فإن ذلك لا ينفي أعمال الحظر في مدة الايقاف ، لأن الايقاف لا يشمل سوى الآثار الجنائية المترتبة على الحكم - كقوة الحكم كسابقة في العود - دون الآثار الأخرى ، كالآثار المدنية أو الإدارية ، ولأن نظام وقف التنفيذ نظام جنائي بحت ، فلا شأن له بالآثار غير الجنائية للفعل الجرمي ، ولا يعتبر حظر الترخيص بحيازة أو احراز

السلاح من الآثار الجنائية للحكم ، ولا يقدم في ذلك النص على الخطر في قانون عقابي هو قانون الأسلحة والذخائر . وعلى العكس من ذلك لا مجال لأعمال هذا الخطر إذا كان طالب الترخيص قد رد اليه اعتباره قضاء أو قانونا عن الجريمة لأنه يترتب على رد الاعتبار معو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل (م ٥٥٢ اجراءات جنائية) .

. - (انظر في آثار وقف تنفيذ الحكم بعد انتهاء مدة الايقاف - نقض ١٩٦٤/٣/٢٣ - المنشور ببند ١٥٩) .

٧٣ - (ح) من لا تتوافر فيه اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح :

أضيف البند (ح) الى المادة بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٨١ .

وهذا البند يتطلب فيمن يرخص له بحيازة أو احراز السلاح لياقة صحية معينة .

وهذا الشرط هام ومنطقي ، لأن حيازة السلاح أو احرازه قد يؤدي الى خطورة بالغة بمن يحوزه أو يحرزه وبالفير . فيجب أن يكون المرخص له لائفا صحيا لحمل السلاح أو استعماله حتى يمكن تفادي الخطورة التي قد تترتب على حيازته أو احرازه له .

وقد ترك النص تحديد شروط اللياقة الصحية وإثبات توافرها لقرار يصدر من وزير الداخلية ، وقد صدر نفاذا لذلك قرار وزير الداخلية رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد شروط اللياقة الصحية لحمل السلاح وإثبات توافرها (منشور بملحق التشريعات والوثائق) .

٧٤ - (ط) من لا يتوافر لديه الامام باحتياطات الأمن الواجبة

: عند التعامل مع السلاح :

نظرا لما قد يؤدي اليه استعمال السلاح من خطورة على الغير اذا لم يكن الشخص ملما بالاحتياطات الواجبة عند التعامل مع السلاح ، فقد تاشترط النص في المرخص له أن يكون ملما باحتياطات الأمن الواجبة عند

التعامل مع السلاح . وهذا الشرط لازم لمعرفة مدى المام طالب الترخيص
بكيفية استخدامه للسلاح استخداما صحيحا .

وقد ترك النص تحديد شروط احياطات الأمن لغرار يصدر من وزير
الداخلية .

ونفاذا لذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قرار وزير
الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المستبدلة بالقرار رقم
٢٦١ لسنة ١٩٨٢ على أن : « وتقوم مراكز التدريب التابعة لمصاحبة التدريب
بمديريات الأمن المختلفة باختيار طالب الترخيص بحيازة واحراز الأسلحة
النارية في قواعد التعامل مع السلاح وكيفية استخدامه استخداما صحيحا
والمعرفة التامة بعمليات التصير والتفريغ والتنقيش والتأمين وتمريف الطالب
بالأحوال القانونية التي يستخدم فيها السلاح » .

وهذا البند أضيف بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

٧٥ - إلغاء الترخيص الممنوح اذا طرأ على المرخص له أحد الأسباب المشار إليها في البنود من (ب الى ح) من المادة :

إذا كان طالب الترخيص مستوفيا لشروط الترخيص ومنح الترخيص
على هذا الأساس ، ثم طرأ عليه أحد أسباب حظر الترخيص المنصوص عليها
في البنود من (ب الى ح) من المادة فإنه يترتب على ذلك إلغاء الترخيص
الصادر له .

وهذا الإلغاء يتم بقوة القانون فليس هناك ثمة سلطة تقديرية لجهة
الإدارة في الغائه . وإنما يتعين على جهة الإدارة أن تصدر قرارا بهذا الإلغاء
إذا ثبت لديها طرؤه أحد الأسباب المذكورة . وهي لها سلطة تقديرية في
القول بوجود هذه الأسباب من عدمه . ويجب أن يكون قرار الإلغاء مسببا ،
لأن المادة الرابعة من القانون أوجبت أن يكون إلغاء الترخيص مسببا .
والتسبب هنا يكون قاصرا على تقرير وجود أحد الأسباب المانعة من
الترخيص المنصوص عليها في البنود من ب الى ح والدليل على وجوده .

ويترتب على عدم تسبب قرار إلغاء الترخيص بطلانه .

ويجب اعلان المرخص له بإلغاء الترخيص .

وهذا الحكم مستحدث بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

مادة (٨)

لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلحة الى رجال القوة العاملة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها .

وكذلك لا تسرى هذه الأحكام على العمد ومشايخ البلاد والعزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح الترخيص بحيازتها على أن يخطر عنها مركز أو قسم الشرطة التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (١) .

الشرح

٧٦ - الإباحة في التشريعات السابقة :

لم ينص انقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ على عدم سريان أحكام القانون الخاصة باحراز وحمل الأسلحة النارية وكذلك الأسلحة المبينة في الجدول رقم ١ الملحق بالقانون على العمد ومشايخ البلاد والعزب ، وإنما قصر ذلك على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها (م ٢/١) .

(١) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - وكانت عند صدور القانون كالاتى : « وكذلك لا تسرى على العمد ومشايخ البلاد والعزب وعمد ومشايخ قبائل العريان والفرق بشرط أن يقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدولين رقمي ١ و ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة » .
ثم عدلت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ كالاتى : « وكذلك لا تسرى هذه الأحكام على العمد ومشايخ البلاد والعزب بشرط أن تقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة » .

غير أن محكمة النقض اعتبرت هؤلاء من رجال القوة العمومية وأجرت عليهم حكم الاعفاء ، فقصت بتاريخ ١٩٣٤/٦/١١ في الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤ ق بأن :

« ان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لا يسرى على رجال القوة العمومية الذين منهم مشايخ البلاد وذلك بناء على الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون ، فسواء أكان السلاح الموجود عند أحد أفراد القوة العمومية واحدا أو أكثر فإن القانون المذكور لا يسرى عليهم ومخالفته لا تؤدي الى عقابهم بمقتضاه ولا يعارض ذلك منشور الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ اذ لا نص فيه على عقوبة من حمل منهم زيادة على سلاح واحد بلا رخصة بل هو يحظر عليهم حمل أكثر من سلاح واحد فمن خالفه لا يعاقب جنائيا بل يعاقب اداريا ان كانت هناك عقوبة ادارية مفروضة على المخالفة » .

ولما صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ نصت مادته السابعة على عدم سريان أحكام القانون عليهم مع التزامهم بالاختار المنصوص عليه بالمادة الرابعة منه اذ جرى نصها على أن :

« لا تسرى أحكام هذا القانون المتعلقة باحراز السلاح وحيازته على رجال القوة العامة المأذون لهم في حمل السلاح في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها ولا على العمد ومشايخ البلاد والعزب » .
ويراعى في حق العمد والمشايخ وجوب الاخطار على النحو المبين في المادة الرابعة » .

٧٧ - عدم سريان أحكام القانون على أسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العامة :

نصت الفقرة الأولى من المادة على عدم سريان أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العامة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها .

ذلك أن القانون يعد أن حظر حيازة السلاح أو احرازه بغير ترخيص

بصفة عامة ، أباحه على سبيل الاستثناء لطائفتين من الأشخاص : الطائفة الأولى كميّزة أولاها اياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم وهؤلاء نص في المادة الخامسة على اعفائهم من الترخيص وأوجب عليهم الاخطار . والطائفة الثانية لم يجر عليها حكم القانون جملة ، بنصه على عدم سريانها عليهم .

(نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ منشور بئند ٨٠)

ورجال القوة العاملة هم رجال الأمن كالضباط والجنود والمخفّاء .

والإباحة المقررة لهم قاصرة على أسلحة الحكومة المسلحة اليهم المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها . فلا يمتد الى سلاح غير مسام اليهم من الحكومة ولو كان مشابها لسلاح مسلم اليهم . كما تقتصر الإباحة على الحدود التي تبينها انقوانين واللوائح المعمول بها .

ومقتضى الإباحة ألا تسرى على هؤلاء أحكام القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته كلية .

فلا يأنزم هؤلاء بالحصول على ترخيص بالأسلحة المسلحة اليهم أو بالإخطار عنها طبقا للمادة الخامسة ، وهذه الإباحة منطقية لأن السلاح مسلم اليهم بحكم وظيفتهم وطبقا للقوانين واللوائح . وهم بالضرورة تتوافر فيهم شروط الترخيص بحيازته أو احرازه أصلا .

والنص على عدم سريان أحكام القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلحة الى رجال القوة العاملة ، يجعل النص قاصرا عن شمول الاثاث الثلاثي أصبحن ضمن أعضاء القوة العاملة الآن ، الأمر الذي يستوجب تدخل المشرع لمعالجة هذا القصور .

وقد تداركت هذا النقص بالفعل باللجنة المشتركة بمجلس الشفيع التي عرض عليها مشروع القانون الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤

فعدلت عبارة المادة (٨) من المشروع بحيث تم فى البند (١) منها استبدال عبارة « لأعضاء القوة العاملة » بعبارة « لرجال القوة العاملة » بالنسبة لحيازة أسلحة الحكومة المسلحة لهم ، وعللت ذلك فى تقريرها بأنه « حتى يتسنى النصح ما يجرى عليه العمل الآن ، اذ لوحظ أن المرأة أصبحت ضمن أعضاء اقوات العاملة التى يجوز لها حيازة أسلحة الحكومة » (٢) .

٧٨ - عدم سريان أحكام القانون على العمد ومشايخ البلاد والعزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة :

نصت الفقرة الثانية من المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ على عدم سريان أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح وحرازه وحيازته على العمد ومشايخ البلاد والعزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح الترخيص بحيازتها على أن يخطر عنها مركز أو قسم الشرطة التابع له طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٥) .

فالإباحة التى منحها القانون للعمد ومشايخ البلاد والعزب ، كتلك التى منحها لأفراد القوة العاملة مبنية على مباشرة الوظيفة ، الا أن هذه الإباحة جاءت مقيدة بقيدين :

القيد الأول : أنها قاصرة على قطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح بالترخيص بحيازتها أى لهم حيازة أو احرز أحد الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) أو أحد الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم (٢) والقسم

(٢) وقد أضافت المادة الثامنة المشار إليها - كما عدلتها اللجنة المشتركة - الى الأسلحة والأشخاص الذين لا تسرى عليهم أحكام القانون الخاصة بحيازة الأسلحة النارية ما يأتى : أسلحة الحكومة المسلحة لرجال المخابرات العامة وطلبة المدارس والمعاهد والجامعات ، داخل الأماكن المخصصة لتدريبتهم وذلك كله فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها فى هذا الشأن ، والأسلحة المرخص بالاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها اذا حازها عامل المصنع أو المتجر فى مقر عمله وبسببه وأعضاء نوادى الصيد والرماية والهيئات التى يرخص لها فى استعمال الأسلحة لفرض التدريب وذلك داخل تلك الأندية وفى الأماكن التى يحددها وزير الداخلية .

الأول من الجدول رقم (٣) فإذا حاز أكثر من قطعة واحدة فإنه يخضع لأحكام القانون الخاصة بالترخيص .

وبذلك لم تصبح الإباجة قاصرة على قطعة واحدة غير مششخنة - كما كان الحال قبل تعديل الفقرة الثانية من المادة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - وقد جاء بالذكر الإيضاحية للقانون الأخير في هذا الشأن بأنه « تقضى المادة ٨ فقرة ثانية من قانون الأسلحة بعدم سريان أحكام قانون الأسلحة والذخائر على العمد ومشايخ البلاد بالنسبة لحيازة قطعة سلاح واحدة غير مششخنة بمعنى أن القانون الحالى يبيح للعمد ومشايخ البلاد حيازة قطعة سلاح دون ترخيص بشرط أن تكون غير مششخنة . ولما كان هؤلاء من رجال الضبطية القضائية والمسؤولين عن الأمن ويواجهون المجرمين والخطرين المسلحين بأسلحة متطورة ومتنوعة ، فقد رئي أن يتضمن مشروع القانون تمديدا لهذا النص يبيح لهم حيازة قطعة سلاح بدون ترخيص سواء كانت مششخنة أو غير مششخنة ، مما يجعل هذه الرخصة تمتد الى الأسلحة المششخنة الجائز اترخيص بها كالمسدسات والبنادق المششخنة .

الفيد الثاني : أن يخطر العمدة أو شيخ البلد أو العزبة مركز أو قسم انشطرة التابع له بحيازة أو احراز قطعة السلاح طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (٥) ، وهى الفقرة التى تلزم المفعين من المصصول على الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الأولى ، أن يقدموا جميعا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بيانا بمددها وأوصافها الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامتهم وتسلم الى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك ، وتلزمهم بالابلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير . وهو ما تعرض له تفصيلا فى البند التالى .

٧٨ - الزام العمد ومشايخ البلاد والعزب بالأخطار عن قطعة السلاح :

رأينا أن الفقرة الثانية من المادة قيدت الإباجة بالنسبة للعمد

ومشايخ البلاد والعزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح الترخيص بحيازتها وأحرازها ، بالاخطار عنها مركز أو قسم الشرطة التابع له طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٥) . فهذا الاخطار هو ذات الاخطار الذي يلزم به الأشخاص المعفون من الترخيص المنصوص عليهم بالفقرة الأولى من المادة الخامسة ، والمنصوص عليه بالفقرة الثانية منه . ومن ثم فإن هؤلاء يلتزمون أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على السلاح بياناً بوصف السلاح الى مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل إقامتهم وتسلم الى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك وعليهم الإبلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .

٨ - جزء علم الاخطار :

إذا لم يتم الاخطار المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الخامسة ، فإنه لا يترتب على ذلك اعتبار الصلدة أو شيخ البلد أو شيخ العزبة حائزاً للسلاح بدون ترخيص ، لأن الشخص الذي يرخص له بحيازة السلاح أو أحرازه مع إلزامه بواجب الاخطار ليس في خطورة غيره الذي لم يمنع هذا الحق ولم يحصل على ترخيص بالسلاح .

ولكنه يماقب بقوة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٢٧) التي تماقب الفئات المعفاة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة على عدم الاخطار . ولا يقدح في ذلك أن المادة لم تشر الا الى واجب الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة لأنه من البداية أن مخالفة الأمر الواحد يقتضى حكماً واحداً لوروده على محل واحد هو السلاح المعفى من الترخيص به في ذات القانون ، كما أن المادة الثامنة وقد أحالت الى المادة الخامسة في شأن واجب الاخطار ، قد اندمجت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تمسد بالشارع حاجة في المادة (٢٧) الى ترديد الإحالة المذكورة ، ولأن من يلوذ بالاباحة المستمدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلوذ بالاباحة المبنية على التميز التي أولاهها القانون لصفة ولا يعقل أن يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم .

وفي هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨ في الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق بأن :

« ان البين من استقراء نصوص المواد الأولى والخامسة والثامنة والسابعة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمخاطر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو احرازه أو جملة بغير ترخيص بصفة عامة ، أباحه - على سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص . الطائفة الأولى كميزة اولاهها اياهم بصفتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على اعفائهم من الترخيص ، وأوجب عليهم الاخطار . والطائفة الثانية لم يجبر عليهم أحكام القانون جملة ، ينصه على عدم سريانه عليهم ، وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم ، وانما اجتزأ في الفقرة الثانية من المادة الثامنة بالزام العمد والمشايخ ومن لم يحكمهم بواجب الاخطار المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط ألا يجاوز ما لديهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجدول رقم ٢ المرافق للقانون . وفي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة ، كما أن واجب الاخطار طبقاً لهذه الإباحة هو بعينه واحد لا يتغير بما يترتب على مخالفته من تطبيق العقوبة التي ربطها القانون في المادة السابعة والعشرين ، واذ كانت هذه المادة لم تشر الا الى واجب الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ، فإن من البداية أن مخالفة الأمر الواحد يقتضى حكماً واحداً لوروده على محل واحد هو السلاح المفي من الترخيص به في ذات القانون ، كما أن المادة الثامنة وقد أحالت الى المادة الخامسة في شأن واجب الاخطار ، فقد اندمجت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ الى ترديد الاحالة المذكورة ، لهذا ولأن من يلوذ بالإباحة المستمدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلوذ بالإباحة المبنية على الميزة التي اولاهها القانون لصفته ، ولا يعقل أن يكون من ثم أموراً حطاً منه في مجال التجريم والعقاب . ولما كان الثابت

من مدونات الحكم أن الطاعن شيخ للبلد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح غير المشتمل على الميثاق اليه في الجدول رقم ٢ المرفق للقانون ، فانه لم يكن يلزمه أن يطلب الترخيص به حتى يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦ (أ) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وانما كان يجب عليه الاخطار عنه طبقا للمادة الخامسة ويكون ما وقع منه - في صحيح القانون - جنحة عدم الاخطار المعاقب عليها في المادة سالفه الذكر ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجناية احراز السلاح بدون ترخيص يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

٨١ - تعيين شخص في وظيفة عمدة أو شيخ بلد أو عزبة بعد حيازة أو احراز السلاح لا ينفي عنه جريمة حيازة السلاح أو احرازه بدون ترخيص :

إذا حُرِّز أو احراز شخص سلاحا بدون ترخيص ، ثم عين بعد ذلك في وظيفة عمدة أو شيخ بلد أو عزبة ، ثم أخطر عن حيازة أو احراز السلاح ، فإن هذا الاخطار لا ينفي عنه جريمة حيازة أو احراز سلاح ناري بدون ترخيص ، لأن مناط الاخطار الذي يعفى من الترخيص أن يكون الشخص قد عين بأعمال في إحدى الوظائف السابقة .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٨ في الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٢٨ ق بأن :

« تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ » .

٨٢ - الإباحة موقوتة بفترة الوظيفة :

الإباحة المقررة للعمد ومشايخ البلاد ومشايخ العزب سببها الوظيفة

التي يشغلونها فإذا انتهت الوظيفة لأي سبب كالاستقالة أو الفصل زالت
الإباحة المقررة لهم .

ويترتب على ذلك وجوب حصولهم على ترخيص بحيازة أو احراز
السلاح والا خضعوا للعقوبة التي رصدها القانون لجرمة حيازة أو احراز
سلاح بدون ترخيص .

ولكن محل توقيع هذه العقوبة أن يكون الشخص الذي انتهت وظيفته
قد علم بإنهاء ، أما إذا زالت صفته دون علمه ، فإنه لا يخضع للعقاب
لانتفاء القصد الجنائي لديه .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« إذا فصل شيخ بلد في حين غيابه عن بلده ولم يعلن بهذا الفصل
واستمرت حيازته للسلاح فلا عقاب عليه . لأن حيازته في الأصل قبل
فصله كانت مباحة لأنه من رجال القوة العمومية ، فاستمرار تلك الحيازة
بعد فصله وأثناء غيابه عن مقر بلده لا يغير صفة الحيازة من مباحة إلى
محرمة ، بل المفروض في هذه الحالة أن تطالبه الإدارة بتسليم السلاح
حتى يحصل من جديد على ترخيص بحمله واحرازه وليس تعيين شيخ آخر
بدله مما يصح اعتباره اعلانا له بالفصل » .

(جلسة ١١/٦/١٩٣١ - القضية رقم ٦٣ سنة واحد قضائية) (٢)

٨٣ - عدم توارث الإخطار :

الإباحة المقررة للعملة وشيخ البلد وشيخ العزبة مستمدة من حكم
القانون لصفته الوظيفية ، ومن ثم فإذا كان أحد هؤلاء قد قام بالإخطار عن
السلاح ثم توفي فانتقلت ملكية السلاح إلى وارثه وهو ممن يشغل هذه

(٢) مجموعة عمر ج ٢ : الطبعة الأولى ص ٣٤٠ .

الوظيفة ، فان ذلك لا يعفى الوارث من واجب الاخطار ، ولا يحق له التمسك بسبق اخطار والده عن السلاح ، فالأخطار لا يورث .

وفي هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥ في الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٨ ق بأن :

« ان الإباحة انما تستمد بالنسبة الى كل من يلوذ بها من حكم القانون لا من توارث سببها بين الوالد وولده ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه متى كان قد ذكر صفة الطاعن ، وكان اخطار والده^(٤) عن السلاح - بفرض حصوله - لا يعفيه هو من هذا الواجب متى آل اليه ، وكان الطاعن لم يطلب - فضلا عن ذلك - الى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يدعيه في طعنه و فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض » .

(٤) وهو عمدة سابق كما جاء بأسباب الحكم .

مادة (٩)

لا يجوز الترخيص لشخص في حيازة او احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبيئة في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبيئة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ ويسرى هذا القيد على ثلث الملقين من الترخيص طبقاً للمادة الخامسة .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية في حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على المقرر في الفقرة السابقة .

وعلى من يوجد في حيازته اسلحة تزيد على المسموح به أن يقدم طلباً خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون الى وزير الداخلية للترخيص له في كل زيادة فإذا رفض الترخيص بكل الأسلحة الزائدة أو بعضها وجب عليه أن يسلمها الى مقر البوليس التابع له محل إقامته خلال اسبوع من تاريخ اعلانه برفض الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقاً لأحكام المادة الرابعة .

الشرح

٨٤ - حظر الترخيص بأكثر من قطعتين من الأسلحة المبيئة في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبيئة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ : حظرت الفقرة الأولى من المادة الترخيص لشخص في حيازة او احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبيئة في الجدول رقم ٢ الخاص بالأسلحة النارية غير المششخنة وقطعتين من الأسلحة المبيئة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص بالمسدسات بجميع أنواعها والبنادق المششخنة من أى نوع - وبالترتيب على ذلك لا يجوز الترخيص لشخص بثلاث قطع من

الأسلحة المبنية بالجدول رقم ٢ وقطعة واحدة من الأسلحة المبنية بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ أو العكس .

وهذا الحظر لا يسرى على الجدول رقم ١ الخاص بالأسلحة البيضاء ، وبالتالي فإنه يجوز الترخيص للشخص بأى عدد من هذه الأسلحة بالإضافة إلى القطع الأربع مبالغة الذكر .

وهذا القيد لم يرد النص عليه فى القانونين رقمى ٨ لسنة ١٩١٧ . ٥٨ لسنة ١٩٤٩ السابقين على القانون الحالى .

٨٥ - سريان القيد الموضح بالبند السابق على الفئات المملوكة :

نصت الفقرة الأولى من المادة على سريان القيد الوارد بها والذي أوضحناه فى البند السابق على فئات المملوك من الترخيص طبقاً للمادة الخامسة .

وعلى ذلك فإن القيد الموضح بالبند السابق يسرى على هؤلاء بالتفصيل الذى ذكرناه .

٨٦ - سلطة وزير الداخلية فى الترخيص بقطع تزيد على المقرر :

أجازت الفقرة الثانية من المادة لوزير الداخلية فى حالة الضرورة التصريح بقرار منه بقطع تزيد على المقرر فى الفقرة الأولى منها .

وهذه الضرورة تخضع لتقدير وزير الداخلية .

والضرورة تقدر بقدرها وبالتالي فإن عدد الأسلحة الزائدة التى يجوز الترخيص بها يجب أن يكون بقدر الضرورة التى أوجبتها .

وليس هناك حد أقصى لعدد القطع الزائدة التى يرخص بها وزير الداخلية .

٨٧ - التقدم بطلب للترخيص بالأسلحة الزائدة على العدد المقرر :

نظرا لأن التقييد المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ، لم يرد النص عليه في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ (الملحق) .

فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة على حكم انتقالي بالنسبة لمن يحوز أو يحرز أسلحة تزيد على المسموح به وقت العمل بالقانون الحالي (٨ يولييه سنة ١٩٥٤) ، فأوجب عليه أن يقدم طلبا خلال شهر من التاريخ المذكور الى وزير الداخلية للترخيص له بالزيادة .

٨٨ - حالة رفض الترخيص بالأسلحة الزائدة :

إذا رفض وزير الداخلية الترخيص بالأسلحة الزائدة على المقرر كلها أو بعضها ، فقد ألزمت الفقرة الثالثة من المادة من يحوزها أو يحرزها أن يسلمها الى مقر البوليس التابع له محل اقامته خلال اسبوع من تاريخ اعلانه برفض الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بمعام وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقا لأحكام المادة الرابعة .

ومقتضى الفقرة الرابعة من المادة الرابعة أن لصاحب السلاح أن يتصرف في السلاح الذي أودعه بقسم الشرطة خلال سنة من تاريخ تسليمه الى الشرطة فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التعويض وتحسب مدة السنة بالنسبة الى القصر وعديمي الأهلية اعتبارا من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف في السلاح .

وتخصص الأسلحة التي آلت الى الدولة ، لوزارة الداخلية .

(راجع في التفصيل بندي ٤١ ، ٤٢) .

٨٩ - جزاء عدم تسليم الأسلحة الزائدة الى مقر الشرطة في حالة رفض الترخيص بها :

إذا رفض وزير الداخلية الترخيص لصاحب الأسلحة بالأسلحة الزائدة على المقرر ولم يتم يتسليمها الى مقر الشرطة التابع له محل اقامته خلال اسبوع من تاريخ اعلانه برفض طلب الترخيص بكتاب موصى عليه مصحوب بمعام وصول ، عد حائزا أو محرزا للأسلحة الزائدة بدون ترخيص ويعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

مادة (٩) مكررا :

لا يجوز للشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة عن جميع الأسلحة المصرح له بحملها كما لا يجوز له الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص (١) .

الشرح

٩٥ - حظر الحصول على أكثر من رخصة واحدة :

حظرت المادة على الشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة عن جميع الأسلحة المصرح له بحملها .

ويسرى هذا الحظر على الأسلحة الزائدة على القدر المبين بالفقرة الأولى من المادة التاسعة .

والحكمة من ذلك ضمان مراقبة الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة التاسعة ، لأنه لو أجاز للشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة ، لأمكنه التحايل على الحظر المذكور والحصول على ترخيص بأسلحة تزيد على القدر المسموح بالترخيص به .

٩٦ - حظر الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص :

حظرت المادة على الأشخاص المعفيين من الترخيص المنصوص عليهم بالمادة الخامسة من القانون ، الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص .

والحكمة في ذلك هي الحكمة التي أوردناها بالبند السابق وهي ضمان مراقبة الحظر المنصوص عليه بالمادة التاسعة والذي يسرى على الفئات المعفاة من الترخيص . (راجع البند السابق) .

٩٧ - جزاء مخالفة حكم المادة :

يعاقب على مخالفة حكم المادة بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة (٢٩) من القانون وهي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين . (أنظر شرح المادة ٢٩) .

(١) المادة مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

مادة (١٠)

يعتبر الترخيص ملفيا في الأحوال الآتية :

- (أ) فقد السلاح .
- (ب) التصرف في السلاح طبقا للقانون .
- (ج) الوفاة .

وتسرى على ذوى الشأن الأحكام الواردة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة (٤) من هذا القانون على أن تكون مدة التصرف في السلاح خمس سنوات (١) .

الشرح

٩٣ - حالات إلغاء الترخيص :

تناولت المادة الحالات التي يعتبر فيها الترخيص ملفيا ، وهى ثلاث حالات ، يعتبر الترخيص فيها ملفيا بحكم القانون (٢) دون حاجة الى صدور قرار بذلك وهى :

١ - فقد السلاح :

وفقد السلاح هنا يفسر تفسيراً واسماً فيشمل سرقة السلاح أو هلاكه .

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وكان نصها قبل التعديل كالآتى :

يعتبر الترخيص ملفي في الأحوال الآتية :

- (أ) فقد السلاح .
- (ب) تسليمه الى شخص آخر .
- (ج) اذا لم يقدم طلب تجديده فى الميعاد .
- (د) الوفاة .
- (٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

وقد نصت المادة التاسعة من قرار وزير الداخلية بشأن الأسلحة وذخائرها الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ على أنه على المرخص نه في حالة فقد السلاح المرخص نه في حيازته أو احرازه أو ندفه أو فقد استرخيص أو تلفه إبلاغ المحافظة أو المديرية التابع لها محل اقامته وعليها أن تجرى تحقيقا في هذا الشأن وتؤشر بنتيجته في سجلاتها . ويعطى في حالة ثبوت فقد الترخيص أو تلفه بدل فاقد عنه بالرسم المقرر .

٢ - التصرف في السلاح طبقا للقانون :

المقصود بالتصرف في السلاح طبقا للقانون ، التصرف فيه بأى تصرف قانونى سواء كان بمقابل كالبيع أو بدون مقابل كانهبة الى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته .

وكان هذا البند قبل تعديل المادة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ينص على « تسليم السلاح الى شخص آخر ، فاستبدل به النص الحالى وهو أكثر دقة فى التعبير والصياغة القانونية(٤) » .

٣ - الوفاة :

الترخيص بحيازة واحراز السلاح شخصى ويراعى فى اصداره توافر شروط معينة فى المرخص له ، ولذلك يترتب على وفاة المرخص له انتهاء الترخيص ، فلا ينتقل هذا الترخيص الى ورثته .

٤٤ - ما يتبع فى حالة اعتبار الترخيص ملغيا :

بعد أن نصت الفقرة الأولى من المادة على الحالات التى يعتبر فيها الترخيص ملغيا أردفت الفقرة الثانية منها على أن تسرى على ذوى الشأن الأحكام الواردة فى الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة (٤) من هذا القانون على أن تكون مدة الصرف فى السلاح خمس سنوات .

(٣) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

وعلى ذلك فإنه في الحالات الثلاث التي يعتبر فيها الترخيص ملغيا ، تسرى أحكام الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة (٤) وهي التي تنظم كيفية تسليم السلاح الى قسم الشرطة والتصرف في السلاح .

غير أن هذه الفقرة زادت مدة التصرف في السلاح الى خمس سنوات بدلا من سنة واحدة (في حالتى السحب والالغاء) وذلك بمقتضى تعديل إلنى. أدخله القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وقد عللت المذكرة الإيضاحية هذه الزيادة بأن الغاء الترخيص في هذه الحالات يتم بقوة القانون .
(راجع في التفصيل شرح المادة الرابعة) .

ونشير هنا الى أن ذوي الشأن الذين يلتزمون اتخاذ الاجراءات المذكورة هم المرخص لهم اذا كان سبب الغاء الترخيص التصرف في السلاح طبقا للقانون ، وورقة المرخص له اذا كان سبب اعتبار الترخيص ملغيا هو الوفاة .

ولا محل - بداهة - لاتخاذ الاجراءات المشار اليها اذا كان سبب اعتبار الترخيص ملغيا هو الفقد .

٩٥ - الغاء احدى الحالات التي كان يعتبر الترخيص ملغيا فيها في القانون :

كانت المسادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ تنص ضمن الحالات التي يعتبر فيها الترخيص ملغيا في البند (ج) : « اذا لم يقدم طلب تجديده في الميعاد » .

وقد ورد هذا النص في مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، الا أن لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب حذف هذا النص لأنه طبقا لذلك النص يعتبر الترخيص ملغيا اذا لم يتم تجديده في الميعاد ولو كان ذلك لا دخل لارادة المرخص له فيه ، وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذى يحوز سلاحا دون أن يحصل مسبقا على ترخيص بحمله

ومن ثم يتعرض لنفس العقوبة ، وأضافت مادة جديدة برقم (٢٨ مكررا) تنظم حالات عدم تجديد الترخيص فى المواعيد المقررة ، وجعلت العقوبة فى جميع الأحوال الغرامة فقط ، واشترطت اللجينة إخطار صاحب الشأن بخطاب مسجل يعلم الوصول قبل نهاية الترخيص بشهر على الأقل (٤) .

٩٦ - عقوبة مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة :

لا تشور مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة إلا فى حالتى اعتبار الترخيص ملغيا بالتصرف فى السلاح طبقا للقانون ، وبالوفاة .

وفى هاتين الحالتين يعاقب على مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة بمقتضى المادتين ٢٩ ، ٣٠ من القانون .

والمادة الأولى تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين .

والمادة الثانية توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة موضوع الجريمة .

وبالترتيب على ذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٢ فى الطعن رقم ٤٥١٥ لسنة ٥١ ق بأن :

« وحيث أن البين من استقراء نص المادتين الرابعة والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، أن الشاؤغ اعتبر الترخيص بإحيازة السلاح ملغيا فى حالات حدها منها الوفاة ، وأوجب على ذوى الشأن تسليم السلاح الى مقر الشرطة الذى يقع فى دائرته محل إقامة المرخص له فى خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة ، وجعل لهم - من

(٤) تقرير لجنة الأمن القومى والتمهنة القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

يُعد - الحق في التصرف في هذا السلاح خلال خمس سنوات من تاريخ التسليم أو من تاريخ اذن الجهات المختصة بالتصرف في السلاح بالنسبة للقصر وعديمي الأهلية - فإذا لم يتم التصرف فيه خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلاً منهم للدولة عنه وسقط حقهم في التعويض . وفرض في المادة ٢٩ من القانون ذاته عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو احدهما جزاء على عدم تسليم السلاح في الأجل المحدد - وهو أسبوعان من تاريخ الوفاة - فضلاً عن مصادرة السلاح عملاً بالمادة ٣٠ منه . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح تم بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٨ ، وأن دفاع الطاعن قام على أن هذا السلاح مرخص بحيازته لوالده الذي توفي قبل الضبط ، كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن قدم شهادتين أحدهما صادرة من مركز البدرشين تتضمن أن البندقية المضبوطة مرخص بحيازتها لوالد الطاعن حتى ١٢/٣١/١٩٨٠ ، والأخرى صادرة من المجلس المحلي تفيد وفاة والد الطاعن بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٨ - قبل عشرة أيام من تاريخ الضبط - وكان دفاع الطاعن مالف الذكر يد - في صورة الدعوى - دفاعاً جوهرياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن الواقعة المستندة اليه ، فانه كان يتمين على المحكمة أن تعرض له أو ترد عليه بما يدفعه اذا رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

وغنى عن البيان أن محل معاقبة الوارث بالعقوبة المذكورة أن يكون سلاح المورث المرخص في مورثه اذ بغير ذلك لا يستطيع القيام بالإجراءات التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة .

مادة (١١)

على كل من يكون لديه سلاح من الأسلحة المبيئة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ أن يقدمه لقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل القامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون .

وعلى وزارة الداخلية أن تؤدى تعويضا مناسباً عن كل سلاح من هذه الأسلحة يقدم للبوليس اذا كان من قنمه مرخصاً له به أو معفى من هذا الترخيص وقت العمل بهذا القانون .

الشو ٣

٩٧ - الحكمة من النص :

كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها السابق على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الحالى لا يحظر حيلزة أو لحراز الأسلحة النارية المنصوص عليها فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ المرافق له وهى المدافع والمدافع الرشاشة ، بل نص فى الجدول رقم (ب) الملحق به الخاص ببيان الأسلحة النارية الحربية ، المدافع الصغيرة كمدفع تومى جن والمدفع الرشاش ومدفع مكسيم والمتراليوز .

وكان هذا الحكم يسرى على الفئات المخفضة من الترخيص .

ولما صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الحالى نص فى الفقرة الثانية من مادته الأولى على أنه « لا يجوز بإى حاله الترخيص فى الأسلحة المبيئة فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ » ، كما نصت الفقرة الثالثة من المادة على أن لوزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالاضافة أو الحذف عدل الأسلحة المبيئة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣

غلا يكون التعديل فيها الا بالإضافة ، وبالترتيب على ذلك كان لابد للقانون الحالى أن يضع حكما انتقاليا بالنسبة لمن رخص له بحيازة أو احرارز الأسلحة التى حظر الترخيص بها .

٩٨ - تقديم الأسلحة الميينة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ الى مقر الشرطة :

الحكم الوقتى الذى آتت به المادة بالنسبة للأسلحة الميينة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ والتى كان مرخصا بها فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ (الملقى) ، والتى حظر القانون الحالى الترخيص بها ، هو إلزام المرخص له بهذه الأسلحة فى ظل القانون الملقى بتقديمها الى مقر الشرطة الذى يقع فى دائرته محل اقامته خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون الحالى (١٩٥٤/٧/٨) . وهذا الحكم يسرى على الفئات المفعلة من الرخيص طبقا للمادة الخامسة من القانون .

٩٩ - تمويش المرخص لهم والمعين من الترخيص عن الأسلحة المسلحة منهم :

لم يشأ الشارع الإجحاف بالأشخاص المرخص لهم بالأسلحة التى حظر القانون حيازتها أو احرارها وكذلك الأشخاص المعين من الترخيص ، وقدموا هذه الأسلحة لمقر الشرطة الذى يقع فى دائرته محل اقامة كل منهم ، فنص فى الفقرة الثانية من المادة على إلزام وزارة الداخلية أن تؤدى تعويضا متناسبا عن كل سلاح من هذه الأسلحة يقدم للشرطة ، بشرط أن يكون مقدم السلاح مرخصا له به أو معفى من الحصول على الترخيص فى تاريخ العمل بالقانون الحالى .

والتعويض المذكور يخضع لتقدير وزير الداخلية تحت رقابة القضاء ، ولا شك أنه يجب أن يراعى فى تقدير قيمة السلاح وقت العمل بالقانون .

♦ ♦ - عقوبة مخالفة المادة :

إذا تم تقديم المرخص له السلاح الذى حظر القانون الحالى الترخيص به ، لمقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون ، فإنه يعتبر حائزا أو محرزا لسلاح نارى لا يجوز الترخيص به ، وهو ما يشكل جنائية على النحو الذى سنراه فى موضعه .

مادة (١١) مكررا

لا يجوز حمل الأسلحة في الحال العامة التي يسمح فيها بتقديم
الخمر ولا في الأمكنة التي يسمح فيها بلعب الميسر ولا في المؤتمرات
والاجتماعات والأفراح (١) .

الشرح

١ - مضمون الحظر الوارد بالمادة :

حظرت هذه المادة حمل الأسلحة في الأماكن الآتية :

- ١ - الحال العامة التي يسمح فيها بتقديم الخمر .
- ٢ - الأمكنة التي يسمح فيها بلعب الميسر .
- ٣ - المؤتمرات والاجتماعات والأفراح .

والحكمة من حظر حمل الأسلحة في الحال التي يسمح فيها بتقديم
الخمر أن الأشخاص المترددين على هذه الحال ويتماطون الخمر كثير
ما يكونون فاقدى الوعي مما يؤدي إلى استعمالهم الأسلحة استعمال خاطئا
يؤدي إلى إصابة الموجودين أو موتهم .

والحكمة من حظر حملها في الأماكن التي يسمح فيها بلعب الميسر ، أن
بعض اللاعبين في هذه الأماكن ربما تسوء حالته النفسية بسبب خسارته
فيندفع في استعمال السلاح .

والحكمة من حظر حملها في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح ، أن
احتمال استعمال السلاح فيها أمر جائز وذلك من شأنه لو تم تعريض عدد

(١) المادة مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

كبير من المتواجدين للاصابة أو الوفاة .

والخطر المذكور يسرى على الكافة ، أى سواء كان الشخص مرخصا له بالسلاح : أو معفى من الترخيص أو حتى غير مرخص له به وغير معفى من الترخيص .

كما يسرى الخطر على كافة الأسلحة المنصوص عليها فى الجداول .
الثلاث الملحقه بالقانون ، ولو كان السلاح مما لا يجوز الترخيص به .

وقد أضافت المادة ١٢ من مشروع قانون الأسلحة والنخائر المقابلة للنص الحالى الى الأماكن التى يحظر حمل الأسلحة فيها ، أماكن العبادة .
ودور العلم .

ويعاقب على مخالفة حكم المادة قبل العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ المعدل لقانون الأسلحة والنخائر بالمعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون ، والتى تعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كما يحكم بمصادرة السلاح محل الجريمة المضبوط عملا بالمادة ٣٠ من القانون .

أما بالنسبة للعقوبة بعد العمل بالقانون المذكور فإنه يحتاج الى تفصيل لأن هذا القانون قد عدل المادتين (١١ مكررا ، ٢٩) ضمنا وهذا ما نعرض له فى البند التالى .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١ - لما كانت جريمة حمل السلاح النارى فى أحد الاقتراح التى دين المطعون ضده بها معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والنخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وكانت المادة ٣٠ من هذا القانون توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها ، فإن الحكم

المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة السلاح المضبوط مع وجوب الحكم بها اعنالا لنص المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الغرامة المحكوم بها ، *

(طعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

٢ - « متى كانت جريمة حمل سلاح نارى فى أحد الاجتماعات - التى دين بها الطاعن - معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تنص على أنه « يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة » واذ كانت عقوبة المصادرة هى عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها فى جميع الأحوال ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة السلاح المضبوط - بالاضافة الى عقوبة الغرامة - يكون قد وافق صحيح القانون » *

(طعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)

٣ - « لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم باطلاقه عيرا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح النارى الذى اطلقه فى فرح ، وهو ما يدخل بالضرورة فى ذات الحركة الاجرامية التى اتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دفاعه فيه ، فانه لا شائبة بطلان فى اجراءات محكمة اول درجة وما رتب عليها من حكم اصدرته ، واذ كان من المقرر - بالاضافة الى ذلك - أن تعديل محكمة اول درجة لوصف التهمة على هذا النحو - حتى ولو لم تلفت نظر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل مما يتيح له ابداء دفاعه على اساسه - كما

هو الحال في الدعوى - فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان
أو الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له ، .

(طعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)

١٠٢٠ - وضع المادة بعد العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ :

صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وعمل به اعتبارا من
١٩٨١/١٠/٢٢ (اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية) وقد أضاف
الى المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ التي تعاقب على حيازة أو
احراز الأسلحة النارية فقرة أخيرة تقضى بأن « ومع عدم الإخلال بأحكام
الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات تكون العقوبة الأشغال الشاقة
المؤقتة أو المؤبدة لمن حاز أو احراز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا
من الأسلحة المنصوص عليها في المادة ١ من هذا القانون أو ذخائرها مما
تستعمل في الأسلحة المشار إليها أو مفرقات وذلك في أحد الأماكن
التجمعات أو وسائل النقل العام أو أماكن العبادة ، وتكون العقوبة
الاعدام . . . الخ » ، فقد جعل صدر هذه الفقرة من حيازة أو احراز الأسلحة
التي يجوز الترخيص بها وذخائرها بغير ترخيص (٢) في أحد الأماكن التجمعات
طرفا مشددا لجناية حيازة أو احراز هذه الأسلحة وذخائرها بحيث يماثل
عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة .

وأماكن التجمعات - كما سنرى - (٣) هي الأماكن التي يتواجد فيها
جمع كبير من الأهالي بحكم المناسبة أو المكان ، بشرط تواجد هذا الجمع فعلا
بالمكان . وهذا التعريف ينطبق على الأماكن المنصوص عليها بالمادة
(١١ مكررا) وهي الحال العامة التي يسمح فيها بتقديم الحمور والأمكنة .

(١٢) انظر في التفصيل بند (١٦٨) .

(١٣) انظر في التفصيل بند (١٥٢) .

التي يسمح فيها بلعب الميسر والمؤتمرات والاجتماعات والأفراح . ولما كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ لاحقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الذي اضاف المادة (١١ مكررا) الي القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وللقانون الأخير الذي تضمن المادة ٢٩ التي تعاقب على مخالفة الحظر الوارد بهذه المادة ، ومن ثم فانه يكون مملا لحكم المادتين المذكورتين في حالة ما اذا كان السلاح الذي يحمله الجاني من الأسلحة النارية التي يجوز الترخيص بها ، بغير ترخيص ويجعل حمل السلاح في هذه الأماكن طرفا مشددا في جنائية حيازة أو احراز السلاح بغير ترخيص ويعاقب عليها بالعقوبة المبينة بصدر الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ وهي الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة (١٤) .

أما حمل السلاح الناري المرخص ، وحمل الأسلحة النارية فلتى لا يجوز الترخيص فيها ، وحمل الأسلحة البيضاء ولو مرخص بها ، فيظل جريمة مستقلة معاقبا عليها بالمادة ٢٩ من القانون .

(١٤) وبهذا الرأي أخذت ادارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة في قضية الجناية رقم ٢٧١٢ لسنة ١٩٨٨ العدو المقيدة برقم ٧٧٩ لسنة ١٩٨٨ كل المنيا وقضية الجناية رقم ٢٨٧٩ لسنة ١٩٨٨ العدو المقيدة برقم ٩٣٦ لسنة ١٩٨٨ كل المنيا .

الباب الثاني

استيراد الأسلحة وذخائرها
والإتجار بها وصنعها وإصلاحها

مادة (١٢)

لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها والإتجار بها أو صنعها أو إصلاحها ويبين في الترخيص مكان سريانه ولا يجوز النزول عنه .

ولوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض إعطائه كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لمصلحة الأمن العام وله سحبه في أي وقت أو الفسخ على أن يكون قراره في حالة السحب والإلغاء مسبباً .

الشرح

٣٠١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص :

حظرت الفقرة الأولى من المادة بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه ارتكاب الأفعال الآتية :

١ - استيراد الأسلحة وذخائرها (١) .

(١) وقد نصت المادة ١٤ من مشروع قانون الأسلحة والذخائر - كما عدلتها اللجنة المشتركة بمجلس الشعب - على أنه « منع عدم الإخلال بما هو مقرر في القوانين والقرارات الخاصة بالقوات المسلحة ، يحظر بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب ١ - استيراد أو تصدير =

- ٢ - الاتجار بالأسلحة وذخائرها .
- ٣ - صنع الأسلحة وذخائرها .
- ٤ - اصلاح الأسلحة وذخائرها .

وهذا الحظر يشمل كافة الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها .

ونعرض لهذه الأفعال تفصيلا على النحو الآتي :

١٠٤ - (١) استيراد الأسلحة وذخائرها :

الاستيراد هو جلب الأسلحة وذخائرها من خارج جمهورية مصر العربية إلى داخل البلاد أى إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا ، ويسهل في هذا المجال المياه الإقليمية (٢) . ولا تقع الجريمة بآية إلا بعد عبور السلاح وذخائره حدود البلاد ، أما قبل ذلك فيعتبر شروعا .

والاستيراد هو العملية المقابلة للتصدير ، الذى يعنى اخراج السلاح وذخائره من إقليم الدولة .

١٠٥ - الجلب أوسع مدى من الاستيراد :

أثيرت التفرقة بين الاستيراد والجلب أمام محكمة النقض بصدد تطبيق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (المعدل) فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وتفصيل ذلك أن المادة الثالثة من هذا القانون تنص على أنه :

= الأسلحة المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القانون « الخ » - وقد قصد من صدر المادة أن تكون الأسلحة التى تقوم باستيرادها أو تصديرها القوات المسلحة فى منأى من أحكام المشروع بالقانون .

(٢) المستشار حسن عميرة ص ٥٨٦ .

« لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة » ، وقد رصدت المادة ٣٣/١ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لمخالفتها عقوبة الاعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ، كما تقضى المادة ٤٢ معدلة بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة .

وقد ذهبت محكمة النقض فى احكام عديدة لها - سابقة على التعديل المذكور - الى أن الجلب أوسع مدى من الاستيراد ، لأن الجلب غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا فحسب بل يشمل عدم مرورها بالدائرة الجمركية بصورة قانونية لا يقتصر على اجتياز الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والاقاليم المجاورة لها ولكن يتوافر أيضا باجتياز خطوط معينة من داخل اقليم الجمهورية نفسه كاجتيازها شرائط البحار المحيطة بالجمهورية .

ومن احكامها فى هذا الصدد ما يأتى :

١ - « الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ الى ٢٦ اذ يبين من استقراء النصوص أن الشارع اشترط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة لا يمنع الا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وأوجب على مصاحبة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى

الجهة الادارية المختصة • كما يبين من نصوص المواد الثلاث الاولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركى الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن « الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، وأنه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به • أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الحزنة وفقا لمتعضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه » • ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يمد جلبا محظورا •

(طعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)

٢ - (أ) « الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من (٣ الى ٦) •

(ب) - « يبين من نصوص المواد الثلاث الاولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركى ، الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن « الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة » وأنه « يمتد نطاق

الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به . أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه ، ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص - المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها - منحه - في شأن جلب المخدر ، يعد جلبا محظورا .

(طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)

٣ - « ان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى المجال الخاص باختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا فحسب ، بل انه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، وايجا به على مصلحة الجمارك تسلم هذا الاذن من صاحب الثمان واعادته الى تلك الجهة ، وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل . يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ « الجلب » ، أي ساق من موضع الى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامه ، ولما صنفه مانع من ايراد لفظ « استيراد » قرين لفظ « تصدير » على غرار نهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم

الطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين نقلا الجوهر المخدر من المركب الأجنبي خارج بوغاز رشيد - في نطاق المياه الإقليمية - على ظهر السفينة الى داخل البوغاز ، على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة - وأخصها استيفاء الشروط التي نص عليها ، والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي خدتها - فان ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون » .

(طعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

٤ - « الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر ، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تفتيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحصل محله في عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالاقليم الجمركي ، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية . وشفقتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذم

القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجبركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به ، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمتعضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى الى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجبركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمصوب على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه ، يمد جلبا محظورا » .

(طعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

١٠٦ - يشترط في جريمة الاستيراد توافر قصد جنائي خاص :

لا يكفي لتوافر جريمة استيراد الأسلحة وذخائرها بغير ترخيص توافر القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في جريمة حيازة السلاح أو احرازه بغير ترخيص ، وإنما يجب أن يتوافر فيها قصد جنائي خاص ، هو أن يكون ملحوظا في استيراد الأسلحة أو ذخائرها طرحها وتداولها بين الناس ، سواء كان الشخص قد استوردها لحساب نفسه أو لحساب غيره ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كانت ظروف الدعوى وملابساتها تدل على أن المتهم قد استورد الأسلحة أو الذخائر لحيازتها أو احرازها ، كما لو كانت الكمية ضئيلة (٣) . وتقدير قصد الاستيراد لدى

(٣). وقد قضت محكمة النقض - بصدد القصد الجنائي - في جريمة

جلب الجواهر المخدرة بأن :

١ - « ان المشرع اذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجبركي ، قصدا من الشارح الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على

= استقلال . الا اذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي ، أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال في ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، . . . الخ .

(طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٢ - « اذ عاقب القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارح إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلايس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال في ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . . . الخ . »

(طعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٩)
٣ - « من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارح إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلايس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال في ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك . . . الخ . »

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

كما قضت محكمة النقض بأن :

« أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة ، وأدخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي ، على خلاف الأحكام المنظمة للجلبا - المنصوص عليها في القانون . » واذا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافيًا =

المنهم مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من الأوراق (٤) .

١٠٧ - (٢) - الاتجار :

البيع أو الشراء أو التبادل .
الاتجار هو التعامل فى السلاح بمقابل مالى أو معنوى عن طريق

ومن قبيل المقابل المعنوى أداء خدمة للتاجر ولو كانت غير مشروعة .

ولا يلزم فى الاتجار الاحتراف أو الاعتياد ، اذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان الجريمة ، كما لا يلزم فيه الانقطاع لهذا العمل ، فكل ما يلزم فيه وجود قصد الاتجار لدى الجانى (٥) .

= فى الدلالة على ثبوت واقعة الجلب فى حق الطاعن، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجانى من فعل الجلب ، فإن الحكم وقد عرض مع ذلك الى القصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة على أن جلبها كان بقصد الاتجار فيها فإنه تكون قد انحسرت عنه دعوى القصور فى البيان ، .

(طعن رقم ٣ لسنة ٤٩ قى - جلسة ١٩٧١/٣/٢١)

(٤) وفى هذا قضت محكمة النقض - بصدد تقدير القصد الجنائى فى جريمة جلب المخدر - بأن :

« اذ عاقب المشرع فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراد الذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، وهذه المعنى يلايس الفعل المادى المكون للجريمة ، الا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى وتقدير ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى ... الخ » .

(طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ قى - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

(٥) وفى هذا قضت محكمة النقض - بصدد القصد الجنائى فى جريمة الاتجار بالمواد المخدرة - بأن :

« لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصا سابقا أن احراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت احتراف الطاعن لتجارتها المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التى تضمنتها =

ولا يكتفى في جريمة الاتجار بالأسلحة وذخائرها بالقصد الجنائي العام الذي يكفي في الجرائم المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون .
وانما يجب أن يتوافر لدى الجاني قصد جنائي خاص هو قصد الاتجار ، فإذا انعدم هذا القصد فقدت الجريمة أحد أركانها وإن كان هذا لا يمنع اعتبار الواقعة حيازة أو حراز يخضع نص المادة الأولى من القانون .

ويجب على الحكم الذي يقضى بإدانة الجاني في جريمة الاتجار بالأسلحة وذخائرها أن يستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الجاني ، وإلا كان مشوباً بالقصور مما يبطله (٦) .

وتوافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير مقلب ما دام تقديرها سائفاً (٧) .

= المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنها تفرق بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين احرازها وحيازتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك وأنه يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ (أ) من القانون المشار إليه - والتي دين الطاعن بها - مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجاني ، ولو لم يتخذ من الاتجار في هذه المواد حرفة له إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركناً من أركان الجريمة .

(طعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨)

(٦) نقض ١٩٦٣/١١/١١ - ١٩٦٢/١٢/٢٤ (صادران بصدد القصد الجنائي في جريمة الاتجار في المواد المخدرة - منشوران بالبند التالي هامش ١٠) .

(٧) وفي هذا قضت محكمة النقض - بصدد القصد الجنائي في جريمة الاتجار في المواد المخدرة - بأن :
١ - أن ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال شاهدي الإثبات وظروف الضبط قد جرت بأن المظنون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة لا يبدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطلبن إليه وإطراح ما عداه . ومن ثم لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)

٢ - أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل =

وكمية الأسلحة والذخائر المضبوطة لا أثر لها على قصد الاتجار ، فقد يتوافر هذا القصد ولو كانت الكمية المضبوطة بسيطة ، إلا أنه من ناحية أخرى قد تكون جسامة الكمية المضبوطة قرينة على توافر هذا القصد وانتفاء كل قصد سواءه (٨) .

= محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً سلباً كان ذلك - فإن ما تثيره الطاعة من أن التحريات وأقوال الشهود وظروف الضبط قد جرت بأن المظنون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والاختذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداها مما لا تجوز اذرته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٦)

(٨) وفي هذا قضت محكمة استئن - بصدد انقضاء الجنائي في جريمة الاتجار في المواد المخدرة - بأن :

١ - « لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أنه : « ثبت من تقرير المأمول الكميائية أن المضبوطات هي لبوهرى الحشيش والأفيون كما ثبت أن وزن الحشيش كيلو جراماً وعشرين جراماً وأن وزن الأفيون كيلو جراماً وثلاثمائة وعشر جرامات » ثم استظهر الحكم قصيد الاتجار في قوله : « وحيث أن قصد الاتجار ظاهر من جسامة كمية المخدر المضبوط مع المتهم وانتفاء كل قصد سواء » وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كما هو معرف به في القانون ، ولا يقبل من الطاعن مجادلة الحكم فيما خلص إليه في هذا الصدد لما هو مقرر من أن الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقبها على ما ينتجها » .

(طعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

٢ - « لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المظنون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار المنسوب إلى المتهم فقد توافر في حقه من تحريات ضابطة الواقعة من أن المتهم يقوم بتخزين المواد المخدرة المضبوطة لحساب أحد تجار المخدرات نظير عمولة مادية كبيرة إذ أن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ولا يجوز التزام المعنى الضيق للاتجار الذي حدده القانون التجاري فإن قصد الاتجار يتوافر ولو لم يتخذ الجنائي الاتجار حرفة له إذ لم يجعل القانون الاعتراف ركناً من أركان الجريمة » . ولما كان الأصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها مادامت تقيمها على ما ينتجها . . . وإذا كانت المحكمة =

ويجوز التمويل على تحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما تستند اليه المحكمة من أدلة (٩) .

ولما كانت محكمة الموضوع طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وصولا الى امثال حكم اغاوي صحيحا عليها دون أن تقتيد بالوصف القانوني الذي أسبفته النيابة على الفعل المسند الى المتهم ، فإنه اذا قدم المتهم اليها بتهمة الاتجار في السلاح بغير ترخيص ونفت عنها قصد الاتجار فانها يجب أن تصف التهمة بالوصف الصحيح وهو الحيازة أو الاحراز بغير ترخيص وتنبه المتهم اليه .

وفي هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ في الطعن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥١ ق يان :

« . وكانت محكمة الموضوع طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وصولا الى ازال حكم القانون صحيحا عليها دون أن تقتيد بالوصف القانوني الذي أسبفته النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن المظنون ضلله الاتجار في الأسلحة بغير ترخيص وقضى ببراءته أغفل حكم مواد القانون سالف الإشارة اليها ومدى انطباقها على ذات الواقعة المادية وهي حيازة سلاح ناري

= قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار بحسبانه قد حاز المخدر لحساب الغير ممن يتجر في المواد المخدرة مقابل عمولة فان الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء . . . الخ » .
(طعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠)

(٩) تقضى الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣ -
طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ - طعن رقم ١٨٨٨
لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ .

١٠ - بندقية مشمسخنة ، غير ترخيص فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
وكان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحييص الواقعة ولم توجه
للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى ينسنى له تقديم دفاعه ،
حما ينعين معه أن يكون مع النقص الاعادة » .

١٠٨ - هل يلزم التحدث عن قصد الاتجار فى الأسلحة وذخائرها
استقلالاً بأسباب الحكم ؟

وان كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب على القاضى
إبرار توافر القصد الخاص لأى جريمة فى عناصر الحكم واستخلاصه من
دقائق الدعوى استخلاصاً سائفاً . الا أنه لا يلزم تحدث الحكم عنه استقلالاً
أو صراحة وأنه يكفى أن يستفاد توافر هذا القصد الخاص من مجموع ما
ساقته المحكمة .

وهذا الرأى هو ما أخلت به محكمة النقض فى عدة أحكام حديثة لها
- بصدد جريمة الاتجار فى المواد المخدرة - اذ قضت بأن :

١ - « المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى
الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها وكان الحكم المطعون
فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات
بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتي شارك فيها رئيس وحدة
مباحث السنبلاوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر على قيام
الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وترويجها لها بناحية صدفا والقرى المجاورة
لها وعلى صفار التجار وأنه قد تم ضبطه بناء على اذن النيابة محرراً لكمية
من المواد المخدرة « حشيش » وزن ٣٤٠ر٤٠٠ جراماً فان الحكم اذ استدلل
على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سائلة البيان التى
أدخل عليها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولاً وكافياً فى استخلاص هذا
القصد فى حق الطاعن ... الخ » .

(طعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)

٢ - « المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الأحوال فيها وكان ما أورده الحكم فى تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى أقوال شاهد الاثبات بما فى ذلك اعتراف المتهم له بأنه احرز المخدر بقصد الاتجار كافيا فى اثبات هذا القصد وفى اظهار اقتناع المحكمة بنبوته من ظروف الواقعة التى أوردتها وادلتها التى عولت عليها ، فإن النemy على الحكم بالقصور فى التسبب لا يكون له محل » .

(طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٦)

٣ - « من المقرر أن احراز المخدر بقصد الانجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه لم يقيما على ما ينبجيا وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدونته أن تحريات مكتب مخدرات بلبس دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة ، حشيش ، عبارة عن ست طرب داخل دولاى حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها مادة الحشيش داخل كيس من القماش فى جيب الصديرى الأيسر - فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سائلة البيان الى أحوال عليها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن » .

(طعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠) (١٠)

(١٠) وقد ذهب بعض الفقهاء الى أن هذا القضاء عدول من محكمة النقض عن قضاء سابق لها ، أوجبت فيه على محكمة الموضوع أن تعرض لقصد الاتجار استقلالا (المستشار حسن عميرة ص ٢٠٨ وما بعدها) - ولا تسائر هذا رأى لأن من الأحكام التى استدلت بها وان نقضت الأحكام المطعون عليها لعدم استظهار قصد الاتجار الا أنها لم تصرح بأن الأحكام المطعون عليها لم تستظهر قصد الاتجار استقلالا ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه الأحكام لم تستظهر هذا القصد ضمنا استظهارا يؤدي الى ما رتبته عليها .

==

وتدليلا على ذلك نسوق هذه الأحكام :

١٠٩ - (٣) - صنع الأسلحة :

الصنع بالضم مصدر صنع ، ومعنى صنع عمل ، فصنع الأسلحة هو عملها (١١) .

١١٠ - (٤) - اصلاح الأسلحة :

اصلاح الأسلحة ازالة ما بها من فساد وعطل لتصبح صالحة للاستعمال
فى الغرض الذى أعدت له .

١١١ - اجراءات الترخيص باستيراد الأسلحة وذخائرها او الاتجار

فيها او صنعها او اصلاحها :

= ١ - « لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار ، الأمر الذى فات الحسكم المطعون فيه ، فانه يكون مشوباً بالقصور » .

(طعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

٢ - « ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفى مجرد القول بتوافر الحياة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه مخدراً ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احرار جوهر مخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطبقت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو « قصد الاتجار » لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن » .

(طعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١١)

٣ - « ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الجنائي فى هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفى مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن ما زرعه من النباتات المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطبقت المادة ١/٣٤ ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن » .

(طعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠)

(١٢) مزارع الصحاح - طبعة الهيئة المصرية للكتاب ص ٣٧١ .

١ - يقدم طلب الترخيص بمحل الاتجار في الأسلحة والذخائر أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها إلى مديرية الأمن التي يقع فيه دائرتها المحل المراد الترخيص به على النموذج المعد لذلك مشفوعا بالمستندات الآتية :

(أ) صحيفة الحالة الجنائية •

(ب) رسم هندسي من صورتين مبين فيه موقع المحل موضوع الترخيص ومقاساته وأبعاده ومشتعلاته من الداخل والشوارع والميادين التي يفتح عليها والمنافذ الموجودة فيه •

(ج) ما يثبت ايداعه مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ •

(د) رخصة الجهة القائمة على التنظيم بإدارة محل خطر ومقلق للراحة •

(هـ) ما يثبت اجتياز الطالب بنجاح للاختبار الفئ تجريه مديرية الأمن في معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والائتمام بالحروف والأرقام الألفبائية •

(و) ما يثبت اجتياز طالب الترخيص بمحل إصلاح الأسلحة للاختبار الذي تجريه له إدارة الأسلحة بالإدارة العامة لأملاك الشرطة في إصلاح الأسلحة •

والشرط السابق نص عليه في المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ «معدلة بالقرار ٣٦١ لسنة ١٩٨٢» •

٢ - يجب قبل الترخيص لمحال الاتجار في الذخيرة أو محال الإصلاح (التوفكجي) استيفاء الشروط التي تتطلبها مصلحة الرخص بوزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الإسكان والمرافق الآن) طبقا لأحكام

قانون المحال الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة (م ١/١٢ من القرار المشار اليه) .

وينوب عن وزير الداخلية مدير الأمن العام أو وكيله في تقرير الشروط التي يجب استيفائها لمنح التراخيص الخاصة بإدارة مصنع الأسلحة والذخيرة (م ٢/١٢ من القرار المشار اليه) .

١١٢ - ممن يصدر الترخيص ؟

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢ على أن الترخيص باستيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها يصدر من وزير الداخلية أو من ينييه عنه . وبمقتضى المادة ١٣ فقرة ثالثة (١٢) من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أناب وزير الداخلية مدير الأمن في كل محافظة في الترخيص بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها وكذلك تجديده ، وبمقتضى الفقرة الرابعة من المادة أناب مدير قسم الرخص بمصلحة الأمن العام في الترخيص في استيراد الأسلحة والذخائر ، ولا يكون قراره برفض هذا الترخيص أو تقييده نهائيا الا بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام أو وكيله .

ويجب أن يبين في الترخيص مكان سريانه ولا يجوز النزول عنه (م ١/١٢ من القانون) .

١١٣ - سلطة وزير الداخلية أو من ينييه بشأن الترخيص :

خولت الفقرة الثانية من المادة لوزير الداخلية أو من ينييه رفض اعطاء الترخيص وكذلك تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لمصلحة الأمن العام ، كما خولته أيضا سحب في أى وقت أو الغاء .

وهذه السلطات هي التي خولتها المادة الرابعة من القانون لوزير الداخلية أو من ينيبه بصدد الترخيص بعبارة واحراز الأسلحة .

وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٣ من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المعدلة) على أن ينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في الترخيص بالاتجار في الأسلحة والذخائر أو إصلاحها وكذلك تحديده وفي حالة رفض الترخيص أو رفض تجديده أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبها أو إلغائها لا يكون قراره نهائيا الا بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام .

وينوب مدير قسم الرخص بمصلحة الأمن العام عن وزير الداخلية في الترخيص في استيراد الأسلحة والذخائر ولا يكون قراره برفض الترخيص أو تقييده أو سحبها أو إلغائها نهائيا الا بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام أو وكيله .

١١٤ - تسبب قرار السحب أو الإلغاء الصادر من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه :

أوجبت الفقرة الثانية من المادة أن يكون القرار الصادر من وزير الداخلية أو من ينيبه بسحب الترخيص أو إلغائه مسببا . ويترتب على عدم تسبب هذا القرار بطلانه .

(راجع في التفصيل بند ٣٥) .

١١٥ - الطعن في القرار الصادر برفض إعطاء الترخيص أو بتقصير مدته أو قصره على أنواع معينة أو تقييده أو سحبها أو إلغائها أمام القضاء الإداري :

القرار الصادر من مدير الأمن العام - بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام - برفض الترخيص بالاتجار في الأسلحة والذخائر أو إصلاحها أو

رفض تجديده أو تقصير مدته أو قصره عملي أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو الفائه *

وكذلك القرار الصادر من مدير قسم الرخص بمصلحة الأمن العام - بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام أو وكيله - في المسائل السابقة بالنسبة للترخيص في استيراد الأسلحة والذخائر *

وكذا القرار الصادر من وزير الداخلية بالنسبة للتصريح بصنع الأسلحة والذخائر ، قرار ادارى نهائى يجوز الطعن فيه امام محكمة القضاء الادارى عملا بالمادتين ١/١٠ - خامسا ، ١٣ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المعدل) *

(وراجع في التفصيل بند ٣٩) *

والتضاء الادارى لا يقضى بالغاء القرار الصادر من وزير الداخلية أو من ينوبه الا اذا تبين له أن القرار مشوب بالتسلف فى استعمال السلطة *

وفي هذا قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٣ فى الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ١ ق بأن :

« اذا كان رفض طلب الترخيص فى الاتجار بالأسلحة والذخائر قد تم فى حدود السلطة المخولة قانونا لجهة الادارة لتقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة اصدار قرارها الادارى ولم يثبت أنها تمسفت فى استعمال السلطة كانت الدعوى يطلب الغاء قرار رفض الترخيص على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها » *

(انظر أيضا الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٤/١٨ فى الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ١٤ ق - منشور ببند ١٢٠) *

١٨٦ - عقوبة مخالفة المادة :

انظر شرح المادتين ٢٨ ، ٣٠ من القانون *

مادة (١٣)

لا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها في
القرى .

وتعتبر قرية في حكم هذا القانون كل وحدة سكنية تعتبر قرية في
حكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ .

ويحظر التصريح بما ذكر في الفقرة الأولى في المدن والبنادر التي
تحدد بقرار من وزير الداخلية .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل
محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل (١) .

الشرح

١١٧ - حظر التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها
في القرى :

حظرت الفقرة الأولى من المادة التصريح بالاتجار في الأسلحة
وذخائرها أو اصلاحها في القرى ، وقد حددت الفقرة الثانية من المادة
المقصود بالقرية بأنها كل وحدة سكنية تعتبر قرية في حكم القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ (حل محله الآن القانون رقم

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكان نصها
قبل التعديل كالآتي :

لا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو صنعها أو
اصلاحها بجميع أنواعها في غير المدن والبنادر .
ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل
محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل (٢) *

ولم يكن النص قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ يحدد المقصود بالمدينة أو البندر أو القرية ، ولذلك ذهبت محكمة القضاء الإداري في ظل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ لنظام المجالس البلدية والقروية الى أن المدينة أو البندر هو الذى يشكل به مجلس بلدى أما القرية فهى التى يشكل بها مجلس قروى .

فقد جده فى حكمها الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٨ فى العطن رقم ١٨ لسنة ١٠ ق أن :

« انه وان لم يرد فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والذخائر - اذ حظر الاتجار فيها فى غير المدن والبندر - تعريف لما يعد مدينة أو بندرا ولا قواعد أخرى فى هذا الخصوص يستعان بها على تقرير وجه الحق عند النزاع ، الا أن الأمر فى ذلك يكون مرده الى رأى الحكومة المركزية ، فهى التى تقرر ما تعد من البلاد مدينة أو بندرا وما تعد منها قرية ، ولما كان المستفاد من نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ لنظام المجالس البلدية والقروية أن المجالس البلدية تنشأ فى البلاد أما المجالس القروية فتنشأ فى القرى وليست البلد فى هذا المقام غير المدينة أو البندر ، بدليل أن المشرع - بعد ما عدد اختصاص المجالس البلدى وسائطه فى المواد ٩ فقرة أولى وأخيرة و١٦ و١٨ و١٩ من القانون سالف الذكر - كان يعبر دائما عن البلدة بالمدينة مما يؤكد أنه كان فى ذهنه دائما أن المجالس البلدية لا تكون الا فى المدن والبندر فقط ، وهو ما كان يردده الشارح أيضا فى اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة فى ١٤ من يولية سنة ١٩٠٩ ، ومن ثم فإن وجود مجلس بلدى ببلدة ما يعد اقرارا من الحكومة بأنها مدينة ولو لم تكن مقرا لمركز أو حاضرة مديرية ، اذ ليس هناك مانع فى القانون والواقع من أن مدينة ما لا تكون عاصمة لمديرية أو مقرا لمركز بوليس » .

(٢) والذى ألغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ السابق عليه .

والحكمة في ذلك أن الاتجار في الأسلحة وذخائرها واصلاحها من الأمور البالغة الخطورة ، فشاء الشارع أن يجعل المشغولين فيها عن كتب من أجهزة الأمن في المدن والبنادر .

١١٨ - حق وزير الداخلية في حظر التصريح بالاتجار أو الاصلاح في بعض المدن والبنادر :

خولت الفقرة الثانية من المادة لوزير الداخلية أن يحظر التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها في بعض المدن والبنادر التي تحدد بقرار منه .

وهذا الحظر يكون لاعتبارات يقدمها وزير الداخلية وقد تدعو اليها اعتبارات الأمن مثلا .

وكان النص قبل تدميله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ يطلق الترخيص في كافة المدن والبنادر .

١١٩ - تحديد وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل محافظة والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل :

خولت الفقرة الرابعة من المادة وزير الداخلية سلطة تحديد عدد الرخص التي تخصص لكل محافظة أو مديرية (لكل محافظة الآن) ، والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

وقد اصدر وزير الداخلية نفاذا لذلك قرارا بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٥٥ بتحديد عدد رخص الاتجار في الأسلحة والذخائر واصلاحها وصنعها التي يجوز منحها في كل محافظة أو مديرية ، وقد نشر القرار بالوقائع المصرية في ١٧ ابريل سنة ١٩٥٥ - العدد (٢٨) .

وقد ادخلت تعديلات كثيرة على هذا القرار ، وذلك بالقرارات رقم ١١ لسنة ١٩٥٨ ، ٧٩ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٢ لسنة ١٩٦٢ ، ٩٥ لسنة ١٩٦٢ ، ١١٩ لسنة ١٩٦٢ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ -

٧٠ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٢٨ لسنة ١٩٧٠ ، ٨٦٤ لسنة ١٩٧٢ .

كما أدخلت عليه تعديلات عديدة بقرارات صادرة من مدير الأمن العام - بطريق التفويض - منها على سبيل المثال :

- ١ - القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لمحافظة الفيوم .
- ٢ - القرار رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لمحافظة الفيوم .
- ٣ - القرار رقم ١٢١٩ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لمحافظة أسوان .
- ٤ - القرار رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لمحافظة القاهرة .
- ٥ - القرار رقم ١٨١٥ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لمحافظة سوهاج .
- ٦ - القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لمحافظة قنا .

مادة (١٣) مكررا

لا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر الا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على الموقع (١) .

الشرح

١٣ - موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على موقع مصانع الأسلحة والذخائر :

حظرت المادة التصريح بإنشاء مصانع للأسلحة والذخائر الا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية (الدفاع الآن) ووزارة الشئون البلدية والقروية (وزارة الاسكان والمرافق الآن) على موقع المصانع .

والنص لم يسلب وزير الداخلية أو من يتيه عنه سلطة إصدار الترخيص بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر ، وإنما وضع قيودا على سلطته في هذا الشأن . فأوجب عليه الحصول على الموافقة المذكورة ، فلا يجوز له إصدار القرار الا بعد صدور هذه الموافقة .

والغرض من هذه الموافقة التأكد من جهات فنية عن صلاحية الموقع ومناسبته .

والمادة لم تحظر التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر بالتقري كما فعلت المادة ١٣ بالنسبة لتراخيص الاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها (٢) .

(١) المادة مضافه بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .
(٢) وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣ عند صدور القانون وقبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تقصر التصريح بصنع الأسلحة على المدن والبنادر .

وإذا حصل طالب الترخيص على موافقة وزارتي الدفاع والاسكان والمرافق ، فإن هذه الموافقة لا تلزم وزير الداخلية بإصدار الترخيص لأن وزير الداخلية هو صاحب الحق في منحه .

وفي هذا قضت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٨/٤/١٩٦١ في الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ١٤ قى بأن :

« لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها والاتجار بها أو صنعها أو إصلاحها ، ويبين في الترخيص مكان سريانه ولا يجوز النزول عنه . ولوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض إعطائه كما له تقييد مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لمصلحة الأمن العام ، وله سحبها في أى وقت أو الفأوه على أن يكون قراره في حالتها السحب والالغاء مسببا » . ويبين من ذلك أن سلطة وزير الداخلية أو من ينوب عنه في منح تراخيص الاتجار بالأسلحة والذخائر هي سلطة تقديرية لا معقب عليها مادام هدفها الصالح العام . والثابت من الأوراق أن الجهات المختصة بالأمن العام رفضت الترخيص للمدعى يفتح محل بيع الذخائر لأنه سيكون بعيدا عن رقابة وتفتيش قسم الرخص وأن ترك التعامل في الأسلحة في محافظات الحدود المترامية الأطراف سوف يؤدي إلى تلاعب التجار بها في السوق السوداء مما يؤدي إلى تسربها إلى الأيدي العابثة بالأمن والخطرة على حياة الناس وطمأنينة المجتمع وسكونه . هذا فضلا عن أن قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من إبريل سنة ١٩٥٥ تنفيذا لفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يتحدد عدد الرخص التي يجوز الترخيص بها في دائرة كل محافظة أو مديرية ثم ينص فيه على جواز فتح محال أسلحة في مناطق الحدود .

هذا ولا محصل لما يسوقه المدعى من أن وزارة الشؤون البلدية والقروية وقد منحته ترخيصا يفتح المحل وهي لا تمنح هذا الترخيص إلا

بعد موافقة وزارة الداخلية ، هذا القول لا مقنع فيه ولا حجية له ، وذلك لأن وزارة الشؤون البلدية والقروية (الادارة العامة للوائح والرخص ، ليس لها الحق في الترخيص لأي فرد من الأفراد في حمل أو احرار أو الاتجار في الأسلحة والذخائر ، وانما لها الاشراف على الترخيص للمحال الصناعية والتجارية المنصوص عليها في القانون من حيث الاشتراطات العامة والخاصة الواجب توافرها في المحل صيانة للصحة العامة ومعنى أن وزارة الشؤون البلدية والقروية وافقت على فتح محل للاتجار في الأسلحة والذخائر - معنى هذا أن المحل المذكور استوفى الشرائط من الناحية الصحية وخلافه ، وأما الاذن بالاتجار في الأسلحة والذخائر فهو ولا جدال من سلطة وزير الداخلية أو من ينيبه عنه ، وعلى هذا فالرخصة التي نوم المدعى عنها الصادرة له من وزارة الشؤون البلدية والقروية لا تعطيه أي حق قبل وزارة الداخلية » .

مادة (١٤)

على المرخص له الاتجار فى الأسلحة أو ذخائرها أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر الآتية يقيد فى أحدهما الوارد منها وفى الثانى ما يتم فيها من تصرفات :

(أ) الأسلحة النارية غير المشسغنة •

(ب) الأسلحة النارية المشسغنة المنصوص عليها فى القسم الأول من الجدول رقم ٣ •

(ج) ذخيرة الأسلحة النارية غير المشسغنة •

(د) ذخيرة الأسلحة المشسغنة والأتوماتيكية بما فيها المسدسات •

(هـ) أجزاء الأسلحة •

الشرح

١٢١ - التزامات المرخص له الاتجار فى الأسلحة وذخائرها :

ألزمت المادة المرخص له الاتجار فى الأسلحة أو ذخائرها أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة النارية غير المشسغنة والأسلحة المشسغنة التى يجوز الترخيص بحيازتها أو احرازها وكذا الذخائر التى تستعمل فيها وأجزاء السلاح ، يقيد فى أحدهما الوارد منها وفى الثانى ما يتم فيها من تصرفات •

وقد تنفيا للشارع من ذلك احكام الرقابة على تجار الأسلحة حتى لا يتصرفون فيها على وجه غير مشروع مما يفتوت معه الغرض من التشريع وهو احكام الرقابة على حيازة واحراز الأسلحة النارية وذخائرها •

١٢٢ - عقوبة مخالفة المادة :

تفرض المادة على المرخص له التزامين هما :

١ - امساك دفترين لكن من الأسلحة والذخائر الموضحة بها .

٢ - قيد الوارد من الأسلحة وأجرائها والذخائر في أحدهما وقيد.

ما يتم فيها من تصرفات في الآخر .

ويعاقب على مخالفة هذين الالتزامين بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون التي تماقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالمحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات أو بإحدى هاتين العقوبتين . وهي عقوبة جنحة . ولا يجيب الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة مما وانما ذلك جوازي للمحكمة . فلها توقيع إحدى العقوبتين دون الأخرى فقط .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« اذا كان الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن الطاعن تاجر مرخص له في تجارة الأسلحة ، قد باع بندقية خرطوش لآخر بموجب فاتورة ، وقد آخذها بجناية احرار البندقية بغير ترخيص لمجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها في دفتره المعد لذلك عملا بالمادة ١٤ من قانون الأسلحة والذخائر . فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع منه يكون معاقبا عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بالمحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات أو بإحدى هاتين العقوبتين » .
(طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

ويشترط لتوافر الجريمتين المذكورتين اركان ثلاث هي : ١ - الركن

المفترض وهو متعلق بصفة الجاني ٢ - الركن المصادي ٣ - الركن المعنوي ، ونعرض لذلك تفصيلا على النحو التالي :-

أولا - صفة الجاني :

يجب أن يكون مرتكب الجريمة من الأشخاص الذين الزمنهم المادة .
بامسك الدفترين سالفى الذكر ، وهم المرخص لهم الاتجار فى الأسلحة أو
ذخائرها (١) وعلى هذا نصت المادة صراحة بقولها : « على المرخص له .
الاتجار فى الأسلحة وذخائرها ... الخ » .

وعلى ذلك لا تتوافر هذه الصفة فى الأشخاص غير المرخص لهم الاتجار
ولم يسكوا الدفترين المذكورين ، وتوقع عليهم العقوبة المنصوص عليها
فى المادة ٢٨ من القانون .

ثانيا - الركن المادى :

يتحقق الركن المادى فى الجريمة الأولى بعدم امسك الدفترين ، وفى
الجريمة الثانية بعدم القيد فيهما .

ويقصد بامسك الدفترين الاحتفاظ بهما لدى من ألزمه القانون .
بذلك ، فإذا لم يمسك المرخص له الاتجار فى الأسلحة وذخائرها هذين
الدفترين اعتبر مرتكبا للركن المادى للجريمة .

أما القيد فيقصد به كتابة البيانات التى أوجبتها المادة فى
الدفترين ، وهى إثبات الأسلحة والذخائر الواردة اليه وما يتم فيها من
تصرفات .

فإذا لم يتم المرخص له الاتجار بالقيد على هذا النحو ، أو قام به
ناقضا تحقق الركن المادى للجريمة .

وواضح أن صورة السلوك المادى فى الجريمة الامتناع عن أداء
عمل فرضته المادة .

(١) الدكتور ادوار غالى الذهبى ص ١٨٠ .

وسنرى ان المادة ٢٣ من القانون قد أوجبت أن يكون الدفتران المشار اليهما طبقا للنموذج الذى تقرره وزارة الداخلية وأن يكونا مرقومين بأرقام متسلسلة ومختومين بخاتم المحافظة أو المديرية - ومخالفة المادة الأخيرة معاقب عليها أيضا بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ ومن ثم فإنه لا يجدى المرحض الامساك بدفترتين من غير الدفاتر المنصوص عليها بالمادة ٢٣ لأنه سبق حتما تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ أيضا .

ثالثا - الركن المعنوى :

جريمة عدم الامساك بالدفترتين وعدم القيد فيهما من الجرائم العمدية التى يكفى لقيامها نوافر القصد الجنائى العام لدى الجانى الذى يمثل فى العلم والارادة . فلا يشترط فى هاتين الجريمةين قصد جنائى خاص ، ففى تعدد الجانى ارتكاب الفعل المكون لأى من الجريمةين حق عليه العقاب ولو كان لم يرم من وراء فعلته الى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون فى شأن الأسلحة والذخائر .

وقد قضت محكمة النقض - فى حالة مشابهة - بأن : « ان القصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر الخاصة المشار اليها فى المادة ٣٥ يكفى فيه - كما هى الحال فى سائر الجرائم - العلم والارادة ، فمتى تعدد الجانى ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعلته الى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون فى شأن المخدرات . فمتى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يرم بواجب القيد فى الدفتر فلا مفر من عقابه . مادام أنه لم تحل بينه وبين القيام به قوة قاهرة » .

(طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

والعبارة الأخيرة من هذا الحكم تفيد أن القصد الجنائى مفترض لا محل لنفيه بأى سبيل دون القوة القاهرة ، وهو ما ذهب اليه محكمة النقض صراحة فى أحكام أخرى .

فقضت بتساريخ ١٨/٥/١٩٣٦ في الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٦ ق -

بان :

• ان امساك الطبيب دفترًا مبصوماً بخاتم مصلحة الصحة العمومية .
لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه والعقاب
على التفريط في هذا الواجب امر لا مفر فيه - والقصد الجنائي في هذه
الجريمة مفترض وجوده بمجرد الاخلال بما يوجب القانون من امساك الدفتر
وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث .
القهرى » •

(ذات المبدأ : طعن رقم ٦٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥)

وما ذهب الىه محكمة النقض من افتراض القصد الجنائي في الجريمة ،
بحيث لا يشفع فيها سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث القهرى ،
جاء على خلاف القاعدة العامة التى تأبى افتراض الممد المام فى أية جريمة
عمدية ، والتى تجيز نفيه - لا بالعذر القهرى فحسب - بل أيضاً بإثبات
الجهل بتوافر أى ركن موضوعى من أركان الواقعة الجنائية ، أما الجرائم غير
العمدية أى جرائم الخطأ أو الإهمال فهى الجرائم التى لا يشفع فيها الاعتذار
بسهو أو نسيان أو بأى عذر آخر دون الحادث القهرى •

والصحيح ان عدم امساك الدفتر أو عدم القيد به وان كان يفيد
مبدئياً تعدد ارتكاب الجريمة ، الا أن من حق المتهم أن ينفي عن نفسه هذا
القصد ، وعندئذ يحكم ببراءته(٢) •

(٢) الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص
ص ٦٠٦ - الدكتور ادوار غالى الذهبى ص ١٨٢ •

مسادة (١٥)

يشترط أن تتوفر في طالب الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها أو اصلاحها أو الاتجار بها أو استيرادها بالاضافة الى الشروط المبينة في المادة ٧ من هذا القانون الشروط الآتية :

(أ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(ب) أن يكون ملما بالقراءة والكتابة يعرف الحروف والأرقام الافرنجية .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم بافلاسه بالتدليس أو في جريمة جواهر

مغلدة .

(د) أن يحصل على ترخيص طبقا لقانون المحال العامة والخطرة والمفلفة

للراحة .

(هـ) أن يودع خزانة مديرية الأمن التابع لها بصفة تأمين مبلغ ألف

جنيه في حالة الاتجار ومائتي جنيه في حالة الاصلاح .

(و) ان يجتاز اختبارا خاصا تعقد مواده وشروطه بقرار من وزير

الداخلية(١) .

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ . وكان نصها قبل التمديل كالآتي :

يشترط لمنح الترخيص في صنع الأسلحة أو في ذخائرها المنصوص عليها في المسادة الأولى أو الاتجار بها أو استيرادها علاوة على الشروط المبينة في المادة السابعة ما يأتي :

(أ) أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة .

(ب) ألا يكون سبق الحكم عليه باشهار افلاسه بالتدليس أو في جريمة

جواهر مغلدة .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية التابع لها المحل مبلغ مائة جنيه بصفة تأمين نقدا أو بخطاب ضمان صادر من أى بنك معتمد .

الشرح

١٣٣ - الشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها أو اصلاحها أو الاتجار بها أو استيرادها :

نصت المادة على طائفتين من الشروط يجب توافرها في طالب الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها أو اصلاحها أو الاتجار بها أو استيرادها .

الطائفة الأولى :

تشمل الشروط التسع التي أوجبت المادة التنسابة من القانون توافرها في طالب الترخيص بحيازة السلاح أو احرازه المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون .

وقد تناولنا هذه الشروط بالشرح عند شرح المادة السابقة فنحيل اليه في بيان هذه الشروط .

الطائفة الثانية :

تشمل ستة شروط أخرى نصت عليها في المادة ، نعرض لها تفصيلا فيما يأتي .

١٣٤ - الشرط الأول :

ان يكون طالب الترخيص محمود السيرة حسن السمعة :

والسيرة الحميدة والسمعة الحسنة - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - هي تلك المجموعة من الصفات والحصال التي يتحل بها الشخص فتكسبه الثقة بين الناس وتجنبه حالة السوء وما يمس الخلق اى أنها تلمس أصلا في الشخص نفسه فهي لصيقة به ومتعلقة بسيرته

وسلوكه ومن مكونات شخصيته(*) .

ونعرض فيما على لبض المبادئ التى أرسنها المحكمة الادارية العليا
فى هذا الصدد .

١ - اثبات السيرة الحميلة وحسن السمعة :

« ... لا يحتاج الأمر فى التدليل على سوء السمعة الى وجود دليل
قاطع على توافرها وانما يكفى فى هذا المقام وجود دلائل او شبهات قوية
تلقى ظلالا من الشك على توافرها » .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

٢ - الحكم القيايى لا يصلح للاستدلال على سوء السمعة :

« ليس من العدل فى شىء أن يحتج على انسان بحكم صدر بناء على
أقوال خصمه ودون أن يمكن هو من ابداء اوجه دفاعه . ذلك فضلا عن أن
الحكم الصادر فى القية يتميز عن الحكم الحضورى بأنه جائز الطعن فيه
بالمارضة امام القاضى الذى أصدره . ومعلوم انه حكم قابل للطعن ، حكم
غير بات . ويتوقف مصيره على الفصل فى المارضة المقدمة بشأنه . فالحكم
القيايى والحالة هذه ، لا يصلح البتة للاستدلال على سوء السمعة او على
حسنها . وفى ودائع هذا الطعن فان الحكم القيايى المشار اليه قد سقط
بمضى المدة عليه ، ولم يصدر من الطاعن بعد ذلك ما يشينه او يؤاخذ عليه . »

(طعن رقم ١٣٠١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٥)

٣ - الأحكام الجنائية اذا مضت عليها مدة طويلة لا يصح الاستناد

اليها فى القول بتوافر شرط حسن السمعة او انتفاؤه :

« انه وان كانت الأحكام الجنائية التى تصدر ضد أحد الأشخاص
تكفى فى غالب الأحيان للحكم على سلوكه ويصح الاستناد اليها كدعنة عامة .

(٢) طعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ .

فى القول بتوافر شرط حسن السمعة أو انتفائه ، الا أنها لا تصلح سنداً لذلك بالنسبة الى خصوصية الحالة المعروضة نظراً لأنه مضت مدد طويلة على صدور تلك الأحكام فقد مضى على أولها ما يزيد على الأربعين عاماً وعلى الثانى ستة وعشرون عاماً ، .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

٤ - الحكم على الوالد بعقوبة بسبب نشاطه فى جماعة الإخوان المسلمين لا يهيم ابنه بسوء السمعة :

• انه من المبادئ الدستورية أن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون ، ومن ثم فانه من المسلمات أن المسئولية شخصية فلا يحمل أحد وزر أحد ولا يدان شخص بجريمة سواء • وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن السيرة الحميدة والسمعة الحسنة هى تلك المجموعة من الصفات والحاصل التى يتحل بها الشخص فتكسبه الثقة بين الناس وتجنبه قالة السوء وما يمس الحلق أى أنها تلتصق أصلاً فى الشخص نفسه فهى لصيقة به ومتعلقة بسيرته وسلوكه ومن مكونات شخصيته ومن هذا المنطلق لا يؤخذ المرء الا بسلوكه هو لا بسلوك أبيه أو ذويه طالما لا ينعكس شيء منه على سلوكه لأن مجرد قيام هذه الصلات لا يدل بذاته على حسن السمعة أو سوءها ومن ثم فانه اذا كان قد سبق لوالد الطاعن نشاط فى جماعة الإخوان المسلمين المتحلة أدى الى محاكمته والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فان مجرد علاقة الأبوة فى هذه الدعوى لا تنصرف بطبيعتها لما ارتكبه الأب الى الابن بما تقف عثرة فى طريقه فتجعله غير أهل لتولى الوظيفة من جهة أخرى فان إدراج اسم الطاعن فى قوائم جماعة الإخوان المسلمين بمنفلوط قبل سنة ١٩٥٤ وقبل صدور القرار بحلها وهو فى ذلك الحين غلاماً لم يبلغ سن النضج - هذه الواقعة لا تنال بدورها من سلوك الطاعن وحسن سمعته طالما أن مجرد هذا الانتماء الى هذه الجماعة لا يعد بذاته عملاً غير مشروع

يؤدى الى حرمانه من تولى الوظائف العامة ، *

(طعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

وقد استقر الرأى على أن مسلك الملاعب بالعقيدة والأديان بقصد تحقيق مآرب خاصة وأغراض دنيوية معينة يجعل الشخص موصوما بسوء السلوك الشديد من الناحية الخلقية(٣) .

وأن سمعة الشخص تتأثر بمسلك شخصى أو خلقى أو باتهام جدى وإن لم تقم بسببه الدعوى العمومية أو التأديبية لأمر يرجع الى عدم كفاية الأدلة أو ما شابه ذلك(٤) .

وأن ثبوت سلوك الشخص فى شهادة الخدمة العسكرية لا يصدو أن يكون دليلا يمكن الاستئناس به عندما تقرر الجهة الادارية حسن سيره وسلوكه(٥) .

١٢٥ - وسيلة اثبات السيرة الحميدة وحسن السمعة :

لم ينص القانون على وسيلة معينة لاثبات أن طالب الترخيص محمود السيرة حسن السمعة ، ومن ثم فإنه يجوز أن يكتفى مصدر الترخيص بشهادة تفيد حسن السير والسلوك تصدر من رجل الادارة ، كما يجوز له رغم تقديم هذه الشهادة أن يزيد فى البحث والتدقيق عن سلوك الشخص عن طريق الجهات الرسمية كمباحث أمن الدولة أو المباحث الجنائية .

وفى هذا قضت المحكمة الادارية العليا بتأويل ١٩٦٠/١١/٥ فى

(٣) ادارة الفتوى لوزارة التربية والتعليم رقم ١٩٨٢ - ٩/١١ / ١٩٥٨ .

(٤) شفيق امام - نظام العاملين فى الحكومة والقطاع العام - الطبعة الثالثة ص ١٠٣ .

(٥) ادارة الفتوى لوزارة الخارجية والمعدل الفتوى رقم ٣٣ - ١٩٥٨/٤/١٥ .

الطنن رقم ٦٤٣ لسنة ٥ ق بأن :

« شهادة حسن السير والسلوك لا تمنع جهة الادارة من التزيد في البحث والتدقيق والاستعانة بالجهات الرسمية المختصة في التأكد من صلاحية المرشحين » .

ومع أن المحكمة الادارية العليا قضت بأن تقرير المباحث العامة (مباحث أمن الدولة الآن) لا يزيد في قيمته على محضر تحريات أو جمع استدلالات (الطمن رقم ١١٥٩ لسنة ٦ ق بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٢) ، الا أنها ذهبت مع ذلك في صدد التعيين بالوظائف العامة الى أن أخذ رأى مكاتب الأمن كاجراء وقائى يتعلق بأمن الدولة وسلامتها هي قاعدة درجت عليها الادارة لدى التعيين في الوظائف العامة فكل تعيين يتم دون مراعاة حكمها يكون تعيينا مبتسرا غير بات ومعنقا على شرط ضمنى هو عدم قيام مانع متصل بأمن الدولة من هذا التعيين فاذا ثبت قيام المانع تخلف شرط من شروط الصلاحية للتعيين في الوظائف العامة ابتداء أو للبقاء فيها استمرارا ، وكان للادارة الرجوع في هذا التعيين (الطمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٦) .

وعندنا أن التحريات في ذاتها لا ترقى الى درجة المانع من الترخيص الى الطالب ، وان كانت تعتبر من عناصر تقدير حسن السيرة والسنيرة عند تقدير ملائمة اصدار الترخيص ، بحيث اذا اقتنع المنوط باصدار الترخيص

(٦) وقد نفت المحكمة لادارية العليا - في مجال التعيين في الوظائف العامة - التمسف والانحراف في استعمال السلطة اذا كان تصرف الادارة يستند الى الأخذ بتحريات المباحث العامة اذ ذهبت الى أنه لا يمكن أن يوصف تصرف الادارة مبنيا على الأخذ بتحريات المباحث العامة بعين الاعتبار ، بسبب اسائة استعمال السلطة بل أنه يفيد أنها قصدت أن يقتصر التعيين على من خلت صحائفهم من أى مأخذ أو اتهام وهو ما يتم عن أنها كانت بمنأى عن أى هوى أو نزوة وأنها ابتغت وجه المصلحة العامة وحدها المنوط بها تقديرها .

(طمن رقم ٧٢٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٥)

من عناصر أخرى بحسن سير وسنوك طالب الترخيص . كان له أن يمنحه الترخيص .

وفى جميع الأحوال فإن تقدير توافر شرط حسن السمعة من إطلاقات النموذج بإصدار الترخيص بحيث يترخص فى تقديره وفقا لما يراه محققا للمصلحة العامة مادام تقديره لا يشوبه تصسف أو انحراف وهو يخضع فى ذلك لرقابة القضاء الإدارى وفى حدود رقابته لأعمال السلطة التقديرية .

١٢٦ - الشرط الثانى :

أن يكون ملما بالقراءة والكتابة يعرف الحروف والأرقام الأفرنجية : وهذا الشرط يقتضى أن يكون طالب الترخيص ملما بالقراءة والكتابة بالمربية ، وأن يعرف الحروف والأرقام الأفرنجية ، وأن كان لا يشترط الملمه بأى لغة أفرنجية .

وحكمة هذا الشرط أن علامات السلاح تكون عادة باللفظيات الأفرنجية(٧) .

١٢٧ - الشرط الثالث :

ألا يكون قد سبق الحكم بإفلاس طالب الترخيص بالتدليس أو فى جريمة جواهر مخدرة . ونعرض لذلك بالتفصيل على النحو الآتى :

(١) ألا يكون قد سبق الحكم بإفلاس طالب الترخيص بالتدليس :

والإفلاس بالتدليس جناية تحكمها المادتان ٣٢٨ ، ٣٢٩ من قانون العقوبات ، فقد نصت المادة ٣٢٨ على أن : « كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة تفالس فى الأحوال الآتية :

(أولا) إذا أخفى دفتاره أو أعدمها أو غيرها .

(ثانيا) إذا اختلس أو خبا جزءا من ماله أضرارا بدائنيه .

(ثالثا) إذا اعترف أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ

(٧) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

ليست في ذمته سواء كان ذلك ناشئا عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن اقراره الشفاهي أو عن امتناعه « من » تقديم أوراق أو ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع « . »

ونصت المادة ٣٢٩ على أن : « يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس » .

ويتحقق افلاس طالب الترخيص بالتدليس ولو حكم عليه بمقوبة اللجنة في هذه الجريمة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . بل ان هذه الحالة هي التي تبرر النص على هذا الشق من الشرط لأنه لو حكم على طالب الترخيص بمقوبة الجناية المنصوص عليها بالمادة ٣٢٩ لاندرج هذا الشق ضمن المنصوص عليه بالبند (ب) من المادة السابعة . ويجب ان يكون الحكم باتا .

(ب) الا يكون له سبق الحكم على طالب الترخيص في جريمة جواهر مخدرة :

وقد وردت عبارة « في جريمة جواهر مخدرة » عامة ، ومن ثم لا يجوز تخصيصها بلا مخصص .

فلا يهم الجريمة التي حكم فيها على طالب الترخيص طالما انها من جرائم الجواهر المخدرة . فيستوى أن تكون جلبا أو استيرادا أو تصديرا أو اتجارا أو تعاطى . . . الخ ، كما يستوى أن تكون جنائية أو جنحة .

انما لا تشمل هذه العبارة جرائم التعدي على الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات ، ولكنها تدخل في نطاق الفقرة (ب) من المادة السابعة .

ويكفي الحكم على طالب الترخيص ولو لمرة واحدة في احدى هذه الجرائم .

ويجب أن يكون الحكم باتا .

وحكمة هذا الشرط أن الشخص الذى يحكم عليه فى احدى الجرائم المذكورة لا يكون جديرا بالنسبة ولا يؤتمن على ممارسة احدى المهن المذكورة بالمادة وهى ذات خطورة بالغة .

١٢٨ - الشرط الرابع :

أن يحصل على ترخيص طبقا لقانون المحال العامة والخطرة والمقلقة للراحة :

ذلك أن المحل الذى تمارس فيه المهن السابقة يندرج ضمن المحال العامة والخطرة والمقلقة للراحة التى ينظمها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (المعدل) ، ومن ثم فانه يجب الحصول على ترخيص بالمحل طبقا لاحكام هذا القانون ، فیکون هناك ترخيصان : ترخيص طبقا لاحكام القانون الاخير ، وترخيص طبقا لقانون الأسلحة والذخائر .

١٢٩ - الشرط الخامس :

أن يودع خزانة مديرية الأمن التابع لها بصفة تأمين مبلغ ألف جنيه فى حالة الاتجار ومائتى جنيه فى حالة الإصلاح .

وهذا التأمين كان مائة جنيه عند صدور القانون ، فزاده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ نظرا لارتفاع قيمة الأسلحة(٨) .

١٣٠ - الشرط السادس :

أن يجتاز اختبارا خاصا تحدد مواده وشروطه بقرار من وزير الداخلية :

لم يكن هذا الشرط موجودا بالقانون عند صدوره ، وانما اضافته القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ لضمان القدرة على التعامل بتصنيع السلاح أو اصلاحه أو تخزينه ونقله(٩) .

(٨) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

(٩) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

وقد ترك الشارح تحديد مواد وشروط الاختبار لقرار يصدر من وزير الداخلية .

ونفاذاً لذلك نصت المادة ١٣/هـ من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ المستبدلة بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ (١٠) على أن هذا الاختبار تجريه مديرية الأمن ويكون في معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والالمام بالحروف والأرقام الأفرنجية .

كما نصت المادة ١٣/و المذكورة على اجتياز طالب الترخيص بمحل اصلاح الأسلحة للاختبار الذي تجريه له ادارة الأسلحة بالادارة العامة لامدادات الشرطة في فن اصلاح الأسلحة .

١٣١ - إجراءات الترخيص :

١ - يقدم طالب الترخيص بمحل الاتجار في الأسلحة والذخائر أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها الى مديرية الأمن التي يقع في دائرتها المحل المراد الترخيص به على النموذج الممد لذلك مشفوعاً بالمستندات الآتية:

(١) صحيفة الحالة الجنائية .

(ب) رسم هندسي من صورتين مبين فيه موقع المحل موضع الترخيص ومقاساته وأبعاده ومشتلاته من الداخل وأشوارع والميادين التي يفتح عليها والمنافذ الموجودة فيه .

(ج) ما يثبت ايداعه مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (المعدل) .

(د) رخصة الجهة القائمة على التنظيم بادارة محل خطر ومقلق للراحة .

(هـ) ما يثبت اجتياز الطالب بنجاح للاختبار الذي تجريه مديرية الأمن في معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والالمام بالحروف والأرقام الأفرنجية .

(و) ما يثبت اجتياز طالب الترخيص بمحل اصلاح الاسلحة للاختبار
الذى تجريه له ادارة الاسلحة بالادارة العامة لامدادات الشرطة فى اصلاح
الاسلحة . (م ١/١٣ من القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة
١٩٥٤ (المعدل) .

٢ - يجوز اصدار الترخيص فى الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو
الاصلاح باسم شخص أو أكثر لمحل واحد . وفى هذه الحالة يجب أن
تستوفى جميع شروط الترخيص فى كل منهم ولا يحصل سوى رسم واحد
عن المحل (م ١٦ من القرار الوزارى المشار اليه) .
(راجع فيمن له سلطة اصدار الترخيص بند ١١٢) .

١٣٣ - اجراءات تجديد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الاصلاح:

يقدم طلب التجديد فى الاتجار أو الاستيراد أو الصنع قبل نهاية مدته
بشهر على الأقل مصحوبا بقسيمة سداد الرسم المقرر وقرار من الطالب
بأن مسوغات الترخيص لا زالت قائمة الى المحافظة أو المديرية الكائن
بدانها المحل .

ويجوز تكليف الطالب بتقديم الشهادات المنصوص عليها فى المادتين
١ ، ١٣ من القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المعدل)
كلها أو بعضها وللمحافظ أو المدير قبول الطلب اذا قدم بعد الميعاد المذكور
قبل نهاية مدة الترخيص اذا أبدى المرخص له اعتذارا مقبولة (م ١٥ من
القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (المعدل) .

مادة (١٦)

تحدد بقرار من وزير الداخلية الكمية التي يسمح بها سنويا للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

الشرح

١٣٣ - تحديد الكمية التي يسمح بها سنويا للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها :

خولت المادة لوزير الداخلية أن يحدد بقرار منه الكمية التي يسمح بها سنويا للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وذخائرها وهي المسدسات بجميع أنواعها والبنادق المششخنة من أى نوع .

ومعنى ذلك أنه لا يجوز للمستورد أو التاجر التعامل فيما يزيد على الكمية المحددة .

ولم يرد هذا القيد بالنسبة للأسلحة المبينة بالجدول رقم ٢ وهي الأسلحة النارية غير المششخنة وكذلك الأسلحة المبينة بالجدول رقم ١ وهي الأسلحة البيضاء ، وعلى ذلك يكون للمستورد أو التاجر التعامل في أية كمية من هذه الأسلحة وإية كمية من الذخائر التي تستعمل في الأسلحة الأولى .

أما الأسلحة المبينة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ وهي المدافع

• والمدافع الرشاشة فإنه لا يجوز الترخيص بها ولذلك لم يرد النص عليها
• بالمادة •

ونفاذا لهذه المادة أصدر وزير الداخلية القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤
• (المعدل) فى شأن تحديد كمية الأسلحة والذخائر التى يرخص للتجـزـر
بالتعامل فيها سنويا (الوقائع المصرية العدد رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤) ثم ألغى
- هذا القرار وحل محله قرار مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٩٥ لسنة
- ١٩٧٧ بشأن تحديد كميات الأسلحة والذخائر المسموح الاتجار فيها •
(القرار منشور فى ملحق التشريعات والوثائق) •

مادة (١٧)

يسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة ستة أشهر ويجوز
مدتها ستة أشهر أخرى .

ويصادر اداريا كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من
وزارة الداخلية .

الشرح

١٣٤ - مدة سريان التصريح بالكميات المصرح باستيرادها :

حددت الفقرة الأولى من المادة مدة سريان التصريح بالكميات المصرح
باستيرادها ، بستة أشهر ، وأجازت مدتها ستة أشهر أخرى ، ومعنى ذلك
أنه لا يجوز مد هذه المدة أكثر من مدة واحدة .

١٣٥ - مصادرة السلاح والذخيرة المستوردة بدون ترخيص اداريا :

نصت الفقرة الثانية من المادة على أن يصادر اداريا كل سلاح أو
ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق .

١٣٦ - علم دستورية المصادرة الادارية :

تنص المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ على أن : « المصادرة العامة
للالاموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » - ومعنى
ذلك أن الدستور حدد الاداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون
حكما قضائيا وليس قرارا اداريا حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن
تصادر الا بحكم قضائي ، وعلى ذلك يكون نص الفقرة الثانية من المادة التي
تنص على المصادرة الادارية لكل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص
سابق من وزارة الداخلية غير دستوري .

وقد أوضحت عدم دستورية المصادرة الإدارية تفصيلا المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ في القضية رقم ٢٨ لسنة واحد قضائية « دستورية » بقولها :

« وحيث أن المشرع الدستوري أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا إداريا حرصا منه على صسونة الملكية الخاصة من أن تصدر إلا بحكم قضائي حتى تكفل إجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفي بها مظنة العسف والافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطنت على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار إليها اذ حظر تلك المصادرة إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ . وذلك حتى يجرى النص على إطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فإن النص الذي يجيز لوزير الداخلية والاقتصاد أو من ينوبه أن يأمر بالمصادرة إدارية يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته » .

(ذات المبدأ : القضية رقم ٢٣ لسنة ٣ ق « دستورية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ - القضية رقم ٩١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢) .

١٣٧ - موقف مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ من المصادرة الادارية :

تدارك الشارع في هذا المشروع عدم دستورية المصادرة الادارية ،

خصص في المادة ٢٤ منه (المقابلة للمادة ٢٤ من القانون الحالي) على أنه « لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة الى أخرى بغير ترخيص خاص من مدير الأمن الذي يقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة والذخائر ٠٠٠ الخ » ٠ ولم يتضمن النص حق الجهة الادارية في مصادرة الأسلحة والذخائر التي تنقل بالمخالفة لحكمه اداليا كما فعات المادة ٢٤ من القانون الحالي كما سنرى ٠

وقد حرص في المادة ٣١ منه على أن تكون المصادرة دائماً بحكم قضائي اذ نصت هذه المادة على أن « يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة ٠٠٠ الخ » ٠ وجاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ولجنة الدفاع والأمن القومي والتمثينة القومية عن مشروع القانون بصدد المادة ٢٤ أنه : « نظم المشروع في المادة ٢٤ منه طرق نقل الأسلحة والذخائر من جهة الى أخرى ، ولم يتضمن المصادرة الادارية للأسلحة والذخائر التي تنقل من مكان الى مكان » ٠

مادة (١٨)

لا يجوز منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها في
الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية .

الشرح

١٣٨ - حظر منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها
في الميادين والشوارع والطرق التي يعدها وزير الداخلية :

حظرت المادة منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها في
الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية . فلوزير
الداخلية سلطة تقديرية في تحديد الميادين والشوارع والطرق التي يحظر
منح الترخيص فيها لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها ، ويصدر قراره
بتعيين هذه الميادين والشوارع والطرق .

وقرار وزير الداخلية يجب ألا يكون مشوباً بسوء استعمال السلطة .

ونفاذاً لذلك أصدر وزير الداخلية قراراً بتاريخ ١٣/٩/١٩٥٥
بتحديد الشوارع والميادين بأقسام ومراكز كل محافظة التي يجوز التصريح
بفتح محلات الاتجار في الأسلحة والذخائر فيها ، وقد أدخلت على هذا القرار
تعديلات عديدة ، منها قرارات صادرة من مدير الأمن العام (بطريق
التفويض) .

مادة (١٨ مكررا)

لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها واصلاحها في محل واحد(١) .

الشرح

١٣٩ - الحظر المنصوص عليه بالمادة :

حظرت المادة الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها واصلاحها في محل واحد .

وهذا الحكم مستحدث بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

وقد نصت المادة ١٦ من مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ على أنه لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها واصلاحها ومباشرة أى نشاط آخر في محل واحد .

(١) مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

مادة (١٩)

يشترط فيمن يرخص له في اصلاح الأسلحة علاوة على الشروط المتضمنة عليها في المادة السابعة ما يأتي :

(١) أن يكون محمود السيرة •

(ب) أن يجتاز بنجاح امتحانا تعين مواده وشروط النجاح فيه والجهة التي تتولاه بقرار من وزير الداخلية •

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ عشرين جنيها بصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين (١) •

الشرح

• ١٤ - الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص له في اصلاح الأسلحة :

كانت المادة ١٥ كما وردت بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ تنص على شروط منح الترخيص في صنع الأسلحة أو في ذخائرها أو الاتجار بها أو استيرادها ، بينما نصت المادة ١٩ معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص له في اصلاح الأسلحة • ولما صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ عدل المادة ١٥ وضمنها الشروط

(١) البند (ج) مستبدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ • وكان نصه قبل التعديل كالآتي :

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ ٥٠ جنيها بصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين •

الواجب توافرها في طالب الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها أو إصلاحها أو الاتجار بها أو استيرادها ، وهي كلها شروط موحدة ، وهذه الشروط منها ما لم يرد نظير له في المادة ١٩ ومنها ما يتعارض معها ، وترتب على ذلك حصول تعارض بين المادتين في الشروط الواجب توافرها فيمن يرخّص له في إصلاح الأسلحة ، يستحيل معه الجمع بينهما . ولما كانت المادة ١٥ معدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ لاحقة للمادة ١٩ لأنها تعتبر ناسخة لها ، فضلا عن أنها نظمت من جديد الشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص في إصلاح الأسلحة وهو ما كانت تنظمه المادة ١٩ ومن ثم فإن المادة ١٩ تضحى ملغاة ، ضمنا بالمادة ١٥ ، وذلك عملا بالمادة الثانية من التقنين المدني التي تجرى على أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . وبالترتيب على ذلك تكون المادة ١٥ وحدها التي تنظم الشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص في إصلاح الأسلحة وذخائرها ونحيلي عليها في هذا الشأن .

مادة (٢٠)

يعدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصلحي الأسلحة (التوفيقية)
الذى يسمح لهم بالترخيص فى كل محافظة أو مديرية .

الشرح

١٤٩ - تحديد عدد مصلحي الأسلحة :

أوجبت المادة تحديد عدد مصلحي الأسلحة (التوفيقية) الذين
يسمح لهم بالترخيص فى كل محافظة ، وفوضت وزير الداخلية فى هذا
التحديد بقرار يصدر منه .

وقصت المادة من ذلك إمكان الاشراف الدقيق على مصلحي الأسلحة
لحظرة ما يقومون به من عمل .

وقد صدر نفاذا لهذه المادة قرار وزير الداخلية بتاريخ ٢ ابريل
سنة ١٩٥٥ بتحديد عدد رخص الاتجار فى الأسلحة والذخائر واصلاحها
وصنعها التى يجوز منحها فى كل محافظة أو مديرية (الوقائع المصرية فى
٧ ابريل سنة ١٩٥٥ - العدد ٢٨) ، وقد أدخلت على هذا القرار تعديلات
عديدة .

مادة (٢١)

على المرخص له فى اصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للاصلاح والثانى للصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .

الشرح

١٤٢ - التزامات المرخص له فى اصلاح الأسلحة :

ألزمت المادة المرخص له فى اصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للاصلاح . والثانى للصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقع صاحب السلاح بالتسليم .

وقد تفيا النص من ذلك الاشراف والهيمنة على الأسلحة التى ترد الى المرخص له فى اصلاح الأسلحة والتى تسلم منه للوقوف على حالات حيازة أو احراز الأسلحة التى قد تتم بدون ترخيص .

١٤٣ - عقوبة مخالفة المادة :

يعاقب على مخالفة حكم المادة بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون ، التى تعاقب على كل مخالفة أخرى لاحكام القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين . ومخالفة حكم المادة يشكل جريمتين :

الأولى : عدم امساك دفترين أحدهما للوارد والثانى للصادر .

والثانية : عدم قيد كل ما يرد من الأسلحة وأجزائها فى دفتر الوارد ، وعدم قيد كل ما يسلم من الأسلحة الى أصحابها فى دفتر الصادر على أن يوقع صاحب السلاح بالتسليم بهذا الدفتر .

ولكل من الجريمتين أركان ثلاث هي :

- ١ - الركن المفترض وهو متعلق بصفة الجاني .
- ٢ - الركن المادى .
- ٣ - الركن المعنوى .

وقد تناولناها جميعا بالشرح فى شرح المادة ١٤ فنحيل إليه فى بيانها ونكتفى هنا بالإشارة الى أن الركن المفترض والذي يتعلق بصفة الجاني فى جريمة المادة ٢١ يتطلب أن يكون الجاني من المرخص لهم فى اصلاح الأسلحة النارية ، وهو ما نصت عليه المادة صراحة بقولها : « على المرخص له فى اصلاح الأسلحة ٠٠٠٠ الخ » ، وعلى ذلك اذا لم يكن الجاني مرخصا له فى الاصلاح فلا تصح إدانته فى هاتين الجريمتين وانما يعاقب فقط بالعقوبة التى رصدها القانون للاصلاح بغير ترخيص .

مادة (٢٢)

لا يجوز الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة او الذخائر الا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية او من ينوبه كل منهما .

الشرح

١٤٤ - شروط الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة او الذخائر :

بعد أن نصت المادة (١٣ مكررا) من القانون على أنه لا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر الا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على الموقع ، نصت المادة ٢٢ على أنه لا يجوز الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة او الذخائر الا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية (وزير الاسكان والمرافق الآن) أو من ينوبه كل منهما .

فالمادة الأولى نظمت شروط إنشاء مصانع الأسلحة والذخائر .

أما المادة الثانية فقد نظمت شروط الترخيص في ادارة هذه المصانع .

فيجب اذن التفرقة بين شروط التصريح بإنشاء مصنع للأسلحة والذخائر وبين التصريح بإدارته .

وقد حظرت المادة ٢٢ الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة او الذخائر الا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية (الاسكان والمرافق الآن) . وبمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أناب وزير الداخلية مدير الأمن العام أو وكيله في تقرير الشروط التي يجب استيفائها لمنح التراخيص الخاصة بإدارة مصنع الأسلحة والذخيرة .

مادة (٢٣)

تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقا للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية ومرقومة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم المحافظة أو المديرية .

الشرح

١٤٥ - شكل الدفاتر المنصوص عليها في القانون :

أوجبت المادة أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقا للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية ومرقومة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم المحافظة (أو المديرية) .

وهذه الدفاتر عبارة عن الدفاتر المنصوص عليها بالمادة ١٤ التي يسمح لها المرخص له في الاتجار في الأسلحة والذخائر ، وبالمادة ٢١ وهي التي يسمح لها المرخص له في اصلاح الأسلحة .

وقد اشترطت المادة شكلا معينا في هذه الدفاتر حتى تكفل عدم العبث بها أو تغييرها مما يفسح المجال لمخالفة أحكام القانون .

١٤٦ - عقوبة مخالفة المادة :

يماقب على مخالفة حكم المادة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٩ وهي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٢٤)

لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ أو المدير الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقول منها الأسلحة أو الذخائر ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقول منها والجهة المنقول إليها واسم كل من الراسل والمرسل إليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يكون فرضها لمصلحة الأمن العام .

وتضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر ادائها .

الشرح

١٤٧ - اشتراط الحصول على ترخيص من المحافظ بنقل الأسلحة أو الذخائر :

حظرت المادة نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص من المحافظ (أو المدير) الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقول منها الأسلحة . وهذا الحظر عام يسرى سواء كان نقل الأسلحة أو الذخائر داخل البلاد أم خارجها . وقد جعل مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ هذا التصريح من مدير الأمن الذي يقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقول منها الأسلحة والذخائر (م ٢٤) .

١٤٨ - بيانات الترخيص :

أوجبت المادة أن يبين في الترخيص الصادر من المحافظ (أو المدير) كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقول منها

والجهة المنقول اليها واسم كل من الراسل والمرسل اليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام .

وقد تقياً الشارع بإيجاب الترخيص مبيناً به البيانات المذكورة احكام الرقاية على نقل الأسلحة والذخائر ممن يعملون باستيرادها بالاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها لكفالة عدم التعامل فيها على وجه غير مشروع .

٢٤٩ - قصر هذا الالتزام على الأشخاص الذين يعملون باستيراد الأسلحة أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها :

الالتزام المنصوص عليه بالمادة قاصر على الأشخاص المرخص لهم باستيراد الأسلحة والذخائر أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها وذلك لسببين :

الأول : أن هذا النص ورد في الباب الثاني من القانون وهو خص باستيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار بها وصنعها واصلحها ومن ثم فهو يسرى على من رخص له في ممارسة هذه المهن .

الثاني : أنه لا يتصور أن يلزم الشارع من يرخص له في حيازة السلاح أو احرازه باتخاذ هذا الاجراء عند انتقاله به ، لأن من أغراض الترخيص دفاع المرخص له عن نفسه بالسلاح وهو ما يقتضى حمله للسلاح عند انتقاله .

٢٥٠ - مصادرة السلاح المنقول بغير ترخيص اداريا :

نصت الفقرة الثانية من المادة على أنه في حالة مخالفة حكم الفقرة الأولى منها تضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر اداريا . أى أن هذه الفقرة نصت على المصادرة الادارية للأسلحة والذخائر المذكورة .

وقد سبق أن ذكرنا في شرح المادة ١٧ أن المصادرة بالطريق الادارى تتعارض مع نص المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ التى تقضى بأن المصادرة

المادة للأموال محظورة . ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، وأن هذا النص غير دستوري .

وقد تلافي مشروع القانون الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ ذلك بأن أغفل النص على المصادرة بالطريق الإداري في نص المادة ٢٤ المقابل للمادة ٢٤ الحالية .

(راجع في التفصيل بندي ١٣٦ ، ١٣٧) .

الباب الثالث العقوبات وأحكام عامة

مادة (٢٥)

(ملفاة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) (١)

مادة (٢٥ مكررا)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهه
ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من حاز أو أحرز بغير ترخيص سلاحا من
الأسلحة البيضاء المبيئة بالجنود رقم ١ .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تزيد على ألف جنيه إذا كانت حيازة أو أحرز تلك الأسلحة في
أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة (٢) .

الشرح

الجرائم التي تعاقب عليها المادة :

١٥١ - (١) حيازة أو أحرز سلاحا من الأسلحة البيضاء المبيئة
بالجنود رقم ١ بغير ترخيص :

تعاقب الفقرة الأولى من المادة كل من حاز أو أحرز بغير ترخيص.

(١) وكان نصها كالآتي :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهه أو
بأحدى هاتين العقوبتين كل من وجد حائزا أو محرزا بغير ترخيص سلاحا
من الأسلحة البيضاء المبيئة بالجنود رقم ١ .

(٢) المادة مضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

سلاحاً من الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنية . ولم يضع النص حداً أقصى لمدة الحبس ، ومن ثم تكون أقصى مدة له ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٨ من قانون العقوبات .

والقضاء بالحبس والغرامة معاً وجوبى ، فإذا قضت المحكمة على المتهم بإحدى هاتين العقوبتين فقط كان حكمها مشوباً بمخالفة القانون .

وفى هذا قضت محكمة النقض فى حكم حديث لها صادر بتساويح ١٩٨٧/٥/١١ فى الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٥٧ ق بأن :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى احراز جواهر مخدر « حشيش » بقصد الاتجار واحراز سلاح أبيض « مطواة قرن غزال » بغير ترخيص اللتين دان المظنون ضده بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة - انتهى الى عقابه عن الجريمة الثانية طبقاً للمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر مع مصادرة السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح من الأسلحة البيضاء بغير ترخيص طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر فى الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنية ، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥ مكرراً سائفة البيان - بالإضافة الى عقوبتى الحبس والمصادرة المقضى بهما - يكون قد خالف القانون مما يتعين معيه تصحيحه بتفريم المظنون ضده خمسين جنيهاً بالإضافة الى عقوبتى الحبس والمصادرة المحكوم بهما عليه عن التهمة الثانية » .

ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الأسلحة محل الجريمة المضبوطة عملاً
بنص المادة ٣٠ من القانون كما سنرى .

**١٥٢ - (٢) حيازة أو احراز سلاحا من الأسلحة البيضاء المبينة
بالجدول رقم ١ بغير ترخيص اذا كانت الحيازة أو الاحراز في أماكن التجمعات
أو وسائل النقل أو أماكن العبادة :**

تعاقب الفقرة الثانية من المادة على حيازة أو احراز بغير ترخيص
سلاحا من الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ اذا كانت الحيازة أو
الاحراز في أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة بالحبس مدة
لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .
ولم تضع المادة - كالمشأن في الجريمة الأولى - حدا أقصى لمدة الحبس ،
ومن ثم يكون هذا الحد الأقصى مدة ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٨ عقوبات .
والحكم بالحبس والغرامة معاً ، وجوبى ، فلا يجوز الحكم على الجاني بأحدى
العقوبتين فقط ، والا كان الحكم مشوباً بمخالفة القانون (٣) .

وهذه العقوبة أشد من عقوبة الجريمة السابقة ، لأن الشارح جعل من
حيازة أو احراز السلاح في الأماكن المذكورة طرفاً مشدداً للعقوبة مراعيّاً
في ذلك خطورة حيازة أو احراز السلاح في هذه الأماكن اذ قد يؤدي
استعماله الى الاخلال بسلامة جمع كبير من المواطنين ، فضلاً عن المحافظة
على قدسية الأماكن المعدة للعبادة .

ويحكم فضلاً عن العقوبة السابقة بمصادرة السلاح المضبوط عملاً
بالمادة ٣٠ من القانون كما سنرى .

**ونعرض فيما يلي للمقصود بأماكن التجمعات ووسائل النقل وأماكن
العبادة .**

(١) أماكن التجمعات :

(٣) وقد جعلت المادة ٢٦ من مشروع قانون الأسلحة والذخائر -
كما عدلتها اللجنة المشتركة - العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة
لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

هي الأماكن التي يتواجد فيها جمع كبير من الأماني بحكم المناسبة أو المكان ، كالأماكن الأفراح والعزاء والاحتفالات والاسواق ومحطات وسائل النقل ، ويشترط لتطبيق العقوبة السابقة تواجد هذا الجمع بالمكان فإذا كان المكان خاليا انحسر تطبيق هذه العقوبة .

وكون المكان من أماكن التجمعات من المسائل التقديرية التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

(ب) وسائل النقل :

المقصود بوسائل النقل هنا وسائل النقل العام^(٤) ، وهي وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية التي تستخدم في نقل الأشخاص من مكان الى آخر سواء داخل المدن أو القرى أو خارجها ، فهي تشمل السيارات والقطارات والسفن .

فيخرج منها وسائل النقل الخاصة كالسيارات الخاصة ، أما اذا كانت وسيلة النقل الخاصة مخصصة لفئات معينة كالأوتوبيسات المخصصة لنقل العاملين ببعض الوزارات أو الهيئات فانها تعتبر من وسائل النقل العام وان تخصصت بفئة محددة .

(ج) أماكن العبادة :

المقصود بأماكن العبادة ، الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والمآيد ، سواء كان المكان مفتوحا للجمهور بغير تمييز أو كان مقصورا على طائفة معينة ، كصلى فى مدرسة أو مستشفى أو شركة .

ويشترط أن يكون المكان معدا للعبادة ، فإذا عطلت إقامة الشعائر الدينية فيه لسبب ما أو أصبح أثرا ليس الا ، انحسر تطبيق العقوبة المشددة^(٥) .

(٤) المذكرة الإيضاحية للقانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ وتقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب .

(٥) الدكتور محمود مصطفى - قانون العقوبات - القسم الخاص ص ٣٩٦ - الدكتور روف عبيد - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة سادسة ١٩٧٤ ص ٣٧٧ وما بعدها .

مادة (٢٦)

يعاقب بالسجن وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يعوز أو يعرّض بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ المرافق .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يعوز أو يعرّض بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني حائزا أو محرزا بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ .

ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للعقوبات المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من ب الى و من المادة ٧ .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها كل من يعوز أو يعرّض بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من ب الى و من المادة ٧ .

ومع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة لمن حاز أو أحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في المادة ١ من

هذا القانون أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المشار إليها أو مفرقات وذلك في أحد أماكن التجمعات أو وسائل النقل العام أو أماكن العبادة ، وتكون العقوبة الاعدام اذا كانت حيازة أو احرار تلك الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات بقصد استعمالها في أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى (١) .

(١) المادة معدلة بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ - وكان نصها كما ورد بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ كالآتى :

« يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها كل من وجد حائزا أو محرزا بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ أو البند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ .
، وتكون العقوبة بالسجن اذا كُنَّ السلاح من الأنواع المينة بالبند (ب) من القسم الأول وبالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ .
ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة الجاني اذا كان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة » .

ثم عدلت بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بجعلها كالآتى :
« يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها فى القسم الأول من الجدول رقم ٢ أو يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثانى من الجدول المذكور .

ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفترتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة » .

الشرح

العقوبات المنصوص عليها بالمادة :

١٥٣ - العقوبة الأولى :

عقوبة حيازة أو احراز الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص :
تعاقب الفقرة الأولى من المادة بالسجن وغرامة لا تتجاوز خمسمائة
جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من
الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ المرافق ، وهى الأسلحة النارية غير
المششخنة (الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل) .

= ثم عدلت بمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ كالآتى :

« يعاقب بالسجن وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو
يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص
عليها بالجدول رقم ٢ المرافق .
ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو
بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الأول
من الجدول رقم ٣ المرافق .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، اذا كان الجاني حائزا أو
محرزا بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم
الثانى من الجدول رقم ٣ .
ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للعقوبات
المنصوص عليها فى الفقرات الثلاث السابقة اذا كان الجاني من الأشخاص
المذكورين فى الفقرات (ج ، د ، هـ) من المادة ٧ .
ويعاقب بالسجن وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو
يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المنصوص عليها
بالجدولين (٢ ، ٣) .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة اذا كان الجاني من الأشخاص
المذكورين بالفقرات (ج ، د ، هـ) من المادة ٧ من القانون » .
ولما صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، استبدل عبارة (البنود
من ب الى و من المادة ٧) بعبارة (الفقرات ج ، د ، هـ من المادة ٧)
الواردة بالفقرة السادسة من المادة (م ٣ من القانون وقد أطلق عليها
الفقرة الخامسة) .
كما أضاف الى المادة فقرة أخيرة على النحو الوارد بالتمن .

أى أن القضاء بمقوباتى السجن والغرامة معا وجسوبى ، فإذا قضت المحكمة بأحدى العقوبتين فقط كان حكمها معيبا بمخالفة القانون .

ولا يجوز أن تنقص مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة (م ١٦ من قانون العقوبات) .

ولا يجوز أن ينقص مقدار الغرامة عن مائة قرش (م ٢٢ من قانون العقوبات مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

وإذا اقتضت أحوال الجريمة رافة القضاة وأعملت المحكمة نص المادة ١٧ عقوبات ، فإن عقوبة السجن تبدل بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور .

وأعمال المادة ١٧ عقوبات لا يخل بوجوب القضاء بمقوبة الغرامة .

وطبقا للمادة ٣٠ من القانون يقضى بمصادرة السلاح المضبوط كمقوبة تكميلية كما سنرى .

وفى هذا قضت محكمة النقض بان :

١ - « من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رافة القضاة - ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المشتملة بغير ترخيص طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والنخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ هى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن

ثلاثة شهور بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة سالفة البيان بالإضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما - يكون قد خالف القانون ، مما يضمن نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون » .

(طعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٨)

٢ - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمتي السلاح الناري غير المششخن والذخيرة بغير ترخيص ثم اوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع مصادرة السلاح والطلقة المضبوطين . وكانت العقوبة المقررة للجريمة احرار سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص - أشد الجريمتين - طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، وهي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوع الجريمتين وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رافة القضاة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سالفة البيان بالإضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما - يكون قد خالف القانون - مما يضمن معه تصحيحه بتفريم المطعون ضده خمسة جنيهات بالإضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المحكوم بهما عن تهمة احرار السلاح والذخيرة » .

(طعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

١٥٤ - العقوبة الثانية :

عقوبة حيازة او احرار الأسلحة النارية المششخنة المنصوص عليها

بالتقسيم الأول من الجدول رقم ٣ بغير ترخيص :

تعاقب الفقرة الثانية من المادة بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالتقسيم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . وهذه الأسلحة هي المسدسات بجميع أنواعها والبنادق المششخنة من أى نوع .

والأشغال الشاقة المؤقتة حددا الأدنى ثلاث سنوات وحددا الأقصى

خمس عشرة سنة (م ٢/١٤ عقوبات) .

ولا يقضى بالفرامة مع الأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اقتضت أحوال الجريمة رافة القضاة تبدل عقوبة الأشغال المؤقتة

بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة أشهر

(م ١٧ عقوبات) . وطبقا للمادة ٣٠ من القانون يقضى بمصادرة السلاح

المضبوط كمقوبة تكميلية .

وقد قضت محكمة النقض بان :

١ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة احرار سلاح نارى مششخن

بغير ترخيص طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون

سالف الذكر هي الأشغال الشاقة المؤقتة . فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة

السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من ذات القانون ، وكان

مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل الأشغال الشاقة

المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة الى الحبس لمدة

ثلاثة شهور يكون قد خالف القانون مما يتعين تصحيحه بمراقبة المطعون

ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور بالإضافة الى عقوبة المصادرة

المحكوم بها » .

(طعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣)

٢ - « لما كانت جريمة حيازة سلاح نارى مششخن (مسدس) بدون ترخيص وهى الجريمة الأشد معاقبا عليها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لا يجوز ابدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات الا بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور وكانت المادة ١٦ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تنقص مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بعقوبة السجن الى سنتين يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنين » .

(طعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢)

١٥٥ - العقوبة الثالثة :

عقوبة حيازة أو احرار الأسلحة النارية المحظور الترخيص بها :

تعاقب الفقرة الثالثة من المادة بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الجانى حائزا أو محزرا بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثانى من الجلول رقم ٣ ، وهى الأسلحة التى لا يجوز باى حال الترخيص بها (م ٢/١) وهذه الأسلحة هي المدافع والمدافع الرشاشة . ولا يقضى بالفرامة مع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

ويقضى بصادرة سلاح المضبوط عملا بالمادة ٣٠ من القانون كما .

سبىرى .

واذا اقتضت أحوال الجريمة رافة القضاة عملا بالمادة ١٧ عقوبات ،

تبدل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن • فلا يجوز إذن القضاء في هذه الجريمة بالحبس •

١٥٦ - عدم جواز تطبيق المادة ١٧ عقوبات إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من ب الى و من المادة (٧) :

نصت الفقرة الرابعة من المادة على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للعقوبات المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من ب الى و من المادة (٧) •

والمادة ١٧ من قانون العقوبات هي التي تنص على أنه • يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة •

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن •

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور •

عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور •

والأشخاص المذكورون في البنود من ب الى و من المادة (٧) هم :

١ - من حكم عليه بعقوبة جنائية وكذلك من حكم عليه بعقوبة الحبس لمدة ستة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض ، وكذلك من صدر عليه أكثر من مرة حكم بالحبس ولو لأقل من سنة في إحدى هذه الجرائم •

٢ - من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مفرقات أو اتجار فى المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

٣ - من حكم عليه فى جريمة من الجرائم الواردة فى البسايين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

٤ - من حكم عليه فى أى جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجانى يحمل سلاحا أثناء ارتكابها متى كان حمله يعتبر طرفا مشددا فيها .

٥ - المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة الشرطة .

(راجع فى التفصيل شرح المادة السابعة) .

فقد رأى الشارع أن خطورة هؤلاء الأشخاص تجعلهم غير جديرين باستعمال الرأفة فى العقوبة التى توقع عليهم .

وقد ورد النص على الحظر فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من مشروع قانون الأسلحة والذخائر إلا أن اللجنة المشتركة بمجلس الشعب قامت بحذف هذه الفقرة لما أفصحته عنه فى تقريرها - حتى لا تقييد سلطة القاضى فى تقدير الأخذ بالظروف المخففة التى تتضمنها المادة ١٧ من قانون العقوبات ، إذ أنه قد توجد بعض الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من مشروع القانون المروض تتطلب الأخذ بحيالها بنص المادة ١٧ من قانون العقوبات دون توقيع العقوبات المقررة فى المادة ٢٧ المشار إليها .

١٥٧ - العقوبة الرابعة :

عقوبة من يحوز أو يعرض بالذات أو بالواسطة ذخائر فى

الأسلحة النارية :

نصت الفقرة الخامسة من المادة على أن يساقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يعرض بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المنصوص عليها بالجداولين (٢ ، ٣) .

وعلى ذلك تشمل هذه الذخائر ، ذخائر الأسلحة النارية التي لا يجوز
بإى حال الترخيص فيها . وإذا رأت المحكمة استعمال الرافعة مع الجاني
بالتطبيق للمادة ١٧ عقوبات . فإن عقوبة السجن تبدل بعقوبة الحبس الذي
لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور ، ولا شأن لتطبيق هذه المادة بالفرامة ،
فيجب القضاء بها مع الحبس والا كُن الحكم معيبا بمخالفة القانون .

ويقضى بمصادرة الذخيرة المضبوطة عملا بالمادة ٣٠ من القانون
كما سنرى .

١٥٨ - العقوبة الخامسة (عقوبة ظرف مشدد) (٢) :

عقوبة من يحوز أو يحوز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص

(٢) تطور الظرف المشدد في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته:

(أ) القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ :

كانت المادة ١/٢٦ تماثل بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا
على حيازة أو احراز بالذات أو بالواسطة الأسلحة النارية المنصوص عليها
على الجدول رقم ٢ أو البند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ .
ثم وضعت الفقرة الثالثة من المادة عقوبة مشددة هي السجن إذا كان
الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة
السابقة .

وهذه العقوبة هي التي رصدتها الفقرة الثانية من المادة لمن يحوز أو
يحوز سلاحا من الأنواع المبينة بالبند (ب) من القسم الأول وبالقسم الثاني
من الجدول رقم ٣ .

(ب) القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ :

رصدت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ - بعد تعديل المادة بالقانون رقم
٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - عقوبة السجن وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه لكل
من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة
المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ .

ورصدت الفقرة الثانية عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لكل من يحوز
أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص
عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٢ أو يحوز أو يحوز بالذات أو
بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول
المذكور .

ثم وضعت الفقرة الثالثة عقوبة مشددة هي الأشغال الشاقة المؤبدة
إذا كان الجاني في الجرائم السابقة من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، =

عليها بالجندولين (٢ ، ٣) اذا كان من الأشخاص المذكورين في البنود من
(ب) الى (و) من المادة ٧ من القانون :

نصت الفقرة السادسة من المادة على معاقبة كل من يحوز أو يحز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجندولين (٢ ، ٣) اذا كان من الأشخاص المذكورين في البنود من (ب) الى (و) من المادة ٧ من القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة .

فقد اعتبرت هذه الفقرة كون الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من (ب الى و) من المادة السابعة من القانون طرفا مشددا في جريمة حيازة أو احراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو احرازه تبرر الحكم عليه بعقوبة الأشغال

ج . د . هـ ، و) من المادة السابعة .

ثم نصت الفقرة الرابعة على معاقبة كل من يحوز أو يحز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجندولين رقمي ٢ ، ٣ بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ثم وضعت عقوبة مشددة هي الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة .

(ج) القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ :

نصت الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ - بعد استبدال المادة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - على معاقبة كل من يحوز أو يحز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجندولين ٢ ، ٣ بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .
ثم نصت الفقرة السادسة على عقوبة مشددة هي الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ج ، د ، هـ) من المادة ٧ من القانون .

(د) القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ :

التعديل الذي أدخله هذا القانون - بضد هذه الخصوصية - هو استبدال عبارة (البنود من ب الى و من المادة ٧) بعبارة (الفقرات ج ، د ، هـ من المادة ٧) الواردة بالفقرة السادسة من المادة (. وقد أطلعت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، الفقرة الخامسة ،) .
كما أنصفت الطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة .

• الشاقة المؤقتة بدلا من العقوبة المبينة بالفقرة الخامسة وهي السجن وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها ، لأن حيازتهم أو إحرازهم للنشائر تجعلهم أشد خطورة من غيرهم على الأمن العام •

والعقوبة هنا قاصرة على الأشغال الشاقة المؤقتة فقط دون الغرامة •

ويجوز مع ذلك للمحكمة استعمال الرافعة مع الجاني وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات لأن حظر تطبيق هذه المادة المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ ينصرف فقط الى العقوبات المنصوص عليها في الفقرات الثلاثة الأولى منها • وفي هذه الحالة تبدل المحكمة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور •

وتحكم المحكمة فضلا عما تقدم بمصادرة النشائر المضبوطة عملا بالمادة ٣٠ من القانون كما سنرى •

وقد عرضنا للأشخاص المذكورين في البنود من ب الى و من المادة السابعة من القانون عند شرح المادة الأخيرة ، ونعرض هنا بالتفصيل لبعض القواعد الخاصة بالأحكام التي تصدر ضدهم ، وتبرر توقيع العقوبة المشددة عليهم •

قواعد تفصيلية خاصة بالأحكام التي يقضى بها على الأشخاص المذكورين في البنود من (ب الى و) من المادة السابعة من القانون :

١٥٩ - (١) يجب أن يكون الحكم نهائيا :

يجب أن يكون الحكم الصادر في الجريمة المتبرة طرفاً مشددا نهائيا ، والمقصود بالحكم النهائي الحكم البات ، وهو الذي لا يقبل الطعن فيه بطرق الطعن العادية (المارضة والاستئناف) وبالنقض ، سواء لاستنفاد طريق الطعن أو لقوات ميماده •

واشترطت نهائية الحكم ، لأن الحكم الذي يصدر بالعقوبة المشددة

يجب أن يكون صادرا بناء على حكم غير قابل للإلغاء. وهذا لا يتأني إلا إذا كان باتا.

وإذا كان الحكم باتا فيستوى أن يكون المحكوم عليه قد نفذه بالفعل.

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبيح من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا هو إجراء يرمى إلى إنداء المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف ، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالفائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن . فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتراف قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود . أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائما فيحتسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود ، وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات . وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأمنحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة فإن كل ما تتطلبه المادة ٢/٢٦ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في أنه أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية ، وليس يلزم أن يكون هذا الحكم السابق قد نفذ فعلا لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة لا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية »

(طعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣)

٢ - « إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد

صدر غيايباً وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائياً فإنه لا يمتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٢٦/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ،
(طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

٣ - « ٠٠٠ وكل ما يتطلبه القانون لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ مألوفة البيان بالنسبة للأشخاص المذكورين بالفقرة (ج) من المادة السابعة أن يكون الجاني قد حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة بها وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً منتجا لآثاره الجنائية وليس ب لازم أن تكون العقوبة قد نفلت فعلا ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه » .

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢)

١٦٠ - (٢) عدم دلالة تنفيذ الحكم على صيرورته نهائياً :
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« متى كان الثابت أن مذكرة النيابة المرفقة بملف الطعن تفيده أن المظنون ضده حكم عليه غيايباً في جريمة سرقة بالحبس شهراً مع الشغل والنفاذ ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت إليه صار نهائياً بحيث يمتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يخالف الظاهر من تلك المذكرة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه لثابت في الأوراق » .

(طعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)

١٦١ - (٣) **خلو الأوراق من صحيفة الحالة الجنائية ونفى المتهم وجود سابقة له يبرر استبعاد الظرف المشدد :**
وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

« متى كان البين من أوراق الدعوى أنها خالية من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم والتي يحول عليها في اثبات سوابقه وقد نفى بالجلسة أن له سوابق وتبين من الاطلاع على المفردات المرفقة بملف الطعن أنها تضم مذكرة مستخرجة من جدول نيابة مغاغة تفيد أن المظنون ضده حكم عليه في قضية اللجنة ٢٤٨ سنة ١٩٧٠ مغاغة بجريمة شروع في سرقة بالحبس أسبوعين مع الشغل وأن العقوبة نفذت في المظنون ضده . لما كان ذلك ، وكانت هذه الشهادة لا تدل بما حوته على أن الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث يمتد به في اثبات توالر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ١/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يثبت أن ذلك الحكم صار نهائيا ، كما لم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن ما انتهى اليه الحكم المظنون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون أو للثابت في الأوراق » .

(طعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)

١٦٢ - (٤) **مواجهة المتهم بالظرف المشدد الذي تفضيله المحكمة في جلسة كاف لتنبيهه بالظرف :**

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تغيير الوصف أو تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المراجعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ اجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله اليه -

فإذا كان البات أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح ناري بملة
استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم
من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جنابة شروع في قتل -
فاعترف بها في حضور محاميه ، فان ذلك يكون كافيا في تنبيه المتهم وتنبيه
الدفاع عنه إلى الظرف المشدد المستتبع من صحيفة حالته الجنائية التي كانت
ملحقة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨
من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨)

١٦٣ - (٥) يحقوت العقوبة بمضى المدة لا يحول دون اتخاذ الحكم
بها أساسا للظرف المشدد ما لم يرد اعتبار المتهم قضاء أو قانونا ؛
وفي هذا قضيت محكمة النقض بأن :

«... لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات
الجنائية- اذ نصت على- يحقوت العقوبة المحكوم بها بمضى المدة التي حددتها ،
فان- إذن هذا السقوط أنه يحول فقط- دون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم
معتبرا يصح- اتخاذه- أساسا- لتوافر الظرف المشدد المنصوص- عليه- في المادة
٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر الا اذا رد الى المحكوم عليه إعتباره
قضاء أو بحكم القانون » .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)

١٦٤ - (١) لا يجوز الاعتداد بالحكم الصادر في الظرف المشدد إذا:
رد اعتبار المتهم قضاء أو بحكم القانون ؛

لا يجوز الاعتداد بالحكم الصادر في الظرف المشدد إذا كان المتهم قد
رد آلية اعتباره قضاء أو بحكم القانون ، لأنه يترتب على رد الاعتبار محو
الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل ، وزوال كل ما يترتب من انعدام
الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية- (م ٥٥٢ من قانون
الاجراءات الجنائية) .

ويرد الاعتبار بحكم القانون - طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية - اذا لم يصدر خلال الأجل الآتية على المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق

(أولا) بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتى عشرة سنة .

(ثانيا) بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها سنت سنوات ، الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عاندا ، أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة ، وطبقا للمادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة .

وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين .

وتبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائيا الا اذا كانت العقوبة محكوما بها غيابيا من محكمة الجنائيات في جنائية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم (م ٥٢٩ إجراءات جنائية) .

وتنقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ، وبكل اجراء من اجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل الى علمه (م ٥٣٠ إجراءات جنائية)

وتنقطع المدة أيضا اذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها (م ٥٣١ إجراءات جنائية) .

ويوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ ، سواء كان قانونيا أو ماديا (م ٥٣٢ إجراءات جنائية) .

ولقد قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

١ - إذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فاذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن ادانة المتهم على اعتبار توافر الظروف المستمدة من وجود سابقة له يكون قفصا صادرا بغير تمييز سببه .

(طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠)

٢ - « ٠٠٠١ » فاذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزء قد مضى عنه في تاريخ ارتكاب جريمة إحراز السلاح التي دين بها ، فإنه يعد من المشتبه فيهم الذين عنتهم الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تفيظ العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠)

٣ - « مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصدر حكم لاحق لا بمجرد الاتهام ، ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة

ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ،

(طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٥)

٤ - « تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بمقوبة جنحة فى جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بمقوبة فى جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق مما يوجب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه فى تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه فى السابقة التى اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، »

(طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

٥ - « اذ نصت المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية على سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدد التى حددتها ، فإن اثر هذا السقوط أنه يحول فقط دون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبرا يصح اتخاذه أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، الا اذا رد الى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون ، »

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)

٦ - « تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بمقوبة الجنحة متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بمقوبة جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ودرجت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد

الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر آثاره الجنائية. ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والفخائر نصا يتناقض مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها . واذا كان الحكم المطعون فيه وان اورد فى مبرراته ما ثبت من الاطلاع على مذكرة الافراج عن المظنون ضده الأولى تحت شرط - الا أنه اوضح وهو بتسديد الطراح الظرف المشكك عن الجزية المسندة اليه عما تقتضى به المادة ٥٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه اذا كان قد افرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبتدىء المدة الا عن التاريف المقرر لانقضاء العقوبة ، وبعد أن اورد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية خلس الى القول : وغنى عن البيان أن المدة المحددة لزوال اثر الحكم ورد الاعتبار لا تنقطع الا بصندوق حكم لاحق لا بمجرد الاتهام تأسيسا على ما تقدم يكون قد زال اثر الحكم الصادر ضد المتهم الأول (المظنون ضده الأول) ورد اعتباره اليه بحكم القانون . وما أوردته الحكم فى محله ويتفق وصحيح القانون مما دل عليه سنده - فى اطرار الظرف المشكك - وهو مضى ست سنوات على التاريف المقرر لانقضاء العقوبة وقبل صدور الحكم المظنون فيه . وبذلك لا يمدو أن يكون مرد طعن النيابة الا مجرد شبهة قامت لديها من استعراض الحكم لما تضمنته الأوراق . عن الافراج تحت شرط - وهو ما لم يتساند اليه الحكم فى قضائه - واعتناقها نظرا غير سديد مؤداه احتساب المدة المقررة لرد الاعتبار من تاريخ انقضاء العقوبة فى السابقة حتى تاريخ الواقعة موضوع المحاكمة ، مع أن مقتضى التطبيق الصحيح للقانون هو اسناد نهاية هذه المدة الى تاريخ الحكم على ما سلف ايراده .

(طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

٧ - . ٥٠ لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة

أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بمقوبة في جناية أو جنحة مما يحفظ عنه ضحية بقلم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان اشعار لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التى اتخذت أسبابا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة والذخائر ، وكانت الأوراق قد خلت مما يبين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المظنون ضده لما ينقضى ، فانه يتعين أن يكون مع النقص الحالة » .

(ظعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢)

١٦٥ - كيفية احتساب مدة رد الاعتبار عند تعدد العقوبات :

نصت المادة ٥٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على كيفية احتساب مدة رد الاعتبار عند تعدد العقوبات بقولها « اذا كان المحكوم عايه قد صدرت ضده عدة احكام فلا يرد اعتباره اليه بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة. ، على أن يراعى فى حساب المدة استنادها الى أحدث الأحكام » .

وفى هذا قضت محكمة النقض بان :

« ان المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بمعاينة من يحوز أو يحرز سلاحا ناريا أية كان نوعه بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الجانى من الأشخاص المذكورين بالفقرة

(ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، الا اذا كان قد رد اعتباره عنها بحكم قضائي أو بحكم القانون بإنقضاء اثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو المفو عنها أو سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، واذا تعددت العقوبات المحكوم بها أسندت المدة الى أحدث الأحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكور والذي لم ينسخه قانون الأسلحة والذخائر في شأن الآثار المترتبة على رد الاعتبار ينوعيه القانوني والقضائي » .

(طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

١٦٦ - اغفال الحكم الاشارة الى الدليل الذي استمد منه الطرف
المشدد قصور :

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« متى كان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة التثبت فيها خلص الى ادانة الطاعن بالتطبيق الى مواد الاتهام بما فيها المادة ٧/ب من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشير الى الدليل الذي استند اليه في توافر الظروف المشدد في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم السوابق المحلية ، ولم يعرض لانكار الطاعن لأية سابقة فانه يكون معيبا بالقصور. ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به والتقرير برأى في شأن ما آثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون » .

(طعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

١٦٧ - الطرف المشدد في عقوبة حيازة واحراز الذخيرة حالة خاصة
وليست عودا :

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا

وقت الحكم عليه في جنحة السرقة مما لا يجوز منه تطبيق أحكام المود عليه فهو في غير محله لأنه فضلا عن أن الأصل في تطبيق أحكام المود هو بالوقت الذي يجري فيه تطبيقه بالنسبة إلى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساسا للمود ، فإن تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ سائلة البيان لا يستند إلى أحكام المود بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ج من المادة السابعة من القانون آنف الذكر ،

(ظن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦١)

٢ - « ان تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام المود بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة (ج) من المادة السابعة من القانون آنف الذكر ما دامت المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون لم تكن قد انقضت بالنسبة إلى الحكم السابق صدوره » .

(ظن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)

وقد روعي الشارع في التشديد على هؤلاء الجناة خطورتهم على الأمن .

١٦٨ - العقوبة السادسة (عقوبة ظرف مشدد) :

عقوبة من حاز أو احرز بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في المادة (١) من القانون أو ذخائر مما تستعمل فيها أو مفرقات وذلك في أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة :

١ - حكمة الظرف المشدد :

جعل الشارع من حيازة أو احرز الأسلحة سائلة الذكر بالذات أو بالواسطة في أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة ظرفا مشددا في جريمة الحيازة أو احرز تربر توقيع عقوبة مشددة على الجاني ،

لما ينطوى عليه حمل هذه الأسلحة في الأماكن المذكورة من خطورة يالفة
إذ قد يؤدي استعمالها إلى الإخلال بسلامة جمع كبير من المواطنين ، فضلاً
عن أن الشارع تفياً المحافظة على قدسية الأماكن المعبدة للعبادة .

... وهذا الطرف المشدد نص عليه لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٨١ الذى أضاف الفقرة الأخيرة إلى المادة ٢٦ .

٢ - الأسلحة والذخائر والمفرقات التى يسرى عليها الطرف المشدد:

رصدت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ العقوبة المشددة « لمن حاز أو
أحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها
فى المادة ١ من هذا القانون أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المشار
إليها أو مفرقات ... الخ » ، وبعبارة « بغير ترخيص » الواردة بالفقرة
تدل على أنها رصدت العقوبة الواردة بها وهى الأشغال الشاقة المؤقتة أو
المؤبدة ، لمن حاز أو أحرز الأسلحة النارية المشار إليها بالمادة (١) من
القانون والتى يجوز الترخيص بها ، دون الأسلحة التى لا يجوز بحال
الترخيص بها والمبينة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ المرافق للقانون ،
ولو قصد الشارع غير ذلك لاسقط عبارة « بغير ترخيص » من النص ، لأنه
ياسقاط هذه العبارة يكون النص كالاتى : « ... لمن حاز أو أحرز بالذات
أو بالواسطة سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا
القانون أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المشار إليها أو مفرقات
... الخ » ، وكان النص بذلك ينصرف إلى الأسلحة التى لا يجوز بحال
الترخيص بها وذخائرها .

ويؤيد هذا النظر أن الفقرة الثالثة من المادة رصدت عقوبة الأشغال
الشاقة المؤبدة لحيازة أو أحرار الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثانى من
الجدول رقم ٣ وهى الأسلحة التى لا يجوز بحال الترخيص بها ، وهى عقوبة
أشد من تلك التى رصدها الشارع فى الفقرة الأخيرة من المادة للطرف
المشدد الذى نتناوله الآن .

ولا يساغ القول أن الشارع وقد ابتغى التشديد بنصه على العقوبة الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة قد انتهى به الأمر إلى التخفيف فذلك مما يجب تنزيه الشارع عنه .

وينبني على ما تقدم عدم سريان العقوبة المشددة على حيازة أو احراز كائنات أو مخفضات الصوت أو التلسكوبات المعدة لت تركيبها للأسلحة النارية ، لأنها مما لا يجوز رأى حال الترخيص بها ويعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها للأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ (انظر شرح المادة ٣٥ مكررا) .

ولا يسرى الظرف المشدد بداهة على الأسلحة البيضاء - التي تدخل في عموم الأسلحة المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون - لأن المادة تتناول عقوبة الأسلحة النارية فقط وقد أفرد القانون عقوبة مشددة في حالة حيازة أو احراز الأسلحة البيضاء في الأماكن سالفة الذكر في نص الفقرة الثانية من المادة (٢٥ مكررا) .

وبالترتيب على ذلك فإن الظرف المشدد يسرى على ما يأتي :

١ - الأسلحة انارية غير المششخنة المبينة بالجدول رقم ٢ المرافق للقانون .

٢ - الأسلحة المششخنة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٢ المرافق للقانون .

٣ - الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر .

٤ - المفرقات ، وقد ورد النص عليها صراحة بالفقرة المذكورة (راجع في المقصود بالمفرقات شرح المادة السادسة) .

٣ - الأماكن التي يتوافر الظرف المشدد بالحيازة أو الاحراز فيها :

يتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة إذا ساء الجاني الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات سالفة الذكر ، في أماكن التجمعات أو وسائل النقل العام أو أماكن العبادة .
(راجع في المقصود بهذه الأماكن بند ١٥٢) .

٤ - عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة للظرف المشدد :

تعاقب الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ عند توافر الظرف المشدد بعقوبة الأشغال المؤقتة أو المؤبدة ، فيجوز للمحكمة توقيع أى من هاتين العقوبتين .

وتوافر الظرف المشدد لا يحول دون استعمال المحكمة حقها فى تطبيق المادة ١٧ عقوبات اذا رأت مبررا لذلك . وفى هذه الحالة لا يجوز لها توقيع عقوبة تقل عن الحبس الذى لا تقل مدته عن ستة شهور . ذلك أن حظر استعمال هذه المادة لا يسرى الا على الجرائم المنصوص عليها بالفقرات الثلاث الأولى من المادة ٢٦ اذا كان الجانى من الأشخاص المذكورين فى البنود من ب الى و من المادة ٧ .

١٦٩ - العقوبة السابعة (عقوبة ظرف مشدد) :

عقوبة من حاز أو أحرز سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون أو ذخائر مما تستعمل فيها أو مفرقات يقصد استعمالها فى أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو يقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى :

١ - حكمة الظرف المشدد :

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ فى عجزها على معاقبة من حاز أو أحرز بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القانون أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المشار إليها أو مفرقات اذا كانت حيازة أو أحرز تلك الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات بقصد استعمالها فى أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو يقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

وحكمة النص على العقوبة المشددة هنا واضحة فهى تتمثل فى الخطورة

«البالغة التي تنجم عن حيازة أو احرار الأسلحة النارية وذخائرها والمفرقات يقصد استعمالها فى أى من الأنشطة السابقة ، وهي جميعا تنزل أبلغ الضرر بالمجتمع »

وهذه العقوبة المشددة نص عليها لأول مرة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ الذى أضاف الفقرة الأخيرة الى المادة ٢٦ .

٢ - الأسلحة والذخائر والمفرقات التي يسرى عليها الظرف المشدد :

يسرى الظرف المشدد على كافة الأسلحة المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون والذخائر التي تستعمل فيها وكاتمات ومخفضات الصوت والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة النارية والمفرقات .

وتفسير ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ بعد أن نصت فى صدها على سريان العقوبة المشددة الواردة به (الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة) على من حاز أو احرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عايتها فى المادة الأولى من القانون أى من الأسلحة التي يجوز الترخيص بها ، فى الأماكن الواردة به - على ما خلصنا اليه فيما تقدم - أردفت النص على أن « تكون العقوبة الاعدام اذا كانت حيازة أو احرار تلك الأسلحة والذخائر أو المفرقات بقصد ... الخ » - ولما كان لفظ (تلك) اسم اشارة للبعيد ، فإن النص يكون قد انصرف الى الأسلحة وذخائرها المنصوص عليها بكافة فقرات المادة وليس الى الأسلحة وذخائرها المنصوص عليها بصدر الفقرة الأخيرة من المادة فقط ، ومن ثم فهى تنصرف الى الأسلحة المبينة بالجدول الثالث المرافقة للقانون وذخائرها . ولما كانت كاتمات ومخفضات الصوت والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة النارية تعتبر فى حكم القانون أسلحة نارية ويماقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها على الأسلحة النارية الكاملة ، فإنها تخضع للظرف المشدد .

ويسرى الظرف المشدد على المفرقات بصريح النص .

٣ - ايجاب ان تكون حيازة الجاني للأسلحة والذخائر والمفرقات ، بقصد استعمالها في أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى :

يشترط لتوقيع العقوبة المشددة وهى الاعدام أن تكون حيازة الجاني للأسلحة والذخائر وكاتمات ومخفضات الصوت ، والتسكوبات التى تركيب على الأسلحة النارية والمفرقات ، بقصد استعمالها فى أى نشاط يخل بالأمن العام أو النظام العام أو بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى . انما لا يشترط لتوقيع هذه العقوبة استعمال الأسلحة أو الذخائر وكاتمات ومخفضات الصوت والتسكوبات التى تركيب على الأسلحة النارية ، أو المفرقات بالفعل فى أى نشاط من الأنشطة السابقة ، فالنص يتطلب أن تكون حيازتها أو احرازها بقصد استعمالها فى شئ مما ذكر فقط .

فيجب اذن أن يتوافر قصد جنائى خاص لدى الجانى ، ويتعين على الحكم الذى يقضى بإدانته فى هذه الجريمة أن يستظهر هذا القصد ، ويخضع تقدير القصد لتقدير قاضى الموضوع .

ونظام الحكم الذى أشار اليه النص له معنيان أحدهما واسع والآخر

ضيق .

أما المعنى الواسع لنظام الحكم فيشمل الهيئات الحاكمة أى القائمة عن السلطات العامة فى الدولة كما نظمها الدستور (التشريعية والقضائية والتنفيذية) ، كما يشمل أيضا كيفية ممارسة هذه السلطات العامة ، وشكل الحكم .

وينصرف المعنى الضيق لنظام الحكم إلى السلطة التنفيذية وحدها ، وهى التى تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة .

والذي نراه أن النص يقصد المعنى الواسع. لنظام الحكم والذي يشمل كل من الهيئات التي تباشر سلطات الدولة وكيفية ممارستها للسلطة ، وشكل الحكم ويتضح ذلك جليا من النص على : (مبادئ الدستور) ، لأن حماية الدستور لا تكون بالإبقاء على تصومه مطبوعة أو منشورة ، وإنما بالإبقاء على النظم التي كفلها ونظمها ، فيقاء الدستور لا يتيسر إلا بالإبقاء على نظام السلطات العامة التي حددها ورسم كيفية عملها وبكل اعتداء على هذا النظام هو اعتداء على مبادئ الدستور (٣) .

- والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية حددها الدستور في الباب الثاني - الفصل الأول الخاص بالمقومات الاجتماعية والحلقية ، ومنها على سبيل المثال قيام المجتمع على التضامن الاجتماعي (م ٧) ، وكفالة الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م ٨) ، وأن العمل حق وواجب وشرف. تكفله الدولة (م ١٣) .

والمقصود بالسلام الاجتماعي توافر الطمأنينة والسكون والألفة بين المواطنين والقضاء على الكراهية والحقد بينهم وعدم اللجوء الى وسائل غير سلمية لحل مشاكل الجماهير (٤) .

(٣) الدكتور أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون المقوبات. القسم الخاص - ١٩٧٩/١٩٨٠ ص ٤٠ وما بعدها .
(٤) وقد عرفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية السلام الاجتماعي بقولها : « المقصود بالسلام الاجتماعي احترام الحزب في نشاطه وقراراته وتصرفاته التشريعية وسيادة القانون وعدم خروجه في ممارساته الحزبية في أي من هذه الأمور عن الأساليب الشرعية والسلمية والديمقراطية وعدم بث الكراهية والحقد بما يثير الفتنة بين فئات تحالف قوى الشعب العاملة ويهدد بمنف ودعوية الصراخ بينها فلا يسوغ أن يعمد الحزب الى الدعوة الى استخدام العنف أو يعمل على إنشاء تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية بطريق مباشر أو غير مباشر أو يعمد الى الدعوة الى برامج أو حلول لمشاكل الجماهير من شأنها إثارة القلق والإضطراب الشعبي والاجتماعي على نحو قد يؤدي الى اختلال الأمن والنظام العام » .

والتصود بالوحدة الوطنية ، كما عرفتھا المادة الأولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية « الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الرأى بما لا يمس حرية الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع .

(د) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس اعطاء الأولوية دائما لأهداف النضال الوطنى والتحرر وعلى أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية ، .

وذلك يقتضى عدم إثارة فتنة على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو الدعوة الى استعمال العنف أو التهديد أو أية وسيلة غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة القائمة على الوحدة الوطنية ، أو للتأثير بأية وسيلة غير مشروعة على مؤسساتها السياسية والدستورية فى اتخاذ قرار بشأنها ، أو النشر أو الترويج عمدا لأخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة بقصد إثارة النزاع والخلاف بين مختلف فئات تحالف قوى الشعب العاملة على نحو يؤدى الى تهديد الوحدة الوطنية(٥) .

٤ - الإعدام عقوبة الظرف المشدد :

العقوبة التى رصدتها الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ لهذا الظرف المشدد هى الإعدام .

(٥) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الأحزاب السياسية .

وإذا رأت المحكمة استعمال الرافة مع المتهم بالتطبيق للمادة ١٧ عقوبات فلها تبديل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال الشاقة المؤقتة ، ذلك أن حظر استعمال هذه المادة لا يسرى إلا على الجرائم المنصوص عليها بالفقرات الثلاث الأولى من المادة ٢٦ إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من (ب الى و) من المادة ٧ .

١٧٠ - العقوبات المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٦

لا تغل بأحكام الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات :

حرصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ على أن تنص في صدرها على أنه « ومع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات » ، وذلك أحكاما للصياغة وتجنبنا لما قد يثار من عدم تطبيق أحكام الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة المذكورة . ولم تكن هذه العبارة واردة بمشروع القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، وإنما أضفناها إلى النص اللجنة المشتركة بمجلس الشعب (٦) .

وبالترتيب على ذلك إذا كانت الواقعة تكون جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات وجريمة حيازة أو احراز سلاح أو ذخيرة مع توافر إحدى حالتى الظرف المشدد فتطبق عقوبة الجريمة ذات الوصف الأشد فقط دون غيرها عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات ، وإذا وجد ارتباط بين جريمة حيازة أو احراز السلاح أو الذخيرة على النحو سالف الذكر مع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات على النحو الموضح بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات تطبق عقوبة الجريمة الأشد (٧) .

(٦) تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

(٧) المستشار حسن عميرة ص ٦٢٦ .

٢٧٨ - القصد الجنائي في جريمة حيازة أو احراز الأسلحة أو الذخائر

جرائم الأسلحة والذخائر عمدية بكافة صنورها ، ومن ثم فانه يلزم في جريمة حيازة أو احراز الأسلحة المتصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون والذخائر التي تستعمل فيها ، وكذلك الأسلحة المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة والذخائر التي تستعمل فيها ، وكذا كائنات أو مخفضات الصوت ، والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة النارية ، توافر القصد الجنائي العام ، وهو حيازتها ، احرازها عن علم بحقيقتها ، وانصراف ارادة الجاني الى ذلك .

وبالترتيب على ذلك ، فان مجرد علم الجاني بوجود سلاح غير مرخص في مكان ما بمنزله يحوزه أحد أقاربه لا يكفي للقول بتوافر العمد المطلوب ، لأن إرادته لم تنصرف الى تحقق الواقعة الاجرامية كما يتطلبها القانون ، فضلا عن عدم توافر النشاط المادي المطلوب ، وهو حيازة السلاح أو احرازه بالفعل لدى الجاني .

ولكن الزوجة التي تخفي في ملايسها سلاحا غير مرخص يملكه زوجها تمتد محرزة سلاحا غير مرخص بدورها ، ولو كانت لا تهدف الى استئمانه بصورة ما . وليس للزوجة هنا أن تدفع بأن عليها طاعة زوجها ، اذ الطاعة واجب مدني بحت ، وليس للزوج طاعة على زوجته في مصيبة القانون (٨) .

وطبقا للمبادئ العامة ينتفي القصد الجنائي العام عند الجهل بالواقع أو الغلط فيه .

والجهل بالواقع هنا صورته أن يجهل حائز السلاح أنه يحوزه مثلا لأن موثقه تركه في مكان غير ظاهر في نفس المنزل وربما في ركن مجهول من اثاث المنزل .

(٨) الدكتور روف عبيد - شرح قانون العقوبات التكميلي ص ٢٥٩ وما بعدها .

والغلط في الواقع، صورته إن يعلم المتهم علنا يغاير الواقع كان يعتقده عن غلط أن هذا السلاح الذي تركه مورثة غير صالح للاستعمال، أو أن له قيمة أثرية فحسب، إذا كان لهذا الغلط في الواقع أسباب جديدة مقبولة تبرر الاقتناع بتوافره.

ومن قبيل الغلط في الواقع ما يطلق عليه في الفقه الجنائي الإباحة الظنية، وصورتها في جرائم السلاح والخيرة أن يعتقد الحائز أو المحرز أن سلاحه لا يزال مرخصا حين يبين أن جهة الإدارة قد ألغت الترخيص بغير أن تخطره بالإلقاء، وكذلك إذا فصل رجل السلطة العامة المخرج له بإحراز السلاح من وظيفته، قبل أن يخطر بهذا الفصل، وبطبيعة الحال إذا كان للجهل بالواقع أو الغلط فيه أثره في نفي القصد الجنائي المسمم، فليس للجهل بالقانون أو الغلط فيه من أثر في هذا الشأن (٩).

١٧٢ - لا يلزم توافر قصد جنائي خاص في الجريمة :

لا يتطلب القانون في جريمة حيازة أو إحراز الأسلحة أو الذخائر أو كائنات أو مخفضات الصوت أو التلسكوبات التي تركيب على الأسلحة النارية، قصدا جنائيا خاصا، سواء أكان ببدلول نتيجة محمودة يريد الجنائي تحقيقها أم ببدلول باعث معين يدفعه إلى حيازتها أو إحرازها، فهو يعاقب ولو كان يباغته مشروعا مثل توقع استعماله في الدفاع الشرعي فن نفسه أو عن ماله.

ولذلك يعاقب الجنائي الذي يحرز بندقية مملوكة لشقيقه ومخصصة باسمه إذا تسلمها منه لتوصيلها إلى منزله.

١٧٣ - قضاء محكمة النقض في القصد الجنائي :

١ - أن جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائي

(٩) الدكتور رفوف عبيد ص ٢٦٠ .

العام ، الذى يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك » .
(طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤)

٢ - « مجرد الاستيلاء على السلاح فى غير الأحوال المرنخص بها قانونه
عن علم وإدراك يتحقق به معنى الاحراز كما هو معروف به فى القانون مهما
قصرت فترة الاحراز ومهما كان الباعث عليه » .

(طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٧)

٣ - « المقصود بالاحراز فى جريمة احراز السلاح بدون ترخيص ،
مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض ، لأن
الاحراز فى هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق
بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك » .

(طعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٧)

٤ - « استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتحقيق جريمة احراز
سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية - طالبت أو قصرت وأيا كان
الباعث عليها ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة
لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة
السلاح النارى بغير ترخيص - عن علم وإدراك » .

(طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧)

٥ - « لا تتطلب جريمة احراز وحيازة السلاح سوى القصد الجنائى
العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح بغير ترخيص عن علم
وإدراك » .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٣)

٦ - « ٠٠ وكان مؤدى ما تقدم أن الشارع وبما نص عليه فى قانون
الأسلحة والذخائر - أنشأ ثلاثة أنواع من الجرائم ، أولها حيازة أو احراز
الأسلحة النارية فى مدلول ما أورده القانون بالجدول المرفقة له ، وثانيها

سياسة أجزاء الأسلحة النارية المشار إليها ٠٠٠ ذلك بأنه اكتفى لتحقيق النوع الأول بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت ، وإيا كان الباعث عليها ولو كان لأمر عارض - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري - عن علم وإرادة »

(طعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١)

قواعد خاصة بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات :

١٧٤ - (١) تقدير موجبات الرأفة من إطلاق محكمة الموضوع ، ولا تلزم بالتقيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات : وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من «إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته » وليس في القانون ما يزمها بأن تتقيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ان هي أعملتها »

(طعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

١٧٥ - (٢) الغفال الإشارة إلى المادة ١٧ عقوبات لا يعيب الحكم :

« لما كان من المقرر أن انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من «إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته، لما كان ما تقدم وكان الحكم إذ عاقب كل من المحكوم عليهم - عدا الثالث - بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد انتهت إلى أخفهم بالرأفة ومعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وإن لم تصرح بذلك في أسباب حكمها ونزلت بالعقوبة

الى حد تسمح به هذه المادة « (١) » .

(طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ - ذات المبدأ :
طعن ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٧٤)

١٧٦ - (٣) نطلق المادة ١٧ عقوبات قاصر على العقوبات المقيدة
للحرية :

المادة ١٧ عقوبات تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية المنصوص
عليها فيها في مواد الجنائيات الى عقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت
أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة ، ولا شأن
لها بعقوبة الفرامة .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل
العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية
أخف منها اذا اقتضت الأحوال رافة القضاة . ولما كزن الحكم المطعون فيه
قد دان المظنون ضده بجريمة احراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص
وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح
المضبوط ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح من الأسلحة النارية
غير المششخنة بغير ترخيص طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦

(١٠) ولكنها قضت في حالة أخرى : « لما كان لا يعرف مقصود
الحكم مما أوردته في مدوناته من أخذ الطاعن بالرافة وهل هو تطبيق المادة
١٧ من قانون العقوبات التي لم يشر اليها والتي تجيز ابدال عقوبة السجن
المقررة للطاعن عن الجريمة التي دين بها بمقتضى المادتين ٢٣٠ من قانون
العقوبات و ١٥٥ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بعقوبة الحبس أم
اعمال ما تجيزه المادة ١٥ سالفة الذكر من الحكم بالإيداع في إحدى
مؤسسات الرعاية الاجتماعية - وهو ما يعجز محكمة النقض عن تصحيح
الخطأ الذي تردى فيه الحكم - فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة » .

(طعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٨٥)

من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل حتى السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس - التي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور - بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها - فان الحكم اذا أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٦ سألقة البيان بالإضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة - المقتضى بهما يكون قد خالف القانون مما يقتضي معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون » .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥)

٢ - « . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - جواز تبديل العقوبات المقررة للجريمة وحدها في مواد الجنايات بعقوبات عقوبة الحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رافة القضاء بالإضباة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقررة للحرية المقررة لجريمة احرار مخدر بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات كما لم ياتزم عند توقيع العقوبة - الحبس الأدنى لعقوبة الغرامة المقرر لها في الفقرة (١) من المادة ٣٤ سألقة البيان فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاينة المطعون ضده الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريجه ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة الى المصادرة المقتضى بها » .

(طعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١)

١٧٧ - (٤) التزام المحكمة بالحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ عقوبات
ومدى صلة ذلك بالمصلحة في الطعن :

١ - « ... لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص الى ادانة الطاعن بالتطبيق لمواد الاتهام بما فيها المادة ٧/ج من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشير الى الدليل الذي استند اليه في توافر الظرف المشدد في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الجنائية أم السوابق المحلية ولم يعرض لانكار الطاعن لأية سابقة مما يوجب الحكم بالقصور ويمجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا القصور - الذي يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . ولا يغير من ذلك أن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخله في العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استكمال الرافعة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت بالحد الأدنى المقرر لجناية احراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيمة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني . لما كان ما تقدم ، فقد تمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه » .

(طعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

٢ - « انعدام مصلحة الطاعن في نفي مسئوليته عن الوفاة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الضم - تدخل في نطاق العقوبة المقررة بلجنة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد

عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها انما قدرت ميررات الرافعة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو إنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعهما من ذلك الوصف الذى وصفتها به » .

(طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢)

٣ - « لما كان اعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات يجيز لمحكمة الموضوع النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى غير مششخن بدون ترخيص الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث شهور فضلا عن الغرامة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه مع اعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات قد عاقب المظنون ضده بالحبس لمدة ستة شهور ، ملتزما بالحد الأدنى لجريمة حيازة سلاح نارى مششخن ، وهو ما يشعر بأن المحكمة انما وقعت عند هذا الحد ولم تستطع النزول عنه ، وكان لا يعلم مدى العقوبة المقيدة للحرية التى كانت ستنزل اليها لو أنها فعلت الى الوصف القانونى الصحيح للجريمة التى دأته بها مع اعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات » . فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة » .

(طعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٤)

ارتباط جريمة حيازة او احراز السلاح بدون ترخيص بجرائم اخرى :

١٧٨ - المقصود بالارتباط :

نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه : « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » .

واذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » .

فارتباط الجرائم بالصورتين :

• **الأولى :** ان يكون الفعل الواحد جرائم متعدده ، أى ان يرتكب الجاني فعلاً واحداً ، ينطبق عليه أكثر من نص فى القانون أى يوصف قانوناً بأكثر من وصف واحد وهو ما يطلق عليه التعدد الصورى أو المبنى للجرائم .

وفى هذه الحالة يحكم على الجاني بعقوبة الجريمة الأشد دون عقوبة الجريمة أو الجرائم الأخرى .

• **والثانية :** ان يرتكب الجاني عدة أفعال مستقلة يكون كل منها جريمة على حدة ، ولكن يجمعها وحدة الغرض ، فهى مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة إذ تنبئها خطة جنائية واحدة . بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث يتكون منها . مجتمعة الوحدة الاجرامية . التى عنها الشارع بالحكم الواجب بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . ، وهو ما يطلق عليه التعدد الحقيقى . والمبادئ للجرائم (١) :

وفى هذه الصورة يحكم على الجاني بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد

(١) نقض طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣ - طعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤ وقد جاء به : ذ ومن حيث : أن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة يجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » ، فقد دلت بصريح عبارتها على أنه ، غير الحالة التى . يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكليف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تمخض عنها الأوصاف الأخف ، والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ببعضها ببعض . بحيث لا تقبل التجزئة التى اقتصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سبألفه الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها ،

لأن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم تجب العقوبات الأصلية المقررة لها عداها من جرائم ، كما يحكم عليه بالعقوبات التكميلية المقررة للجرائم الأخف ، لأن الجب لا يمتد الى هذه العقوبات التكميلية التي تحصل في طياتها فكرة رد الفئء الى أصله أو التحويل المدني للخزاة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة الشرطة والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة .^{١٢} ويتوجب على القضاء على الجاني بعقوبة الجريمة الأشد فقط لمنع تنفيذ العقوبات التيمية الخاصة بالجريمة الأخف وذلك لأنها جزءات قانونية لمفها المشاع ببعض العقوبات الأصلية وجملها ملازمة لها تقوم بقيامها وتزول بزوالها .

وتقدير قيام الارتباط في الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها الا اذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة اذ يكون ذلك من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لأزال حكم القانون على وجه الصحيح^(١٣)

وغني عن البيان أن الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الأخف لما ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الأشد بالعقوبة دون البراءة^(١٤) صور يتوافر فيها ارتباط جريمة حياة أو احرار السلاح الناري بجرائم أخرى :

١٧٩ - (١) ارتباط جريمة حياة أو احرار السلاح الناري بجريمة حياة أو احرار ذخائر :

حياة أو احرار الجاني السلاح الذي بدون ترخيص وذخائر مما

(١٢) نقض طعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٣٦/٦/٣ - طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ - طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ - طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٢ ق - جابية ١٩٨٤/٣/١٨ - طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠ - (١٣) نقض طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠ - (١٤) نقض طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠

تستعمل في هذا السلاح يتوافر فيهما الارتباط المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات :

ويجب على المحكمة الحكم على الجاني بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد .
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « جرى قضاء محكمة انقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احراز الذخيرة ولو أنها تعد عقوبة مكملة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ، الا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى انها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتنافر مع العقوبات التكميلية ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج من نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فانه يتعين ادماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالاضافة اليها . ومن ثم فان الحكم المعلوم فيه اذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة احراز الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - بعد أن قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة احراز الأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد - عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقض الحكم المعلوم فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالفائتة » .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩)

٢ - « عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - لجريمة احراز الذخيرة - تعد ذات طبيعة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة احراز السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات » .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٥)

(راجع ذات المبدأ : طعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٧
١٩٥٩ - طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠)

١٨٠ - (٢) ارتباط جريمة حيازة او احرارز السلاح بجريمة القتل
المعد التي استعمل فيها السلاح :
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « ان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون
المقوبات او عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا انه متى
كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا
بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض
لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فاذا كان الثابت من عبارة الحكم انه
المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين
يكون قائما مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٢ من
قانون المقوبات » .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧)

٢ - « ان تقدير توافر شروط المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، أو
عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، ما دامت تقيم قضاها
على ما يحمله قانونا . واذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد
استخلص من اعتراف المتهم ومن أقوال الشهود أنه أطلق النار على المجرم
عليه من السلاح المضبوط معه وقت الحادث وانتهت في منطق سليم إلى
القول بأن الجرائم الثلاث المسندة إلى المظنون ضده ، وهي القتل عمدا وحرارز
السلاح وذخيرته بدون ترخيص ، قد ارتكبت لغرض واحد وأنها مرتبطة
ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، الأمر الذي يوجب اعتبارها كلها جريمة
واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة القتل المعد ، فان الحكم
لا يكون قد أخطأ في القانون » .

(طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥)

١٨١ - ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح بدون ترخيص
بجريمة أحداث عاهة مستديمة وأحداث جرح عمدا وشيئلتها السلاح
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن:

(أ) - « متى كان الحكم المطعون فيه قد دان إطلاعن في الجرائم الثلاث
المسندة إليه وهي جريمة إحداث العاهة المستديمة وجريمة الإيلاج الجنائي
غير المشفخن والذخيرة بدون ترخيص ، وأجرى تطبيق المادة ٣٢ من قانون
العقوبات ، وكانت العقوبات المقررة قانونا لجريمة اجراز السلاح الناري غير
المشفخن بدون ترخيص المنصوص عليها في المادتين ١/٢٦ ، ٣٠ من قانون
الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ - وهي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه والمصادرة -
أشد من العقوبة المقررة لجناية احراز الذخيرة ، وكذلك بلجاية العاهة
المنصوص عليها بالمادة ١/٣٤٠ من قانون العقوبات وهي السجن ثلاث
سنين الى خمس سنين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة
الجريمة الأشد وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسة
جنيهاً والمصادرة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً »

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٠/١١)

(ب) « واذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى
وأدلتها أن المظعون ضده أطلق النار على المجنى عليه بغير قصد قتله - من
السلاح الناري المضبوط والغير مرخص له به وانتهى في منطق سليم الى
القول بأن الجرائم الثلاث المسندة الى المظعون ضده ، وهي أحداث الجرح
العمد واحراز السلاح الناري وذخيرته بغير ترخيص ، قد ارتكبت لفرض
واحد وأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، الأمر الذي يوجب
اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة
احراز السلاح الناري ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون »

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥)

١٨٢ - (٤) ارتباط جريمة حيازة او احرارز السلاح بجريمة احرارز
جواهر مخدرة والتعمى على احد الموظفين او المستخدمين العموميين القائمين
على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات
وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

« متى كانت الجرائم التى ارتكبها الطاعن والمستوجبة لمقابله وهى
« احرارز جواهر مخدرة » « حشيش » « بقصد الاتجار و احرارز سلاح نارى مششيش
« مسدس » بغير ترخيص و احرارز ذخائر مما تستعمل فى هذا السلاح
والتعمى على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط
مباحث قسم اول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والمنف حالة كونهم من
الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وكان ذلك اثناء
تادية وظيفتهم وبسببها واهنة رئيس مكتب المخدرات اثناء وظيفته وبسببها
وقضى على الطاعن بمقوبة واحدة بعد ان طبق فى حقه الفقرة الثانية من المادة
٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده ان الحكم قد اعتبر ان هذه الجرائم قد
ارتكبت لغرض واحد وانه قضى بالمقوبة المقررة لاشدها ، ولا يؤثر فى
سلامته انه اغفل ذكر ان المقوبة التى اوقعها عن جميع هذه الجرائم او بيان
سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات »
(طعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤)

١٨٣ - (٥) ارتباط جريمة حيازة اجزاء من نسلح نارى وحيازة
مفرقات :

وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

« وحيث ان البين من الأوراق أن المظنون ضده قدم الى المحاكمة
يوصف انه حاز مفرقات (عبوة كاملة الاجزاء من مخلوط البارود الاسود
وكلورات البوتاسيوم ، بغير ترخيص من السلطات المختصة) واصدرت
محكمة امن الدولة العليا بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٣ حكما المظنون فيه بـ
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٠٠٠ وقد حصل

الحكم واقعة الدعوى بما مؤداه أنه عثر في مسكن المظنون ضده - بناء على
اذن من النيابة بتفتيشه - على قنبلة صوت وأجزاء من سلاح نارى غير
مشسختن وطلقات نارية وطلقة صوت ، وقد أفردت النيابة العامة المضر ٠٠
عن واقعة العثور على الفرد والذخائر وقدم المظنون ضده الى محكمة جنابات
القاهرة وصدر الحكم فيها بتساريخ ١٩٨٢/١١/٢ بمعاقبته بالسجن ثلاث
سنوات والمصادرة . واستند الحكم المظنون فيه فى قضائه بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنابة المذكورة الا أن التابت من حيثيات
حكم الادانة أنه عثر على القنبلة محل هذه الدعوى بمسكن المتهم بما يدل
على أن هذه الواقعة كانت تحت بصر المحكمة عنه محاكمته وكان يمتنع على
النيابة العامة تقديم المتهم للمحاكمة عن احراز هذه المضبوطات جميعها فى
الجنابة سائلة الذكر ليعاقب عنها المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وذلك للارتباط
بينهما عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واضاف الحكم بعد ذلك
قوله « وحيث أنه لما كان ذلك وكانت المضبوطات موضوع الجنابتين قد
تم العثور عليها فى منزل المتهم فى وقت واحد وتكون نشاطا اجراميا واحدا
وكان يبين من الاطلاع على الجنابة ٠٠٠ أن المتهم قد حوكم عنها وقضى عليه
بعقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة وهى عقوبة تدخل فى عقوبة
الجريمة الأشد وهى كافية المجازاة عن النشاط السالف كله بجميع
عناصره فمن ثم تمين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
فى الجنابة المشار اليها آنفا » . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن مناط تطبيق
الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد
انظمتها خطة جنائية واحدة بمدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون
منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة
المشار اليها ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود
إسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا معقبه متى كانت وقائع الدعوى على
النحو الذى حصله الحكم تتفق قانونا مع ما انتهى اليه - كما هو الحال فى
الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما تنمى الطاعة فى هذا الصدد يكون غير

مسديد *

(طعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٨٤)

مسور لا يتوافر فيها الارتباط بين جريمة حيازة او احراز السلاح
النزوى وجرائم اخرى :

١٨٤ - (١) حيازة او احراز سلاح ناري والتسبب خطأ في جرح
او موت المجنى عليه :

(١) - « تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات او عدم
توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم قضائها على
ما يحمله قانونا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة
استخلصت من أقوال المجنى عليه والشاهدين أن المظنون ضده اطلق عيارا
من بندقية فرحا وابتهاجا في حفل زفاف باحدى القرى اجتمع فيه كثير من
الناس دون احتراز منه او مراعاة للقوانين فأصاب المجنى عليه بالاصابة
المبينة بالتقرير الطبى . وقد استخلصت المحكمة من ذلك فى منطق سليم
أن جرائم احراز البندقية والذخيرة بغير ترخيص وحمل السلاح فى فرح
واطلاقة داخل القرية قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن جريمة اصابة
المجنى عليه خطأ التى نشأت عن فعل اطلاق النار المستقل تمام الاستقلال
عن الفعل الذى أنتج الجرائم سألغة البيان مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع
عقوبة مستقلة لجريمة الاصابة الخطأ . فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق
القانون يكون على غير أساس » .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)

(ب) - « جرى قضاء محكمة النقض بأنه وان كان الأصل أن تقدير
قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه
لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة
واحدة عنها فان ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب

تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضده أخرج من جيبه مسدسا ليريه الجالسين معه في المقهى وعبثت يده به فانطلق منه مقدوف ناري أصاب المجنى عليه في مقتل بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك أن جريمتي احراز المسدس والذخيرة قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نشأت عنه جريمة القتل الخطأ وهو فعل الاطلاق المستقل تماما عن فعل الاحراز مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه في هذا الشأن فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون » .

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)

(ج) - « متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى . في أن المطعون ضده كان يعبث بمسدس أثناء وجوده في حفل عرس ، فانطلق منه مقدوف ناري أصاب كلا من المجنى عليهما في ساقه اليسرى بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك أن جرائم احراز المسدس والذخيرة وحمل سلاح ناري في فرح قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نتجت عنه جريمة الاصابة الخطأ ، وهو فعل اطلاق السلاح الذارى المستقل تماما عن فعل الاحراز فان ذلك مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احراز المسدس دون جريمة الاصابة الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاؤه في هذا الشأن ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى مادامت

محكمة الموضوع قالت حكمها من حيث تبوت صحة اسند النعمة ماديا الى الملعون ضده ، فانه يتعين نقض الحكم الملعون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الاصابة الخطأ موضوع التهمة الثالثة » .
(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٦)

**١٨٥ - (٢) جريمة سرقة حال حمل الجاني سلاحا مرخصا ،
وجريمة حيازته سلاحا غير مرخص ضبط بمنزله بعد الحادث :**
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بمدة افعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار اليها ، كما أن الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، واذا كان ما تقدم ، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم الملعون فيه فبعد أن ما وقع من الطاعن من حيازة السلاح الناري الغير مرخص المضبوط بمنزله بعد ارتكاب حادث السرقة ، التي استقر في يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن يحمل سلاحه الآخر المرخص والذي ضبط قبل تفتيش مسكنه ، مما لا يوفر وحدة النشاط الاجرامى بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهما ولا التعدد المنوى للجريمتين فى معنى الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لتفاير الجريمتين وتميز كل منهما بمناصريها وذاتيتهما المستقلة ، فان الحكم الملعون فيه اذ اوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين ، لا يكون قد خالف القانون . بل انه يفرض أن السلاح المضبوط بمسكن الطاعن هو ذات السلاح الذى يحمله وقت ارتكاب السرقة ، أو أنه أعده لهذا الغرض ، فان استمرار حيازة الطاعن لهذا السلاح بعد ارتكابه جريمة السرقة واستنفاذ الغرض من حمل السلاح ، يشكل جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة التى دين بها ، ويكون الحكم اذ دانه بعقوبة مستقلة عن كل

من الجريمتين قد اقترن بالصواب .

(طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨١)

**١٨٦ - (٣) حيازة او احرار سلاح بلون ترخيص وحيازة او احرار
جوهر مخدر ضبط مع السلاح في ذات الوقت :**

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحلة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة ، وكان ضبط السلاح الناري وذخيرة منخ الماطمون ضده في الوقت الذي ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي احرار السلاح الناري والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لأن جريمة احرار المخدر هي في واقع الأمر مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين ، واذا كان الحكم الماطمون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون ميبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه » .

(طعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ - ذات
المبدأ : طعن ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٦/١٩٧٧ - طعن ٩٤٩ لسنة
٣١ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٢)

**١٨٧ - انتفاء مصلحة المتهم في التمسك بقلو الحكم من بيان اركان
الجريمة الأنخف اذا كانت المحكمة قد وقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد :**

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« . وحيث أنه لما كان البين من مدونات الحكم الماطمون فيه أنه قد دان
الطاعن بجرائم احرار سلاح ناري مشتملن بغير ترخيص والتدخل في
وظيفة عمومية واجراء عمل من مقتضيات تلك الوظيفة بغير صفة رسمية أو

اذن من الحكومة والتوصل بطريق الاحتيال على المجنى عليه الى الاستيلاء على سلاحه الناري وأوراقه ونقوده واعتبر تلك الجرائم الثلاث مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وأوقع على الطاعن عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احراز السلاح الناري بغير ترخيص - والتي لم تكن محل نفي - تطبيقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه لا تكون للطاعن مصلحة فيما يشتره بشأن تغيير المحكمة لوصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تنبيهه الى هذا التغيير وخلو الحكم من بيان أركان جريمة التداخل في وظيفة عمومية ، ويكون مناه في هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

١٨٨ - حالة الحكم في الجريمة الأخف وحدها :

إذا أقيمت الدعوى الجنائية عن الجريمة الأخف وحدها وصدر فيها حكم بات فانه يجب تحريك الدعوى الثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها ، وانما يجب ألا يضار المتهم من ذلك ومن ثم يتعين على المحكمة الثانية التي تنظر الجريمة الأشد أن تستنزل من العقوبة التي ستحكم بها العقوبة التي قضى بها عن الجريمة الأخف وأن تبين ذلك في مدونات حكمها بحيث لا تقضى في منطوقه إلا بالقدر الزائد ، ويجب عاينها ألا تترك ذلك لجهات التنفيذ .

وقد أوضحت ذلك محكمة النقض في حكم حديث لها صادر بتاريخ

١٩٨٤/٣/١٨ في الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٣ ق وذهبت فيه الى أن :

« لما كان القانون قد أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر اعتبار الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - ومن ثم فانه اذا أقيمت الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات فانه يتعين تحريك الدعوى الثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها ابتداء تطبيق القانون تطبيقا صحيحا باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدهما ، وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى ، ولكن لما كان المتهم ينبغي ألا يضار من اجراء صحيح

لم يكن في وسعه أن يحول دونه - فإن المحكمة الثانية التي تنظر الجريمة الأشد يجب أن تستنزل من العقوبة التي ستحكم بها العقوبة التي سبق أن قضى بها عليه في الأولى وأن تبين ذلك في مدونات حكمها ، بحيث لا تقضى في منطوقه الا بالقدر الزائد - مراعاة للمدالة وعدم ترك الأمر الى جهات التنفيذ - فإن هي رأت أن العقوبة التي وقعت عليه في الجريمة الأولى كافية كمقوبة للجريمة الأشد فيما لو حكمت هي في الجريمتين ابتداء - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإن من سلطتها النطق بالمقوبة مع النص على عدم تنفيذها اكتفاء بتنفيذ العقوبة المقضى بها في الجريمة الأخف » .

١٨٩ - الاشتراك في جرائم حيازة السلاح أو احرازه بغير ترخيص:

تنص المادة ٤٠ من قانون العقوبات (الواردة بالكتاب الأول) على أن يعد شريكا في الجريمة :

أولا : كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وُلح بناء على هذا التحريض .

ثانيا : من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

ثالثا : من أعطى الفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأية طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتصلة لارتكابها .

ونصت المادة ٤١ وما بعدها على عقوبة الشريك والأحكام التي تحكم مسئوليته .

وقواعد الاشتراك وأحكامها هذه تسرى على الجرائم المنصوص عليها في قانون الأسلحة والذخائر ومن بينها جرائم الحيازة أو الاحراز دون ترخيص عملا بالمادة الثامنة من قانون العقوبات التي تجرى على أن : « تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها

فى القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك ، ذلك أن قانون الأسلحة والذخائر خلو من ثمة نص يمنع من معاقبة الشريك فى الجرائم الواردة به .

وبهذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٦٠/٢/١ فى الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ ق اذ ذهبت فيه الى ان :

« قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات تسرى أيضا - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التى تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة الا اذا وجد فى هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احراز الأسلحة والذخائر والقوانين المسدلة له لا تمنع نصوصه من معاقبة الشريك فى الجرائم الواردة به ، فيكون ما يثيره المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك فى احراز السلاح غير سديد » .

١٩٠ - جريمة حيازة أو احراز السلاح بغير ترخيص من الجرائم المستمرة :

جريمة حيازة أو احراز السلاح دون ترخيص من الجرائم المستمرة استمرارا متتابعاً أو متجدداً لأن الاستمرار فيها متوقف على ارادة الجانى ، فلا تعد من الجرائم الوقتية المتتابة .

ويترتب على اعتبارها من الجرائم المستمرة استمرارا متتابعاً أو متجدداً خضوعها لما تخضع له كافة الجرائم المستمرة استمرارا متتابعاً أو متجدداً ومن بينها :

١ - من حيث تطبيق القوانين الجديدة :

تسرى القوانين الجديدة على جريمة حيازة أو احراز السلاح بغير ترخيص متى كانت حالة الاستمرار باقية ، ولو كان القانون الجديد أسوأ للمتهم . فلو بدأت جريمة حيازة سلاح ناري غير مشمسخن مثلاً فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ (الملقى) ثم استمرت بعد العمل بالقانون رقم

٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، فان القسانون الأخير هو الذى ينطبق رغم أنه شدد العقوبة بأن جمل الجريمة جنائية بعد أن كانت جنحة .

• وقد قضت محكمة النقض بأن :

« من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة فى ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون فى أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقا للمدالة » .

(طعن رقم ٣٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٤ - ذات المبدأ :
طعن ١٤٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٦)

٢ - من حيث الاختصاص المكانى :

تختص بالفصل فى الدعوى جميع المحاكم التى تقع فى دائرتها الأماكن التى استمرت فيها جريمة الحيازة أو الاحراز (مادتان ٢١٧ ، ٢١٨ من قانون الاجراءات الجنائية) ، فإذا حاز المتهم السلاح بدائرة محافظة الدقهلية ثم استمر حائزا له حتى محافظة الغربية انعقد الاختصاص بنظر الدعوى الجنائية لكل من محكمتى أمن الدولة العليا (طوارئ) بدائرتى محكمتى استئناف المنصورة وطنطا .

٣ - من حيث قوة الشيء المقضى به :

ينصرف الحكم البات الصادر فى جريمة حيازة أو احراز السلاح الى حالة الاستمرار السابقة عليه ما ظهر منها وما لم يظهر الا بعد رفع الدعوى أو صدور الحكم البات لأن ظهوره لا يغير من اعتبار حالة الاستمرار جريمة واحدة ، أما ما يحصل بعد الحكم البات من تدخل لارادة الجانى واستمرار الحيازة أو الاحراز فانه يكون جريمة جديدة يجب محاكمة الجانى عنها ، ولا

يكون للحكم السابق ثمة اعتبار في ذلك (١٤) .

٤ - من حيث مبدأ حساب التقادم :

يبدأ احتساب مدة التقادم أي المدة المسقطه لانقضاء الدعوى الجنائية

(١٤) وفي هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٢/١/٢ في الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق بأن : « وكان الفيصّل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا أو سلبيا ارتكابا أو تركا ، فإن كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل الماقلب عليه تدخل متتابع متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لممارفته ، أو بالزمن الذى يليه والذي تستمر آثاره الجنائية في أعقابه ، ولما كانت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد أوجبت على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ، وفوضت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في اصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات ، وأصدر وزير العمل القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم أجهزة الأمن الصناعى - المعدل لقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ وقرارى وزير العمل رقمى ٥٧ ، ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن يلتزم كل صاحب منشأة صناعية أو فرع لها يعمل به من ٥٠ الى ١٩٩ عاملا بأن يعهد الى أحد العاملين بها بالإشراف على الأمن الصناعى ، كما أوجبت المادة الخامسة منه تشكيل لجنة للأمن الصناعى ، فإن مفاد هذين النصين أن الفعل المادى المؤثم في كل منهما يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابع متجددا يتوقف استمرار الأمر الماقلب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة صاحب المنشأة الصناعية . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مسمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل ارادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة ويجب محاكمته عنها ، ولما كان الحكم الصادر في اللجنة رقم ٩٩٨ لسنة ١٩٦٥ بندر المحلة قد أصبح نافذا قبل ١٩٦٩/١٢/١٥ وهو السوم الذى وقعت فيه الجريمتان موضوع المحاكمة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى بقبول الدفم السالف السان بكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعنيه بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع تعين أن يكون مع النقض الاحالة » .

من اليوم التالى لانتهاء حالة الاستمرار كضبط السلاح مثلا ، أما اذا حصل
انقطاع لهذه الحالة فان المدة تبدأ من اليوم التالى للانقطاع .

وفى هلا قضت محكمة النقض بأن :

« جريمة احراز السلاح النارى المشتمل على المشتمل والنخيرة بغير ترخيص من
الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطه المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها
بمضى المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار » .
(طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

مادة (٢٧)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرين
جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الخامسة .

الشرح

١٩١ - الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة :

تعاقب المادة على الجرائم الآتية :

١ - عدم ابلاغ الأشخاص المعفيين من الحصول على الترخيص بحيازة
السلاح أو احرازه المنصوص عليهم في المادة الخامسة من القانون خلال
شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بيانا بعددها وأوصافها إلى مقر الشرطة
الذى يقع فى دائرته محل اقامتهم .

٢ - عدم ابلاغ الأشخاص المعفيين من الحصول على الترخيص بحيازة
السلاح أو احرازه المنصوص عليهم في المادة الخامسة من القانون مقر
الشرطة الذى يقع فى دائرته محل اقامتهم عن كل تغيير يطرأ على البيان
المتعلق بعدد وأوصاف الأسلحة التى حصلوا عليها خلال شهر من التغيير .

٣ - عدم تسليم المعفى من الترخيص فى حالة اسقاط وزير الداخلية
أو من ينوب عنه للإعفاء السلاح الذى يحوزه أو يحوزة الى مقر الشرطة
الذى يقع فى دائرته محل اقامته خلال أسبوعين من تاريخ اعلانه بقرار
الاسقاط أو فور اعلانه بالقرار اذا نص القرار على تسليمه فى الحال وفى
المكان الذى يحدده اذا حدد مكانا آخر غير مقر الشرطة الذى يقيم فى دائرته
المعفى من الترخيص .

٤ - ارتكاب العمد ومشايخ البسلاد والعزب الفعليين برقمى

١ ، ٢ بالنسبة لقطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح الترخيص بحيازتها (م ٢/٨) - فقد أوضحنا في شرح المادة الثامنة أن العقوبة التي توقع على المقيمين من الترخيص توقع أيضا على العمد ومشايخ البلاد والعرب .

كما أوضحنا أن زوال صفة أى من هؤلاء دون علمه لا تجعله حائرا .
أو محرزا للسلاح بغير ترخيص .

(راجع في التفصيل بند ٨٠) .

١٩٣ - العقوبة المنصوص عليها بالمادة :

العقوبة المنصوص عليها بالمادة هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين .
فالحكم بالعقوبتين معا جوازي للمحكمة وليس وجوبيا ، فلها توقيع إحدى العقوبتين فقط دون الأخرى على الجاني .

والحد الأقصى لمدة الحبس ستة أشهر ولكن المادة لم تضع له حدا أدنى .
ومن ثم يرجع في ذلك الى نص المادة ١٨ عقوبات وهي تضع حدا أدنى لعقوبة الحبس أربعين ساعة .

ولم تضع المادة أيضا حدا أدنى لعقوبة الغرامة فيرجع في ذلك الى المادة ٢٢ من قانون العقوبات التي وضعت حدا أدنى للغرامة قدره مائة قرش .

مادة (٢٨)

معاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه كل
ممن اتجر بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ •

وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن
خمسين جنيهًا ولا تزيد على ثلاثمائة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اتجر
أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحًا ناريًا من
الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وفي البند الأول من القسم الأول
من الجدول رقم ٣ •

وتكون العقوبة السجن إذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب)
من القسم الأول من الجدول رقم ٣ وبالقسم الثاني منه •

الشرح

١٩٣ - جريمة الحيازة أو الاحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو
الصنع أو الإصلاح معاقب عليها بالمادة ٢٨ :

جعل الشارع عقوبة جريمة الحيازة أو الاحراز بصفة مجردة أى
المقصودة لذاتها العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٦ •

أما إذا كان القصد من جريمة الحيازة أو الاحراز الاتجار أو الاستيراد
أو الصنع أو الإصلاح فإنه يعاقب عليها بعقوبة أخرى أخف أفراد لها نص
المادة ٢٨ •

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « البين من استقراء أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى
نشان الأسلحة والذخائر والتعديلات التى طرأت عليه أن المشرع قد راعى

فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الاحراز ، فقرر لجريمة حيازة أو احراز الأسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة أو الاحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ ، أما إذا كان الاحراز أو الحيازة في نطاق الاتجار المرخص بمزاويله ، فقد ارتفع عن الفعل التائيم وحقت له الإباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر أو وفقاً للأحكام العامة في قانون العقوبات » .

(طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

٢ - « ان البين من استقراء القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الاحراز فقرر لجريمة حيازة أو احراز الأسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة أو الاحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه ، أما إذا كان الاحراز أو الحيازة في نطاق الاتجار المرخص بمزاويله فقد ارتفع عن الفعل التائيم وحقت له الإباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر أو وفقاً للأحكام العامة في قانون العقوبات » (١) .

(طعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٩)

(١) وتجب ملاحظة أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من تعاقبه بعقوبة جنائية (السجن) إذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) وبالقسم الثاني منه .

الجرائم والعقوبات المنصوص عليها بالمادة :

١٩٤ - (١) الاتجار بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء :

يعاقب النص على الاتجار بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء المنينة:
بالمجدول رقم (١) بفرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه .
فمعقوبة هذه الجريمة هي الفرامة فقط .
ويقضى بمصادرة الأسلحة المضبوطة عملاً بالمادة (٣٠) كما منتهى .

وواضح أن المادة لا تعاقب على استيراد أو صنع أو إصلاح الأسلحة البيضاء بطريق الحيازة أو الاحراز كما فعلت بالنسبة للأسلحة الأخرى - كما سنرى - غير أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون الواردة بالباب الثاني (في استيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار بها وصنعها وإصلاحها) تنص على أنه لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها والاتجار بها أو صنعها أو إصلاحها . فإنها تكون قد حظرت استيراد وصنع وإصلاح الأسلحة البيضاء بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه ، وإذا كانت المادة (٢٩) من القانون تنص على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين ، فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تكون واجبة التطبيق على استيراد أو صنع أو إصلاح الأسلحة البيضاء بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه .

١٩٥ - (٢) الاتجار في الأسلحة غير المتشخصة والمتسلسلات بجميع

أنواعها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بطريق الحيازة أو الاحراز بغير ترخيص :

تعاقب المادة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبفرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على ثلاثمائة أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز بغير ترخيص سلاحاً

ناريا من الأسلحة المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ (:الأسلحة النارية غير المششخنة) وفى البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ (المسدسات بجميع أنواعها) .

فالقضاء بالحبس والعرامة مما جوازى للمحكمة ويجوز لها القضاء بأحدى هاتين العقوبتين فقط ويجب الحكم بالمصادرة طبقا للمادة (٣٠) كما سنرى .

وهذه العقوبة نصت عليها المادة للاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بطريق الحيازة أو الاحراز أما اذا كان الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير طريق الحيازة أو الاحراز فان الجانى يخضع للعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون التى تعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين .

والاتجار بالأسلحة والذخائر واستيرادها بغير طريق الحيازة أو الاحراز متصور وقوعه بسهولة من التاجر أو المستورد الذى يبيعها قبل أن يتسلمها بالفعل ، أو من الوسيط فى الصفقة ، فانه يصبح أن يعد بدوره تاجرا فى أحكام هذا القانون . أما صناعتها أو اصلاحها فامران يتعذر تحققهما إلا عن طريق الحيازة أو الاحراز(٢) .

١٩٦ - (٣) عقوبة الاتجار فى البنادق المششخنة بفسير ترخيص والاتجار فى المبالغ والمبالغ الرشاشة أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها جميعا بطريق الحيازة أو الاحراز :

تعاقب المادة بالسجن كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز بغير ترخيص سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص

عليها في البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ (البنادق المششخنة من أى نوع) .

وكذلك كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ (المدافع والمدافع الرشاشة) وهذه العقوبة عقوبة جنائية .

والحد الأدنى لعقوبة السجن ثلاث سنوات وحدها الأقصى خمس عشرة سنة (م ١٦ عقوبات) :

ويجوز للمحكمة استكمال الرافعة مع الجاني عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وتبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور .

والعقوبة سائلة الذكر رصدها المادة - كما هو الحال بالنسبة للجريمة السابقة - للاتجار في البنادق المششخنة والمدافع والمدافع الرشاشة أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بطريق الحيازة أو الاحراز . أما اذا كان ذلك بغير طريق الحيازة أو الاحراز وهو متصور بسهولة في الاتجار والاستيراد فإن الجاني يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون التي تعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

(راجع في التفصيل البند السابق) .

كما يقضى في الحالتين السابقتين بالمصادرة عملا بالمادة ٣٠ من القانون كما سترى .

مادة (٢٨ مكررا)

إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، يخطر بخطر مسجل بعليل الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة .

ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحا انتهت مدة الترخيص له به لعدم تقديمه بطلب التجديد في الميعاد بفرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد علي خمسين جنيها إذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص .

وإذا انقضت مدة ستة اشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الفرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه .

وإذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الفرامة (١) .

الشرح

١٩٧ - الخطأ المرخص له بتقديم طلب تجديد الترخيص ، اجراء تنظيمي :

راينا سلفا أن المادة الثانية من القانون نصت على أن يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهي في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الاصدار ، ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات وراينا أن الترخيص ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء المدة المحددة ، فلا يتوقف انهاؤه على صدور قرار بذلك من جهة الادارة أو توجيه اخطار منها للمرخص له قبل انقضاء المدة المحددة .

(١) المادة مضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

أما ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (٢٨ مكررا) من أنه إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطاب مسجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ، فهو نص تنظيمي ولا يؤثر في انتهاء الترخيص بانتهاء مدته ، ومن ثم لا يترتب على مخالفة هذه الفقرة ثمة أثر فيما يتعلق بانتهاء الترخيص(٢) .

١٩٨ - عقوبة عدم تجديد الترخيص بعد انتهاء مدته قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ :

لما كانت المادة الثانية من القانون تنص على أن يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهي في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الإصدار ، فكان يترتب على انتهاء مدة الترخيص اعتبار الشخص حائزا أو محرزا للسلاح بغير ترخيص ويخضع لعقوبة الجناية المنصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون .

١٩٩ - دواعي إضافة نص المادة (٢٨ مكررا) بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ :

لم يكن نص المادة (٢٨ مكررا) واردا بمشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وإنما أضافته إليه لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب وقد أفصحت في تقريرها عن دواعي إضافة هذا النص بقولها :
« وقد لاحظت اللجنة عند مراجعتها لهذه المادة(٣) أن البند (ج)

(٢) وقد نصت أيضا المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (معدلة بالقرار الوزاري رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣) على أن يقدم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل .

(٣) المادة العاشرة .

يعتبر الترخيص ملغياً اذا لم يتم تجديده فى الميعاد ولو كان ذلك لا دخل لارادة المرخص له فيه ، وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذى يحوز سلاحا دون أن يحصل مسبقاً على ترخيص بحمله ومن ثم يتعرض لنفس العقوبة . لهذا ألغت اللجنة هذه الفقرة من المادة (١٠) وأضافت مادة جديدة برقم (٢٨ مكررا) تنظم حالات عدم تجديد الترخيص فى المواعيد المقررة ، وجعلت العقوبة فى جميع الأحوال الغرامة فقط ، واشترطت اللجنة اخطار صاحب الشأن بخطاب مسجل يعلم الوصول قبل نهاية الترخيص بشهر على الأقل ، .

الجرائم والعقوبات المنصوص عليها بالمادة :

♦ ٢ - عدم قيام المرخص له بتسليم السلاح الذى انتهت مدة ترخيصه فور انتهاء الترخيص :

تعاقب الفقرة الثانية من المادة المرخص له الذى يحوز أو يحرز سلاحا انتهت مدة الترخيص له به ولم يتقدم بطلب تجديده فى الميعاد اذا لم يتم تسليم سلاحه فور انتهاء الترخيص .

فالفقرة المذكورة لا تعاقب على عدم تجديده ترخيص السلاح وانما تعاقب على عدم تسليم السلاح الى مقر الشرطة فور انتهاء الترخيص . والعقوبة الواردة بها هى الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها . وهى عقوبة مخالفة ، وبذلك لا يجوز أن تأمر المحكمة بوقف تنفيذ هذه العقوبة (م ٥٥ عقوبات) .

♦ ٢١ - عدم قيام المرخص له بتسليم السلاح الذى انتهت مدة ترخيصه خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدة الترخيص :

تعاقب الفقرة الثالثة من المادة المرخص له الذى يحوز أو يحرز سلاحا انتهت مدة ترخيصه ولم يتقدم بطلب تجديده فى الميعاد اذا لم يتم تسليم سلاحه خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الترخيص .

والعقوبة التي رصدتها لهذه الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه وهي عقوبة جنحة .

٢٠٢ - (٣) علم قيام المرخص له بتسليم السلاح الذي انتهت مدة ترخيصه بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الترخيص :

تماقتب الفقرة الرابعة من المادة المرخص له الذي يحوز أو يحرز سلاحا انتهت مدة ترخيصه ولم يتقدم بطلب تجديده في الميعاد ، اذا لم يسلم سلاحه بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الترخيص والعقوبة الواردة بها هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وهي عقوبة جنحة .

وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

« لما كانت المادة ٢٨ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه : « اذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطاب مسجل بملام الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ، ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحا انتهى مدة الترخيص له به لعدم تقديمه طلب التجديد في الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهًا اذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص - واذا انتهت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه - واذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة . وكان الثابت من مدونات الحكم أن المظعون ضده قد تجاوز مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ مكررا من القانون سالف الذكر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به ومن ثم يتعين معاقبته بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه اعمالا لهذا النص واذا قضى الحكم المظعون فيه بمعاقبة المظعون ضده بتفريمه مبلغ عشرة جنيهات فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون لنزوله

عن الحد الأدنى للمعقوبة المقررة قانونا - لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه وذلك عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض » .

(علن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)

٢٠٣ - المادة (٢٨ مكررا) تعتبر أصلح للمتهم :

المادة (٢٨ مكررا) المضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ (الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٠ والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى أول يونية سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٢) جعلت عقوبة عدم تسليم السلاح بعد انتهاء مدة ترخيصه وعدم تجديده فى الميعاد ، الغرامة فى جميع الأحوال أى أيا كانت المدة التى انقضت على تاريخ انقضاء مدة الترخيص ، كما نصت المادة (٣٠) المستبدلة بذات القانون على عدم الحكم بالمصادرة كمعقوبة تكميلية فى هذه الجريمة ، ولما كانت حيازة أو احراز هذا السلاح بعد انتهاء مدة الترخيص قبل اضافة هذا النص - كما اوضحنا سلفا - تعد جناية يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦ فضلا عن الحكم بمصادرة السلاح محل الجريمة عملا بالمادة ٣٠ ، فان نص المادة (٢٨ مكررا) يصبح أصلح للمتهم ويجب تطبيقه على الوقائع التى لم يصدر فيها حكم بات حتى تاريخ صدوره فى ١٩٧٨/٥/٢٠ عملا بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون المعقوبات .

وفى هذه قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٨١/٥/٦ فى الطعن رقم

١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق بأن :

» لما كان قد صدر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ - بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٨ - القانون رقم ٢٦/١٩٧٨ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر ، ونص فى المادة الثامنة والعشرين مكررا منه على أنه « اذا لم

يتقدم المرخص له بطلب التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، يخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ويماقب كل من يحوز أو يحرز سلاحا ناريا انتهت مدة الترخيص به لعدم تقديمه طلب التجديد في الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها إذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص . وإذا انقضت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه . وإذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة ، وما جاء في تقرير لجنة الأمن القومي والتنمية القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ما نصه: « وقد لاحظت اللجنة عند مراجعتها لهذه المادة (يقصد المادة العاشرة من المشروع) أن البند (ج) يعتبر الترخيص مافيا إذا لم يتم تجديده في الميعاد ولو كن ذلك لا دخل لارادة المرخص له فيه ، وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذى يحوز سلاحا دون أن يحصل مسبقا على ترخيص بحمله ، ومن ثم يتعرض لنفس العقوبة ، لهذا ألغت اللجنة هذه الفقرة من المادة العاشرة وأضافت مادة جديدة برقم ٢٨ مكررا تنظم حالات عدم تجديد الترخيص فى المواعيد المقررة ، وجعلت العقوبة فى جميع الأحوال الغرامة فقط » . فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ يكون هو القانون الأصاح للمتهم بما تضمنه فى خصوص التهمة المسندة اليه من عقوبات أخف من تلك التى تضمنها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ويكون لذلك هو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات » .

مادة (٢٩)

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

الشرح

٢٠٤ - العقوبة المنصوص عليها بالمادة :

العقوبة المنصوص عليها بالمادة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين أى أن الحكم بالحبس والغرامة مما جوازى للمحكمة ، فلها توقيع إحدى العقوبتين فقط وهذه العقوبة عقوبة جنحة .

٢٠٥ - الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة :

تماقب هذه المادة على المخالفات التى تقع لأحكام القانون ، ولم يرد لها عقوبة فى نص آخر .

وقد اشرنا الى بعض هذه الجرائم فى أماكن متفرقة من الكتاب ، ونورد الآن حصرا لهذه الجرائم .

١ - تسليم السلاح المرخص به الى الغير قبل الحصول على ترخيص فى ذلك طبقا للمادة الأولى من القانون (م ٣) .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

» لما كان تسليم السلاح الى آخر غير مرخص له فى حيازته أو احرازه يترتب عليه إلغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر الأمر الذى يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون

فيه اذ أثبت في حق الماطون ضده - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تساميه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته أو احرازه واعتبره مسئولا جنائيا عنها بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة سالفة الذكر الى الغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر تحريم احرازه وتداوله بالنسبة اليه والغير ، كان يتعين انقضاء بعقوبة المصادرة طبقا لنص المادة ٣٠ سالفة الذكر باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها .

(طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ - وفي هذا المعنى : طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١١)

اما الشخص الذى تسلم السلاح فانه يكون قد حازه أو احزره بغير ترخيص ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة (٢٥ مكررا) أو بالمادة (٢٦) بحسب نوع السلاح .

وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

« مؤدى نصوص المواد ١ ، ٣ ، ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن احراز السلاح الناري يستلزم الحصول على ترخيص بذلك لمحرزه أو حائزه ولو كان السلاح مرخصا به للغير . ولما كان الماطون ضده قد أحرز السلاح الناري المضبوط قبل أن يحصل على ترخيص بذلك فان فعله يكون معاقبا عليه طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون سالف البيان التى تنص على عقوبة السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، ويكون الحكم الماطون فيه اذ استبعد تطبيق تلك المادة وأوقع على الماطون ضده عقوبة الغرامة وحدها قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه ومعاقبة الماطون ضده وفق هذه المادة » .

(طعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩)

٢ - مخلفة قيود الترخيص التى يضمها وزير الداخلية . فقد نصت

الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون على أن لووزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييمه بأى شرط يراه . ولم ينص القانون على عقوبة توقع على من يخالف قيود الترخيص التى يضمها وزير الداخلية ، أو من ينيبه عنه ، ومن ثم تطبق العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٢٩) .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

« وحيث أن المطعون ضده - وهو من الحفراء المحصنين - ضبط خارج دائرة خفارته يحمل سلاحا مرخصا له بحمله وذخائره مما تستعمل فيه فقضى الحكم المطعون فيه ببراءته للأسباب الواردة بوجه الطعن . ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر تنص على « لووزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه . » - وكانت المادة ٣٧ منه تنص على أن لووزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، فقد اصدر وزير الداخلية قرارا تنفيذا فى ١٩٥٤/٩/٧ نص فى مادته الثانية على أن ينوب المحافظ أو المدير على حسب الأحوال عن وزير الداخلية فى الاختصاصات المخولة له فى المادتين ١ و٤ من القانون - ونص فى المادة الرابعة منه فيما نص عليه بالنسبة الى الحفراء المحصنين على قصر الترخيص على دائرة الحفارة . لما كان ذلك ، وكان القانون قد حدد فى المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ عقاب أفعال عينها ليس من بينها الفعل موضوع الدعوى ، ونص فى المادة ٢٩ على عقاب كل مخالفة أخرى لأحكامه ، وكانت مخالفة قيود الترخيص هى فى واقع الأمر مخالفة لمقتضى المادتين ٤ و٢٩ من القانون وللمادتين الثانية والرابعة من القرار الذى اصدره وزير الداخلية فى ١٩٥٤/٩/٧ المعدل بقراريه الصادرين فى ٥ من يونية سنة ١٩٥٥ و١٦ من يولية سنة ١٩٥٦ بمقتضى الساطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون ، فان الحكم يكون قد أخطأ اذ قضى بالبراءة خلافا لذلك . ولما كان القول بأن مخالفة هذا القيد يتخلف

بها الترخيص لا سند له من القانون ، فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه
وتأييد الحكم المستأنف » .

(طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥)

٣ - عدم تسليم المرخص له السلاح في حالتي السحب والالغاء الى
مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل اقامته خلال اسبوعين من تاريخ
اغلائه بالالغاء أو السحب ، أو عدم تسليمه فوراً وفي المكان المحدد اذا قرر
وزير الداخلية أو من ينيبه عنه تسليمه فوراً في مكان محدد (م ٣/٤) .
(راجع في التفصيل شرح المادة الرابعة) .

٤ - الحصول على أكثر من رخصة واحدة عن جميع الأسلحة المصريح
بحملها أو الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص .

٥ - عدم تسليم المرخص له أو ورثته حسب الأحوال في حالة اعتبار
الترخيص ملفياً طبقاً للمادة العاشرة من القانون السلاح الى مقر الشرطة
الذي يقع في دائرته محل اقامة المرخص له خلال اسبوعين من تاريخ اعتبار
الترخيص ملفياً أو عدم تسليمه فوراً وفي المكان الذي حدد لذلك اذا صدر
قرار بذلك من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه (م ٤ ، ١٠) .

ولا محل هنا للقول بمرئان الميعاد السابق من تاريخ اعلان المرخص
له أو ورثته كالشأن في حالتي السحب والالغاء ، لأن اعتبار الترخيص
ملفياً يتم بقوة القانون ، وقد لا تعلم جهة الادارة بأسباب اعتبار الترخيص
ملفياً أصلاً ومع هذا لا يبدأ الميعاد في حق الوارث الا من تاريخ علمه بالوفاة
شرطاً أن يكون السلاح في حيازته .

وهذا الاتجاه هو ما أخذت به محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ
١٩٨٢/٢/١٧ (منشور بينه ٩٦) .

٦ - حمل الأسلحة البيضاء ولو غير مرخص بها والأسلحة النارية
المرخص بها ، والأسلحة التي لا يجوز بحال الترخيص فيها في المحال العامة
التي يسمح فيها بتقديم الخمر أو في الأمكنة التي يسمح فيها بلبس الميسر

أو في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح (م ١١ مكررا) - راجع في التفصيل
بند (١٠٢) .

وقد قضت محكمة النقض بتساويخ ١٩٨٠/٤/٢٩ في الطعن رقم
١٦٠١ لسنة ٤٩ ق بأن :

« لما كان ذلك ، وكان البين من إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول
درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم باطلاقه عيارا ناريا
داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح الناري - الذي أطلقه -
في فرج ، وهو ما يستل بالضرورة في ذات الحركة الإجرامية التي أتاها ،
ونبهته الى هذا التعديل ليبيد دفاعه فيه ، فإنه لا شائبة بطلان في إجراءات
محكمة أول درجة وما ترتب عليها من حكم أصدرته ، وإذ كان من المقرر
- بالإضافة الى ذلك - أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا
النحو - حتى ولو لم تلتفت نظر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان
الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية مادام أن المتهم حين استأنف الحكم
كان على علم بهذا التعديل بما يتيج له ابداء دفاعه على أساسه - كما هو
الحال في الدعوى - فإن نفي الطعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان أو
الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له » .

٧ - استيراد الأسلحة البيضاء المنصوص عليها في الجدول رقم (١)
المرفق للقانون أو صنعها أو اصلاحها بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية
أو من ينوبه عنه (م ١٢) .

(راجع في التفصيل بند ١٩٤) .

٨ - مخالفة المرخص له في استيراد الأسلحة وذخائرها المنصوص
عليها بالمادة الأولى من القانون ، أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها
- قيود الترخيص التي يضعها وزير الداخلية أو من ينوبه عنه (م ١٢/٢) .
٩ - عدم امساك المرخص له بالاتجار في الأسلحة أو ذخائرها دفترين
لكل من الأسلحة والذخائر الموضحة بالمادة (١٤) من القانون يقيده في

أحدهما الوارد منها وفي الثاني ما يتم فيها من تصرفات أو عدم قيد البيانات المذكورة بأحد الدفترين (م ١٤) .

(راجع شرح المادة ١٤) .

١٠ - الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها وإصلاحها في محل واحد
(م ١٨ مكررا) .

١١ - عدم امساك المرخص له في إصلاح الأسلحة دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للإصلاح والثاني للصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم (م ٢١) .

١٢ - استعمال دفاتر مما نص عليه في المادتين ١٤ ، ٢١ من القانون غير مطابقة للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية أو دون أن تكون مرقومة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم المحافظة ، أو المديرية ، (م ٢٣) .

١٣ - نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ (أو المدير) الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة أو الذخائر مبينا فيه كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقولة إليها واسم كل من الراسل والمرسل إليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى تفرض لمصلحة الأمن العام ، أو نقسل أسلحة أو ذخائر على خلاف ما تضمنه الترخيص (م ٢٤) .

١٤ - الاتجار في الأسلحة النارية المنصوص عليها في الجدولين رقمي (٢ ، ٣) المرفقين للقانون وذخائرها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بدون ترخيص وذلك بغير طريق الحيازة أو الاحراز .

(راجع شرح المادة ٢٨) .

١٥ - عدم اخطار الأشخاص المرخص لهم فى الاتجار فى الأسلحة
والذخائر أو فى استيرادها أو اصلاحها أو صنعها المحافظ (أو المدير)
بكتاب موصى عليه يعلم الوصول فى خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن
الأسلحة والذخائر الموجودة بها لتعطى لهم رخص طبقا لهذا القانون
» م ٣٥ «

مادة (٣٠)

يحكم في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ مكرراً بمصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة .

وتخصص الأسلحة التي آلت الى الدولة ، لوزارة الداخلية (١) .

الشرح

٣٠٦ - تعريف المصادرة :

المصادرة عبارة عن نزع ملكية المال جبراً بغير مقابل واضافته الى ملك الدولة (٢) . والمصادرة نوعان :

مصادرة عامة وهي نزع ملكية أموال المحكوم عليه جملة . وهي نادرة على التشريعات الحديثة ، وقد حرمها الدستور المصري في المادة ٣٦ منه التي نصت على أن (المصادرة العامة للأموال مخطورة) ، ويعزى ذلك الى عدم استيفائها الشروط التي ينبغي توافرها في العقوبات الحديثة فهي غير شخصية اذ تتجاوز آثارها المحكوم عليه الى من يصلونهم بل وإلى دائنيه ، كما أنها غير انسانية اذ تجرد المحكوم عليه من وسائل العيش وتضمه في أقسى ظروف الفقر وتكاد تدفعه الى تلمس أسباب العيش في الاجرام .

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - وكان نصها قبل التعديل كالآتي :

« يحكم بمصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة » .

(٢) الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الثالثة ١٩٥٥ ص ٤٢٣ .

ومصادرة خاصة وهى التى تنصب على شئ بعينه يكون جسم الجريمة أو يكون قد استعمل فيها أو تحصل منها ، وهى التى ينص الشارع المصرى على أحكامها العامة فى المادتين ٣٠ ، ٣١ عقوبات . وهذه المصادرة الخاصة لا تجوز الا بحكم قضائى وعلى هذا نصت المادة ٣٦ من الدستور بقولها : « ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » .

راجع فى التفصيل بند (١٣٦) .

والمصادرة ترد على المنقول والمعار لأن تعبير الأشياء الذى استعمله الشارع فى المادة ٣٠ عقوبات يتسع للمنقول والمعار على السواء . والمعار يتصور ضبطه لكى يكون محلا للمصادرة وذلك بوضعه تحت الحراسة أو الحجز عليه (٣) .

والمصادرة الخاصة قد تكون جوازية وقد تكون وجوبية ، ففى الحالة الأولى تكون عقوبة خالصة وفى الحالة الثانية تكون تدبيرا احترازيا ، وبالإضافة الى ذلك فقد تكون المصادرة تمويضا .

والمصادرة الجوازية ترد على أشياء حياتها مشروعة ولكن قامت بينها وبين الجريمة صلة ، فهى عقوبة تكميلية توقع على الجانى تبعاً لعقوبة أصلية ، ومن ثم لا توقع على الجانى اذا حكم ببراءته أو قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة مثلا ، الا أن هذه المصادرة قد تكون وجوبية بنص صريح كما هو الحال فى المواد ١٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ من قانون العقوبات .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات على محل المصادرة الجوازية بقولها : « يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى تحصات من الجريمة وكذلك

(٣) الدكتور مجيب حسنى : شرح قانون العقوبات القسم العام - الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ، ص ٨٣٩ .

«الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية » - وواضح أن الفقرة المذكورة أوجبت ألا يخل الحكم بالمصادرة بحقوق الغير الحسن النية - والمتصود بالغير الحسن النية ، هو كل من لا يسأل جنائيا عن الجريمة ، أى كل من لا يمد فاعلا لها أو شريكا فيها ، فهو (غير) من الوجهة الجنائية بالنسبة للجريمة ، (وحسن نيته) يعنى أنه لا يتوافر لديه قصد أو خطأ بالنسبة لها ، وهو على هذا النحو لا يستحق عقوبة هذه الجريمة ولو كانت مجرد عقوبة تكميلية ، وهذا الحكم يؤكد شخصية العقوبة .

وقد استعمل الشارع فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ عقوبات لفظ (حقوق) دون تقييدها ، ومن ثم تتسع الحماية للحقوق العينية على اختلاف أنواعها فلا تقتصر على حق الملكية ، ولكن لا تمتد الى الحقوق الشخصية إذ هى لا تنصب على الشيء وإنما تتعلق بذمة المدين .

أما المصادرة الوجوبية فتستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء أى يكون الشيء خارجا عن دائرة التعامل ؛ ومن ثم يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، فهى تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، ولذلك لا يشترط للحكم بها أن يصدر حكم بالادانة على متهم فيقضى بهها ولو قضى ببراءة المتهم .

وقد عبرت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ عن محل المصادرة الوجوبية بقولها : « وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يمد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم » .

وقد عرفت محكمة النقض المصادرة بقولها :

١ - « المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات

صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية
تكميلية فى الجنايات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك - فلا يجوز
الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية * وقد تكون
المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن
دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى
مواجهة الكافة * كما قد تكون المصادرة فى بعض القوانين الخاصة من قبيل
التمويضات المدنية اذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة الى المجنى عليه
أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار » *

(طعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)

٢ - « ان المصادرة اجراء الفرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة
ذات صلة بجريمة ، قهرا عن صاحبها ، وبغير مقابل ، وهى عقوبة اختيارية
تكميلية فى الجنايات والجنح ، الا اذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز
الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون
المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن
دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى
مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة فى بعض القوانين الخاصة من قبيل
التمويضات المدنية ، اذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة الى المجنى عليه
أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهى بوصفها
الأول تكون تدبيرا وقائيا على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشئ
خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى بوصفها الثانى توفر للمجنى عليه
صفة المطالبة بها كتعويض وفى أن يتتبع حقه فى ذلك أمام درجات القضاء
المختلفة ، حتى فى حالة الحكم بالبراءة » *

(طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

٢٠٧ - الأحوال التي يقضى فيها بمصادرة الأسلحة والذخائر طبقاً للمادة (٣٠) من القانون :

نصت المادة (٣٠) على أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال غير ما نص عليه في المادة (٢٨ مكرراً) ، وهذه المادة هي التي تعاقب المرخص له على عدم تسليم السلاح الى جهة الشرطة بعد انتهاء الترخيص اذا لم يقدم طلب تجديد الترخيص في الميعاد وقد جاء بتقرير لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ في هذا الصدد أنه :

« عندما استحدثت اللجنة المادة ٢٨ مكرراً ، لاحظت أن المادة ٣٠ من القانون تقضى بمصادرة الأسلحة موضوع الجريمة في جميع الأحوال . ومن ثم كان من اللازم ادخال تعديل على المادة ٣٠ ينص على عدم مصادرة الأسلحة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٨ مكرراً الخاصة بعدم تجديد الترخيص لاختلاف الوضع فيما هو عليه من المادة ٣٠ » .

ونص المادة - كما هو ظاهر - يشمل القضاء بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة ، ومن ثم اذا قضت المحكمة بمصادرة الأسلحة دون الذخائر - رغم ضبطها - يكون حكمها مشوباً بمخالفة القانون .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة مع وجوب الحكم بها اصلاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار اليه يكون قد خالف القانون » .

(طعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٨)

٢٠٨ - اتجاه محكمة النقض في القضاء بالمصادرة على ضوء المادة (٣٠) من قانون الأسلحة والذخائر والمادة (٣٠) عقوبات :

سارت محكمة النقض في قضائها على أن المصادرة المنصوص عليها بالمادة (٣٠) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (المعدل) في شأن الأسلحة والذخائر هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . وأنه يبنى على ذلك وجوب القضاء بالمصادرة ولو ارتبطت جريمة السلاح والذخيرة بجريمة أخرى عقوبتها أشد عملا بنص المادة ٣٢/٢ عقوبات التي توجب القضاء بالعقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة باعتبارها تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، ولكن لا يمتد هذا الجنب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم .

وأنه يجب أن يكون القضاء بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر على مدى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب ألا يخل الحكم بالمصادرة (بحقوق الغير الحسن النية) ، وهو الشخص الذى لم يسهم فى الجريمة بصفة فاعل أصلى أو شريك .

وعلى ذلك اذا قدم متهمان الى المحاكمة الأول بتهمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص والثانى بتهمة تسليم السلاح المذكور (المرخص به) الى المتهم الأول بدون أن يكون الأخير مرخصا له فى حيازته أو احرازه ، وقضت المحكمة ببراءة المتهم الثانى لما ثبت لها من أن المتهم الأول هو الذى تطوع لتوصيل السلاح الى آخر وأخذه من مكان الحراسة فانه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بمصادرة السلاح المملوك للمتهم الثانى .

ولما كانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة - بما فى ذلك المالك والمأجر والمحرز على السواء - وهو

ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا في حملها ، فانه اذا كان السلاح غير مرخص به لأى من هؤلاء ، أوجب الحكم بمصادره ولو قضى فى الدعوى ببراءة المتهم. مما أسند اليه باعتبار المصادرة تدبيرا وقائيا ترد على شيء محرم تداوله .

واتجاه محكمة النقض المذكور يؤدى الى أنه يجب الحكم دائما بمصادرة الأسلحة المنصوص عليها فى القسم الثانى من الجدول رقم (٣) المرافق للقانون وذخائرها ، وكذا كاتمات أو مخفضات الصوت ، والتلسكوبات التى تركيب على الأسلحة النارية باعتبار أنه لا يجوز بأى حال الترخيص بها (م ٢/١ من قانون الأسلحة والذخائر) .

ونعرض فيما يلى قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد ، ونبدأ بقضاياها فى شأن المصادرة التى تغل بحقوق الغير الحسن النية ويجب عدم الحكم بها وتلك التى لا تغل بهذه الحقوق ويجب القضاء بها ، ثم نورد قضاها فى كون المصادرة عقوبة تكميلية وما يترتب على ذلك من آثار .

قضاء محكمة النقض :

٢٠٩ - أولا : قضاء محكمة النقض فى المصادرة التى تغل بحقوق الغير الحسن النية ويجب عدم الحكم بها وتلك التى لا تغل بهذه الحقوق ويجب الحكم بها .

١ - تسليم الشركة (شركة لها) المالكة للسلاح المملوك لها الى مدير الأمن بها المرخص له ببيعاته وأحرازه وارتكاب الأخير جريمة حمل سلاح فى فرح وموت خطأ يقتضى منه توجب المصادرة :

فقد قضيت فى ذلك بأن :

« وان كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن

للأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إلا أن ذلك لا يخل بحقوق الغير حسن النية على ما تقتضيه المادة ٣٠ من قانون العقوبات . وإذا كان الثابت من الأوراق أن السلاح المضبوط ملك لشركة النصر للأغذية (قها) وكان مسلما للمتهم بسبب وظيفته لاستعماله في حراسة مصنع الشركة فإنها تكون من الغير حسن النية مما ينتفي معه وجوب مصادرة السلاح المضبوط ،

(طعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣)

٢ - تسليم مالك السلاح السلاح المملوك له إلى خطيره المرخص له في حياته وإحرازه ينتفي معه وجوب المصادرة .

وفي هذا قضت بأن :

« وحيث أن تسليم السلاح إلى غير المرخص له في حياته أو إحرازه يترتب عليه إلغاء الترخيص - وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر - الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور . لما كان ذلك ، وكان المشرع وهو يصدر بيان أحكام التصرف في الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق قد نص في المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء إذا كانت محللا للمصادرة ، فإنه ما كان للحكم المجلون فيه أن يقتضي برد السلاح المضبوط إلى المظنون ضده ، أما وهو قد فعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وإلغاء قضائه برد هذا السلاح . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مصادرة

الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال ، الا انه يجب تفسير هذا النص على حدى القساعة المتصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية . وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة الى الكافة - بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى حملها - أما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصا له قانونا فيه فانه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن المظنون ضده الثانى أثار أن المظنون ضده خفي فى بنك التسليف وأنه قد سلم اليه السلاح مرخصا من البنك وهو دفاع قد يؤدى تحقيقه الى ثبوت أن السلاح مملوك للبنك وأنه مرخص به للمظنون ضده الثانى لحراسة أمواله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الترخيص لحفي المالك بحمل السلاح لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص ، ومن ثم فإن ثبوت ملكية البنك للسلاح المضبوط وانقطاع صلتته بالجريمة يحولان دون الحكم بمصادرته . لما كان ما تقدم ، وكان خطأ الحكم فيما أمر به من رد السلاح الى المظنون ضده المذكور قد حجب عنه عن تقصى ملكية ذلك السلاح والحكم بمقتضى القانون فانه يتمين أن يكون مع النقص الاحالة ، .

(طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١١)

٣ - لا تجوز المصادرة اذا كان السلاح مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا او شريكا فى الجريمة :
'وفى هذا قضت بان :

(١) « لما كان ذلك ، وكانت الأسلحة غير محرم احرازها من الأصل وانما يجوز الترخيص لبعض الافراد بحملها او احرازها اذا توافرت فيهم شروط خاصة ، وكان نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جنيح الأحوال

يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير الحسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة ، فانه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه مادام مرخصا له قانونا فيه ، لما كان ما تقدم ، فان القضاء بالمصادرة يكون منطويا على خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

(طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/١٤)

(ب) « اذا كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اتى اتخاذها الحكم المطعون فيه سندا لقضائه بالمصادرة - تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرماً تداوله بالنسبة الى الكافة - بما فى ذلك المالك والحائز والمحرر على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى احرارها ، فاذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصا له قانونا فى حيازته ، فانه لا يصح الحكم بمصادرة ما يملكه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - فيما قضى به من مصادرة مطلقة تشمل جميع الأسلحة والطلقات المضبوطة - قد خالف القانون ويتمين تصحيحه » .

(طعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦)

(ج) - « المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرماً تداوله بالنسبة الى الكافة - بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى حملها . أما اذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصا له قانونا فيه ، فانه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه » .

(طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١١)

(د) - « ٠٠ » لما كانت عقوبة المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا لصاحبها في حملها ، واذ كان الحكم قد استظهر أن المتهم ممن يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن احرازه للبندقية كن بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة او ثمرة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد » .

(طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

٤ - تسليم السلاح المرخص الى شخص غير مرخص له بجيازه او احرازه يستوجب المصادرة :

(ا) - « لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر الواقعية والقانونية لجريمتي احراز السلاح والنخيرة بدون ترخيص اللتين دان بهما المطعون ضده الأول وجريمة تسليم المطعون ضده الثاني لذلك السلاح المرخص له بحمله وذخيره للمطعون ضده الأول من غير أن يكون مرخصا له باحرازه وأورد على ثبوت كل من تلك الجرائم في حق المطعون ضدهما أدلة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها من تائيم فعل كل من المطعون ضدهما بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المطبق الى إلغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح المضبوط وحظر وتحرير احرازه وتداوله بالنسبة اليه وغير ٠ لما كان ما تقدم ، فإنه وإن كان نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال يجب تفسيره على مدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي الغير حسن النية ، الا أنه وقد تضمنت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفصل المسند الى المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المضبوط وذخيره - واعتباره مسئولا جنائيا

عن واقعة تسليمه السلاح وذخيره للمطعون ضده الأول بما يتمتع معه قانونا احرار وتداول ذلك السلاح فانه كان يتمتع على المحكمة أن ترفع العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣٠ سالفه الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها في جميع الأحوال ما لم يتم الدليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائيا - وهو ما ثبت نقيضه في الدعوى المطروحة - ويكون الحكم المطعون فيه اذ أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئيا وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالاضافة الى عقوبتي الحبس والغرامة المقرري بهما »

(طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)

(ب) - لما كان ذلك، وكان تسليم السلاح الى آخر غير مرخص له في حياته أو احراره يترتب عليه الغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الامر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور ، فان الحكم المطعون فيه اذ أثبت في حق المطعون ضده - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تسليمه ، السلاح لآخر غير مرخص بحياته أو احراره واعتبره مسئولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة ، وبحكم المادة العاشرة سالفه الذكر الى الغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر وتحريم احراره وتداوله بالنسبة اليه والغير ، كان يتمتع القضاء بمقوبة المصادرة طبقا لنص المادة ٣٠ سالفه الذكر باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على مدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية مادام الحكم قد أثبت مسئولية المطعون ضده - صاحب السلاح المرخص له - جنائيا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائيا مع وجوبها ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتضمن منه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم

المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة بالنسبة للمطعون ضده بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩) .

(ج) - « انه وإن كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال يجب تفسيره على مدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، الا أنه قد تضمنت الواقعة كما صارت اثباتها فى الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل الممنوع الى المطعون ضده الثانى - صاحب السلاح وذخيره - واعتباره مسئولاً جنائياً عن واقعة تسليمه السلاح وذخيره للمطعون ضده الأول بما يتمتع عليه معه قانوناً حراراً وتداول ذلك السلاح فانه كان يتعين على المحكمة أن توضح العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ سنألفه الذكرى وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها فى جميع الأحوال ما لم يقدّم دليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائياً - ويكون الحكم المطعون فيه اذ أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة الى عقوبتى الحبس والغرامة المقررتين بهما ،

(طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٦٥)

(د) - « لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها عملاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد شملت عقوبة

مصادرة السلاح المخبوط بوقف التنفيذ وكان من المقرر أن مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لاخراجه من تلك الدائرة لا أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لأن المضارح الصق بالسلاح طالبا جنائيا يحمله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه الا بمصادرته ... الخ « (٤) »

(طعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٨)

♦ ٢١ - ثانيا : قضاء محكمة النقض في كون المصادرة عقوبة تكميلية وما يترتب على ذلك من آثار :

١- (أ) - « عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وهي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى وانحكم بها من عقوبة الجريمة الأشد » .

(٤) - كما قضى في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الملغى بأن : « ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من أنه « اذا كانت الأشياء المخبوطة من التي يصنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم » . فاذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائيا بناء على ما قاله من أن البندقية ليست مملوكة للمتهم الذي ضبطت معه وأن العقوبة لا تتعداه الى شخص مالكها فإنه يكون مخطئاً متينا نقضه قيمياً قضى به من إلغاء المصادرة » .

(طعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٤/٣/٢٤)

(ب) - د الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها ، الا أن هذا الجب لا يمتد الى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده عن جرمي السرقة في السرقة ليلا من شخصين يحمل أحدهما سلاحا ناريا وأخر السلاح والذخيرة وأوقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة لأشدهما عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يضمن معه تقضيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى العقوبة المقتضية للحرية المحكوم بها ، .
(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

٢ - د الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ؛ الا إن هذا الجب لا يمتد الى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . ولما كانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دين المظنون ضده بها - وهي إحدى الجرائم المرتبطة - معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه : د يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موهنوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة ؛ ولما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نزعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها عملا لنص المادة ٣٠ من القانون السابق البيان . يكون قد خالف القانون بما يضمن معه تقضيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة .

بالإضافة الى عقوبة الغرامة المحكوم بها ، .

(طعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

٣ - « لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح القانون اذ اعتبر الجرائم الثلاث التي ثبت اقتراف المطعون ضده لها (وهي جرائم احداث جرح عمدا واحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص واحراز ذخيرة) مرتبطة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عنها جميعا العقوبة المقررة لأشدها ، دون عقوبتي الغرامة ومصادرة المضبوطات ، فانه يكون قد خالف القانون ما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه في هذا الخصوص بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً ومصادرة المضبوطات بالإضافة الى عقوبة السجن الملقى بها . »

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٥)

٢١١ - وجوب الحكم بالمصادرة في جريمة حمل سلاح في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح :

راجع بند (١٤١) .

٢١٢ - يشترط للقضاء بالمصادرة ضبط الأسلحة أو الذخائر :

وهذا الشرط صرح به المادة ٣٠ من قانون العقوبات فهي تنص على المصادرة على (الأشياء المضبوطة) و (الآلات المضبوطة) ، وعلته ضمان أن يصادف الحكم بالمصادرة محلاً ، أى ضمان أن يكون قابلاً للتنفيذ ، وتمكين القضاء من مآينة الشيء والتحقق من توافر شروط المصادرة فيه .

ويكون الشيء مضبوطاً اذا كان تحت يد السلطات العامة ، سواء كان المتهم هو الذي سلمه إليها أم كانت قد استولت عليه ، فلا يكفي لأعتبارهم مضبوطاً اثباته في محضر التحقيق وتعيينه تعييناً دقيقاً ، فالضبط الحكمي لا يعدل الضبط الحقيقي . فإذا كان الشيء غير مضبوط فلا تجوز مصادرته

أو الزام المتهم بدفع مبلغ من النقود يعادل قيمته لأن المصادرة عقوبة عينية: تنصب على شيء معين يحدده القانون(*) .

ولذلك منعت المادة ١٠١ من قانون الاجراءات الجنائية رد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق اذا كانت محلا للمصادرة فجرت على أن : « يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير فى الدعوى أو محلا للمصادرة » .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن :

١ - « المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل فى الدعوى ، فاذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون » .

(طعن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٢)

٢ - « نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام التصرف فى الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - فى المادة ١٠١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء اذا كانت محلا للمصادرة . ومن ثم فانه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط الى المطعون ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يمييه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا والفاء قضائه برد هذا السلاح » .

(طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١١)

٣١٣ - مجرد المنازعة فى ملكية السلاح أو الذخيرة لا يمنع من المصادرة :

يشترط لاعمال قاعدة عدم الاخلال بحقوق الغير الحسن النية أن يكون

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ٨٣٨ وما بعدها .

حق هذا الغير ثابتا على السلاح أو الذخيرة ، وعلى ذلك لا تكفى مجرد المنازعة فى ملكيتهما - ولو كانت جديدة - للحيلولة دون الحكم بمصادرتها * .

وفى هذا قضت محكمة النقض بان :

« ما ذكره الحكم المطعون فيه تبريرا لعدم توقيع عقوبة المصادرة ، من أن ثمة منازعة جدية قائمة فى ملكية البنتيقية المضبوطة ، ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانونا من الحكم بمقوبة المصادرة » .

(طعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٠ قى - جلسة ١٩٦١/٤/٢٥)

٢١٤ - لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة المصادرة :

لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، ويفسر ذلك تعارض طبيعة وقف التنفيذ مع أحكام المصادرة . فوقف تنفيذ المصادرة يعنى رد الشيء المضبوط الى المحكوم عليه فيكون له أن يتصرف فيه ، فإذا ألقى وقف التنفيذ فقد يستحيل ضبط الشيء تمهيدا لمصادرته ، وعندئذ لا يكون لالغاء وقف التنفيذ أثر ، وبالإضافة الى ذلك فالحكم بالغاء وقف تنفيذ المصادرة هو كالحكم بالمصادرة ابتداء ، ومن ثم كان من شروط ضبط الشيء ، وهو ما لا يتحقق إذا كان الحكم بالمصادرة موقوف التنفيذ (١) .

وفى هذا قضت محكمة النقض بان :

١ - « أن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررًا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول بربد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه : « وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصوره اجازته .. ومن ثم يكون القضاء

بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفًا للقانون » .

(طعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨)

٢ - « المصادرة ، عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه » . ومتى كان ذلك مقرا ، وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يمتنع معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء وقف تنفيذ عقوبة المصادرة المقضى بها » .

(طعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)

٣ - « ٠٠ ولا يتحقق الغرض من هذا التدبير إذا جاز وقف تنفيذ رد الشيء الى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته مما يؤدي الى الدور في تأييم الشيء وتجريم صاحبه حالا بعد حال ، وهي احوالة ممتنعة يتنزه عنها الشارع هذا الى ان القول بوقف تنفيذ المصادرة ايا كان وصفها عقوبة أو تدبيرا - يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ الى صاحبه ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهو ما لا يمكن التسليم به ، أو تصور اجازته » .

(طعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ - ذات المبدأ :

طعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٨)

٢١٥ - ايلولة الأسلحة والدخائر المصادرة لوزارة الداخلية :

نصت الفقرة الثانية من المادة على أن تخصص الأسلحة التي آلت الى الدولة لوزارة الداخلية ، والمقصود بالأسلحة التي آلت الى الدولة تلك التي

قضى بمصادرتها ، ويسرى ذلك بداية على الذخائر التي قضي بمصادرتها .

وهذه الفقرة أضيفها الى المادة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وقد سبق أن ذكرنا أن المذكرة الايضاحية لهذا القانون عللت الاضافة بقولها : « ولما كانت الشرطة كثيرا ما تكون في حاجة لتزويد افرادها بهذه الأسلحة او على الأقل بالأنواع المتطورة والحديثة منها ، وبعضها مما لا يجوز الترخيص به ، فقد رؤى اضافة فقرة جديدة لكل من المادة والمادة ٣٠ من القانون الحال تنص على أن « الخ » .

مادة (٣١)

يعفى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون في تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص فيها خلال شهر من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها الى مقر البوليس الذى يتبعه محل اقامتهم أو بتقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة كما يعفون من العقوبات المقررة لأية جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء .

الشرح

٣١٦ - حكم وقضى بالاعفاء من العقاب وارد بالمادة (٣١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ :

تضمنت المادة حكما وقتيا يقضى باعفاء الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام القانون من العقاب ، وذلك وفق شروط معينة ، وهذه الشروط تخلص فيما يأتى :

١ - أن يكون الشخص حائزا أو محرزا أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وقد ورد لفظ (أسلحة) عاما فيشمل كافة الأسلحة المنصوص عليها بالجدول الثلاث ومن بينها الأسلحة البيضاء .

٢ - أن تكون الحيازة أو الاحراز في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أى بتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٥٤ .

أما الشخص الذى وجد حائزا أو محرزا لأسلحة أو ذخائر على وجه مخالف للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ أى قبل العمل بالقانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ فلا يفيد من هذا الاعفاء . وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (١) - كما سنرى - التي أضيفت الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الاعفاء من العقاب المشار اليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محزرا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسيري للمادة (٣١) .

٣ - أن يطلب الحائز أو المحرز الترخيص في الأسلحة التي يحوزها أو يحوزها على وجه مخالف للقانون خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون أى في خلال مهلة انتهت بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٥٤ ، أو يقوم الحائز أو المحرز خلال هذه الفترة بتسليم ما لديه من أسلحة وذخائر الى مقر البوليس الذي يتبعه محل إقامته .

وإذا كان الحائز أو المحرز من بين الأشخاص المطين من الترخيص المنصوص عليهم في المادة الخامسة من القانون فإنه يفيد من الاعفاء اذا قام بتقديم الإخطار المنصوص عليه بالمادة المذكورة خلال هذه المهلة .

وحرصا من المشرع على تشجيع الأشخاص الذين حصلوا على الأسلحة والذخائر بطريق مخالف للقانون ، كان يكون قد حصلوا على الأسلحة والذخائر عن طريق سرقتها أو إخفائها مع علمهم بأنها مسروقة ، فقد نصت المادة على اعفائهم من العقوبات المقررة للجرائم التي وقعت منهم في سبيل الحصول عليها ، الا أنه اشترط أن تكون هذه الجرائم تشكل جنحة على الأكثر ، فإذا كان الحائز أو المحرز حصل على السلاح أو الذخيرة بطريق السرقة بالاكراه مثلا فلا يفي من العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة .

٢١٧ - قضاء محكمة النقض :

١ - « مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة

١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٥٤. هو رفع العقاب من غير قيد ولا شرط ممن يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الاعفاء ، وذلك لتهيئة الفرصة لهم إما بتقديمها لجهة البوليس وإما بالاختار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب ممتنعا ما بقيت فترة الاعفاء ، وينبنى على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزا أو محرزا سلاحا أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفيا لها » .

(طعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٢١)

٢ - « ان الاعفاء من العقاب المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين أسلحة نارية أو ذخائر معاقبا على حيازتها أو احرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد افصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (أ) التي أضيفت الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الاعفاء من العقاب المشار اليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية » .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/١٥)

٣ - « ان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الاعفاء من العقاب المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر معاقب على حيازتها أو احرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨

لسنة ١٩٤٩ وأن الشارع أفصح عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار اليه في هذه المادة على كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون - وهذا نص تفسيري للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية - واذن فإذا كانت الجريمة المسندة الى المظنون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فقضى ببراءته منها على أساس أنه يستفيد من الإعفاء الوارد في هذا القانون الأخير فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه » .

(طعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٠/٣)

مادة ٣١ (١)

يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحوز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر الى مكتب البوليس في محل اقامته خلال مدة تنتهى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما يعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة تلك الأسلحة والذخائر أو على اخفاء تلك الأشياء المسروقة .

ولا يسرى هذا الاعفاء على كل من تم ضبطه حائزا أو محرزا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون (١) .

الشرح

حكم وقتى فإن بالاعفاء من العقاب وارد بالمادة ٣١ (١) المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ :

٣١٨ - تحكم من الحكم الوقتى بالاعفاء من العقاب :

رغم أن الشارح نص في المادة (٣١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مسالفة الذكر على حكم وقتى لاعفاء الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام القانون في تاريخ العمل به وحدد لهم مهلة شهر للإفادة منه بطلب الترخيص في هذه الأسلحة أو بتسليمها وما يوجد من ذخائر الى مقر البوليس أو بتقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ، الا أن كثيرا من هؤلاء لم يبادر الى الافادة من هذا الاعفاء ، فرأى الشارح منحهم مهلة أخرى ، فأضاف نص المادة ٣١ (١)

(١) المادة مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، وفى هذا جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون الأخير : « . وكان هذا التسامح الذى بدأ من المشرع الذى قرره من الاعفاء واعطاء مهلة لطلب الترخيص أو تسليم السلاح يقتضى أن يتبع من يحوزون أو يحوزون . اسلحة بغير ترخيص الطرق التى رسمها القانون غير أنه تبين أن كثيرا منهم لم يلتفتوا الى ذلك مما رؤى منه منح مهلة لتسليم الأسلحة والذخائر الغير المرخص فيها على الوجه المبين فى المادة ٣١ (١) فاذا انقضت هذه المهلة ولم يتم ذلك التسليم كان الجاني عرضة لتفليظ العقاب على الوجه المبين فى المادة ٢٦ » .

٢١٩ - شروط الافادة من الاعفاء :

يشترط للانداء من الاعفاء من العقاب المنصوص عليه بالمادة توافر الشروط الآتية :

١ - أن يكون الشخص حائزا أو محزرا بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المذكورة .

فلا يسرى هذا الاعفاء على من كان يحز أو يحوز سلاحا من الأسلحة البيضاء المنصوص عليها فى الجدول رقم (١) المرفق بالقانون ، وهذا على خلاف الاعفاء الذى قرره المادة ٣١ من القانون .

٢ - أن تكون الحيازة أو الاحراز فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أى بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٥٤ ، أما الشخص الذى وجد حائزا أو محزرا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ أى قبل العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فلا يفيد من هذا الاعفاء . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة صراحة على ذلك ، وهو ما سار عليه قضاء النقض على الوجه المبين فى شرح المادة (٣١) . راجع بنسب (٢١٧) .

٣ - أن يقوم الحائز أو المحرز للسلاح النارى أو الذخائر بغير ترخيص

بتسليم الأسلحة والذخائر الى مكتب البوليس في محل اقامته خلال مدة
تنتهى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

ولما كان القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الذى اضاف هذه المادة
عمل به اعتبارا من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ (تاريخ نشره بالوقائع المصرية
العدد ٨٦ مكرر) فان النص يكون قد منح المخالف مهلة قدرها خمسة عشر
يوما من تاريخ العمل به .

انما لا يفيد من هذا الاعفاء من قدم من المخالفين طلبا بترخيص
السلح الذى يحوزه أو يحزره خلال المهلة السابقة ، لأن النص قصر الاعفاء
على من يقوم بتسليم الأسلحة والذخائر ، ولو شاء المشرع غير ذلك لنص
عليه صراحة كما فعل فى المادة ٣١ من القانون .

وحرصا من الشارع على تشجيع الأشخاص الذين حصلوا على الأسلحة
النارية والذخائر بطريق السرقة أو اخفاء أشياء مسروقة ، نص على أن
يشمل الاعفاء من العقاب العقوبات المترتبة على سرقة الأسلحة أو الذخائر
أو على اخفاء تلك الأشياء المسروقة ، وقد ورد الاعفاء من هاتين الجريمتين
عاما ومن ثم فانه يستوى أن تكون جريمة السرقة أو الاخفاء تشكل جنائية
أو جنحة ، وذلك بعكس الحال فى المادة (٣١) التى تقصر ذلك على الجريمة
التي تشكل جنحة .

• ٣٣ - حكم وقتى ثالث بالاعفاء من العقاب وارد بالقانون رقم ٣٦

لسنة ١٩٧٨ :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض
احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر على أنه :
« يعفى من العقاب كل من يحوز أو يعزق بغير ترخيص اسلحة نارية
أو ذخائر مما يستعمل فى الأسلحة المذكورة فى تاريخ العمل بهذا القانون ،
إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر الى جهة الشرطة الواقع فى دائرتها

محل إقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعلى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة الأسلحة والذخائر أو على إخفائها » .

٣٣١ - مضمون الإعفاء من العقاب :

نص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ على هذا الإعفاء - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - لأن القانون تضمن تشديدا لبعض العقوبات المقررة على حيازة الأسلحة والذخائر أو الاتجار فيها بدون ترخيص وتشجيعا للمواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخص بها .

والإعفاء الوارد في المادة الرابعة من هذا القانون يماثل الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١ (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولا يختلف عنه إلا في أمرين هما :

الأمر الأول : تاريخ حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص أو الذخائر التي تستعمل في الأسلحة المذكورة :

فيشترط للإفادة من الإعفاء أن يكون الشخص حائزا أو محرزا لأسلحة نارية بغير ترخيص أو ذخائر مما تستعمل في هذه الأسلحة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وهو أول يونية سنة ١٩٧٨ . أما إذا ضبط حائزا أو محرزا للأسلحة أو الذخائر في تاريخ سابق على التاريخ المذكور فإنه لا يفيد من الإعفاء .

الأمر الثاني : المهلة المحددة لتسليم الأسلحة والذخائر :

المهلة المحددة للإفادة من هذا الإعفاء بتسليم الأسلحة والذخائر شهران من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، أي أن المهلة قد انتهت في ٣١ يولية سنة ١٩٧٨ .

ونحيل إلى شرح المادة (١/٣١) في بيان الأحكام التفصيلية لهذا الإعفاء .

- انظر أيضا حكم النقض المنشور بالبند التالي .

٣٣٣ - المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ لا يتحقق بها معنى القانون الأصلح للمتهم :

وقد أوضحت ذلك تفصيلا محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٤/٧ من الهيئة العامة للمواد الجنائية في الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٠ ق والذي ذهبت فيه الى أن :

« وحيث أن نص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه قد جرى بانه « يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحرز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر الى جهة الشرطة الواقع في دائرتها محل اقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة الأسلحة والذخائر أو على اخفائها » . ولما كان الأصل العام المقرر بحكم السادتين ٦٦ ، ١٨٧ من الدستور وعلى ما قننته الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، وان مبدأ عدم جواز رجعية أثر الأحكام الموضوعية لنصوص القوانين الجنائية بالذات مستمد من قاعدة شرعية الجريمة والعقاب التي تستلزم أن يقتصر على عقاب الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا أنه يستثنى من هذا الأصل العام ما أورده المادة الخامسة المشار اليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائية قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون الأصلح للمتهم هو الذى ينشئ له من الناحية الموضوعية - دون الاجرائية - مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم ، كان يلغى الجريمة المسننة اليه ، أو يلغى بعض عقوباتها أو يخففها ، أو يقرر وجهاً للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها ، أو يستأزم.

لتقيامها ركنًا جديدًا لم يتوافر في فعل المتهم ، فيكون من حق المتهم في هذه الحالات - استمداً من دلالة تفسير سياسة التجريم والعقاب الى التخفيف - أن يستفيد لصالحه من تلك النصوص الجديدة من تزنيح صدورها ، شريطة ألا يكون الفعل الذي وقع منه مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذ كان الاحتفاء بقاعدة القانون الأصلح على ما تقدم إنما هو استثناء من الأصل العام المقرر من أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، فإنه يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدمًا مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه ، ولما كان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان لم يخرج عن ذلك الأصل العام المقرر من عدم رجعية أثر القوانين على الوقائع السابقة عليها ، إذ هو لم يلغ الجريمة التي وقعت من المتهم أو يخفف عقابها أو يرفع عنه مسئوليتها ، وإنما رفع العقاب في الفترة المحددة به عن الحالات التي تتوافر فيها شروط الاعفاء للعلّة التي أفصح عنها في مذكرته الإيضاحية وهي تشجيع المواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخص بها ولو كانوا سارقين أو مخفيين لها ، وهي علة تنتمي بالنسبة لكل من لم يتقدم قبل تاريخ العمل بذلك القانون بما لديه من أسلحة أو ذخائر وضبط حائزاً أو محرراً لها بغير ترخيص ومن ثم فإنه لا يتحقق بالنص المشار إليه معنى القانون الأصلح ولا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره ، لما كان ذلك ، وكان مناط الاعفاء الذي قرره المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، أن يكون الشخص في أول يولية سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بذلك القوانين محرراً أو حائزاً للسلاح أو الذخيرة بغير ترخيص ، وأن يقوم في خلال الفترة المحددة قانوناً بتسليمها إلى الشرطة ،

فانه يجب لتوافر موجب الاعفاء أن تتحقق كافة شروطه من قيام الميازاة والآخر في ذلك التاريخ المصين ، وأن يتم التسليم خلال تلك الفترة وهو ما تتحقق به العلة التي ابتغاها التشريع من تشجيع المواطنين على تسليمها ، ولما كان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تحديد معنى ونطاق تطبيق القانون الأصلح ، والتزام مناهج الاعفاء من العقاب وشروطه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد حولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة اليها وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فانه يتمين رفض الطعن موضوعا .

٢٢٣ - حكم وقفي رابع وارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنشائر على أن : « يعفى من العقاب من يحوز أو يعثر أسلحة من المبينة في المادة (١) من هذا القانون أو ذخائر أو مفرقعات إذا قام بتسليم ما لديه منها إلى مقر الشرطة الذي يتبعه محل إقامته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » .
ونتولى شرح أحكام هذا الاعفاء فيما يلي :

٢٢٤ - حكمة الاعفاء :

أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون الحكمة من هذا الاعفاء بقولها : « وأخيرا روى منح فرصة أخيرة للمخالفين حاليا بمنحهم مهلة أسبوع (٢) من تاريخ العمل بالقانون باعفائهم من العقاب إذا قاموا بتسليم ما لديهم منها إلى الشرطة » .

٢٢٥ - شروط الاعفاء :

يشترط للاستفادة من الاعفاء من العقاب المنصوص عليه بالمبادق توافر الشروط الآتية :

(٢) عدلت اللجنة المشتركة الميعاد إلى خمسة عشر يوما .

١ - أن يكون الشخص حائزا أو محرزا أسلحة من الميئنة بالمادة الأولى من القانون ، أى الأسلحة المنصوص عليها بالجدول الثالث المرافقة للقانون ، فتشمل الأسلحة البيضاء التى أعاد القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ تجريم حيازتها أو احرازها ، أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية ، أو حائزا أو محرزا مفرقات مما نص عليه فى الباب الثانى مكررا من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

٢ - أن تكون الحيازة أو الاحراز بالمخالفة لأحكام قانون الأسلحة والذخائر أو قانون العقوبات بالنسبة للمفرقات ، وبغير ذلك لا يكون للاعفاء من العقاب ثمة محل .

٣ - أن تكون الحيازة أو الاحراز فى تاريخ الممل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، وقد عمل بهذا القانون ابتداء من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢١/١٠/١٩٨١ (العدد ٤٢ مكرر) (م ٥) ، أى عمل به اعتبارا من ٢٢/١٠/١٩٨١ ، فإذا كانت الحيازة أو الاحراز فى تاريخ سابق فلا يسرى الاعفاء .

٤ - أن يقوم الشخص بتسليم الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات الى مقر الشرطة الذى يتبعه محل اقامته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون فى ٢٢/١٠/١٩٨١ .

وكان الميعاد فى مشروع القانون أسبوعا فصدلته اللجنة المشتركة بمجلس الشعب الى خمسة عشر يوما .

ولا يكفى للافادة بالاعفاء مجرد التقدم بطلب ترخيص بالأسلحة أو المفرقات .

٢٣٦ - نطاق الاعفاء :

الاعفاء المنصوص عليه بالمادة الرابعة سائلة الذكر قاصر على حيازة

أو احراز الأسلحة والمتحار على وجه مخالف لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (المعدل) وعلى حيازة أو احراز المفرقات على وجه مخالف للمادة ١٠٤ (١) من قانون العقوبات .

ولكن لا يمتد هذا الإعفاء إلى العقوبات المقررة لأية جريمة تكون قد وقعت في سبيل الحصول على تلك الأشياء .

مادة ٣١ (ب)

يعاقب كل عضلة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذاً لأحكام المادة السابقة بغرامة قدرها أربعون جنيهاً إذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ عنها وتعدد الفرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة (١) .

الشرح

٢٢٧ - شروط الجريمة المنصوص عليها بالمادة :

يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها بالمادة تحقق الشروط الآتية :

١ - أن تضبط أسلحة نارية غير مرخص بها أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة يحوزها شخص في ١٩٥٤/٧/٨ تاريخ الممل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ولم يتم تسليمها الى مكتب البوليس في محل إقامته خلال المهلة التي تنتهي في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

٢ - أن يكون ضبط الأسلحة أو الذخائر في دائرة اختصاص المدة أو شيخ البلد .

٣ - أن تكون الأسلحة أو الذخائر صالحة للاستعمال .

٤ - أن يكون المدة أو شيخ الناحية التي ضبطت الأسلحة والذخائر في دائرته عالماً بوجودها ولم يبلغ عنها . أما إذا لم يكن عالماً بوجودها أو كان عالماً بوجودها وأبلغ عنها فإن الجريمة لا تتوافر في حقه .

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

وثبوت علم العملة أو شيخ الناحية مسألة موضوعية تخضع لتقدير
قاضي الموضوع .

ولا تتوافر الجريمة في حق رجال الحفظ كشيوخ الحفراء أو الحفراء ولو
كانوا عالمين بوجود السلاح أو الذخائر ولم يبلغوا عنها لأن النص أسند
هذه الجريمة الى العملة وشيخ الناحية فقط ، ولكن ذلك لا يمنع من مساءلتهم
إداريا .

٢٢٨ - العقوبة المنصوص عليها بالمادة :

عقوبة الجريمة السابقة التي رصدها النص غرامة قدرها اربعمون
جنيها ، فهي عقوبة ذات حد واحد .

وتتعدد هذه الغرامة بقدر عدد الأسلحة التي ضبطت مع الشخص
إذا ضبط معه سلاحان كانت العقوبة غرامة قدرها ثمانون جنيها .

والجريمة تشكل مخالفة ، ولذلك اذا انتهت المحكمة الى اداة العملة
أو الشيوخ في هذه الجريمة فلا يجوز لها أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً
بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات .

٢٢٩ - اتجاه مشروع قانون الأسلحة والذخائر :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من مشروع قانون الأسلحة
والذخائر الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ على أن : « ويقاقب كل
عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذاً
لحكم هذه المادة بغرامة قدرها مائة جنيه اذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ
عنها ، وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة » .

الا أن اللجنة المشتركة بمجلس الشعب رأت حذف هذه الفقرة ، وذلك
«كتفاء بالجزء الإداري الذي توقعه وزارة الداخلية على العمدة أو الشيخ
الذي تضبط في دائرته أسلحة وذخائر لم يسلمها حائزها متى ثبت عامه
بذلك ، إذ أن العمدة والشايع يتبعون وزارة الداخلية وتستطيع مجازاتهم

اداريا ، وقد يكون الجزء الادارى الموقع عليهم فى مثل هذه الحالات أنجح من الغرامة التى توقع عليهم « (٢) » .

٣٣٠ - الجريمة المنصوص عليها بالأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٨١ :

تنص المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨١ المعمول به من تاريخ صدوره (م ٢) على أن (٣) :

« على العمد والمشايع ومشايع الحفراء والحفراء ابلاغ اقرب مقر شرطة عن كل من يحوز أو يعرض سلاحا أو ذخيرة أو مفرقات يفسر ترخيص فى دائرة اختصاصه فور علمه بذلك » .

وبعالم من يخالف ذلك بالسجن ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا استعمل السلاح أو الذخيرة أو المفرقات التى لم يبلغ عنها فم ارتكاب جناية أو جنحة أو الشروع فيها أو فى أى نشاط من شأنه الإخلال بالأمن العام أو النظام العام أو المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى » .

٣٣١ - شروط الجريمة المنصوص عليها بالمادة :

يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها بالمادة تحقق الشروط الآتية :

١ - أن يعلم المدة أو شيخ الناحية أو شيخ الحفراء أو الحفير أنه

(٢) تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب .
(٣) الوقائع المصرية فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٢٢٣ (تابع) .
- وهذا الأمر صادر من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بناء على قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويضه فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ -

شخصاً يحوز أو يحرز سلاحاً أو ذخيرة أو مفرقات بغير ترخيص في دائرة اختصاصه . وتوافر العلم مسألة موضوعية تخضع لتقدير قاضى الموضوع .
٢ - أن تكون الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات صالحة للاستعمال .

٣ - ألا يبلغ العملة أو شيخ الناحية أو شيخ الحفراء أو الحفير أقرب مقر شرطة عن الواقعة فور علمه عن الحيازة أو الاحراز .

وهذه الجريمة تتوافر أيا كان تاريخ حيازة أو احراز الأشياء المذكورة طالما أنها ماصرة أو لاحقة لتاريخ العمل بالأمر المسكرى في ١٣/١٠/١٩٨١

٣٣٣ - عقوبة الجريمة :

العقوبة التى رسدتها الفقرة الثانية للجريمة هى السجن .

وعقوبة السجن حددا الأدنى ثلاث سنوات وحددا الأقصى خمس عشرة سنة (م ١٦ عقوبات) .

ويجوز للمحكمة استعمال الرافة مع المتهم بتطبيق المادة ١٧ عقوبات . وفى هذه الحالة يجوز لها النزول بالعقوبة الى الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا استعمل السلاح أو الذخيرة أو المفرقات التى لم يبلغ عنها فى ارتكاب جنائية أو جنحة أو الشروع فيها أو فى أى نشاط من شأنه الاخلال بالأمن العام أو النظام العام أو المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

فقد جعل الشارع من استعمال السلاح أو الذخيرة أو المفرقات فى الصورة السابقة ظرفاً مشدداً للجريمة يبرر رفع العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤقتة .

ولما كانت المادة (٤٧) عقوبات تقضى بأن تعين قانونا الجنب الثور.

يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع ، فإن الظرف المشدد للعقوبة يتوافر في حالة استعمال السلاح أو الذخيرة أو المفرقات في ارتكاب شروع في جنحة يعاقب القانون على الشروع فيها •

ويتوافر الظرف المشدد باستعمال الأشياء المذكورة في ارتكاب جناية أو جنحة أو الشروع فيها أيا كانت فلا يقتصر على جنائيات أو جنح معينة •

وعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة حددا الأدنى ثلاث سنوات وحدها الأعلى خمس عشرة سنة (م ١٤ عقوبات) •

وإذا استعملت المحكمة المادة (١٧) عقوبات فإنه يجوز لها تبديل هذه العقوبة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر •

(راجع في المقصود بنظام الحكم والتنظيم الأساسية للهيئة الاجتماعية والسلام الاجتماعي بند ١٦٩) •

مادة ٣١ (ج)

تصرف بالطريقة الادارية مكافاة مالية قدرها عشرون جنيهًا لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ولم تسلم تطبيقًا لأحكام المادة ٣١ (أ) متى أدى إرشاده إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وصدر الحكم بالإدانة فيها طبقًا لأحكام هذا القانون (١) .

الشرح

صرف مكافاة مالية لمن يرشد عن سلاح أو أكثر أو ذخائر أو مفرقات لم تسلم تطبيقًا لأحكام المادة ٣١ (أ) :

٢٣٣٣ - شروط صرف المكافاة :

يشترط لصرف المكافاة المنصوص عليها بالمادة توافر الشروط الآتية :

١ - أن يرشد الشخص عن سلاح أو أكثر أو ذخائر أو مفرقات لم تسلم إلى مكتب البوليس وفقًا لأحكام المادة ٣١ (أ) من القانون ، بمعنى أن تكون هذه الأشياء في حيازة الجاني في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (١٩٥٤/٧/٨) ولم يتم بتسليمها إلى مكتب البوليس في موعد أقصاه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

٢ - أن تكون الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات صالحة للاستعمال .

٣ - أن يؤدي إرشاد الشخص إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات .

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

٤ - أن يصدر حكم بإدانة المتهم طيأزته أو أحرأزه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات التي أرشد عنها .

ويجب أن يكون هذا الحكم يأتا ، وإذا كان الحكم صادرا من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) فإنه يكون يأتا بعد التصديق عليه .

وقد رصد النص هذه المكافأة لتشجيع المواطنين على الإرشاد عن هذه الأسلحة والذخائر والمفرقات وحتى تتمكن جهة الأمن من ضبطها .

٣٣٤ - مقدار المكافأة :

المكافأة التي حددها النص عشرون جنيها .

ولم تنص المادة على تمتد المكافأة بقدر عدد الأسلحة المضبوطة كما فعلت المادة ٣١ (ب) بالنسبة للعقوبة الواردة بها .

٣٣٥ - اتجاه مشروع قانون الأسلحة والذخائر :

نص مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ على أن : « وتضرف بالطريقة الإدارية مكافأة مالية مقدارها خمسون جنيها لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائرها المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) وتكون المكافأة عشرين جنيها عن الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم (١) ، التي لم تسلم تطبيقا لحكم هذه المادة متى أدى إرشاده إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر » وصدر الحكم بالإدانة فيها « - إلا أن اللجنة المشتركة بمجلس الشعب رأَت حذف هذه الفقرة وجاء بتقريرها تبريرا لذلك أنه لا يجوز مكافأة مواطن على قيامه بإداء واجبه نحو أمن وطنه في مثل هذه الأمور »

مادة (٣٢)

يكون موظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له . ولهم ولسائر مأموري الضبط القضائي حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر أو إصلاحها أو الاتجار بها لحصى الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون وإجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

الشرح

٣٣٦ - تخويل موظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي :

رأى الشارع في سبيل مراقبة تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له ، تخويل موظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له . ومنحهم وكذا سائر مأموري الضبط القضائي^(١) حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر أو

(١) وقد وردت عبارة (لسائر مأموري الضبط) الواردة بالنص الحالي في المادة ٣٤ المقابلة من مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ ، الآن اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عدلت النص باستبدال عبارة (وللمأموري الضبط القضائي) بالعبارة السابقة ، وعللت ذلك - على ما جاء بتقريرها - حتى ينصرف حكم المادة لمن أنيط بهم تنفيذ هذا القانون من موظفي إدارة الرخص بمصلحة الأمن العام وللمأموري الضبط القضائي من العاملين بوزارة الداخلية فقط دون سائر من لهم الضبطية القضائية ويعملون في مجالات أخرى غير تنفيذ أحكام هذا المشروع بقانون .

اصلاحها أو الاتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون واجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

وحقهم فى دخول هذه المحال قاصر عليها فقط فلا يمتد الى مساكن أصحابها ولو كانت ملحقة بها الا طبقا للقواعد العامة فى قانون الاجراءات الجنائية .

ويثبت هذا الحق لمأمورى الضبط القضائى بالنسبة للمحال غير المرخص بها ، فذلك يعتبر جريمة مستقلة بذاتها فلا تمنع الدخول وتحرير محاضر عن مخالفات القانون .

ولا يجوز دخول المحال المذكورة الا فى ساعات العمل المحددة فيها فلا يصح تكليف صاحب المحل فى غير ساعات العمل بفتح محله حتى يتمكن مأمور الضبط القضائى من دخوله وتفتيشه الا طبقا للقواعد العامة فى قانون الاجراءات الجنائية .

غير انه اذا جرى العمل بالمحل فى غير ساعات العمل ، حق لمأمور الضبط القضائى دخول مكان العمل لأن العبرة بساعات العمل الفعل .

ولا يشترط لدخول المحل أن يكون مفتوحاً ، فقد يكون مغلقاً ومع ذلك توجد قرائن خارجية عن أن العمل جارى به ، كأن يشاهد نورا ينبعث ليلاً ، أو تقدم شكوى من الجيران تفيد ذلك(٢) .

(٢) راجع مؤلفنا : مدونة الفقه والقضاء فى قانون العمل الجديد - الجزء الثانى طبعة ١٩٨٦ ص ١٠٦٥ .

مادة (٣٣)

يكون رسم الترخيص اربعمائة قرش عن السلاح الاول فاذا تصدقت
الاسلحة يكون الرسم مائتي قرش عن كل سلاح آخر ويكون الرسم مائة
قرش عن الترخيص المؤقت للسائحين *

ويكون رسم التجديد ثلاثمائة قرش عن السلاح الاول ومائة وخمسين
قرشا عن كل سلاح آخر *

وتسرى هذه الرسوم على الأشخاص المعقنين من الحصول على الترخيص
طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عدا من يصدر
باعتنائهم منها قرار من وزير الداخلية *

ويجوز بقرار من وزير الداخلية اعفاء من يؤدي خدمات للأمن العام
من رسوم الترخيص والتجديد (١) *

(١) معدلة بالتوازيين رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، ٢٦
لسنة ١٩٧٨ *

وكان نص المادة عند صدور القانون كالاتي :
« يفرض رسم ترخيص قدره مائة قرش عن السلاح الواحد فاذا
تعددت الأسلحة يفرض رسم قدره خمسون قرشا عن كل سلاح آخر *
وفرض رسم تجديد قدره خمسون قرشا عن السلاح الاول وخمسة
وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر » *
وقد استبدلت المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية
في ١٣ يولية سنة ١٩٦٨ - العدد ٢٤) وكان نصها كالاتي :
« يفرض رسم ترخيص قدره مائتا قرش عن السلاح الواحد فاذا
تعددت الأسلحة يفرض رسم قدره مائة قرش عن كل سلاح آخر *
وفرض رسم تجديد قدره مائة قرش عن السلاح الاول وخمسون
قرشا عن كل سلاح آخر » *
وتسرى هذه الرسوم على الأشخاص المعقنين من الحصول على الترخيص
طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عدا من يصدر =

الشرح

٢٣٧ - رسم الترخيص :

رسم الترخيص أربعائة قرش عن السلاح الأول ، فإذا تعددت الأسلحة يكون الرسم مائتي قرش عن كل سلاح آخر ، فإذا كان الترخيص عن ثلاثة أسلحة مثلا فإن الرسم يكون ثمانمائة قرش .

أما رسم الترخيص المؤقت للسائحين فهو مائة قرش .

ويسرى هذا الرسم أيا كان نوع السلاح محل الترخيص ، ولقد جعل النص هذا الرسم عاما يشمل كافة الأسلحة .

٢٣٨ - رسم التجديد :

رسم التجديد ثلاثمائة قرش عن السلاح الأول ومائة وخمسين قرشا عن كل سلاح آخر .

٢٣٩ - سريان الرسوم على الأشخاص المعفيين من الحصول على

الترخيص :

تسرى الرسوم السابقة على الأشخاص المعفيين من الحصول على الترخيص طبقا للمادة (٥) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، عدا من يصدر بإعفائهم منها قرار من وزير الداخلية (انظر بند ٢٤١) .

= بإعفائهم منها قرار من وزير الداخلية «

ثم استبدلت الفقرتان الأولى والثانية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ بالنصين الآتيين :

« يكون رسم الترخيص أربعائة قرش عن السلاح الأول فإذا تعددت الأسلحة يكون الرسم مائتي قرش عن كل سلاح آخر ، ويكون الرسم مائة قرش عن الترخيص المؤقت للسائحين . ويكون رسم التجديد ثلاثمائة قرش عن السلاح الأول ، ومائة وخمسين قرشا عن كل سلاح آخر » .
وأخيرا أضيفت الفقرة الأخيرة للمادة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ،

وقد أضيف هذا الحكم الى المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ ،
وقبل هذا القانون لم تفرض ثمة رسوم على هؤلاء الأشخاص .

وقد نصت المادة (١١) من قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ
١٩٥٤/٩/٧ (المجلد بالققرار رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨) على أن يفي من
سداد الرسوم المقررة أفراد الفئات الآتية :

١ - أعضاء الساكنين الدبلوماسي والقنصلي من الأجانب بشرط المعاملة
بالمثل .

٢ - طلبة الجامعات والمعاهد والمدارس داخل الأماكن التي تحدد بقرار
من وزير التعليم العالي أو وزير التربية والتعليم حسب الأحوال وبعد
موافقة وزير الاسكان والمرفق لتدريبهم على الرماية .

٣ - الأجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية الذين يفنون من
الحصول على الترخيص وفقاً للبند (٩) من المادة (٥) من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

٤ - رسم آخر بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ (المعدل)
بشأن تنمية موارد الدولة :

فرضت المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ (المعدل)
بالقانونين رقمي ٥ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٣١ لسنة ١٩٨٩ بفرض رسم تنمية
الموارد المالية للدولة رسماً يسمى (رسم تنمية الموارد المالية للدولة)
قدره خمسة وعشرون جنيهاً على استخراج رخصة السلاح عن كل قطعة .
كما فرضت هذا الرسم عند تجديد رخصة السلاح عن كل قطعة .

٥ - تفويض وزير الداخلية سلطة اعفاء من يؤدي خدمات للأمن
العام من رسوم الترخيص والتجديد :

حولت الفقرة الأخيرة من المادة المضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨
وزير الداخلية سلطة اعفاء من يؤدي خدمات للأمن العام من رسوم الترخيص

والتجديد وذلك بقرار يصدر منه • ويجوز أن يكون هذا القرار شاملا لطائفة معينة من الأشخاص أو خاصا بأحد الأفراد • والأشخاص المفون من الرسم بقرار وزير الداخلية يفون أيضا من الرسم المفروض بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ (المعدل) بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة عملا بالمادة الثالثة من هذا القانون التى تجرى على أن : « يحصل الرسم المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا القانون بالاضافة الى الضرائب والرسوم المقررة بمقتضى القوانين الصادرة بشأنها عن ذات الايراد أو الواقعة الخاضعة للرسم المفروض بهذا القانون وتسرى فى شأنه جميع الأحكام المنصوص عليها فى القوانين المشار إليها •

• وفيما عدا الرسم المنصوص عليه فى الفقرة ثانيا من البند ١ من المادة الأولى لا يستحق الرسم فى الحالات المعفاة من الضريبة أو الرسم عن الايراد أو الخدبة المشار إليهما بمقتضى تلك القوانين أو أية قوانين أخرى •

ونفاذا للفقرة الأخيرة من المادة أصدر وزير الداخلية القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٦ بإعفاء أعضاء الهيئات القضائية من الرسوم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ • (القرار منشور بملحق التشريعات والوثائق) •

مادة (٣٤)

يفرض رسم قدره مائة وخمسون جنيها عن رخصة الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات برسم قدره خمسون جنيها ، كما يفرض رسم ترخيص لإصلاح الأسلحة قدره خمسة وعشرون جنيها وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات برسم قدره عشرة جنيها (١) .

الشرح

٢٤٢ - رسم الترخيص بالاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجديده :

رسم رخصة الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أو صنعها مائة وخمسون جنيها .

ورسم تجديد الرخصة خمسون جنيها ، وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات .

وكان الرسم قبل تعديل المادة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ خمسين جنيها عن رخصة الاتجار أو الصنع ، وتجدد كل سنة برسم قدره خمسة جنيها .

وقد زيد الرسم بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ليتماشى مع زيادة مدة

(١) المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - وكان نصها كما ورد بالقانون عند صدوره كالآتي :
« يفرض رسم قدره خمسين جنيها عن رخصة الاتجار بالأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد كل سنة برسم قدره خمسة جنيها .
كما يفرض رسم ترخيص لإصلاح الأسلحة قدره خمسة جنيها .
ويجدد سنويا برسم قدره جنيه »

الترخيص التي أصبحت ثلاث سنوات بدلا من سنة ، وليتناسب أيضا مع كون هذا النشاط هو في حقيقته استثمار ، نشطته تجارته في السنوات الأخيرة (٢) .

٣٤٣ - رسم ترخيص اصلاح الأسلحة :

رسم ترخيص اصلاح الأسلحة قدره خمسة وعشرون جنيها وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات . ورسم التجديد قدره عشرة جنيها . وهذا الرسم كان قبل تعديل المادة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ خمسة جنيها لترخيص الاصلاح ويحدد سنويا برسم قدره جنيه ، فلملا زادت مدة سريان الترخيص الى ثلاثة سنوات زادت الرسوم لتتماشى مع مدة الترخيص .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

مادة (٣٥)

على الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو اصلاحها أو صنعها أن يخطروا المحافظ أو المدير بكتاب موسى عليه بعلم وصول خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها لتمطي لهم رخص طبقا لهذا القانون ، فإذا لم يقدم الاخطار في الميعاد اعتبرت تلك الرخص ملغاة .

الشرح

٢٤٤ - حكم وقضى بالنسبة للأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو اصلاحها أو صنعها وقت العمل بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ :

أوردت المادة حكما وقتيا بالنسبة للأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو اصلاحها أو صنعها في تاريخ العمل بالقانون هو أن يخطروا المحافظ (أو المدير) بكتاب موسى عليه بعلم وصول خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون (١٩٥٤/٧/٨) بجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها لتمطي لهم رخص طبقا لهذا القانون .

ورتبت المادة على عدم تقديم هذا الاخطار في الميعاد اعتبار تلك الرخص ملغاة .

٢٤٥ - عقوبة مخالفة النص :

يعاقب على مخالفة حكم المادة بالمقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون التي تعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٣٥ مكررا)

تعتبر اسلحة نارية في حكم هذا القانون اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ وكاتمات او مغطضات الصوت والتلسكوبات الملمة لت تركيبها للأسلحة النارية .

ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لاحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات او مغطضات الصوت والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة المذكورة (١) .

(١) اضيفت المادة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ثم عدلت بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ وكان نصها عند صدور القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الآتي :

« تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث اجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ ويعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة » .

ثم عدلت بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ وأصبح نصها كآتي :

« تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون اجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لاحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة اذا كانت بقصد الاستعمال » .

ثم عدلت بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ الى النص الراهن .

الشرح

٣٤٦ - تطور تجريم حيازة أجزاء الأسلحة النارية وكاتمات أو

مخلفات الصوت والتلسكوبات الممنعة لتركيبها للأسلحة النارية :

عندما صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ حظر بفير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه حيازة أو احراز الأسلحة النارية ، كما حظر بفير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه استيراد الأسلحة المذكورة وذخائرها والاتجار بها أو صنعها أو اصلاحها ، ولكنه لم يحظر حيازة أو احراز أجزاء الأسلحة النارية أو استيرادها أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها. بفير ترخيص .

وعلى ذلك فإن حيازة أو احراز أجزاء الأسلحة النارية وكذلك استيرادها أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها لم يكن يشكل ثمة جريمة الا اذا كانت هذه الأجزاء مجتمعة تكون قطعة سلاح كاملة صالحة للاستعمال وتكون الجريمة قائمة باعتبارها سلاحا ناريا .

ولما صدر القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بتصديق بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أضاف الى القانون المادة (٣٥ مكررا) نص فيها على اعتبار أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ أسلحة نارية ويماقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة - وقد علل الشارع ذلك - على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - بما قد يعمد اليه المخالفون لأحكام هذا القانون باجراء الصنع أو الاصلاح أو الاستيراد أو الاتجار على أجزاء من الأسلحة النارية للأفلات من النصوص الواردة بالبابين الثاني والثالث والتي تحظر ذلك الا بقيود معينة ومن ثم رؤى اضافة مادة جديدة برقم ٣٥ مكررا نص فيها على اعتبار أجزاء الأسلحة النارية المبينة بالجدولين رقمي ٢ و٣ كالأسلحة

النارية الكاملة والعقاب على مخالفة أحكام القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات الواردة فيه عن هذا الشأن (٢).

ولما صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ أضاف الى ما جاء بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تجريم حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة اذا كانت بقصد الاستعمال ، وأصبح يعاقب على حيازتها أو احرازها بالعقوبة المقررة لحيازة أو احراز الأسلحة الكاملة .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ في هذا الشأن : « ونظرا لأن المادة ٣٥ مكررا تنص على اعتبار أجزاء الأسلحة النارية ، أسلحة كاملة بالنسبة لأحكام الاتجار في الأسلحة وذخائرها ، الأمر الذي جعل حيازة واحراز هذه الأجزاء بالنسبة للمواطنين لا يشكل جريمة وبالتالي فتح باب تلاعب الأفراد للافلات من العقوبة ، من خلال افتعال ، أى عطل في السلاح أو تجزئته ، ليصبح - من الظاهر - غير

(٢) وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر على رقيقاب كل من اتجر، أو استورد أو صنع ، أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣٠٣ ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ ، ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة » . ومؤدى فمن هذه المادة أنها لا تنطبق الا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها فاذا لم يثبت في حق الحائز لهذه الأسلحة أنه يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل في صنعها أو اصلاحها فإنه لا يقع تحت طائلة حكم المادة ولا يمتد اليه العقاب الوارد في المادة ٢٨ من القانون ، » (طعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠)

صالح للاستعمال ، فاذا ضبط لا يقع تحت طائلة العقاب . لذلك أعيدت صياغة هذه المادة بما يجعل حكمها ينسحب أيضا على تجريم حيازة واحراز أجزاء الأسلحة النارية واعتبارها أسلحة نارية كاملة في هذا المجال .

وجاء بتقرير لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية بمجلس الشعب عن مشروع القانون ما يأتي : « لوحظ أن القانون يعاقب على جمل أو احراز أو الاتجار في الأسلحة الكاملة الصنع ، وقد حدا هذا ببعض الأشخاص الى ابتكار وسائل للتلاعب بنصوص القانون ، ومن ذلك تفتيت الأسلحة الى أجزاء صغيرة ، حتى لا ينطبق عليها نص القانون واعتبارها أسلحة تامة الصنع لذلك تضمن المشروع تعديلا للمادة ٣٥ احكاما لصياغتها والمعالجة هذه الأوضاع » .

ولما صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ اعتبر كاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية ، أسلحة نارية في حكم هذا القانون ، يعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية . كما نص على سريان العقوبة المنصوص عليها في القانون على حيازة أو احراز الأسلحة النارية على حيازة أو احراز كاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تتركب على الأسلحة المذكورة .

أجزاء الأسلحة النارية :

٢٤٧ - المقصود بأجزاء الأسلحة النارية :

نصت الفقرة الأولى من المادة على أن تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون : أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ ونصت الفقرة الثانية على أن يعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون ثم أوردت الفقرة الثالثة على أن : ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية

• للأسلحة النارية (٣) •

. وواضح أن المادة فرقت بين أجزاء الأسلحة النارية التي يعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام القانون . وبين أجزاء الأسلحة النارية التي يعاقب على حيازتها واحرازها بالمخالفة لأحكام القانون . إذ أطلقت الفقرة الأولى عبارة « أجزاء الأسلحة النارية » التي تعاقب الفقرة الثانية على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام القانون ، بينما قيدت الفقرة الثالثة أجزاء الأسلحة النارية بـ (الأجزاء الرئيسية) وهذه الفقرة هي التي تحيل في عقوبة حيازتها واحرازها على العقوبة المشار إليها بالفقرة الثانية وهي العقوبة المقررة على حيازة واحراز الأسلحة النارية الكاملة .

ومعنى ذلك أن المادة تعاقب على الاتجار في أجزاء الأسلحة النارية - أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام القانون ، ولو لم تكن هذه الأجزاء (رئيسية) أي لو كانت أجزاء ثانوية ، وتعاقب على حيازة

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأن :

« لما كانت المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية ، ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تتركب على الأسلحة المذكورة » . فان الأمر المعلوم فيه إذ رأى أن هذه المادة لا تطبق الا في حق المتجرين في الأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو اصلاحها ، يكون قد غاب عنه نص الفقرة الثانية من المادة المشار إليها الذي يحكم واقعة الدعوى ، والذي يعاقب على مجرد حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، مما يمد خطا في تطبيق القانون يعيب الأمر بما يوجب نقضه » .

(طعن رقم ٥٠١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)

واحراز الأجزاء (الرئيسية) للأسلحة النارية بالمخالفة لأحكام القانون ،
أما إذا كانت الأجزاء غير رئيسية أى ثانوية فلا يعاقب على حيازتها
واحرازها . والمقصود بالحيازة أو الاحراز الحيازة أو الاحراز المجرد أى الذى
يكون مقصودا فى ذاته .

وفى رأينا أن سبب هذه التفرقة أن الشارع رأى فى الاتجار بأجزاء
الأسلحة النارية واستيرادها وصنعها واصلاحها نوعا من ترويجها والاسهام
فى انتشارها فأراد أن يسد الباب نهائيا أمام من يعملون بهذه المهن حتى
يقضى على انتشار أجزاء الأسلحة النارية . أما من يحوز أو يحرز حيازة أو
احرازاً مجرداً فهو لا يسمى الى ترويج أو تداول ما يحوزه أو يحرزه من
أجزاء الأسلحة ، ومن ثم فمخطورته أقل وتبرر قصر التجريم على حيازة
واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة فقط .

ولما كانت القاعدة أنه لا محل للاجتهاد اذا صراحة نص القانون
الواجب التطبيق(٤) ، فإنه لا محل لما ذهب اليه البعض من أن الشارع
ساوى بين الاتجار فى أجزاء الأسلحة النارية واستيرادها وصنعها واصلاحها
وبين حيازتها واحرازها ، وجعل محل الجريمة فى ذلك جميعه أجزاء الأسلحة
النارية الرئيسية(٥) .

(٤) نقض طعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ -
طعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ .
(٥) المستشار حسن عميرة ص ٦٦٥ إذ يذهب الى أنه : « على الرغم
من أن المشرع عندما أضاف المادة ٣٥ مكرراً بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
نص على أجزاء الأسلحة ، وقصد تجريمها بالنسبة للاتجار فيها أو استيرادها
أو صنعها أو اصلاحها ، وعندما جاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ وجعل
حكمها يسرى على حيازة واحراز السلاح المجرد ذكر أجزاء السلاح الرئيسية .
ولا شك أن أجزاء السلاح الواردة فى المادة ٣٥ مكرر بفقرتها المقصود
بها الأجزاء الرئيسية ذلك أن الشارع أفصح عن هذا المعنى عندما نص
فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ على سريان حكمها على حيازته واحرازه
وما ذكرته المذكرة الايضاحية صراحة بأنه أعيد صياغتها بما يجعل حكمها
ينسحب أيضاً على حيازة واحراز أجزاء الأسلحة ، ومن ثم يضحى هذا =

والمقصود بالأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، الأجزاء التي لا تؤدي الأسلحة بدونها الغرض الذى أعبت من أجله ، وهو إطلاق الأعيرة النارية .
وبالترتيب على ذلك اذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة حيازة أو احراز أجزاء لأسلحة نارية فيجب عليها أن تستظهر فى حكمها أن هذه الأجزاء رئيسية والا كان حكمها مشوبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

وقد أصاب مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذى أعدته وزارة الداخلية سنة ١٩٨٤ بتحديثه الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية فى الجدول رقم (٣) المرفق بمشروع القانون وهذا الجدول كالاتى :

الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية :

أولا : البنادق ذات الماسورة المصقولة من الداخل :

- ١ - الجسم المعدنى .
- ٢ - الماسورة .

ثانيا : البنادق المششفتة والنصف آلية :

- ١ - الجسم المعدنى « الطرف » .
- ٢ - الماسورة .
- ٣ - الترياس ومجموعته .

ثالثا : المسدسات بكافة أنواعها :

(أ) مسدس بغزنة :

= القول الأخير نصا تفسيريا للتشريع السابق الصادر به القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وكذلك للفقرة الأولى من المادة ٣٥ مكررا التى يجرى حكمها بالنسبة للتجار والمستوردين والصناع ومصلى الاسلحة . ويظهر أهمية التفسير للفتات الأخيرة » .

١ - الجسم المدنى .

٢ - المنزلق .

٣ - الماسورة .

(ب) مسلسل بسالية :

١ - الجسم المدنى .

٢ - الأكرة « الساقية » .

رابعاً : المدافع والرشاشات والبنادق الآلية سريعة الطلقات :

(أ) المدافع والرشاشات :

١ - الجسم المدنى .

٢ - الماسورة .

(ب) البنادق الآلية سريعة الطلقات :

١ - الجسم المدنى « الطرف » .

٢ - الماسورة .

٣ - الترياس ومجموعته .

٢٤٨ - يشترط أن تكون أجزاء الأسلحة النارية صالحة للاستعمال :

الواضح من المادة ٣٥ مكرراً أنها ساوت فى التجريم بين الاتجار فى أجزاء الأسلحة النارية واستيرادها وإصلاحها وصنعها وحيازتها وأحرازها مجرداً وبين الاتجار فى الأسلحة النارية الكاملة واستيرادها وإصلاحها وصنعها وحيازتها وأحرازها مجرداً ، ولما كان القانون يجرم الأفعال السابقة بالنسبة للأسلحة الكاملة صالحة للاستعمال فإنه يجب لتجريم الأفعال المذكورة التى ترد على أجزاء أسلحة نارية أن تكون هذه الأجزاء صالحة للاستعمال ، ولا يستثنى من ذلك سوى إصلاح أجزاء الأسلحة النارية ، كما استثنيت فى نطاق الأسلحة النارية الكاملة .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

« مؤدى نص هذه المادة أن اتفاقون سوى - من حيث التجريم - بين حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للسلاح الناري وبين حيازة واحراز السلاح ذاته ، لما كان ذلك ، وكانت صلاحية السلاح الناري للاستعمال شرط لتجريم حيازته أو احرازه وبالتالي فإنه يجب توافر هذا الشرط أيضا بالنسبة لحيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للسلاح الناري فإذا لم يثبت صلاحية تلك الأجزاء للاستعمال فإن الحائز لها لا يقع تحت طائلة العقاب - ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبدائها الرأى فيها - كما هو الحال فى خصوص هذه الدعوى - لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبريرا للشك فى صلاحية الأجزاء الرئيسية للسلاح الناري للاستعمال مجردا من سنده ولا يكفى للشك فى تلك الصلاحية ، وكان يتمين على المحكمة وهى تواجه هذه المسألة - وهى مسألة فنية بحت - وقد داخلها الشك فى صلاحية تلك الأجزاء فى السلاح الناري دون أن تستجلى الأمر من المختص فنيا ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن » .

(طعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١) (١)

٢٤٩ - لا يشترط أن تكون أجزاء الأسلحة منفردة :

ورد التجريم فى نص المادة على أجزاء الأسلحة النارية دون أن تقيده المادة أجزاء الأسلحة بأن تكون منفردة ، والأصل أن المطلق على إطلاقه ، ولا يجوز تخصيصه بغير مخصص . ومن ثم يستوى فى التجريم أن تكون أجزاء السلاح مجمعة أو منفردة . فإذا ضبط فى حيازة شخص سلاح ناري

(١) ذكره المستشار حسن عميرة ص ٦٦٨ وما بعدها .

كامل تبين من فحصه عدم صلاحيته للاستعمال وأن به بعض الأجزاء الرئيسية صالحة للاستعمال فإنه يسند إليه تهمة حيازة أجزاء رئيسية لسلح ناري بدون ترخيص .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعته الدعوى أورد مضمون تقرير فحص السلاح المضبوط مع المظنون ضده ، من أنه عبارة عن سلاح ناري يدوي مصنع محلياً ذو ماسورة غير مششخنة غير صالغ للاستعمال ويحتاج ليد ذات دراية فنية لاصلاحه وبه الماسورة والطارق ومجموعة التتك وهي أجزاء رئيسية صالحة للاستعمال ثم خلص الحكم الى تبرئة المظنون ضده استناداً الى أن مناهل التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلح على انفرادها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « ١ - تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتجميعها للأسلحة النارية » ٢ - ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة ٣٠ - ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو احراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة المذكورة » ، ويبين من هذا النص في صريح لفظه ومفهوم دلالاته تأييم حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للسلح - وجاء النص مطلقاً من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كافة تلك الأجزاء في أية صورة تكون عليها دون اشتراط انفرادها واذا كانت القاعدة أنه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق ، وأن النص العام يعمل به على عمومه ما لم يخص بدليل ، ومن ثم فإن ما خلص اليه الحكم من أن مناهل التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلح على انفراد يكون

ولا سند له من القانون ، وتخصيص للنص بغير مخصص . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتمين نقضه والاحالة » .

(طعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

٢ - « وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بما مؤداه انه ضبط في حيازة المطعون ضده فرد أورى الفحص الفني بمسلم وجود ابرة ضرب النار به مع صلاحية الطارق والتتك والماسورة - وهى أجزاء رئيسية للسلاح - أسس قضاؤه بالبراءة على قوله أن ذلك الفرد تفسرت طبيعته فافتقد مسمى السلاح النارى بافتقاده الى جزء أساسى بدونه لا يصلح للدفاع أو للاعتداء وهو على هذه الصورة يكون وحدة عضوية لا شيئاً منقسماً على نفسه بما لا يجوز في متعارف الأصول وطرائق التفسير النظر اليه بعد انتفاء صفته الجوهرية على أنه مكون من أجزاء مستقلة لسلاح نارى لأن نفي الشيء لا يدل على ثبوت غيره كما أن الشيء لا يعطف على نفسه ولا الجزء على كله ولأن مناهج التجريم وجود أجزاء رئيسية على انفرادها فى أصل الاستعمال بدلالة أن النص التجريمى الخاص بها وقد جاء تالياً لتجريم حيازة السلاح بدون ترخيص يعتبر بمثابة ذكر الخاص بعد العام عناية بأمره أو اشارة الى خصوصيته الشديدة بما يمتنع معه الجاهل بين الحالتين أو اقامة احدهما على انقاض الأخرى . . . لما كُنْ ذلك وكان لم يتبين ممارسة المتهم عملاً يتعلق بأجزاء السلاح فقد افتقدت الواقعة السبب القانونى المنشأ للتجريم اذ لا جريمة بغير نص . . . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر معدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ - والتي تحكم واقعة الدعوى - قد جرى نصها بأنه تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالملولين ٢ ، ٣ وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المدة لتكوينها للأسلحة النارية . وماقرب على الاتجار فيها

أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها. بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية . » ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة النارية . » وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارة النص فوق ما تحتل . أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التاويل أيأ كان الباعث على ذلك . ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي قاطعا في الدلالة على المراد منه . وإذا كان إيراد الشارع عبارة الأجزاء الرئيسية مطلقا من كل قيد في نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ، كما أن إيراد عبارة تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية في الفقرة الأولى من المادة المذكورة لا يمكن أن ينصرف الى غلب مدلول العام الوارد في عبارة النص ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خلاص الى وجوب التفرقة بين الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها وبينها مجمعة على الرغم من وضوح النص وصراحة دلالة على شموله الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت مجمعة في سلاح واحد أو متفرقة ، يكون قد أخطأ في تاويل القانون لما هو مقرر من أنه لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون واجب التطبيق . أما ما خاض فيه الحكم من أنه لم يثبت ممارسة المظنون ضده عملا يتعلق بأجزاء السلاح فانه يتعاق بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكررا المشار ذكرها دون الفقرة الثالثة منها التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، لما كان ذلك ، وكان ما تردى فيه الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع وتقدير أدلة الدعوى فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . »

(طعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨)

٢٥٠ - يستوى ان تكون اجزاء السلاح الناري لسلاح نارى واحد
أو لعدة أسلحة نارية :

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

« لما كان ذلك وكانت القاعدة انه متى كانت عبارة القانون واضحة
ولا لبس فيها ، فانه يجب أن تمد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز
الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك ، فن
الحكم المطعون فيه اذا فسر عبارة « حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة
النارية » على انها لا تتناول أجزاء الأسلحة النارية لسلاح نارى واحد فقد
مسماه كسلاح نارى ، مع أن هذه العبارة وردت فى صيغة عامة وصريحة
الدالة على أنه يبطل فى مدلولها الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء
كانت هذه الأجزاء لسلاح نارى واحد أم لعدة أسلحة ، فانه يكون قد أخطأ
فى تأويل القانون ، إذ أنه لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون الواجب
تطبيقه ، لما كان ما تقدم فانه يضمن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما
قضى به بالنسبة الى التهمة الثانية » .

(طعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١)

٢٥١ - اعتبار كاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المصاة
لتركيبها للأسلحة النارية أسلحة نارية فى تطبيق القانون :

راجع بند (١١) وانظر البند التالى .

٢٥٢ - العقاب على أجزاء الأسلحة النارية وكاتبات أو مخفضات
الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية بذات العقوبات
المنصوص عليها فى هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة :

جعلت الفقرة الثانية من المادة العقاب على الاتجار فى أجزاء الأسلحة
النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمى ٢ ، ٣ ، وكاتبات أو مخفضات
الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية أو استيرادها أو

صنعها أو اصلاحها بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على
الأسلحة النارية الكاملة .

كما جعلت الفقرة الثالثة من المادة العقاب على حيازة واحراز الأجزاء
الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتسكوبات
التي تتركب على الأسلحة النارية بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا
الشأن على الأسلحة النارية الكاملة .

ولذا نحيل في هذا الشأن على ما أوردنا ، سلفا ، بشأن العقاب على
جرائم الأسلحة النارية الكاملة .

وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢١ في الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة
٥٢ قى بان :

١ - « لما كان يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بتمديداته المتعاقبة ، انه بمس أن أتم
حيازة واحراز الأسلحة النارية الكاملة المنصوص عليها بالجدولين رقمي
٢ ، ٣ المرفقين به ، بغير ترخيص ، أتم حيازة واحراز تلك الأسلحة بمس
أورده في نص المادة ٣٥ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعوى -
من أنه « تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية
المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ ويماقب على الاتجار فيها أو استيرادها
أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص
عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة . ويسرى حكم الفقرة
السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة اذا
كانت بقصد الاستعمال ، وكان مؤدى ما تقدم أن الشارع وبما نص عليه
في قانون الأسلحة والذخائر ، أنشأ ثلاثة أنواع من الجرائم ، أولها حيازة
أو احراز الأسلحة النارية في مدلول ما أورده القانون بالجدول المرفقة له ،
وثانيها حيازة أجزاء الأسلحة النارية المشار إليها - بقصد الاتجار فيها أو

استيرادها أو صنعها أو اصلاحها ، وثالثها حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية لهذه الأسلحة بقصد الاستعمال ، وحدد القانون نطاق كل منها - فى موضوع لا لبس فيه - تحديدا لا يسمح بدخول أى نوع منها فى نطاق النوع الآخر ، ذلك بأنه اكتفى لتحقيق النوع الأول بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت ، وإيا كان الباعث عليها ولو كان لأمر عارض - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري عن علم وادراك » .

٢ - « اشترط القانون - لتحقيق النوع الثانى - حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية ، أن تقترن حيازة أجزاء الأسلحة النارية بـ قصد الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها » .

مادة (٣٦)

يلغى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ بتنفيذ جدول للأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها فى القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها وكذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها .

الشرح

٢٥٣ - التشريعات التى ألغيت بمقتضى المادة :

نصت المادة على إلغاء التشريعين التاليين :

١ - الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ (وهو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥) بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها فى القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها .

والأمر العالى المذكور عبارة عن لائحة اجراءات بشأن الاتجار فى الأسلحة واستيرادها ونقلها داخل البلاد .

٢ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها ، وهو الذى كان ينظم حيازة واحراز الأسلحة بجميع أنواعها أو الاتجار فيها أو صنعها أو استيرادها ، وقد حل هذا القانون محل القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح .

مادة (٣٧)

على وزراء الداخلية والعدل والشئون البلدية والقروية (١) كل قيمة يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الشرح

٣٥٤ - تاريخ العمل بالقانون :

صدر القانون بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٥٤ ، ونشر بالوقائع المصرية في ٨ يولية سنة ١٩٥٤ - العدد (٥٣ مكر) - وعمل به من تاريخ نشره .

(١) حلت محلها الآن وزارة الاسكان والمرافق .

المختارون المرافقة للقانون

جندول رقم (١)

بيان الأسلحة البيضاء

- ١ - السيوف والشيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش
فلبازة) *
- ٢ - الحونكات *
- ٣ - الخناجر *
- ٤ - الرماح *
- ٥ - السكاكين ذات الحدين والمحد ونصف *
- ٦ - نصال الرماح *
- ٧ - النبال وأصالتها *
- ٨ - عصا الشيفي *
- ٩ - الخشمت أو القصبان المدببة أو المصنولة التي تثبت بالعصى
والدبوس (عصى تحتوي بكرة ذات أشواك) *
- ١٠ - البلط والسكاكين التي لا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من
الضرورة الشخصية أو الحرفية *
- ١١ - المسكحة الحديدية (البونية) *

* ورد هذا الجدول بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ثم ألغى بالقانون
رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ثم أضيف بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ *

جدول رقم (٢)

الأسلحة النارية غير المشحونة.

الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل.

جدول رقم (٣)

الأسلحة المشحونة

وينقسم هذا النوع الى قسمين :

القسم الأول

- (أ) المسدسات بجميع أنواعها .
- (ب) البنادق المشحونة من أى نوع .

القسم الثانى

المدافع والمدافع الرشاشة .

دراسة عن
المحاكم المختصة بنظر الجرائم الناشئة
عن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
والقوانين المعدلة له

٢٥٥ - اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بنظر الجرائم
الناشئة عن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له :
أعلنت حالة الطوارئ بجمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية
المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ اعتباراً من يوم الثلاثاء الموالي ٦ من أكتوبر
سنة ١٩٨١ .

وقد صدر بعد ذلك أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١) لسنة
١٩٨١ (١) بإخالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ، ونص في
مادته الأولى على أن : « تحيل النيابة العامة إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ »
المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ الجرائم الآتية :

(ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة » .

وعلى ذلك تختص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بنظر كافة الجرائم
المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة
والذخائر والقوانين المعدلة له .

٢٥٦ - أنواع محاكم أمن الدولة (طوارئ) وتوزيع الاختصاص
بينها :-

(١) الجريدة الرسمية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٣ (تابع)
- وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية (م ٤) .

نصت المادة الأولى من أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١ - كما رأينا - على أن محاكم أمن الدولة طوارئ التي تعال إليها الجرائم المنصوص عليها فيها ، هي المشكلة طبقا لقانون الطوارئ أى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقوانين ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٦٤ لسنة ١٩٨١ ، ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

وقد نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أن تشكل محكمة أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة ، وتختص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين ، وتختص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها بعقوبة الجناية ويقوم بمباشرة الدعوى أمامها عضو من أعضاء النيابة العامة .

ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل ، وتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضباطين من الضباط العظام .

ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأى وزير العدل بالنسبة الى القضاة والمستشارين ورأى وزير الحربية بالنسبة الى الضباط .

وقد نص أيضا على التشكيل الاصلى والاختصاص المقرر لمحاكم أمن الدولة أمرا رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٨١ ، ٣ لسنة ١٩٨١ .

فقد نصت المادة الأولى من الأمر الأول على أن : « تشكل محكمة أمن دولة عليا (طوارئ) وفقا للمادة (٧) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف وذلك للنظر فى كل ما يقع فى دائرة اختصاصها من الجرائم التى يعاقب عليها بعقوبة الجناية مما

يرتكب بالمخالفة لأحكام الأوامر التي تصدر استنادا الى قانون الطوارئ.
والجرائم المرتبطة بها ، والجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم
مقامه أيا كانت العقوبة المقررة لها » .

ونصت المادة الأولى من الأمر الثانى على أن : « تشكل محكمة أمن
دولة جزئية (طوارئ) وفقا للمادة ٧ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
المشار اليه في عاصمة كل محافظة ، وذلك للنظر فى كل ما يقع فى دائرة
اختصاصها من الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة أو بإحدى
هاتين العقوبتين مما يرتكب بالمخالفة لأحكام الأوامر التي تصدر استنادا الى
قانون الطوارئ والجرائم المرتبطة بها ، والجرائم التي تقرر هذه الأوامر
احالتها الى محاكم أمن الدولة الجزئية (طوارئ) والجرائم المرتبطة بها » .

وعلى ذلك يكون الأوامر العسكرية قد قصرا تشكيل محاكم أمن
الدولة (طوارئ) على الأعضاء من القضاة فقط دون الضباط وان كان هذا
لا يمنع من أن يعدل التشكيل بإشراك ضباط فيه بمقتضى أمر عسكرى
آخر ، طالما أن المادة السابعة من قانون الطوارئ تسمح بذلك .

وتكون محاكم أمن الدولة (طوارئ) التي تختص بنظر الجرائم
المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته كالآتى :

١ - محاكم أمن دولة عليا (طوارئ) . وتشكل فى دائرة كسل
محكمة استئناف وتختص بنظر ما يقع فى دائرة اختصاصها من الجرائم
التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية ، وللتصود بذلك أن تكون العقوبة الواردة
بالنص العقابى عقوبة جنائية ، فلا يمنع من اختصاص هذه المحاكم بنظر
جنائية أن تطبق نص المادة ١٧ عقوبات وتنزل بالعقوبة الى الحبس وهو
عقوبة جنحة .

٢ - محاكم أمن دولة جزئية (طوارئ) : وتشكل فى عاصمة كل
محافظة للنظر فى كل ما يقع فى دائرة اختصاصها من الجرائم التي يعاقب
عليها بعقوبة الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، أى تختص بنظر

الجنح والمخالفات (٢) *

٢٥٧ - اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته لا يسلب اختصاص المحاكم العادية بنظرها :

تنص المادة ١/١٥ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (المعدل) بشأن السلطة القضائية على أنه : « فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص » *

ويستفاد من هذا النص أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة فتختص بكافة المنازعات والجرائم ما لم يسلب الشارع هذا الاختصاص بنص خاص *

أما محاكم أمن الدولة (طوارئ) فهي محاكم استثنائية واختصاصها

(٢) وهذه المحاكم تختلف عن محاكم أمن الدولة التي تشكل طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وتعتبر جزءاً من النظام انقضائي في الدولة اذ يستند انشاؤها الى المادة ١٧١ من الدستور التي تقضي بان ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء فيها *

ومحاكم أمن الدولة العليا طبقاً لهذا القانون تشكل من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف * ويجوز أن يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاء بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية (م ٢ من القانون) * أما محاكم أمن الدولة الجزئية فهي تشكل طبقاً للتشكيل المادي للمحاكم الجزئية * وتختص هذه المحاكم بنظر بعض جرائم القانون العام واردة على سبيل الحصر بالمادة الثالثة من القانون *

انما لا يدخل في اختصاص هذه المحاكم الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه طبقاً لقانون الطوارئ ، وانما تدخل هذه الجرائم في اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) * *

محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمنة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن اختصاصها هذا لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص ، ومن ثم تظل المحاكم العادية مختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ، بجانب اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بنظرها .

يؤكد ذلك أن قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (المعدل) وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ، وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) جاءت جميعا خلوا من النص على انفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ - دون غيرها - بجرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته ، كما خلا أي تشريع آخر من هذا النص .

ولو أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محاكم أمن الدولة (طوارئ) لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في قوانين عدة منها - على سبيل المثال لا الحصر - قانون السلطة القضائية سالف الذكر حين نص في المادة ٨٣ منه التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعاقبة بشئونهم وفي شأن طلبات التمويض والمنازعات الخاصة بترقيات والمناشآت والمكافآت . والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث حين نص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة والمشرين على اختصاص محكمة الأحداث (دون غيرها) بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥

على أن : « تنولى المحكمة الدستورية (دون غيرها) الرقابة القضائية على
دستورية القوانين واللوائح » .

ولا وجه للقول بأن المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة
١٩٨١ قد نصت على أن « تحيل النيابة العامة الى محاكم أمن الدولة
(طوارئ) » الجرائم المنصوص عليها فيها ومن بينها الجرائم المنصوص
عليها بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، قد جعلت ذلك وجوبيا لأن ما ورد
فى تلك المادة يجب صرفه للمعنى الذى أورده القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ (المعدل) بشأن حالة الطوارئ الذى لم يسلب المحاكم العادية
اختصاصها وجعل هذه الاحالة جوازية بنص المادة التاسعة التى جرت على
أن يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة
الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام » . لما هو مقرر أنه عند التعارض
بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى قرار جمهورى استند
للقانون فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للقرار
الجمهورى الذى هو أداة تشريعية أدنى (٣) .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين
أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية » . ولما كان القانون رقم
١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز فى المادة التاسعة منه
احالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة الا أنه
ليس فيه أو فى تشريع آخر أى نص على انفرداها فى هذه الحالة بالاختصاص
بالفصل فيها ، وكانت الجريمة التى أسندت الى المتهمين وهى السرقة ليلا
من شخصين فأكثر من مسكن بواسطة التسور حالة كون أحد المتهمين يحمل
سلاحا ظاهرا وقد وقعت هذه الجناية بطريق التهديد باستعمال السلاح -

(٣) المستشار حسن عميرة ص ٦٧٥ وما بعدها .

معاقبا عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم الى المحاكم العادية ، فان الاختصاص بمحاكمتهم ينمقذ للقضاء الجنائي العادي ، ويكون النقي بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا على غير أساس » .

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠)

٢ - « استقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية وأنه وان أجازت القوانين في بعض الأحوال احوالة جرائم معينة الى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به أي نص على افراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى في ذلك أن تكون الجرمية معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص اذ لو أراد المشرع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجزئية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالقاء القرارات الجمهورية والوزارية المتساقطة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل في المسائل التي حدها . وقد اخذ الدستور ذاته بهذا الفهوم عسلسما نص في المادة ١٧٥ على أن « تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩

لسنة ١٩٥٨ قد قضيت بأن « تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا » . وكان هذا القانون أو أي تشريع آخر قد جاء خلوا من أي نص بإفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائياً بنظر الجرائم التي يرتكبها الوزراء أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها . ومن ثم فإن محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يجرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلاً المحاكم العادية بحسبانها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التي نص عليها القانون سالف الذكر فإنها تضاركتها في اختصاصها دون أن تسلبها إياه . . . الخ » .

(طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٩)

٣ - « انزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبهـا ذلك بأن قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة وما هي إلا محاكم استثنائية في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك في الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التي تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شسبنا البتة من اختصاصها الأصل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في كافة الجرائم - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون حالة الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها » .

(طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤)

٤ - « ... لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠

فمستند ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ، ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة ، الذخائر والقوانين المدلة له ، قد خلا كلاهما ، كما خلا أي تشريع آخر ، من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولو كانت في الأصل مؤتمدة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وإن الشارح لم يسلط المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم يكون دفاع الطاعن في هذا الصدد على غير سند »

(طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

٥ - « وحيث أنه من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ، لما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وأن أجاز في المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أو في تشريع آخر أي نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها - لما كان ذلك وكانت الجريمة التي أسندت الى الطاعن وغيره من المتهمين هي السرقة بالاكراه وقد وقعت هذه

الجناية بطريق التهديد باستعمال السلاح (المدي) - معاقبا عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم الى المحاكم العادية . فان الاختصاص بمحاكمتهم يتعقد لاقضاء الجنائي العادي . يؤيد هذا ما نصت عليه المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة من أنه في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة اذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك - واذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ - باعلان حالة الطوارئ وكذلك امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ، ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا أيهما كما خلا أي تشريع آخر من النص على انفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق القوانين الطوارئ بالفصل وحدها دون غيرها في هذه الجرائم او الجرائم المرتبطة بها او المرتبطة هي بها - فانه لا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعل النيابة تقديم الدعوى بمرتها الى محاكم أمن الدولة طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أنه لو كان الشارح قد أراد افراد محاكم أمن الدولة بالفصل وحدها دون سواها في أي نوع من الجرائم لعمد الى الافصاح عنه صراحة على قرار نهجه في الأحوال الماثلة ، لما كان ذلك ، فان النسي بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة جنائية عادية ولم يصدر من محكمة أمن الدولة العليا وفق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، فان للنسي على الحكم

صدوره من هيئة غير مشكلة تشكيلا صحيحا بحسب القانون الأخير يكون
في غير محله ... الخ » .

(طعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨) (٤)

(٤) كما قضت محكمة النقض بصدد اختصاص المحاكم العسكرية
المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون الأحكام
العسكرية بأن :

« ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية
هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص
علا بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية
الصادر بقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين أن غيرها من المحاكم
ليست إلا محاكم استثنائية أو خاصة ، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض
الأحوال ، حالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة ، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم
العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به
أى نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى في ذلك أن تكون
الجريمة مماثبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، إذ لو
أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به ، لما أعوزه
النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في قوانين عدة منها قانون
السلطة القضائية مسالف الذكر حين نص في المادة ٨٢ منه التي ناطت
بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض (دون غيرها) الفصل في
الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالفاء القرارات الجمهورية
والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة
بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، وقانون مجالس الدولة الصادر بالقانون رقم
٢٧ لسنة ١٩٧٢ حين نص في المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم
مجلس الدولة (دون غيرها) بالفصل في المسائل التي حدها ، والقانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث حين نص في الفقرة الأولى من المادة
الثامنة والعشرين منه على اختصاص محكمة الأحداث (دون غيرها) بالنظر
في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للأنحراف ، أما غير
الحدث - فإن الشارع وإن جعل لمحكمة الأحداث اختصاصا بنظرها بموجب
الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين مسالف الذكر ، إلا أنه لم يفرد
بهذا الاختصاص كما فعل في الفقرة الأولى ، وبالتالي لم يسلب المحاكم العادية
ولايتها بالفصل فيها . وقد ألزم الشارع هذا النهج ولم يشذ عنه في
الجان التي أضفى عليها اختصاصا قضائيا ، من ذلك ما نص عليه في
المادة ١٣ مكررة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي من تشكيل لجان يكون من مهمتها في حالة المنازعة ، تحديد ما يجب
الاستيلاء عليه من الأراضي الزراعية طبقا لأحكام القانون ، وأنه »

= استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء ، يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأطنان المستولى عليها .. وفي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاصها بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) ٠٠٠ وفي الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ذاته من أنه يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ ، وفي المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة من اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فيها (دون غيرها) بالفصل في المسائل الواردة في البند من الأول الى الخامس منها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ منه على أن تتولى المحاكم الدستورية (دون غيرها) الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنظر نوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية ، إذ لم يرد فيه ، ولا في أي تشريع آخر ، نص على انفراد القضاء العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها - إلا فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه عملاً بنص المادة الثامنة مكرراً منه . ولا يقدح في ذلك ، ما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار ذلك القانون ، من سريان أحكامه على جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة ، ذلك بأن الشق الأول من النص قد خلا مما يفيد انقضاء الاختصاص بنظر الدعاوى المشار إليها فيه للقضاء العسكري وحده دون غيره ، والشق الثاني منه يعالج الحالة التي تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة قبل الفصل به في أول يوميه سنة ١٩٦٦ ، فأبقى الاختصاص بنظرها معقوداً لتلك الجهات دون أن يشار إليها فيه القضاء العسكري ، يؤكد هذا النظر أن الشارع عندما أراد أن يحدد الاختصاص بجرائم الأحداث الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية المشار إليه ، للقضاء العسكري وحده ، فقد نص صراحة في المادة الثامنة مكرراً منه - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - على أن إقراره بذلك للاختصاص ، إنما هو استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وهو ما يتأدى منه أن باستثناء ما أشير إليه في تلك المادة =

= من جرائم تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه ، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكامه اذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين اختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء العسكري بجرائم الأحداث المنصوص عليها في المادة ٨ مكررا سالف الذكر ، إنما هو خروج على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية ، أما ما عدا هؤلاء الأحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الأحكام العسكرية على القضاء العسكري اختصاص الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك انتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء ، فإنه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها عملا لحقها الأصل ، إذ لا محل للقول باختصاص استثنائي للقضاء العسكري بها ، ويكون الاختصاص في شأنها - بالتحويل على ذلك - مشتركا بين القضاء العسكري وبين المحاكم ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضي . ولا يتأتى من هذا النظر النص في المادة الثامنة والأربعين من قانون الأحكام العسكرية آنف الذكر ، على أن « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا » ذلك أن هذا النص - وأيا كان وجه الرأي فيه - لا يفيد ، صراحة ولا ضمنا ، أفراد القضاء العسكري وحده ينظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحدده القانون ، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالف الذكر : أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أنه لفظ « وحدها » ورد به بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظ « اختصاصها » الجنائية على الطاعن قد خلت من قرار من السلطات القضائية العسكرية بأن الجريمة موضوع الدعوى الماثلة تخضع لاختصاصها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى ، يكون على غير سند من القانون ، ويتمحض دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا على الحكم أن هو لم يعرض له إيرادا وردا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، أن المدافع عن الطاعن ، دسح بانتقضا الدعوى الجنائية بمضى المدة وكان هذا الدفع من الدفع المتعلقة بالنظام العام ، ومن شأنه - أن صح - أن تنقضى به الدعوى الجنائية ، بما كانه ينبغي معه وقد حملته مدونات محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول =

• انظر ايضا نقض أول أكتوبر سنة ١٩٨٧ المنشور بالبند التالي •

٢٥٨ - مدى اختصاص محاكم الدولة (طوارئ) بالجرائم المرتبطة :

نصت المادة الثانية من أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١ على أنه : « اذ كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة (طوارئ) وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ عقوبات » •

ومفاد ذلك أنه في حانة التعدد الصوري أو المعنوي للجرائم وفي حالة التعدد الحقيقي أو المادي للجرائم تختص محكمة أمن الدولة (طوارئ) في الحالة الأولى - بنظر الواقعة اذا كان أحد الأوصاف التي تسبب عليها تشكل جريمة داخلة في اختصاص محاكم الدولة (طوارئ) وتختص بنظر الوقائع جميعها - في الحالة الثانية - اذا كانت إحدى الجرائم المرتبطة تدخل في اختصاصها ، وفي الحالتين تطبق محكمة أمن الدولة (طوارئ) المادة ٣٢ عقوبات •

الا أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في فلكها بموجب الاثر القانوني للارتباط باعتبار أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق وفنا للمادة ٣٢ عقوبات •

= درجة ، فأصبح واقعا مسطورا بها ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر الاستئناف ، أن تحصره بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما يدفعه ، أما وهي لم تفعل ، وقضت بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه رغم اغفاله التعرض للدفع المذكور ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن » •
(طعن رقم ٨٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٨٦ - منشور بمجلة القضاء - السنة الثانية - العدد الأول - يناير ١٩٨٧ ص ٢٤ وما بعدها)

وفضلاً عن ذلك فإن نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ يوجب إحالة الجسرائم المرتبطة إلى المحاكم العادية في الحالات التي يكون فيها بعض تلك الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، متى كانت جميعها من اختصاص محاكم من درجة واحدة وهي قاعة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية . وعلى ذلك إذا ارتكب الجاني جريمة قتل عمد بسلاح ناري غير مرخص ، فإن محكمة الجنايات تكون هي المختصة بالجرائم الثلاث التي تسند إلى المتهم وهي : القتل العمد واحراز سلاح ناري بدون ترخيص واحراز ذخيرة مما تستعمل في السلاح ضائف الذكر ، لأن عقوبة جنائية القتل العمد هي الأشد . وكذلك إذا أحدث الجاني بالمجنى عليه جرحاً أو ضرباً نشأت عنه عادة مستديمة ، وذلك باستعمال أحد الأسلحة البيضاء غير المرخص بها فإن محكمة الجنايات تصحى المختصة بنظر جنائية أحداث الماهة المستديمة وجنحة احراز سلاح من الأسلحة البيضاء بشرى ترخيص ، باعتبار الجريمة الأولى هي ذات العقوبة الأشد لأنها تشكل جناية .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - « جريمة احراز المطواة قرن الفزال بدون ترخيص ، المسندة إلى الطاعن والمنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، يعاقبه عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام ، صاحب الولاية العامة الأصلية ، محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ، وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل ، فى حين أن جريمة احراز الجواهر المخدرة فى غير الأحوال المصرح بهها قانوناً ، المسندة كذلك إلى الطاعن ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهى ليست من الجرائم التى تختص بمحاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها ، وبالتالي فإن حالة اختصاص هــبـم

المحاكم بها ، لإرباطها . بجريمة اِجراز السلاح الأبيض بدون ترخيص ، لا تنفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ ، والتي يجرى نصها على أنه « إذا كون الفعيل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقل أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في فلكها ، بموجب الأثر القانوني للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذا كانت جريمة اِجراز الجواهر المخدرة مدلفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة اِجراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المستندة أيضا الى الطاعن ، فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة ، وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجزئية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من اجالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة ، الى المحكمة الأعلى درجة ، وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية ٠٠٠ الخ » .

(طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١) .

٤ - ٠٠٠ لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والسلاح والقوانين المعدلة له وقد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على

افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ. بالفصل. وحدها -
دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البين ،
وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم
استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة
لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت
في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها
بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن
الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها
الأصيل الذي أطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية
الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل في الجرائم
كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل
في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
لما كان ذلك وكانت جريمتا احرار السلاح الثأري والخيرية بدون ترخيص
المسندتان الى المظنون ضده والمنصوص عليهما في القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر يعاقب عليهما بمقوبة السجن والغرامة
وتتشارك في الاختصاص بنظرهما مع القضاء العادي صاحب الولاية العامة
الأصلية محاكم أمن الدولة المنصوص عليها في قانون الطوارئ. وذلك عملاً
بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١
والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالات الطوارئ.
المعدل في حين أن جريمة الشروع في القتل عملاً مع سبق الإصرار المسندة
كذلك الى المظنون ضده معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة وهي ليست
من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا طوارئ بنظرها وبالتالي
فإن حالة اختصاص هذه المحاكم لارتباطها بجريمة احرار السلاح والخيرية
بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس
الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجرى نصها على أنه : اذا كون الفعل
الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لفرض
واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى

النيابة العامة تقديم الدعوى يرمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب الكزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في فلكها بموجب الأثر القانوني للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واذ كانت جريمة الشروع في القتل عمداً مع سبق الإصرار سائلة للدكر المسندة الى المظنون ضده تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمتي احراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص المسندتين أيضاً الى المظنون ضده فانه يتعين أن تتبع الجريمتان الأخيرتان الجريمة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة ، هذا الى ان نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ يوجب احالة الجرائم المرتبطة الى المحاكم العادية في الحالات التي يكون بعض تلك الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، متى كانت جميعها من اختصاص محاكم من درجة واحدة وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية ، ومن ثم فان قضاء الحكم المظنون فيه في هذا الشأن يكون على غير سند من القانون ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة جنايات طنطا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها وما اوردته بامسياب الحكم من أن الاختصاص الفعلي انما هو لمحكمة أمن الدولة « طوارئ » هو في حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ذلك أن التهمة الأولى المسندة الى المظنون ضده « جناية الشروع في القتل عمداً مع سبق الإصرار » ذات العقوبة الأشد لا تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها ومن ثم فيستحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة ، ومن ثم فان الظن في الحكم يكون جائزاً ومستوفياً للشكل

المقرر فى القانون ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى وقد حجبتها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة » .

(طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٨٧)

٣ - « ومن حيث انه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أحالت المتهم الى محكمة جنائيات الزقازيق لمحاكمته عن جرائم انشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار ، واحراز سلاح ناري وذخائر بدون ترخيص ، فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٨ بحكمها المطعون فيه حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها للنياية العامة لاجراء شئونها فيها وعولت فى قضائها على أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ. وعملا بالمادة الثانية من الأمر المذكور والتي تنص على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة لفرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعل النيابة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة طوارئ. وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » . لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ. وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ. ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقسوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون سواها - فى جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول

بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وإن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصيل الذى أطلقتته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السطة القضائية الصادر به القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ، ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الشروع فى القتل المسندة الى المتهم معاقب عليها بمقوبة الجنسية وهى ليست من الجرائم التى تختص بمحاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالى فإن حالة اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمتى احراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان والتى أشار إليها الحكم المطعون فيه فى أسبابه ، ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم القفل أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها بموجب الأمر القانوني للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذ كانت جريمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار ، وهى الجريمة ذات العقوبة الأشد ، إنما تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهى المحكمة صاحبة الولاية العامة فإنه يتعين أن تتبع الجريمتان الأخيرتان ذاتا العقوبة الأخف ، الجريمة الأولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص والمحاكمة . وإذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه ، يكون فى حقيقته - وعلى خلاف ظاهره - قضاء منهياً للخصومة ذلك بأن محكمة أمن الدولة المشككة وفق قانون الطوارئ إذا ما رفعت إليها الدعوى سوف تقضى حتماً بملم اختصاصها بنظرها بحسبان أن الجريمة ذات العقوبة الأشد - على السياق المتقدم - لا تدخل فى

اختصاصها - ومن ثم فإن الطعن يكون جائزا وقد استوفى الشكل المقرر في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، وقد حجبهما هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، »

(طعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠) (٥)

(٥) قارن نقض ١٩٨٣/٤/٢١ - طعن رقم ٦٨١٤ لسنة ٥٢ ق - فقد جاء به :

« لما كانت النيابة العامة - على ما يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة - قد أسندت إلى الطاعن أنه : أولا : قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية من بندقية مششخنة . ثانيا : شرع في قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من السلاح سالف الذكر ولم يصبه . ثالثا : أكره بالتهديد شاهدين على الإدلاء بشهادة كاذبة في قضية الجناية سألقة الذكر . رابعا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا . خامسا : أحرز بغير ترخيص أجزاء رئيسية لسلاح نارى . سادسا : أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته وأحرازه ثم قررت النيابة العامة بموجب أمر الإحالة المؤرخ الصادر منها إحالة الدعوى - مباشرة - إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) لمحاكمته وكانت تلك المحكمة قد قضت بتاريخ ١٩٨٢/٣/٨ بإدانته فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من ١٩٨١/١٠/٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وكانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بعد المصل بالامر رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر من رئيس الجمهورية المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ والممول به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وكانت الجرائم الرابعة والخامسة والسادسة التي حوكم الطاعن من أجلها هي من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة العليا طوارئ أصلا بنص المادة الأولى من هذا الأمر كما يمتد اختصاصها بنظر الجرائم الثلاثة الأولى بموجب المادة الثانية من الأمر المشار اليه لقيام الارتباط بينها وبين الجرائم الأخرى سألقة الذكر . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككلة طبقا لأحكامه . فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ومن ثم يتعين الحكم بعدم جوازه » .

٢٥٩ - علم الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة.

(طوارئ) :

لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (المعدل) .
انما لا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية (م ١٢ من القانون المذكور) (٦) . وعلى ذلك فالأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) فى جرائم القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه وانما تخضع لنظام التصديق ، وهو ما سنعرض له فى البند التالى .

وفى هذا قضت محكمة النقض بان :

« لما كان ذلك وكانت حالة الطوارئ قد أعانت فى جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١ بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ سنة ١٩٨١ - وكان أمر رئيس الجمهورية رقم واحد لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ونص فى مادته الأولى على أن « تحيل النيابة العامة الى محاكم الدولة « طوارئ » المشكلة طبقا لقانون الطوارئ الجرائم الآتية : - أولا : ٠٠٠ ثانيا ٠٠٠ ثالثا : الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له - وكانت الجريمة التى حوكم الطاعن من أجهانها من الجرائم التى

(٦) أما الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فانه يفرق بين الأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة العليا وبين الأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة الجزئية ، فالأولى نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض وإعادة النظر . أما الثانية فهى قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنيح المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر (م ٨) .

نختص بنظرها محاكم أمن الدولة « طوارئ » أصلا بنص الأمر رقم واحد لسنة ١٩٨١ سالف البيان - لما كان ذلك وكان الطاعن قد حوكم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ - وقد تم التصديق على الحكم الصادر فيها من مكتب الحاكم العسكري بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٣ - وكانت المادة ١٢ هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة - فإن الطعن المقدم من الطاعن يكون غير جائز قانونا ويتمين الحكم بعدم جوازه » .

(طعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤) (٧)

٣٦٠ - قواعد التصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة
(طوارئ) :

١ - تعرض الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) على رئيس الجمهورية ، ويجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة أقل منها ، أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية . أو أن يؤقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسببا (م ١/١٤ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨) . فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبرائة وجب التصديق عليه فى جميع الأحوال ، وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها وفق ما هو مبين فى الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى (م ٢/١٤) .

٢ - يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى

(٧) منشور بالمدينة الذهبية للاستاذ عبد المنعم حسنى - الإصدار الجنائى ج ٢٠١٩ ، ص ٦٨٦ وما بعدها .

الحكم مع حفظ الدعوى أو يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة السابقة ، وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها (م ١٥) .

٣ - ينتب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يماونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوى الشأن وابداء الراى . ويودع المستشار أو المحامى العام فى كل جنائية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم .

وفى احوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامى العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم (م ١٦) .

٤ - لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه فى اختصاصاته المنصوص عليها فى قانون الطوارئ كلها أو بعضها وفى كل اراضى الجمهورية أو فى منطقة أو مناطق معينة منها (٨) (م ١٧) .

(٨) ويلاحظ أن المادة ١٣ من قانون الطوارئ تنص على أنه يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة .

ملحق التشريعات والوثائق

قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الأمر البالى الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها فى القطر المصرى ولوحة البوليس المختصة بالاتجار بها ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها المعدل
باتقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

اصدر القانون الآتى :

الباب الأول

فى احراز الأسلحة وذخائرها وحيازتها

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه
حيازة أو احراز الأسلحة النارية المبنية بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من
الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبنية فى الجدول رقم ١ المرافق .

(١) الوقائع المصرية فى ٨ يوليه سنة ١٩٥٤ - المجلد ٥٣ ، مكرز .

ولا يجوز بحال الترخيص في الأسلحة المينة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ .

ولوزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون .
بالإضافة أو الحذف عدا الاستلحة المينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ فلا يكون تعديل فيها إلا بالإضافة .

مادة ٢ - يكون الترخيص صالحا من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها .

ويجوز تجديده ويكون التجديد لمدة سنة تبدأ من أول شهر يناير لقاء رسم يؤديه طالب التجديد لا يجاوز سنة .

مادة ٣ - الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الأولى .

مادة ٤ - لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط يراه .
وله سحب الترخيص مؤقتا أو الفأذه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفأذه مسببا .

وعلى المرخص له في حالتي السحب والالفاء أن يسلم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل اقامته - وللمرخص له التصرف في السلاح المسلم بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في حياته أو تجارته أو صناعته .

فإذا لم يتيسر التصرف في السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس اعتبر ذلك تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التمريض .

مادة ٥ - يعنى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة

الأولى من المادة الأولى :

- ١ - الوزراء الحاليون والسابقون .
 - ٢ - موظفو الحكومة العاملون المصنوعون بأوامر جمهورية أو براسيم أو في الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .
 - ٣ - موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام فأعلى .
 - ٤ - مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون ومفتشو إدارة التفتيش العام بوزارة الداخلية ومفتشو الضبط ومأمورو المراكز ومعاونو الإدارة .
 - ٥ - أعضاء السلكتين الدبلوماسية والقنصلية الأجانب بشرط الماملة بالمثل .
- وعلى هؤلاء جميعاً أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بياناً بمددها وأوصافها إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامتهم وتسلم إلى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك وعليهم الإبلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .
- مادة ٦ - لا يجوز حيازة أو إحتراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن كان مرخصاً له في حيازة السلاح وإحترازه وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .
- مادة ٧ - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى إلى :
- (أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .
 - (ب) من حكم عليه بمقوية جنائية أو بمقوية الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .
 - (ج) من حكم عليه بمقوية مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو إتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .
 - (د) من حكم عليه بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها .

فى المواد ٩٨ (١) و٩٨ (ب) و٩٨ (ج) و٩٨ (د) و١٧٤ من قانون العقوبات .

(هـ) من حكم عليه فى أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجانى يحمل سلاحا أثناء ارتكابها اذا كان حمله يعتبر ظرفا مشددا فيها .

(و) المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

(ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .

مادة ٨ = لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العاملة المأذون لهم فى حملها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها .

وكذلك لا تسرى على الصمد ومشايخ البلاد والعزب وعمد ومشايخ قبائل العربان والفرق بشرط أن يقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها فى الجدولين رقمى ١ ، ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة .

مادة ٩ = لا يجوز الترخيص لشخص فى حيازة أو احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبينة فى الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ ويسرى هذا القيد على فئات المفعين من الترخيص طبقا للمادة الخامسة .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية فى حالات الضرورة التصريح بقطع تزييد على المقرر فى الفقرة السابقة .

وعلى من يوجد فى حيازته أسلحة تزييد على المسموح به أن يقدم طلبا خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون الى وزير الداخلية للتخصيص له فى كل زيادة فاذا رفض الترخيص بكل الأسلحة الزائدة أو ببعضها وجب عليه أن يسلمها الى مقر البوليس التابع له محل اقامته خلال أسبوع من تاريخ

اعلانه يرفض الطلب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقا لأحكام المادة الرابعة .

مادة ١٥ - يعتبر الترخيص ملغى فى الأحوال الآتية :

- (أ) فقد السلاح .
- (ب) تسليمه الى شخص آخر .
- (ج) اذا لم يقدم طلب تجديده فى الميعاد .
- (د) الوفاة .

مادة ١٦ - على كل من يكون لديه سلاح من الأسلحة المبيئة بالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ أن يقدمه لقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون .

وعلى وزارة الداخلية أن تؤدى تعويضا مناسبيا عن كل سلاح من هذه الأسلحة يقدم للبوليس اذ كان من قدمه مرخصا له به أو معفى من هذا الترخيص وقت العمل بهذا القانون .

الباب الثانى

فى استيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار بها وصنعها واصلاحها

مادة ١٧ - لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها فى المادة الأولى وذخائرها والاتجار بها أو صنعها أو اصلاحها ويبين فى الترخيص مكان شرايه ولا يجوز النزول عنه .

ولوزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض اعطائه كما له تقصير مدته أو نفيه على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط

للمصلحة الأمن العام وله سحب في أى وقت أو الغاؤه على أن يكون قراره في حالتي السحب والالغاء مسيبيا .

مادة ١٣ - لا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو صنعها أو إصلاحها بجميع أنواعها في غير المدن والبنادر .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

مادة ١٤ - على المرخص له الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر الآتية يقيد في أحدهما الوارد منها وفي الثاني ما يتم فيها من تصرفات :

(أ) الأسلحة النارية غير المشمخنة .

(ب) الأسلحة النارية المشمخنة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ .

(ج) ذخيرة الأسلحة النارية غير المشمخنة .

(د) ذخيرة الأسلحة المشمخنة والأتوماتيكية بما فيها المسدسات .

(هـ) أجزاء الأسلحة .

مادة ١٥ - يشترط لمنح الترخيص في صنع الأسلحة أو في ذخائرها المنصوص عليها في المادة الأولى أو الاتجار بها أو استيرادها علاوة على الشروط المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه باشهار افلاسه بالتدليس أو في جريمة جواهر مخدرة .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية التابع لها المحل مبلغ مائة جنيه . بصفة تأمين تقدا أو بخطاب ضمان صادر من أى بنك معتمد .

مادة ١٦ - تحدد بقرار من وزير الداخلية الكمية التي يسمح بها سفويا للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبنية في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

مادة ١٧ - يسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة ستة أشهر ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى .

ويصادر اداريا كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من وزارة الداخلية .

مادة ١٨ - لا يجوز منح الترخيص لحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها في الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٩ - يشترط فيمن يرخص له في اصلاح الأسلحة علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة ما يأتي :

(أ) أن يكون محدود السيرة .

(ب) أن يجتاز بنجاح امتحانا تبين مواده وشروط النجاح فيه والجهة التي تتولاه بقرار من وزير الداخلية .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ ٥٠ جنيها بصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين .

مادة ٢٠ - يحدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصلحي الأسلحة (التوفيقية) الذين يسمح لهم بالترخيص في كل محافظة أو مديرية .

مادة ٢١ - على المرخص له في اصلاح الأسلحة أن يسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للاصلاح والثاني للصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .

مادة ٢٢ - لا يجوز الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة أو الذخائر الا بعد استيفاء الشروط التي يقرها وزير الداخلية والفتون البلدية والقروية أو من ينيبه كل منهما .

مادة ٢٣ - تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقا للنماذج التي تقرها وزارة الداخلية ومرقومة بارقام مسبلة ومختومة بخاتم المحافظة أو المديرية .

مادة ٢٤ - لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة الى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ أو المدير الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة أو الذخائر ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقولة اليها واسم كل من الراسل والمرسل اليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام .

وتضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر اداريا .

الباب الثالث **العقوبات واحكام عامة**

مادة ٢٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز عشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل من وجد حائزاً أو محرراً بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ .

مادة ٢٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز ٥٠ جنيهاً كل من وجد حائزاً أو محرراً بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ أو البند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ .

وتكون العقوبة بالسجن اذا كان السلاح من الأنواع المثينة بالبنتر (ب) من القسم الأول وبالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ .

ويعاقب بالمعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة الجاني اذا كان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابقة .

مادة ٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الخامسة .

مادة ٢٨ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه كل من اتجر بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ وتكون المعقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ .

وتكون المعقوبة السجن اذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ وبالقسم الثاني منه .

مادة ٢٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠ - يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣١ - يعفى من العقاب الأشخاص الذين يخزونها أو يحوزون أسلحة أو ذخائر محل نزع مخالف لأحكام هذا القانون متى تازيغ العمل به اذا طلبوا الترخيص فيها خلال شهر من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه

الفترة بتسليم ما لديهم منها الى مقر البوليس الذي يتبعه محل اقامتهم او بتقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة كما يفون من العقوبات المقررة لأية جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء .

مادة ٣٢ - يكون لموظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يتدربهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له . ولهم ولسائر مأموري الضبط القضائي حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر أو اصلاحها أو الاتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون واجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

مادة ٣٣ - يفرض رسم ترخيص قدره مائة قرش عن السلاح الواحد فاذا تعددت الأسلحة يفرض رسم قدره خمسون قرشا عن كل سلاح آخر . ويفرض رسم تجديد قدره خمسون قرشا عن السلاح الأول وخمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر .

مادة ٣٤ - يفرض رسم قدره خمسين جنيها عن رخصة الاتجار بالأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد كل سنة برسم قدره خمسة جنيها .

كما يفرض رسم ترخيص لاصلاح الأسلحة قدره خمسة جنيها ويجدد سنويا برسم قدره جنيه .

مادة ٣٥ - على الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو اصلاحها أو صنعها أن يخطرأ المحافظ أو المدير بكتاب موصى عليه بملم وصول خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وبجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها لتعطى لهم رخص طبقا لهذا القانون فاذا لم يقدم الاخطار في الميعاد اعتبرت تلك الرخص ملغاة .

مادة ٣٦ - يلغى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها فى القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها وكذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها .

مادة ٣٧ - على وزراء الداخلية والعدل والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (٢) .

صدر بقصر الجمهورية فى ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٨ يوليو سنة ١٩٥٤) .

.. (٢) الجداول المرافقة للقانون مطابقة للجداول المنشورة فى نهاية شرح مواد القانون وتكميلاته ولذا لم نر ميّزاً لنشرها هنا .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

لما كانت الأسلحة في طبيعة الوسائل الفعالة لاقتراف الجرائم فقد
عنيت تشريعات الدول المتحضرة بوضع قواعد لتنظيم حملها واحرازها كما
عنيت بتنظيم الاتجار بها واستيرادها وصنعها .

وقد نحت مصر هذا المنحى فسننت في سنة ١٩٠٤ قانونا ينظم حمل
السلاح واحرازه ثم أصدرت في ٢٧ إبريل سنة ١٩٠٥ القانون رقم ١٥
لسنة ١٠٥ بنشر جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المصرح بادخالها في
القطر المصري ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها .

وفي سنة ١٩١٧ صدر القانون رقم ٨ لتنظيم حمل واحراز السلاح
يدلا من القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ المذكور .

وقد كشفت الحوادث والجرائم التي وقعت بالبلاد بعد أن وضعت الحرب
العالمية الأخيرة أوزارها عن قصور أحكام تلك التشريعات عن وضع حد لحالة
ففاق خطيرة انتابت البلاد ، إذ أصبحت الأساحة النارية الحديثة وبعضها
بميد اندى سريع الطلقات في متناول أيدي العابثين بالأمن العام والنظام
وتبلورت في الظلام جماعات اتخذت من السلاح وسيلة لحلق جو من الارهاب
يعينها على تحقيق أغراضها غير المشروعة فلم تجد الحكومة بدا من مواجهة
هذا الحال فعملت الى استصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة
وذخائرها .

ومع ذلك فقد تبين من الحوادث التي تلت صدور هذا القانون أيضا
أنه ليس وافيا بالفرض منه إذ اقتصر مواد على تنظيم حمل واحراز
الأسلحة ولم تتناول تنظيم استيراد هذه الأسلحة والاتجار بها بل ترك هذا
للأمر للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الذي لا ينبغي أن يكون لائحة إجراءات

لا تتفق والتطور الحديث للتشريع وفضلا عن ذلك فان ذلك القانون قد أجاز الترخيص في حمل المترايوزات والمدافع الرشاشة مع انها اسلحة حربية هجومية على جانب كبير من الخطورة كما أجاز حمل السلاح لبعض أشخاص لدواعي معينة دون أن يحدد عدد الأسلحة المصرح بها لأى منهم وحظر صنع الأسلحة وذخائرها دون ترخيص ولم يبين شروط الترخيص بالصنع ولم يحدد عقوبة على الصنع قبل الحصول على ذلك الترخيص .

ومشروع القانون المرافق قد روعى فيه سد نقص بما يتفق ومصالح الأمن العام والنظام .

وقد قسم الى ثلاثة أبواب أولها في احراز الأسلحة والذخائر وحيازتها وثانيها في استيراد الأسلحة والذخائر والاتجار بها وصنمها .

وثالثها في العقوبات والأحكام العامة وفيما يل أهم التعديلات التى نضمنها المشروع :

١ - أضيفت فقرة الى المادة ١ وهى تحظر الترخيص فى الأسلحة المبنية فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ وهى المدافع والمدافع الرشاشة .

٢ - روى جعل مفعول الترخيص ساريا الى نهاية السنة الميلادية التى أعطى فيها ثم يحدد سنويا بعد ذلك بدلا من جعل الترخيص ساريا لمدة سنة ثم يحدد توحيداً لميعاد انتهاء الرخصة بالنسبة للجميع .

ونقل الحكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون الى المادة الثالثة من المشروع مع تعديل فيها بالنص على وجوب الحصول على ترخيص قبل تسليم السلاح الذى تم التصرف فيه .

٣ - أزم الشخص الذى سحب ترخيصه طبقا للمادة الرابعة بتسليم السلاح فوراً الى مقر البوليس الذى يقيم فى دائرته بدلا من مهلة الشهر التى كانت له ومنه حقه فى التصرف فى السلاح الى سنة والا اعتبر ذلك تنازلاً للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض .

٤ - أضيفت الى الجرائم المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ جريمة الاتجار في المخدرات وهذه الجريمة وان أصبحت جنائية طبقا للقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وبذلك تندرج تحت البند (ب) من المادة السابعة من هذا المشروع الا ان هذه الاضافة لازمة بالنسبة الى الجرائم التي حكم فيها في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ .

٥ - قصر حق العمد والمشايع طبقا للمادة الثامنة على قطعة واحدة بعد أن كان العدد غير محدد .

٦ - أضيفت مادة جديدة (مادة ٩) تقيد العدد الذي يرخص فيه من الأسلحة للشخص الواحد بجعله قطعتين من أسلحة الجدول رقم ٢ وآخرين من القسم الأول من الجدول رقم ٣ وجعل هذا الحكم ساريا على المفعين من الحصول على ترخيص طبقا للمادة الخامسة - وخول وزير الداخلية في حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على ذلك كما تضمنت المادة كيفية التصرف في السلاح الزائد .

٧ - أضيفت مادة أخرى برقم ١٠ تنص على الحالات التي يعتبر فيها الترخيص ماضي وهي حالات فقد السلاح أو تسليحه لشخص آخر أو اذا لم لم يجدد الترخيص في الميعاد أو في حالة الوفاة .

٨ - نظم الباب الثاني استيراد الأسلحة والذخائر والاتجار بها وصنعتها واصلاحها في المواد من ١٢ الى ٢٤ .

فحظرت المادة ١٢ بغير ترخيص من وزير الداخلية استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها أو الاتجار بها أو صنعها أو اصلاحها وبيئ في الترخيص مكان سريانه كما نصت على جعل الترخيص لسنة قابلة للتجديد وأجيز للوزير أو من ينوبه رفض اعطاء الترخيص كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط حاجة الأمن العام وله سحبه في أى وقت أو الغاؤه على أن يكون قراره في حالتي السحب والالغاء مسببا .

وقصرت المادة ١٣ التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو صنعها أو اصلاحها بجميع أنواعها على المدن والبنادر وخولت وزير الداخلية إصدار قرار يحدد عدد الرخص المخصصة لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

ونصت المادة ١٤ على إلزام المرخص له في الاتجار أن يسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر المبينة بالمادة يقيد في أحدهما الوارد منها وفي الثاني ما يتم فيها من تصرفات .

وبينت المادة ١٥ الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص له في صنع الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى أو الاتجار بها أو بذخائرها أو استيرادها وذلك علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة ٧ .

وخولت المادة ١٦ بقرار من وزير الداخلية تحديد الكمية التي يسمح بها سنويا للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

ونصت المادة ١٧ على أن يعمل بهذا التصريح لمدة ستة أشهر ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى كما نصت على مصادرة السلاح المستورد دون ترخيص إداريا .

ونصت المادة ١٨ على عدم جواز منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها في الميادين والشوارع والطرق التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه .

وتناولت المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ بعض الأحكام الخاصة بمصلحة الأسلحة منها شروط الترخيص وتحديد عدد المرخص لهم بقرار وزاري وأمسك دفتريين أحدهما للوارد والآخر للمصادر وجعلت المادة ٢٢ الترخيص في مصانع الأسلحة أو الذخائر مشروطا باستيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية أو من يتنبه كل منهما .

وبينت المادة ٢٣ الشكل الذى تكون عليه الذخائر التى نص عليها القانون .

وتناول الباب الثالث العقوبات والأحكام العامة وأهم ما تضمنه من أحكام التخفيف من العقوبات الشديدة التى تضمنها القانون القسام ، بينت المادة ٢٥ عقوبة من يحرز بغير ترخيص أحد الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ وأوضحت المادة ٢٦ عقوبة من يحرز بغير ترخيص الأسلحة المتصوص عليها فى الجدول رقم ٢ أو البند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو اذا كان السلاح المحرز بغير ترخيص من الأنواع المبينة بالبند (ب) من القسم الأول وبالقسم الثانى من الجدول رقم ٣ أو اذا كان الجانى من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة ٧ .

وأضيف به نص بمعاينة المتجرين فى الأسلحة البيضاء بغير ترخيص بعقوبة الغرامة وحصل العقوبة الحبس والغرامة لتجار الأسلحة النارية ومستودعيها وصناعها ومصلحيها وكان ذلك بطريق الحياة أو الاحراز ما لم يكن السلاح مما نص عليه فى البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو بالقسم الثانى منه لتكون العقوبة السجن (مادة ٢٨ من المشروع) كما أضيف حكم وقتى بالنسبة الى المرخص لهم فى ظل القانون القائم للتقدم بالبيانات التى يتطلبها المشروع .

كما خفض الحد الأقصى لعقوبتى الحبس والغرامة فى حالة مخالفة أحكام المادة الخامسة (مادة ٢٧) .

ورؤى منح الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا المشروع مهلة شهر لتسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر أو الإخطار عما لديهم منها فإذا قاموا بذلك أغفوا من العقاب (مادة ٣١) .

رؤى منح بعض الموظفين صفة رجال الضبط القضائى لتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له وخول لهم ولسائر رجال

الضبط القضائي متى دخول محال صنع الأسلحة والذخائر ومحال اصلاحها
والاتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ احكام القانون واجراء
التحريرات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

• وضوعف الرسم على الترخيص (مادة ٣٣) .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فاقره بالصفة المرافقة .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة
عليه واستصداره .

وزير الداخلية

قانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والدخائر (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والدخائر ،
وعلى ما ارتأه مجلس النوبة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

اصند القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخائر النص الآتى :

مادة ٢٦ - ه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في القسم

(١) الوقائع المصرية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٨٦ مكرر .

٢- الأول من الجدول رقم ٣ أو يحوز بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور .

ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة السابعة .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمى ٢ و ٣ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة السابعة .

مادة ٢ - تضاف مواد جديدة برقم ٣١ (١) و ٣١ (ب) و ٣١ (ج) و ٣٥ مكررا الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر .
نصها الآتى :

« مادة ٣١ (١) - يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحوز بغير ترخيص اسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة المذكورة فى تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر الى مكتب البوليس فى محل اقامته خلال مدة تنتهى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما يعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة تلك الأسلحة والذخائر او على اخفاء تلك الاشياء المسروقة .

ولا يسرى هذا الاعفاء على كل من تم ضبطه حائزا أو محززا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون » .

« مادة ٣١ (ب) - يعاقب كل عملة أو شيخ تضبط فى دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذا لأحكام المادة السابقة بغرامة قدرها أربعون جنيهها اذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ عنها وتعدد الغرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة » .

« مادة ٣١ (ج) - تصرف بالطريقة الادارية مكافاة مالية قدرها: عشرون جنيها لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ولم تسلم تطبيقاً لأحكام المادة ٣١ (أ) متى أدى إرشاده إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وصدر الحكم بالإدانة فيها طبقاً لأحكام هذا القانون » .

« مادة ٣٥ مكرراً - تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و٣٠ و٣٢ و٣٤ و٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و٣ ويماقب. على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للتجارة فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة » .

« مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » .

صدر بقصر الجمهورية فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٤. (٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦

بإضافة بند جديد الى المادة الخامسة من القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر(*)

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ،

وعلى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى المادة الخامسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المشار اليه بند جديد تحت رقم ٦ يكون نصه كالاتى :

« (٦) موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص
عليها فى المادة التاسعة فقرة (أولا) من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥
المشار اليه » .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمعدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ ابريل سنة
١٩٥٦) .

(*) الوقائع المصرية فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٨ مكر (أ) -

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨**

**بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر في الاقليم المصري (١)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر

الصادر في مصر ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١ فقرة أولى و ٤ فقرة ثالثة ورابعة و ٥ فقرة أولى و ٧ (بند أ ، ب) و ٨ فقرة ثانية و ١٣ و ١٩ (بند ج) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ١ - فقرة أولى - يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوبه عنه حيازة أو احرار أو حمل الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ « .

« مادة ٤ - فقرة ثالثة - وعلى المرخص له في حالتي السحب والالغاء أن يسلم السلاح الى مقر البوليس الذى يقع في دائرته محل اقامته وله أن يتصرف فيه بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له في حيازته

أو تجارته أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ إعلانه بالإلغاء أو السحب ما لم ينص في القرار على تسليمه فوراً إلى مقر البوليس الذي يحدده .

فقرة رابعة - وللبرخص له أن يتصرف في السلاح الذي أودعه بقسم البوليس خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنزلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التمويض وتحسب مدة السنة بالنسبة إلى القصر وعديمي الأهلية اعتباراً من تاريخ إذن الجهات المختصة بالتصرف في السلاح .

مادة ٥ - فقرة أولى - يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عنه عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى :

١ - الوزراء الحاليون والسابقون .

٢ - موظفو الحكومة العاملين المتقنون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو في الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .

٣ - موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام أو من رتبة لواء فأعلى .

٤ - مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون .

٥ - أعضاء السلطنة الدبلوماسي والقنصلي المصريون والأجانب بشرط المعاملة بالمثل .

٦ - موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص عليها في المادة التاسعة فقرة أولى من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

٧ - أعضاء مجلس الأمة .

٨ - طلبة المدارس والمعاهد والجامعات داخل الأماكن التي تحدد بقرار من وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية لتدريبهم على الرماية .

٩ - من يرى وزير الداخلية اعفاء من الأجانب وأعضاء مباريات
للرماية الدولية » .

« مادة ٧ - بند (أ ، ب) - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في
المادة الأولى :

(أ) من تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل
في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وكذلك من صدر ضده
أكثر من حكمين في جريمة من هذه الجرائم إذا وقعت خلال سنة واحدة » .

« مادة ٨ - فقرة ثانية - وكذلك لا تسرى هذه الأحكام على العمدة
ومشايع البلاد والعزب بشرط أن تقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة
المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا
للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة » .

(مادة ١٢ - لا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو
إصلاحها في القرى » .

وتعتبر قرية في حكم هذا القانون كل وحدة سكنية تعتبر قرية في
حكم القانون. رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايع » .

ويحظر التصريح بما ذكر في الفقرة الأولى في المدن والبنادر التي
تحدد بقرار من وزير الداخلية » .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل
محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل » .

« مادة ١٩ - بند (ج) - أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ
عشرين جنيها بصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو
تأمين من إحدى شركات التأمين » .

مادة ٢ - يضاف الى القانون المذكور مواد بأرقام ٩ مكررا و ١١ مكررا
١٣ مكررا و ١٨ مكررا بالنصوص الآتية :

« مادة ٩ مكررا - لا يجوز للشخص الحصول على أكثر من رخصة
واحدة عن جميع الأسلحة المصرح له بحملها كما لا يجوز له الجمع بين شهادة
الاعفاء والترخيص » .

« مادة ١١ مكررا - لا يجوز حمل الأسلحة في المجال العامة التي
يسمح فيها بتقديم الخمر ولا في الأماكن التي يسمح فيها بلعب البيسر ولا
في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح » .

« مادة ١٣ مكررا - لا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة
والذخائر الا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية
والقروية على الموقع » .

« مادة ١٨ مكررا - لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها
وإصلاحها في محل واحد » .

مادة ٣ - تلغى المادة ٢٥ والجدول رقم ١ من القانون المذكور .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم
المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيو سنة
١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر (ج)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
والقوانين المدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة ثالثة الى المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المشار اليه نصها الآتي :

« ولوزير الداخلية أو من ينوبه عنه اسقاط الاعفاء وتسرى في شأن
الاسقاط أحكام الالغاء المنصوص عليها في المادة الرابعة » .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٣٣ - يفرض رسم ترخيص قدره مائتا قرش عن السلاح الواحد فإذا تعددت الأسلحة يفرض رسم قدره مائة قرش عن كل سلاح آخر .

وفرض رسم تجديد قدره مائة قرش عن السلاح الأول وخمسون قرشا عن كل سلاح آخر .

وتسرى هذه الرسوم على الأشخاص المعفيين من الحصول على الترخيص طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عدا من يصدر باعفائهم منها قرار من وزير الداخلية » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ (١٢ يونية سنة ١٩٦٨) .

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الاسلحة والذخائر ، المعدل بالقرار بقانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢ وبالفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ النصوص الآتية :

« مادة ٢ - يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهى في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الاصدار ، ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات .

أما التراخيص التي تمنح للسائحین فتكون لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وفي جميع الأحوال لا تتغير مدة سريان الترخيص عند اضافة اسلحة جديدة اليه » .

« مادة ٣٢ - (الفقرتان الاولى والثانية) :

يكون رسم الترخيص اربعمائة قرش عن السلاح الاول فاذا تعددت.
الاسلحة يكون الرسم مائتي قرش عن كل سلاح آخر ، ويكون الرسم مائة قرش عن الترخيص المؤقت للسائحین .

(١) الجريدة الرسمية في ٦ يونية سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٣ .

ويكون رسم التجديد ثلاثمائة قرش عن السلاح الأول ، ومائة وخمسين قرشاً عن كل سلاح آخر ، °

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره °

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها °

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (أول يونية سنة ١٩٧٤) °

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والدخائر(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص البند ٧ من المادة ٥ ، والمادة ٨ فقرة ثانية ،
والمواد ١٠ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والدخائر النصوص الآتية :

مادة ٥ :

٧ - أعضاء مجلس الشعب الحاليون والسابقون .

مادة ٨ - فقرة ثانية : وكذلك لا تسرى هذه الأحكام على العمد
ومشايع البلاد والمزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح
الترخيص بحيازتها ، على أن يخطر عنها مركز أو قسم الشرطة التابع له
طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (٥) .

مادة ١٠ - يعتبر الترخيص ملفيا في الأحوال الآتية :

(١) فقد السلاح .

(*) الجريدة الرسمية في أول يوتيه سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٢ .

(ب) التصرف في السلاح طبقا للقانون .

(ج) الوفاة .

وتسرى على ذوى الشأن الأحكام الواردة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة (٤) من هذا القانون على أن تكون مدة التصرف في السلاح خمس سنوات .

مادة ٢٦ - يعاقب بالسجن وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) المرافق .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الأول من الجدول رقم (٣) المرافق .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الجاني حائزا أو محرزا بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول رقم (٣) .

ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للعقوبات المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في الفقرات ج ، د ، هـ من المادة (٧) .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين (٢ ، ٣) .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ج ، د ، هـ من المادة (٧) من هذا القانون .

مادة ٣٠ - يحكم - في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨

مكررا - بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة .

وتخصص الأسلحة التي آلت الى الدولة ، لوزارة الداخلية .

مادة ٣٤ - يفرض رسم قدره مائة وخمسون جنيها عن رخصة الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات برسم قدره خمسون جنيها ، كما يفرض رسم ترخيص لاصلاح الأسلحة قدره خمسة وعشرون جنيها وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات برسم قدره عشرة جنيها .

مادة ٣٥ مكررا - « تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ ويقاب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة . »

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة اذا كانت بقصد الاستعمال » .

(المادة الثانية)

يضاف الى المادة ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر فقرة جديدة نصها الآتي :

« وتخصص الأسلحة التي آلت الى الدولة ، لوزارة الداخلية » .

(المادة الثالثة)

يضاف الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر مادة جديدة برقم ٢٨ مكررا وفقرة أخيرة الى المادة ٣٣ نصها الآتي :

مادة ٢٨ مكررا :

إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، يخطر بخطر مخطاب مسجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة

ويعاقب كل من يحوز أو يحرز مسلحاً انتهت مدة الترخيص له به لعدم تقديمه طلب التجديد في الميعاد بقرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً إذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص .

وإذا انقضت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه .

مادة ٣٣ - فقرة أخيرة : « ويجوز بقرار من وزير الداخلية إعفاء من يؤدي خدمات للأمن العام من رسوم الترخيص والتجديد » .

(المادة الرابعة)

يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحرز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما يستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون ، إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر الى جهة الشرطة الواقع في دائرته محل إقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة الأسلحة والذخائر أو على إخفاؤها .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصنم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (٣٠)

مايو سنة ١٩٧٨) .

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١) وبنص المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر النصان الآتيان :

مادة (١) فقرة (٢) : لا يجوز بأى حال الترخيص فى الأسلحة المبنية فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ ، وكاتبات أو مخفضات الصوت ، والتلسكوبات التى تركيب على الأسلحة النارية .

مادة ٣٥ مكرر : تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ وكاتبات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية .

ويعاقب على الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة .

(*) الجريدة الرسمية فى ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢ «مكرر» .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية
للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تتركب
على الأسلحة المذكورة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بغاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ جمادى الآخر سنة ١٤٠٠ (١٥ مايو
سنة ١٩٨٠) .

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر(*)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ١ (فقرة أولى) و ٧ و ١٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، النصوص الآتية :

مادة ١ (فقرة أولى) - يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينيبه عنه حيازة أو احراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة في الجدول رقم ١ المرافق .

مادة ٧ - لا يجوز منح الترخيص بحيازة السلاح أو احرازه المنصوص عليه في المادة ١ من هذا القانون الى :

(أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بمقوبة جناية وكذلك من حكم عليه بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض ، وكذلك من صدر عليه أكثر من مرة حكم بالحبس ولو لأقل من سنة في إحدى هذه الجرائم .

(*) الجريدة الرسمية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٢ مكررة

(ج) من حكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مفرقات أو اتجار
فى المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة •

(د) من حكم عليه فى جريمة من المرائم الواردة فى البابين الأول
والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات •

(هـ) من حكم عليه فى أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجانى
يحمل سلاحا أثناء ارتكابها متى كان حمله يعتبر ظلما مشددا فيها •

(و) المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة الشرطة •

(ز) من ثبت اصابته بمرض عقلى أو نفسى •

(ح) من لا تتوافر فيه اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح - وتحدد
شروط اللياقة الصحية واثبات توافرها بقرار من وزير الداخلية •

(ط) من لا يتوافر لديه الامام باحتياطات الأمن الواجبة عند التعامل
مع السلاح ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شروط احتياطات الأمن •

وفى جميع الاحوال يلغى الترخيص الممنوح اذا طرأ على المرخص له
أحد الأسباب المشار إليها فى البنود من ب الى ح من هذه المادة •

مادة ١٥ - يشترط أن تتوافر فى طالب الترخيص فى صنع الأسلحة
أو ذخائرها أو اصلاحتها أو الاتجار بها أو استيرادها بالإضافة الى الشروط
المبينة فى المادة ٧ من هذا القانون الشروط الآتية :

(أ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة •

(ب) أن يكون ملما بالقراءة والكتابة يعرف الحروف والأرقام
الأجنبية •

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم بإفلاسه بالتدليس أو فى جريمة جواهر
مخدرة •

(د) أن يحصل على ترخيص طبقا لقانون المحال إليهيامه والمخبرة
والمقابلة للراحة •

- (هـ) أن يودع خزانة مديرية الأمن التابع لها بصفة تأمين مبلغ النقد جنيته في حالة الاتجار ومائتي جنيته في حالة الاصلاح .
- (و) أن يجتاز اختبارا خاصا تحدد مواده وشروطه بقرار من وزير الداخلية .

(المادة الثانية)

- يضاف الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر مادة جديدة برقم (٢٥ مكررا) وفقرة أخيرة الى المادة ٢٦ ، نصها الآتي :
- مادة ٢٥ مكررا : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيته كل من حاز أو أحرز بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) .
- وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن مائة جنيته ولا تزيد على ألف جنيته اذا كانت حيازة أو احرار تلك الأسلحة في أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة .
- مادة ٢٦ (فقرة أخيرا) : ومع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني مكررا من قانون العقوبات تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة لمن حاز أو أحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوصر عليها في المادة ١ من هذا القانون أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المشابهة اليها أو مفرقات وذلك في أحد أماكن التجمعات أو وسائل النقل العام أو أماكن العبادة ، وتكون العقوبة الأعدام اذا كانت حيازة أو احرار تلك الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات بقصد استعمالها في أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي .

(المادة الثالثة)

يستبدل بمبارة الفقرات ج ، د ، هـ من المادة السابعة الواردة في
الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المشار اليه عبارة « البنود من ب الى و من المادة ٧ » .

(المادة الرابعة)

يلغى من العقاب من يحوز او يعرض اسلحة من المينة في المادة (١)
من هذا القانون او ذخائر او مفرقات اذا قام بتسليم ما لديه منها الى مقر
الشرطة الذي يتبعه محل اقامته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الممل
بهذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (١٠ أكتوبر
سنة ١٩٨١) .

الجيدول رقم (١)
الأسلحة البيضاء

- السيوف والقيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وقيش المبارزة)
 - السيوف
 - الخناجر
 - الرماح
- السكاكين ذات الحدين والمحد ونصف
- نصل الرماح
- النبال وأصبالها
- عصا القيش
- الخشث أو القضمبان المدببة أو المصقولة التي تثبت بالمصير والدبوس (عصي تنتهي بكرة ذات أشواك)
- المطاوى قرن الغزال
- البلط والسكاكين التي لا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية
- الملكمة الحديد (البونية)

أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١

بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة

الطوارئ ،

أمر :

(المادة الأولى)

تحيل النيابة العامة إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ، المشكلة طبقاً

لقانون الطوارئ ، الجرائم الآتية :

(أولاً) الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول ، والثاني ، والثاني

مكرراً من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،

١٧٩ من قانون العقوبات .

(ثانياً) الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ إلى ١٧٠ من قانون

العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

(ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

في شأن الأسلحة والمتفجرات والقوانين المعدلة له .

—————

(١) الجريدة الرسمية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ - المجلد ٤٣ ، «تابع» .

(رابعا) الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وفى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات وفى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام فى معاهد التعليم وفى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية وفى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن وفى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له .

(خامسا) الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لهما .

(المادة الثانية)

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لفرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعل النياية العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(المادة الثالثة)

تسرى أحكام هذا القرار على الدعاوى التى لم يتم بمعد إحالتها الى المحاكم .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا الأمن فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى كتاريخ نقره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

أمر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٨١ (٣)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة
والذخائر ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة
الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية
المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في
شأن حالة الطوارئ ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

فـ سـ بـ ر :

المادة الأولى : على العمد والمشايخ ومشايخ الحفره والخفره ابلاغ
أقرب مقر شرطة عن كل من يحوز أو يحرز سلاحا أو ذخيرة أو مفرقعات
بغير ترخيص في دائرة اختصاصه فور علمه بذلك .

ويعاقب من يخالف ذلك بالسجن ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة اذا استعمل السلاح أو الذخيرة أو المفرقات التي لم يبلغ عنها في ارتكاب جناية أو جنحة أو شروع فيها أو في أى نشاط من شأنه الإخلال بالأمن العام أو النظام العام أو المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

المادة الثانية : ينشر هذا الأمر فى الوقائع المصرية ويعمل به من

تاريخ صدوره .

تحريرا فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

قرار وزير الداخلية

بشان الأسلحة وذخائرها (١)

(صادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة وذخائرها ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة (٢)١ - يقدم طلب الترخيص في احرار الأسلحة وحيازتها الى مأمور القسم أو المركز الن. يقيم بدائره الطالب على النموذج المرافق مضموبا بما يأتي :

(أ) نسختان من صورة شمسية أمامية لوجه الطالب (مقاس ٨ × ٥ سم) موقعتان منه .

(ب) صحيفة الحالة الجنائية ما لم يقرر المحافظ أو المدير الاعضاء من تقديمها .

مادة (٣)٢ - ينوب مأمور القسم أو المركز عن وزير الداخلية في

(١) الوقائع المصرية في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٧٣ .
(٢) عدلت المادة الأولى بقرار وزير الداخلية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
(٣) عدلت المادة الثانية بقرارات وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ ، ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ ، ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ ، ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ ، ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ ، ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ (القرار الأخير منشور بالوقائع المصرية - العدد رقم ٤٥ في ٢٣/٢/١٩٨٢) .

الترخيص يحمل الأسلحة البيضاء المنصوص عليها في الجدول رقم ١ المرافق
لقانون الأسلحة والذخائر المشار إليه .

وينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في الترخيص
بجائزة قطعة السلاح الأولى المصقولة وقطعة السلاح الأولى المشسختة .

وينوب مدير مصلحة الأمن العام عن وزير الداخلية في الترخيص
بقطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المشسختة .

ولأى منهم سحب الترخيص مؤقتاً أو تقصير مدته أو تقييده بأى شرط
أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو الفائه وذلك بقرار مسيب .

ويجوز التظلم لمدير الأمن أو مدير مصلحة الأمن العام بحسب الأحوال
من القرار الصادر منه برفض الترخيص أو رفض التجديد أو تقصير مدة
الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط
أو سحبه أو الفائه في الحالتين السابقتين وذلك خلال خمسة عشر يوماً من
تاريخ إخطار الطالب بالقرار فإذا رأى مدير الأمن رفض التظلم من القرار
الصادر منه ، وجب رفع الأمر لمدير مصلحة الأمن العام ليصدر قراراً نهائياً
في ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه .

أما إذا كان القرار المتظلم منه صادراً من مدير مصلحة الأمن العام
فيكون قراره برفض التظلم نهائياً .

وينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في إسقاط
الاعفاء ولا يكون قراره نهائياً الا بعد اعتماده من مدير مصلحة الأمن العام .

ويجوز التظلم لمدير مصلحة الأمن العام من إسقاط الاعفاء خلال
خمس عشرة يوماً من تاريخ إخطار الطالب :

ويجب البت في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه .

ويعتبر قوات المؤاميد المشار اليها دون البت في التظلم بمثابة قرار بالرفض .

ويكون لمدير مصلحة أمن المواني في دائرة اختصاصه سلطة مديري الأمن في المحافظات .

مادة ٣٣ (٤) - يعطى الترخيص على النموذج المرافق بعد دفع الرسم المقرر ، وتلصق عليه صورة صاحبه مختومة بخاتم الجهة التي تصدره ويشمل النموذج البيانات الآتية :

- (أ) اسم المرخص له ولقبه واسم الشهرة ان وجد وسنه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته .
- (ب) وصف السلاح او الأسلحة المرخص له بإحرازها او حيازتها .
- (ج) الأغراض التي من أجلها رخص له بإحرازها وحيازتها .
- (د) تاريخ صدور الترخيص وتاريخ انتهاء مدته .
- (هـ) الشروط التي يرى تقييد الترخيص بها .

ويصرف لأفراد الفئات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه شهادة طبقا للنموذج المرافق وذلك بعد دفع الرسم المقرر .

وعلى الطالب عند تسلم الترخيص أو الشهادة تقديم السلاح أو الأسلحة المرخص بها للقسم أو المركز للتثبت من مطابقة الأوصاف الواردة بالترخيص .

مادة ٤٤ (٥) - يقدم طلب الترخيص في حيازة أو إحراز الأسلحة لفرص

(٤) عدلت المادة الثالثة بالقرار رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ .
(٥) عدلت المادة الرابعة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وبالقرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ .

الحراسة من الحارس والشخص أو مندوب الجهة المطلوب حراستها وكذلك طلب تجديد هذا الترخيص الى مأمور القسم أو المركز الذى يقع فى دائرته مقر الحراسة ، ويرفق بطلب الترخيص علاوة على المستندات المبينة بالمادة الأولى .

١ - اقرار من الحارس والشخص أو مندوب الجهة المطلوب حراستها عن ملكية السلاح .

٢ - بيان محل الحراسة .

مادة ٥ (١) - لمدير عام سلاح الحدود منح وتجديد الترخيص باحراز وحيازة الأسلحة للأشخاص المقيمين بمحافظته سيناء وله أيضا رفض الترخيص أو سحبه وفقا لاحكام هذا القرار .

وعلى سلاح الحدود موافاة مصلحة الأمن العام شهريا ببيان تفصيلي عن التراخيص التى تمنح أو تجدد أو تسحب وكيفية التصرف فى السلاح فى حالة سحب الترخيص وكذلك بيان الطلبات التى رفضت واوضح أسباب الرفض لكل منها .

ولقناصل الجمهورية العربية المتحدة فى الخارج تجديده تراخيص احراز وحيازة الأسلحة وتحصيل الرسوم المقررة من المرخص لهم ومن أفراد الفئات المنصوص عليها فى المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وعلى القنصلية موافاة مصلحة الأمن العام فى أول يناير من كل سنة ببيان عن التراخيص التى جددت والرسوم التى حصلت عليها .

مادة ٦ - للمدير أو المحافظ فى أى وقت أثناء مدة الترخيص أن يكلف صاحبه بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها فى المادة الأولى ويحدد له الوقت المناسب لتقديمها .

(٦) عدلت المادة الخامسة بالقرار رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ .

مادة ٧ - على المرخص له عند تغيير محل اقامته ابلاغ الجهة المقيد بها الترخيص وعليها أن تؤثر بذلك في سجلاتها وفي الترخيص بعد التحقق من تغيير محل الإقامة فعلا وأن ترسل الملف الخاص به الى المحافظة أو المديرية التي أصبح صاحب الشأن مقيما في دائرتها بصفة مستديمة .

مادة ٨ (٧) - يقدم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المقيد بها مقابل ائصال يسلم للطالب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح .

ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الائصال للمرخص له بخطاب موصى عليه .

ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار .

ويجوز التجاوز عن الميعاد المذكور اذا قدم الطالب أعذارا يقبلها المأمور وعلى مأمور القسم أو المركز اجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته وفي حالة الرفض يجب رفع الأمر الى مدير الأمن ليصدر قرارا في هذا الشأن ويكون قرار الرفض سببا .

وعلى الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقته للأوصاف الواردة في الترخيص .

وفي حالة رفض طلب التجديد يجب عليه تقديم السلاح فوراً الى مقر الشرطة التابع له محل اقامته .

(٧) استبدلت الفقرة الخامسة من المادة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ثم استبدلت المادة بالقرار رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ - الوقائع المصرية - العدد ٢٤٨ في ١٩٧٣/١١/٣ .

وينسحب الإيصال عند تسليم الرخصة بعد تجديدها أو إذا تقرر
رفض التجديد .

مادة ٩ - على المرخص له في حالة فقد السلاح المرخص له في حيازته
أو إحراره أو نقله أو فقد الترخيص أو تلفه إبلاغ المحافظة أو المديرية
التابع لها محل إقامته وعليها أن تجرى تحقيقاً في هذا الشأن وتؤشر
بنتيجته في سجلاتها .

ويعطى في حالة ثبوت فقد الترخيص أو تلفه بدل فاقد عنه بالرسم
المقرر .

مادة ١٠ - إذا تنازل حامل الترخيص عن السلاح المرخص له في
إحراره أو حيازته بالبيع أو بغيره من التصرفات الناقلة للملكية إلى أحد
تجار الأسلحة المرخص لهم أو إلى شخص مرخص له أو معفى من الترخيص
وجب عليه تقديم الترخيص إلى الجهة المقيد بها للتأشير عليه بذلك وعلى
المتنازل إليه المرخص له تقديم السلاح إلى الجهة ذاتها للتحقق من أوصافه .

مادة ١١ (أ) - يعفى من سداد الرسوم المقررة أفراد الفئات الآتية :
١ - أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي من الأجانب بشرط المعاملة
بالمثل .

٢ - طلبة الجامعات والمعاهد والمدارس داخل الأماكن التي تحدد بقرار
من وزير التعليم العالي أو وزير التربية والتعليم حسب الأحوال وبعد موافقة
وزير الاسكان والمراقق لتدريبهم على الرماية .

٣ - الأجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية الذين يعفون من
الحصول على الترخيص وفقاً للبند (٩) من المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

(٨) عدلت المادة ١١ بالقرار رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ .

ويسلم القسم أو المركز المختص لأفراد الفئات السابقة شهادة بذلك بدون بها أوصاف السلاح أو الأسلحة التي قدم عنها البيان المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه مع سبب الإعفاء وتلصق عليها صورته الشمسية بعد ختمها بخاتم القسم أو المركز .

مادة ١٢ - يجب قبل الترخيص لمحال الاتجار في الذخيرة أو محال الإصلاح (التوكيج) استيفاء الشروط التي تتطلبها مصلحة الرخص بوزارة الشؤون البلدية والقروية طبقاً لأحكام قانون المحال الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة .

وينوب عن وزير الداخلية مدير الأمن العام أو وكيله في تقرير الشروط التي يجب استيفائها لمنح التراخيص الخاصة بإدارة مصنع الأسلحة والذخيرة .

مادة ١٣ (٩) - يقدم طلب الترخيص بمحل الاتجار في الأسلحة والذخائر أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها إلى مديرية الأمن التي يقع في دائرتها المحل المراد الترخيص به على النموذج المعد لذلك مشفوعاً بالمستندات الآتية :

(أ) صحيفة الحالة الجنائية .

(ب) رسم هندسي من صورتين مبين فيه موقع المحل موضع الترخيص ومقاساته وأبعاده ومبتملاته من الداخل والشوارع والميادين التي يفتح عليها والمنافذ الموجودة فيه .

(ج) ما يثبت ايداعه مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

(٩) الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٣ مستبدلة بالقرآن رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية العدد ٤٥ في ١٩٨٢/٢/٢٣ .

(د) رخصة الجهة القابضة على التنظيم بإدارة محل خطر ومقلق

للراحة .

(هـ) ما يثبت اجتياز الطالب بنجاح للاختبار الذى تجريه مديرية

الامن في معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والاسام بالحروف والأرقام
الأفرنجية .

(و) ما يثبت اجتياز طالب الترخيص بمحل اصلاح الأسلحة للاختبار

الذى تجريه له ادارة الأسلحة بالإدارة العامة لامداد الشرطة فى فن اصلاح
الأسلحة .

وتقوم مراكز التدريب التابعة لمصلحة التدريب بمديرىات الأمن
المختلفة باختبار طالب الترخيص بحيارة واحراز الأسلحة النارية فى قواعد
التعامل مع السلاح وكيفية استخدامه استخداما صحيحا والمعرفة التامة
بعمليات التعمير والتفريغ والتنشيط والتأمين وتعريف الطالب بالاحسوال
القانونية التى يستخدم فيها السلاح .

وينوب مدير الأمن فى كل محافظة عن وزير الداخلية فى الترخيص
بالاتجار فى الأسلحة والنخائر أو اصلاحها وكذلك تجديده وفى حالة رفض
الترخيص أو رفض تجديده أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من
الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو الفائه لا يكون قراره نهائيا
الا بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام .

كما ينوب مدير قسم الرخص بمصلحة الأمن العام عن وزير الداخلية
فى الترخيص فى استيراد الأسلحة والنخائر ولا يكون قراره برفض هذا
الترخيص أو تقييده أو سحبه أو الفائه نهائيا الا بعد موافقة مدير مصلحة
الأمن العام أو وكيله (١٠) .

(١٠) استبدلت الفقرة الثالثة من المادة ١٣ بالقرار ٣١ لسنة ١٩٥٦
وبالقرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ .

المادة ١٤ (١) - ملغاة •

مادة ١٥ (١٢) - يقدم طلب التجديد في الاتجار أو الاستيراد أو التصنيع أو الإصلاح قبل نهاية مدته بشهر على الأقل مصحوبا بقسيمة سداد الرسم المقرر وإقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لا زالت قائمة الى المحافظة. أو المديرية الكائن بدائرتها المحل •

ويجوز تكليف الطالب بتقديم الشهادات المنصوص عليها في المادتين. ١ ، ١٣ من هذا القرار كلها أو بعضها وللمحافظ أو المدير قبول الطلب اذا قدم بمدة الميعاد المذكور قبل نهاية مدة الترخيص اذا أبدى المرخص له. أعذارا مقبولة •

مادة ١٦ - يجوز اصدار الترخيص في الاتجار أو الاستيراد أو التصنيع أو الإصلاح باسم شخص أو أكثر لمحل واحد وفي هذه الحالة يجب أن تستوفى جميع شروط الترخيص في كل منهم ولا يحصل سوى رسم واحد. من المحل •

مادة ١٧ - يجرى التفتيش المنصوص عليه في المادة ٣٢ من القانون. المشار اليه على تلك المحال مرة كل ستة أشهر على الأقل •

مادة ١٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

تحريرا في ٩ المحرم سنة ١٣٧٤ (٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤) •

(١١) ألغيت المادة ١٤ بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية العدد رقم ٤٥ في ١٩٨٢/٢/٢٣ •
(١٢) ألغيت الفقرة الثالثة من المادة ١٥ بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ •

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

(أورتيك رقم ١٣٥ ح)

رخصة لاحتراز الأسلحة وحيازتها

رقم مسلسل

حلف رقم

رسم الترخيص

تاريخ ورقم قسيمة توريد رسم الترخيص

تاريخ منح الترخيص

تاريخ انتهاء مدته

اسم ولقب المرخص له

السن الجنسية

المهنة محل الإقامة

مركز أو قسم مديرية أو محافظة

وزير الداخلية أو من ينيبه

بيان ووصف السلاح أو الأسلحة المرخص في احرازها أو حيازتها

الأغراض التي من أجلها رخص له احرازها أو حيازتها

الشروط التي يرى تقييد الترخيص بها

جددت لمدة سنة تنتهي في	تاريخ ورقم قسيمة توريد رسم البريد	توقيع المحافظ أو المدير

بيان محل الإقامة في حالة تغييره

محل الإقامة الجديد	مركز أو قسم	مديرية أو محافظة	تاريخ التغيير

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

» أوريك رقم ١٣٥ الداخلية (

طلب رخصة لاهراز السلاح وحمله

الاسم والنقب
اسم الوالد
محل الميلاد وتاريخه
الجنسية
الصناعة (توضيح بالتفصيل)
المحافظة القسم محل الإقامة
أو أو
المديرية المركز البلدة محل الإقامة
وإذا كان مقيما في مدينة يذكر اسم الشارع ورقم المنزل
وصف السلاح أو الأسلحة المطلوب الترخيص بها وصفا مفصلا
الغرض المطلوب حمل السلاح لأجله
توقيع طالب الترخيص التاريخ

تنبيه - ترفق بهذا الطلب نسختان من صورة الطالب الشخصية
(مقاس ٨ × ٥ سم) موقعتان. منه غير ملصقتين على كرتون .

بيانات يكتبها البوليس

١ - ما هو رأى البوليس فى سلوك الطالب

٢ - هل ترون الموافقة على منح الترخيص ؟ (فى حالة عدم الموافقة تذكر
الأسباب) .

..... التوقيع

محافظ أو مدير

امضاء

قرار وزير الداخلية

رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض أحكام القرار الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤
بشان تنفيذ أحكام قانون الأسلحة والذخائر(*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة
والذخائر ،

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ
أحكام قانون الأسلحة والذخائر ،

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن التفويض
في الاختصاصات ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من القرار الصادر في ٧ سبتمبر
سنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٢ - ينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في
الترخيص بحيازة قطعة السلاح الأولى المصقولة ، وقطعة السلاح الأولى
المفشخة وله سحب الترخيص مؤقتاً أو تقصير مدته أو تقييده بأي شرط
أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو الغازه ، وذلك بقرار مسبب .

(*) الوقائع المصرية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٢٣٨ .

وينوب مدير مصلحة الأمن العام عن وزير الداخلية في الترخيص بقطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المشسختة .

ويجوز التظلم لمصدر القرار في الحالتين السابقتين من رفض الترخيص أو رفض التجديد أو تقصير مدة الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو الفائه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الطالب بالقرار فإذا رأى مدير الأمن في الحالة الأولى رفض التظلم من القرار الصادر منه ، وجب رفع الأمر لمدير مصلحة الأمن العام ليصدر قرارا في ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفع الأمر اليه .

وينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في إسقاط الاعفاء ولا يكون قراره نهائيا الا بعد اعتماده من مدير مصلحة الأمن العام .

ويجوز التظلم لمدير مصلحة الأمن العام من إسقاط الاعفاء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الطالب .

ويجب البت في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه .

ويعتبر فوات المواعيد المشار إليها دون البت في التظلم بمثابة قرار بالرفض ويكون لمدير مصلحة أمن المواني في دائرة اختصاصه سلطة مديري الأمن في المحافظات ، .

مادة ٢ - يفوض السيد اللواء مساعد أول وزير الداخلية للأمن في الترخيص بما يزيد على قطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المشسختة وذلك بناء على عرض مصلحة الأمن العام .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ويلغى ما يخالفه من أحكام .

تحريرا في ٩ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٧ أكتوبر سنة ١٩٨١) .

قرار وزير الداخلية
رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢
في شأن تعديل قرار وزير الداخلية
بشأن الأسلحة والذخائر(*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار وزير الداخلية بشأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٧ سبتمبر ١٩٥٤ وتعديلاته ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٢ والفقرة الأولى والثانية من المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية المشار اليه النصوص التالية :

مادة ٢ - يتوب مأمور القسم أو المركز عن وزير الداخلية في الترخيص بحمل الأسلحة البيضاء المنصوص عليها في الجدول رقم (١) المرافق لقانون الأسلحة والذخائر المشار اليه .

ويتوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في الترخيص بحيازة قطعة السلاح الأولى المصقولة وقطعة السلاح الأولى المشسختة .

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٢ - العدد ٤٥ .

وينوب مدير مصلحة الأمن العام عن وزير الداخلية في الترخيص
بقطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المشمخنة •
ولأى منهم سحب الترخيص مؤقتاً أو تقصير مدته أو تقييمه بأى شرط
أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو الفائه وذلك بقرار مسبب •

ويجوز التظلم لمدير الأمن أو مدير مصلحة الأمن العام بحسب الأحوال
من القرار الصادر منه برفض الترخيص أو رفض التجديد أو تقصير مدة
الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييمه ببعض الشروط
أو سحبه أو الفائه فى الحالتين السابقتين وذلك خلال خمسة عشر يوماً من
تاريخ إخطار الطالب بالقرار فإذا رأى مدير الأمن رفض التظلم من القرار
الصادر منه ، وجب رفع الأمر لمدير مصلحة الأمن العام ليصدر قراراً نهائياً
فى ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه •

أما إذا كان القرار المتظلم منه صادراً من مدير مصلحة الأمن العام
فيكون قراره برفض التظلم نهائياً •

وينوب مدير الأمن فى كل محافظة عن وزير الداخلية فى إسقاط
الاعفاء ولا يكون قراره نهائياً الا بعد اعتماده من مدير مصلحة الأمن العام •

ويجوز التظلم لمدير مصلحة الأمن العام من إسقاط الاعفاء خلال خمسة
عشر يوماً من تاريخ إخطار الطالب •

ويجب البت فى التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه •

ويتمتع فوات المواعيد المشار إليها دون البت فى التظلم بمشابة قرار
بالرفض •

ويكون لمدير مصلحة أمن الموانى فى دائرة اختصاصه - سلطة مديري
الأمن فى المحافظات •

مادة ١٣ - (فقرة أولى وثانية) يقدم طلب الترخيص بمحل الاتجار
فى الأسلحة والذخائر أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها الى مديرية الأمن
التي يقع فى دائرتها المحل المراد الترخيص به على النموذج الممد لذلك
مشفوعا بالمستندات الآتية :

(أ) صحيفة الحالة الجنائية .

(ب) رسم هندسى من صورتين مبين فيه موقع المحل موضوع الترخيص
ومقاساته وأبعاده ومشتملاته من الداخل والشوارع والميادين التي يفتح
عليها والمنازل الموجودة فيه .

(ج) ما يثبت ايداعه مبلغ التأمين المنصوص عليه فى المادة ١٥ من
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

(د) رخصة الجهة القائمة على التنظيم بإدارة محل خطر ومقلق
للراحة .

(هـ) ما يثبت اجتياز الطالب بنجاح للاختبار الذى تجريه مديرية
الأمن فى معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والالمام بالحروف والأرقام
الأجنبية .

(و) ما يثبت اجتياز طالب الترخيص بمحل اصلاح الأسلحة للاختبار
الذى تجريه له ادارة الأسلحة بالإدارة العامة لامداد الشرطة فى فن اصلاح
الأسلحة .

وتقوم مراكز التدريب التابعة لصلحة التدريب بمديريات الأمن
المختلفة باختبار طالب الترخيص بحياسة واحراز الأسلحة النارية فى قواعد
التعامل مع السلاح وكيفية استخدامه استخداما صحيحا والمعرفة التامة
بعمليات التعقيم والتفريغ والتفحص والتأمين وتعريف الطالب بالأحوال
القانونية التي يستخدم فيها السلاح .

(المادة الثانية)

تحدد اللياقة الصحية المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بمعرفة الجهة الطبية المختصة وبمراعاة الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

(المادة الثالثة)

تلغى المادة ١٤ من قرار وزير الداخلية المشار اليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٢ (٢٤ يناير سنة ١٩٨٢)

قرار وزير الداخلية

رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعديل القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١

بمنح وتجديد تراخيص مؤقتة للسائحين

بحمل واحراز الأسلحة النارية (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة
والذخائر والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الصادر بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ أحكام
هذا القانون والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ بمنح وتجديد تراخيص مؤقتة
للسائحين بحمل واحراز الأسلحة النارية ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - ينوب عن وزير الداخلية وكيل مصلحة الهجرة والجوازات
والجنسية لشئون المواشي والمراقبة ، ورؤساء أقسام الجوازات بالمواشي
والمطارات أو من يقوم مقامهم في حالة غيابهم أو رؤساء النوبات الذين يصدر
بتجديدهم قرار من هذا الوكيل في منح وتجديد تراخيص مؤقتة للسائحين
بحمل واحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وكذلك في رفض الترخيص
بشرط أن يكون قرار الرفض مسبباً .

(١) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩٦٥ - العدد ١٠ .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص أو التجديد من السائح أو من ينسب عنه باسم وكيل المصلحة لثئون الموانئ والمراقبة على النموذج المعد لذلك مرافقا له نستختان من صورة الطالب والايصال الدال على أداء الرسم المقرر وطابع دمغة ويوضح بالنموذج اسم السائح بالكامل وجنسيته وجواز السفر ومدة اقامته بالبلاد وكذلك وصف الأسلحة المراد الترخيص بها وصفا دقيقا مع بيان الغرض من إحرازها .

وفي حالة تمذر وجود الصور الفوتوغرافية للسائح - يجوز الاكتفاء بالصورة الفوتوغرافية المصنقة على جواز سفره على أن يوضح في المكان المخصص للصورة الفوتوغرافية عبارة « أنظر الصورة بجواز السفر » مع اثبات بيانات جهة وتاريخ ورقم اصدار هذا الجواز وجنسية حامله .

مادة ٣ - لا يجوز للسائح التصرف في الأسلحة المرخص له بها بأي نوع من أنواع التصرفات أو لأى سبب كان أثناء مدة اقامته بالبلاد الا بتصريح من مدير الأمن العام أو من ينييه .

مادة ٤ - يجب على وكيل المصلحة لثئون الموانئ والمراقبة اخطار مصلحة الأمن العام في أول كل شهر بالتراخيص التى منحت فى الشهر السابق وبالتراخيص التى انتهت مدتها بمغادرة أصحابها للبلاد وفي حوزتهم الأسلحة السابق الترخيص بها لهم .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويضمن به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٧ شعبان سنة ١٣٨٤ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤)

رخص مؤقتة

POSSESSING ARMS

MINISTRY OF THE INTERIOR

وزارة الداخلية

PUBLIC SECURITY DEPARTMENT

مصلحة الأمن العام

Fee P.T. 100	(رسوم الترخيص)
No. of Licence	(رقم الترخيص)
Date	التاريخ
Name of Licensee	اسم المرخص له
Nationality	الجنسية
Profession	المهنة
No. of Passport	رقم جواز السفر الخاص
Period of residence in Egypt	مدة الإقامة بجمهورية مصر
Purpose for possessing the arms	الغرض من احراز السلاح

تنبيه - على المرخص له عدم التصرف في الأسلحة المبينة بهذه الرخصة
بإى نوع من أنواع التصرفات مدة إقامته بجمهورية مصر .

لاحراز وحمل السلاح

TEMPORARY LICENCE FOR

الصورة الفوتوغرافية لصاحب الرخصة



Signature of Licensee

امضاء أو ختم صاحب الرخصة

Description of Arms

بيان ووصف الأسلحة

Note — The licensee should not dispose of the arms indicated in the licence in way whatever during the residence in Egypt.

قرار وزير الداخلية

بالشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص
النصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (أ)
من قانون العقوبات (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩
بإضافة باب جديد الى قانون العقوبات بشأن المفرقات .
وعلى المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات .
وعلى الاتفاق مع وزير العدل .
وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع
بمجلس الدولة .

قـرـر :

مادة ١ (٢) - تؤلف لجنة بوزارة الداخلية من :

- | | | |
|--------|--|---|
| رئيساً | | ١ - مدير عام مصلحة الأمن العام أو وكيله |
| | | ٢ - نائب من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية |
| | | بمجلس الدولة |
| | | ٣ - أحد أعضاء النيابة العامة |
| | | ٤ - مدير قسم الرخص بوزارة الداخلية |
| | | ٥ - مفتش المفرقات بوزارة الداخلية |
| أعضاء | | ٦ - مندوب عن وزارة الحربية (ادارة الذخيرة) |

(١) نشر هذا القرار في الوقائع المصرية الصادرة في ٢٠/٩/١٩٥٠ .
(٢) عدلت المادة الأولى بقرارات وزير الداخلية بتاريخ ٢٠/٩/١٩٥٤
١٠٨ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٩ لسنة ١٩٦٣ .

مادة ٣ - تختص هذه اللجنة بصنع الترخيص بإحراز أو حيازة أو استيراد أو نقل المفرقات والمواد والأجهزة والآلات والأدوات المعتبرة في حكمها ولها حق رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع وكميات معينة من المفرقات أو ما في حكمها أو تقييده بأي شرط أو الغائه .
وعند إلغاء الترخيص أو انتهاء مدته يجب على حائز أو محرز المفرقات أو ما في حكمها أن يقدمها فوراً إلى الجهة التي تمنحها اللجنة .
ولا تعتبر قرارات اللجنة في جميع الأحوال نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الداخلية .

مادة ٣ - يصدر الترخيص بصنع المفرقات أو ما في حكمها من وزير الداخلية بعد مراعاة القيود والشروط التي يقرها الوزير وبمسند أخذ رأي اللجنة وله أيضاً أن يسحب الترخيص في أي وقت بعد أخذ رأيها .

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص إلى مديرية الأمن التابع لها محل إقامة الطالب مشتملاً على البيانات الآتية :

١ - اسم ولقب طالب الترخيص وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته ومحل ميلاده .

٢ - الغرض من حيازة أو إحراز أو استعمال أو صنع أو استيراد أو نقل المفرقات أو ما في حكمها (٣) .

٣ - نوع المفرقات أو المواد المعتبرة في حكمها وماهيتها وأوصافها .

٤ - مواصفات الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو استعمالها .

٥ - مكان تخزينها .

٦ - تاريخ الترخيص بمكان التخزين .

٧ - مصدر الحصول على المفرقات أو ما في حكمها وجهة استيرادها .

٨ - مكان استعمالها .

(٣) عدل البند ٢ من المادة الرابعة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ .

٩ - الجهة التي ستتقبل منها أو إليها .

١٠ - طريقة النقل والغرض منه .

مادة ٥ - يرفع مدير الأمن طلب الترخيص إلى الوزارة مشفوعاً برأيه وذلك بمسند إجراء التحريات اللازمة والتحقق من صحة البيانات الواردة بالطلب .

مادة ٦ - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادتين النائية أو الثالثة إلى :

- (أ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس لمدة سنة أو أكثر في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .
- (ب) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .
- (ج) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم في جريمة من جرائم البابين الأول والثاني من قانون العقوبات (٤) .
- (د) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم في أية جريمة استعمل في ارتكابها سلاح أو كان الجاني يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها واعتبر ذلك ظرفاً مشدداً فيها .
- (هـ) المتشردين والمشتبه فيهم الموضوعين تحت مراقبة البوليس .
- (و) الأشخاص الذين سبق ادخالهم في مستشفى أو مصحة بسبب عاهة عقلية .

مادة ٧ - على المرخص له أن يمسك دفترًا يقيده فيه أولاً بأول جميع المفرقات أو ما في حكمها الموجودة في مخزنه والتي ترد أو تخرج منه مع بيان مقدارها وسبب خروجها والجهة المنقولة إليها ورقم وتاريخ الترخيص الصادر في شأنها .

(٤) عدل البند (ج) من المادة السادسة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ م .

ويصحب قبل استعمال هذا الدفتر تقديمه الى مديرية الأمن لمراجعة
نرقام صفحاته والتوقيع على كل منها يخاتم مدير الأمن .

وعلى المرخص له - في الأسبوع الأول من كل شهر - أن يرسل الى
وزارة الداخلية وإلى مديرية الأمن التابع لها مخزنه كشفاً يبين كمية
المفرقت أو ما في حكمها المرخص بها - والكمية الباقية من الشهر السابق
بوما أضيف الى المخزون عنده خلال الشهر وما استعمله فعلاً والأغراض التي
استعمل فيها وذلك بكتاب مسجل مصحوب بملم الوصول .

-وعليه عند انتهاء العمل بأحد الدفاتر أو التراخيص أن يقدمه الى مديرية
الأمن .

مادة ٨ - على المرخص له عند تغيير محل اقامته أو مهنته إبلاغ ذلك الى
مديرية الأمن المختصة فوراً لتؤشر بهذا التغيير في سجلاتها وفي الترخيص
على أن تخطر بذلك وزارة الداخلية على وجه الاستعجال .

مادة ٩ - على المرخص له في حالة فسخ الترخيص أو المفرقات أو
ما في حكمها أو دفتر قيد المفرقات إبلاغ مديرية الأمن المختصة فوراً لتقوم
بإجراء تحقيق دقيق تؤشر بنتيجته في سجلاتها وتخطر وزارة الداخلية
بذلك على وجه الاستعجال .

وفي حالة فقد المفرقات أو المواد المعتبرة في حكمها يلغى الترخيص
واللجنة أن تعطل المرخص له صورة من الترخيص المفقود .

مادة ٩ مكرراً (٥) - في حالة الترخيص بنقل المفرقات أو ما في
حكمها لا يجوز إجراء النقل إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مديرية الأمن
التي تقع بدائرة اختصاصها الجهة المراد النقل منها . مع اتخاذ الاحتياطات
التي تراها مديرية الأمن .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(٥) أضيفت المادة ٩ مكرراً بالقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ .

قرار وزير الداخلية

بشان المواد التي تعتبر في حكم المفرطات^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات *
وعلى ما اقرته الجمعية العمومية لتسمى الرأى والتشريع بمجلس
الدولة *

مادة ١ - تعتبر في حكم المفرطات المواد الآتية (٢) :

- ١ - الغليمات ؟
- ٢ - الأزيادات *
- ٣ - الاستيفينات *
- ٤ - التترييل *
- ٥ - التترازين *
- ٦ - الهكسوجين *
- ٧ - النيتروينقا *
- ٨ - نيتروجلسرين *
- ٩ - ت. ن. ت (ثالث نترات التولوين) *
- ١٠ - قطن البارود *
- ١١ - الامونال *
- ١٢ - البكرات *

(١) صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ - الوقائع المصرية رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ *

(٢) المناذة الأولى عدلت بالقرار الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٥٥
(الوقائع المصرية في ٧ ابريل سنة ١٩٥٥ - العدد ٢٨) ثم بالقرار رقم
١١ لسنة ١٩٦٣ (الوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ - العدد ١٠)

- ١٣ - حامض البكريك (بللورات ومسحوق) .
- ١٤ - الديناميت .
- ١٥ - الجلجنيت .
- ١٦ - المفرقع البلاستيكي .
- ١٧ - نتروجوانيدين .
- ١٨ - نتروسيلولوز .
- ١٩ - النشا المنترج .
- ٢٠ - نيتروجليكول .
- ٢١ - دايجليكول دايترات .
- ٢٢ - نترات امونيوم .
- ٢٣ - البنتريت .
- ٢٤ - الدابنتا .
- ٢٥ - البارود الاسود .
- ٢٦ - الكوردايت .
- ٢٧ - البلاستيت .
- ٢٨ - أى مركب أو مخلوط يحتوى على مادة أو أكثر من المواد المبينة
بماليه اذا كان محتفظا بخواصها .
- ٢٩ - الكلورات .
- ٣٠ - البيركلورات .
- ٣١ - النترات .
- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار وزير الداخلية

رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة

لحمل السلاح والبات توافرها (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة
والذخائر المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار وزير الداخلية بشأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٧
سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتعديلاته ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

ق س ر :

(المادة الأولى)

تحدد اللياقة الصحية المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على
الوجه التالي :

أولاً - درجة الإبصار :

(أ) وخصّة سلاح للدفاع عن النفس :

يشترط أن يحصل على درجة إبصار ٦/٦٠ ، ٦/٦٠ ، أو ٦/٣٦
بالعينين معا بنظارة أو بدونها .

(ب) رخصة سلاح للهواة أو احتراف الصيد :

يشترط أن يحصل على درجة ابصار ٦/١٨ ، ٦/١٨ ، أو ٦/١٢ ،
٦/٣٦ أو ٦/٩ ، ٦/١٠/صفر بنظارة أو بدونها •

(ج) رخصة سلاح للحراسة :

يشترط أن يحصل على درجة ابصار ٦/١٨ ، ٦/١٨ ، ٦/١٨ ،
و ٦/٣٦ بدون نظارة •

ثانيا - السلامة البدنية :

أن يكون طالب الترخيص متمتعاً بصحة جيدة وليست به عاهة أو
عجز أو شلل مما يؤثر معه في استعماله للسلاح على الوجه المأمون •

ثالثا - السلامة العقلية والنفسية :

ألا يكون قد سبق اصابة طالب الترخيص بمرض عقلي أو نفسى أو
اضطرابات عصبية •

(المادة الثانية)

تثبت اللياقة الصحية لحمل السلاح المنصوص عليها في المادة السابقة
بموجب شهادة طبية من أخصائى ولجهة الادارة أن تتحقق من توافر اللياقة
فى طالب الترخيص لحمل السلاح بأن تحيله الى اللجنة الطبية المحلية للتأكد
من توافرها فيه •

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ
نشره •

تحريرا فى ٨ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٨ يونية سنة ١٩٨٢) •

قرار مدير مصلحة الأمن العام

رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن تحديد كميات الأسلحة والذخائر المسموح الاتجار فيها

مدير مصلحة الأمن العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ بتحديد كميات الأسلحة والذخائر التي يرخص للتجار بالتعامل فيها سنويا ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٥ بتعديل كميات الأسلحة والذخائر الواردة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٦٤ بتفويض السيد اللواء مدير مصلحة الأمن العام ببعض الاختصاصات ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تحديد كميات الأسلحة والذخائر التي يرخص للتجار بالتعامل فيها سنويا على النحو التالي :

النوع	بالنسبة لتجار الدرجة الثانية	بالنسبة لتجار الدرجة الأولى
المسدسات	٢٥٠	٥٠٠
ذخيرتها	٢٠٠٠	٤٠٠٠
البنادق المشمخنة	٢٥٠	٥٠٠
ذخيرتها	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
البنادق الخرطوش	١٥٠	٣٠٠
ذخيرتها	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

مادة ٢ - اذا تصرف تاجر السلاح (المعامل بأحكام هذا القرار) في كمية الأسلحة من أى نوع جاز لمصلحة الأمن العام (قسم الرخص) التصريح له بكمية اضافية تماثل كميته الأصلية المحددة وفقا لهذا القرار مرة واحدة في سنة الترخيص بالنسبة للأسلحة المشسختة وذخيرتها وأكثر من مرة بالنسبة للأسلحة المحتقولة وذخيرتها واذا تقدم بطلب الربع الأخير من سنة الترخيص منح كمية تتناسب والمئة الباقية .

وتستثنى من هذا القيد المحال التي تتبع مؤسسات وهيئات وشركات الحكومة والقطاع العام حسب ظروف كل حالة .

مادة ٣ - تحدد درجة تاجر الأسلحة والذخائر في نطاق تطبيق أحكام القرار على الوجه التالي :

١ - تاجر الدرجة الأولى :

هو من مضى على بده الترخيص له بمزاولة الاتجار في الأسلحة والذخائر لمدة ست سنوات .

٢ - تاجر الدرجة الثانية :

هو من يرخس له ابتداء في تجارة الأسلحة والذخائر .

مادة ٤ - يلتزم تاجر الأسلحة والذخائر - من حيث مخزون الذخائر بالقدر والأشتراطات التي يفرضها قرار السيد وزير الأسكان والمرافق بلاشتراطات الواجب توافرها في محال تجارة الذخائر .

مادة ٥ - يلغى القرار الوزاى رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٥ وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار ويصل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ شوال سنة ١٣٩٧ (٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

محمد أمين ميتكيس

قرار وزير الداخلية

رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٦

خاص بإعلاء أعضاء الهيئات القضائية
من الرسوم المنصوص عليها في المادة ٣٣
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

وزير الداخلية

بمذ الإطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة
والذخائر والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن
الأسلحة والذخائر والقرارات المعدلة له بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ ،

قـسـرـو :

(المادة الأولى)

يعفى أعضاء الهيئات القضائية من الرسوم المنصوص عليها في المادة
٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها .

(المادة الثانية)

يعمل هذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر في ١٩٨٦/٤/٥

وزير الداخلية

ذكي بدر

قرار وزير الداخلية

رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية (١) ، (٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ في شأن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية ،
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، باصدار قانون المقوبات والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ،
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

فـسـو :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بحق الدفاع الشرعى عن النفس أو المال يتعين على أفراد هيئة الشرطة عند استعمال الأسلحة النارية مراعاة القواعد الآتية :

(أولا) فى حالة القبض على المحكوم عليه بمقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أو متهم بجنائية أو متلبس بجنحة يجوز فيها القبض أو متهم أمر بالقبض عليه اذا قاوم أو حاول الهرب •

(١) الوقائع المصرية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٧٥ •
(٢) صدر القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٢ يقضى باستمرار العمل بأحكام القرار الوزائى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ • الوقائع المصرية العدد ٧٢ فى ١٩٧٢/٣/٢٩ •

- ١ - يوجه الى المحكوم عليه أو المتهم اذار شفوى بصوت مسموع باستخدام السلاح الناري اذا لم يكف عن المقاومة أو الهرب .
- ٢ - اذا استحال وصول الانذار الشفوى الى سماع المحكوم عليه أو المتهم فيكون اذاره باطلاق قناري ناري في الفضاء .
- ٣ - اذا استمر المحكوم عليه أو المتهم في مقاومته أو محاولته الهرب بعد اذاره بأحدى هاتين الرسيلتين يطلق عليه النار .

(ثانيا) عند يجد أى هجوم أو أية مقاومة مصحوبين باستعمال القوة يقوم بها المسجونون أو لمنع فرارهم .

١ - تطلق القوة أعيرة نارية في الفضاء كائنا ما بالكفت عن المقاومة أو محاولة الفرار .

٢ - اذا استمر المسجون في المقاومة أو محاولة الفرار بعد هذه الانذار يطلق المكلفون بحراسته النار عليه .

(ثالثا) في حالة فض التجمهر والتظاهر الذي يحدث من خمسة أشخاص على الأقل اذا عرض الأمن العام للخطر :

١ - يوجه رئيس القسوة اذارا شفويا للمتظاهرين أو المتظاهرين يأمرهم فيه بالتفرق في خلال مدة مناسبة مبينا لهم الطرق التي ينبغي عليهم سلوكها في تفرقهم ويحذرهم بأنه سيضطر الى اطلاق النار عليهم اذا لم يذعنوا لهذا الأمر .

ويراعى أن يكون الانذار بصوت مسموع أو بوسيلة تكفل وصوله الى أسماعهم وأن ييسر للمتجمهرين أو المتظاهرين وسائل تفرقهم خلال المدة المحددة لذلك .

٢ - اذا امتنع المتجمهرون من التفرق رغم اذارهم والنضياء المدة المحددة لهم في الانذار تطلق القوة النار عليهم وينبغي أن يكون إطلاق النار متقطعا لاتاحة الفرصة للمتجمهرين للتفرق .

٣ - يراعى عند اطلاق النار أن تستخدم أولا البنادق ذات الرض صغير الحجم ، فإذا لم تجد فى قصى التجهيز استخدمت الأسلحة النارية ذات الرصاص فالأسلحة السريمة الطلقات عند الاقتضاء .

٤ - يجب أن يصدر الأمر بإطلاق النار الضابط المسئول فاذا لم يعين من قبل فيصدر هذا الأمر أقدم المكلفين بالخدمة .

مادة ٢ - على أفراد هيئة الشرطة فى جميع الأحوال التزام القواعد الآتية :

١ - أن يكون استخدام الأسلحة النارية بالقدر اللازم لمنع المقاومة أو انهرب أو لتفريق المتجمهرين أو المتظاهرين وبشرط أن يكون اطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لذلك .

٢ - يجب ألا يلجأ الى استعمال الأسلحة النارية الا بصد استنفاد جميع الوسائل الأخرى كالنصح واستخدام العصي أو الغازات المسيلة للدموع بحسب الأحوال وكلما كان ذلك ممكناً .

٣ - ينبغى عند اطلاق النار فى الفضاء مراعاة الحيطة التامة حتى لا يصاب أحد الأبرياء . ويجب أن يكون التصويب عند اطلاق النار على الساقين كلما كان ذلك مستطاعاً .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٨٤ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٤)

وزير الداخلية

امضاء

محتويات الكتاب

الصفحة	المبحث
٣	كلمة الناشر
٥	أهداء
٧	مقدمة

قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

في

شان الأسلحة والذخائر

المعدل

(بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ ،
٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ،
٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١)

٩٠ مادة (١)

- ١ - المقصود بالأسلحة .
- ٢ - أولا : الأسلحة الواردة بالجدول رقم (١) .
- ٣ - هل يلزم اتباع وسيلة معينة للتحقق عما إذا كان السلاح يدخل ضمن الأسلحة المبيئة بهذا الجدول ؟
- ٤ - ثانيا : الأسلحة الواردة بالجدول رقم (٢) .
- ٥ - ثالثا : الأسلحة الواردة بالجدول رقم (٣) .
- ٦ - شرعية التفويض الصادر لوزير الداخلية بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة بتعديل الجداول الملحقه بالقانون .
- ٧ - حكم الأسلحة المنصوص عليها بالجداول الملحقه بالقانون اذا أصبحت غير صالحة للاستعمال .

الصفحة

البند

- ٨ - حكم الأسلحة الصوتية والضوئية .
- ٩ - اثبات صلاحية الأسلحة النارية للاستعمال .
- ١٠ - لا تجوز المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ١١ - الحظر المنصوص عليه بالمادة .
- ١٢ - الأصل في القانون تحريم حيازة واحراز الأسلحة .
- ١٢ مكرر - إجراءات اصدار الترخيص بحيازة واحراز الأسلحة .
تعريف الحيازة .
- ١٣ - (أ) في التفتيش المدني .
- ١٤ - (ب) في القانون الجنائي .
- ١٥ - الاحراز .
- ١٦ - توافر جريمة الاحراز ولو كان الاحراز لأمر عارض .
- ١٦ مكرر - صور من الحيازة والاحراز لا يعاقب عليها القانون .
- ١٧ - ليس على الرؤوس أن يطيح الأمر الصادر من رئيسه باحراز سلاح ناري بدون ترخيص .
- ١٨ - رأى فقهي في الاتصال المادي بالسلاح واليد العارضة .
- ١٩ - الحيازة أو الاحراز يمثل الركن المادي في جريمة حيازة أو احراز السلاح بدون ترخيص .

- ٢٠ - مدة الترخيص .
- ٢١ - تراخيص السائحين .

الصفحة

التيه

- ٢٢ - عدم تغيير مدة الترخيص عند اضافة اسلحة جديدة .
- ٢٣ - تجديد الترخيص .
- ٢٤ - انتهاء الترخيص من تلقاء نفسه بانتهاء مدته دون حاجة الى قرار أو اخطار من جهة الادارة .
- ٢٥ - الترخيص الذي يمنح من مأمور الشرطة حين اتمام اجراءات الترخيص مؤقت .
- ٢٦ - هل تعتبر حيازة أو احراز المرخص له للسلاح بعد انتهاء مدة الترخيص جنائية حيازة أو احراز بدون ترخيص ؟

٥٩

مادة (٣)

- ٢٧ - الترخيص بحيازة واحراز السلاح شخصي .
- ٢٨ - الفاء ترخيص السلاح في حالة تسليمه الى شخص غير مرخص له بحيازته أو احرازه .
- ٢٩ - عقوبة مخالفة حكم المادة .
- ٣٠ - تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير جريمة عمدية .

٦٢

مادة (٤)

- ٣١ - سلطة وزير الداخلية أو من ينوب عنه في رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط يراه .
- سلطة وزير الداخلية أو من ينوب عنه في سحب الترخيص مؤقتاً أو الفائه .
- ٣٢ - الفرق بين السحب والالغاء .
- ٣٣ - مبررات السحب والالغاء .

المادة

البند

- ٣٤ - زوال سبب سحب أو إلغاء الترخيص .
- ٣٥ - تسبب القرار الصادر برفض الترخيص أو سحبه أو
إلغائه .
- ٣٦ - التظلم من رفض الترخيص أو رفض تجديد أو قصره على
أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو
سحبه أو إلغائه .
- ٣٧ - أولا : طريق التظلم الإداري .
- ٣٨ - ألبيت في التظلم خلال خمسة عشر يوما .
- ٣٩ - ثانيا : طريق التظلم القضائي .
- ٤٠ - تسليم السلاح في حالتي السحب والإلغاء الى مقر الشرطة
أو التصرف فيه خلال أسبوعين .
- ٤١ - التصرف في السلاح المودع قسم الشرطة خلال سنة .
- ٤٢ - تخصيص الأسلحة التي آلت ملكيتها الى الدولة لوزارة
الداخلية .
- ٤٣ - عقوبة عدم تسليم السلاح في الميعاد .
- ٤٤ مكرر - سلطة وزير الداخلية في سحب تراخيص الأسلحة
والذخائر طبقا لقانون الطوارئ .

- ٤٤ - الحكمة من الاعفاء المنصوص عليه بالفقرة الأولى من
المادة .
- ٤٥ - ملاحظات على الفئات المعفاة المنصوص عليها بالفقرة الأولى
من المادة .
- ٤٦ - إلزام أفراد الفئات الخاضعة للاعفاء بإخطار مقر الشرطة

المبحث

الصفحة

بعدد وأوصاف الأسلحة .

٤٧ - الزام أفراد الفئات المعفاة بالإبلاغ عن كل تغيير يطرأ على البيانات التي تقدموا بها

٤٨ - إسقاط الإعفاء .

٤٩ - سريان أحكام الألفاء المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون في شأن إسقاط الإعفاء .

التظلم من القرار الصادر بإسقاط الإعفاء :

٥٠ - (أ) التظلم الإداري .

٥١ - (ب) التظلم القضائي .

٥٢ - عقوبة مخالفة أحكام المادة .

٩٤

مادة (٦)

٥٣ - المقصود بالخائن :

٥٤ - مناط حظر حيازة وإحراز الذخائر .

٥٥ - خضوع المفرقات لأحكام قانون العقوبات

٥٦ - المواد التي تعتبر في حكم المفرقات .

٥٧ - شروط وأجراءات الترخيص بالمفرقات .

١٠٣

مادة (٧)

المظهر الوارد بالمادة .

٥٨ - (أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

٥٩ - (ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية وكذلك من حكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض ، وكذلك من اختبر

البند

المقابلة

- عليه أكثر من مرة حكم بالحبس ولو لأقل من سنة في
أحدى هذه الجرائم .
- ٦٠ - (أولا) : من حكم عليه بمقوبة جنائية .
- ٦١ - (ثانيا) : من حكم عليه بمقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل
في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو
العرض .
- ٦٢ - (ثالثا) : من حكم عليه أكثر من مرة بالحبس ولو لأقل
من سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال
أو العرض .
- ٦٣ - (ج) من حكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها
أو إخفاء أشياء مسروقة .
- ٦٤ - (أولا) : من حكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مفرقات .
- ٦٥ - (ثانيا) : من حكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة
اتجار في المخدرات .
- ٦٦ - (ثالثا) : من حكم عليه بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة
سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .
- ٦٧ - (د) من حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة في
البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون
المقوبات .
- أولا : الجرائم الواردة بالبواب الأول من الكتاب الثاني من
قانون المقوبات .
- ثانيا : الجرائم الواردة بالبواب الثاني من الكتاب الثاني من

المبحث

المقتضى

قانون العقوبات *

٦٨ - ملاحظات على الجرائم المنصوص عايتها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . . .

٦٩ - (هـ) من حكم عليه في أى جريمة استعمل فيها السلاح، أو كان الجاني يحمل سلاحا أثناء ارتكابها متى كان عمله يعتبر طرفا مشددا فيها *

٧٠ - (و) المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة الشرطة *

٧١ - من ثبت اصابته بمرض عقل أو نفس

٧٢ - احكام عامة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) . . .

١ - يشترط أن يكون الحكم نهائيا *

٢ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ايقافا شاملا لا ينفي

اعمال الحظر *

٧٣ - (ح) من لا تتوافر فيه اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح *

٧٤ - (ط) من لا يتوافر لديه الاسلام باحتياطات الأمن الواجبة عند التعامل مع السلاح *

٧٥ - إلغاء الترخيص الممنوح إذا طرأ على المرخص له أحد الأسباب المشار إليها في البنود من (ب الى ح) من المادة *

١٣٩

مادة (٨) :

٧٦ - الإباحة في التشريعات السابقة *

الصفحة

البند

- ٧٧ - عدم سريان احكام القانون على اسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العاملة .
- ٧٨ - عدم سريان احكام القانون على العمد ومشايخ البلاد والعزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة .
- ٧٩ - الزام العمد ومشايخ البلاد والعزب بالاخطار عن قطعة السلاح .
- ٨٠ - جزاء عدم الاخطار .
- ٨١ - تعيين شخص في وظيفة عمدة أو شيخ بلد أو عزبة بعد حيازة أو احراز السلاح لا ينفي عنه جريمة حيازة السلاح أو احرازه بدون ترخيص .
- ٨٢ - الاباحة موقوتة بفترة الوظيفة .
- ٨٣ - عدم توارث الاخطار .

١٤٩

مادة (٩)

- ٨٤ - حظر الترخيص باكثر من قطعتين من الأسلحة المبينة في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ .
- ٨٥ - سريان القيد الموضح بالبند السابق على الفئات المعفاة .
- ٨٦ - سلطة وزير الداخلية في الترخيص بقطع تزيد على المقرر .
- ٨٧ - التقدم بطلب للترخيص بالأسلحة الزائدة على العدد المقرر .
- ٨٨ - حالة رفض الترخيص بالأسلحة الزائدة .
- ٨٩ - جزاء عدم تسليم الأسلحة الزائدة الى مقر الشرطة في حالة رفض الترخيص بها .

الصفحة

البند

١٥٢

مادة (٩ مكررا)

- ٩٠ - حظر الحصول على أكثر من رخصة واحدة .
- ٩١ - حظر الجمع بين شهادة الاعفاء والترخيص .
- ٩٢ - جزاء مخالفة حكم المادة .

١٥٣

مادة (١٠)

- ٩٣ - حالات إلغاء الترخيص .
 - ١ - فقد السلاح .
 - ٢ - التصرف في السلاح طبقا للقانون .
 - ٣ - الوفاة .
- ٩٤ - ما يتبع في حالة اعتبار الترخيص ملغيا .
- ٩٥ - إلغاء إحدى الحالات التي كان يعتبر الترخيص ملغيا فيها في القانون .
- ٩٦ - عقوبة مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة .

١٥٨

مادة (١١)

- ٩٧ - المحكمة من النص .
- ٩٨ - تقديم الأسلحة المبنية بالقسم الثاني من الجدول رقم (٣) الى مقر الشرطة .
- ٩٩ - تمويض المرخص لهم والمخفيين من الترخيص عن الأسلحة المسلمة منهم .
- ١٠٠ - عقوبة مخالفة المادة .

الصفحة

البند

١٦٠

مادة (١١) مكررا

- ١٠١ - مضمون الحظر الوارد بالمادة .
- ١٠٢ - وضع المادة بعد العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .

الباب الثاني
في استيراد الأسلحة وذخائرها
والإتجار بها وصنعها وإصلاحها

١٦٥

مادة (١٢)

- ١٠٣ - الأعمال المحظورة بمقتضى النص .
- ١٠٤ - (١) استيراد الأسلحة وذخائرها .
- ١٠٥ - الجلب أو سح مدى من الاستيراد .
- ١٠٦ - يشترط فى جريمة الاستيراد توافر قصد جنائى خاص .
- ١٠٧ - (٢) الإتجار .
- ١٠٨ - هل يلزم التحدث عن قصد الإتجار فى الأسلحة وذخائرها
استقلالاً بأسباب الحكم .
- ١٠٩ - (٣) صنع الأسلحة .
- ١١٠ - (٤) إصلاح الأسلحة .
- ١١١ - إجراءات الترخيص باستيراد الأسلحة وذخائرها أو الإتجار
فيها أو صنعها أو إصلاحها .
- ١١٢ - بمن يصدر الترخيص ؟
- ١١٣ - سلطة وزير الداخلية أو من ينيبه بشأن الترخيص .
- ١١٤ - تسبيب قرار السحب أو الإلغاء الصادر من وزير الداخلية
أو من ينيبه عنه .

الفصل

المادة

- ١١٥ - الطعن في القرار الصادر برفض اعطاء الترخيص أو بتقصير مدته أو قصره على أنواع معينة أو تقييده أو سحبه أو الفائه أمام القضاء الإداري .
- ١١٦ - عقوبة مخالفة المادة .

١٨٤

مادة (١٣)

- ١١٧ - حظر التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو اصلاحها في القرى .
- ١١٨ - حق وزير الداخلية في حظر التصريح بالاتجار أو الاصلاح في بعض المدن والبنادر .
- ١١٩ - تحديد وزير الداخلية عدد الرخص التي تخصص لكل محافظة والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

١٨٨

مادة (١٣ مكررا)

- ١٢٠ - موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على موقع مصانع الأسلحة والذخائر .

١٩١

مادة (١٤)

- ١٢١ - التزامات المرخص له بالاتجار في الأسلحة وذخائرها .
- ١٢٢ - عقوبة مخالفة المادة .

١٩٦

مادة (١٥)

- ١٢٣ - الشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها أو اصلاحها أو الاتجار بها أو استيرادها .

الطائفة الأولى •

الطائفة الثانية

١٢٤ - الشرط الأول :

أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة حسن السمعة •

١٢٥ - وسيلة اثبات السيرة الحميدة وحسن السمعة •

١٢٦ - الشرط الثاني :

أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة يعرف الحروف والأرقام

الأجنبية •

١٢٧ - الشرط الثالث :

(أ) ألا يكون قد سبق الحكم بإفلاس طالب الترخيص

بالتدليس •

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم على طالب الترخيص في

جريمة جواهر مخدرة •

١٢٨ - الشرط الرابع :

أن يحصل على ترخيص طبقاً لقانون المحال العامة والخطرة

والمقلقة للراحة •

١٢٩ - الشرط الخامس :

أن يودع خزانة مديرية الأمن التابع لها بصفة تأمين مبلغ

ألف جنيه في حالة الاتجار ومائتي جنيه في حالة الإصلاح •

١٣٠ - الشرط السادس :

أن يجتاز اختباراً شاملاً تحدد مواده وشروطه بقرار من

وزير الداخلية •

١٣١ - إجراءات الترخيص •

البنيد

الصلحية

١٣٢ - اجراءات تجديد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو
الإصلاح .

٢٠٧

مادة (١٦)

١٣٣ - تحديد الكمية التي يسمح بها سنويا للمستورد أو التاجر
من الأسلحة المبيئة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ .
وكذلك الذخائر اللازمة لها .

٢٠٩

مادة (١٧)

١٣٤ - مدة سريان التصريح بالكميات المصرح باستيرادها .
١٣٥ - مصادرة السلاح والذخيرة المستوردة بدون ترخيص
إداريا .
١٣٦ - عدم دستورية المصادرة الادارية .
١٣٧ - موقف مشروع قانون الأسلحة والذخائر الذي أعدته وزارة
الداخلية سنة ١٩٨٤ من المصادرة الادارية .

٢١٢

مادة (١٨)

١٣٨ - حظر منح الترخيص لمحال الاتجار في الأسلحة وذخائرها
في الميادين والشوارع والطرق التي يحدها وزير
الداخلية .

٢١٣

مادة (١٨ مكررا)

١٣٩ - الحظر المنصوص عليه بالمادة .

المبحث

الأسلحة

٢١٤ مادة (١٩)

- ١٤٠ - الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص له في اصلاح
الاسلحة .

٢١٦ مادة (٢٠)

- ١٤١ - تحديد عدد مصلحي الاسلحة .

٢١٧ مادة (٢١)

- ١٤٢ - التزامات المرخص له في اصلاح الاسلحة .
١٤٣ - عقوبة مخالفة المادة .

٢١٩ مادة (٢٢)

- ١٤٤ - شروط الترخيص في ادارة مصنع للأسلحة أو الذخائر .

٢٢٠ مادة (٢٣)

- ١٤٥ - شكل الدفاتر المنصوص عليها في القانون .
١٤٦ - عقوبة مخالفة المادة .

٢٢١ مادة (٢٤)

- ١٤٧ - اشتراط الحصول على ترخيص من المحافظ بنقل الاسلحة
أو الذخائر .
١٤٨ - بيانات الترخيص .
١٤٩ - قصر هذا الالتزام على الأشخاص الذين يملكون باستيراد
الأسلحة أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها .
١٥٠ - مصادرة السلاح المنقول بدون ترخيص اداريا .

الصفحة

البند

الباب الثالث
العقوبات واحكام عامة

٢٢٥

مادة (٢٥)

(ملغاة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨)

٢٢٥

مادة (٢٥ مكررة)

الجرائم التي تعاقب عليها المادة .

١٥١ - (١) حيازة أو احرارز سلاحا من الأسلحة البيضاء المبنية

بالجلول رقم (١) بغير ترخيص .

١٥٢ - (٢) حيازة أو احرارز سلاحا من الأسلحة البيضاء المبنية

بالجلول رقم (١) بغير ترخيص اذا كانت الحيازة أو الاحراز

في أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة .

(أ) أماكن التجمعات .

(ب) وسائل النقل .

(ج) أماكن العبادة .

٢٢٩

مادة (٢٦)

العقوبات المنصوص عليها بالمادة .

١٥٣ - العقوبة الأولى .

عقوبة حيازة أو احرارز الأسلحة النارية غير المششخنة بغير

ترخيص .

١٥٤ - العقوبة الثانية .

عقوبة حيازة أو احرارز الأسلحة النارية المششخنة

المنصوص عليها بالقسم الأول من الجدول رقم (٣) بغير
ترخيص *

١٥٥ - العقوبة الثالثة *

عقوبة حيازة أو احراز الأسلحة النارية المحظور الترخيص
بها *

١٥٦ - عدم جواز تطبيق المادة (١٧) عقوبات اذا كان الجاني من
الأشخاص المذكورين في البنود من ب الى و من المادة (٧) *

١٥٧ - العقوبة الرابعة *

عقوبة من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما
تستعمل في الأسلحة النارية *

١٥٨ - العقوبة الخامسة (عقوبة ظرف مشدد) *

عقوبة من يحوز أو يحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة
المنصوص عليها بالبنودين (٢ و ٣) اذا كان من الأشخاص
المذكورين في البنود من (ب) الى (و) من المادة (٧) من
القانون *

قواعد تفصيلية خاصة بالأحكام التي يقضى بها على
الأشخاص المذكورين في البنود من (ب الى و) من المادة
السابعة من القانون *

١٥٩ - (١) يجب أن يكون الحكم نهائيا *

١٦٠ - (٢) عدم دلالة تنفيذ الحكم على صبروته نهائيا *

١٦١ - (٣) خلو الأوراق من صحيفة الحالة الجنائية ونفى المتهم
وجود سابقة له يبرر استبعاد الظرف المشدد *

١٦٢ - (٤) مواجهة المتهم بالظرف المشدد الذي تضيفه المحكمة في
الجلسة كاف لتبنيه بالظرف *

١٦٣ - (٥) سقوط العقوبة بمضى المدة لا يحول دون اتخاذ الحكم

البند

الصفحة

بها أساسا للظرف المشدد ما لم يرد اعتبار المتهم قضاء
أو قانونا .

١٦٤ - (٦) لا يجوز الاعتداد بالحكم الصادر في الظرف المشدد اذا
رد اعتبار المتهم قضاء أو بحكم القانون .

١٦٥ - كيفية احتساب مدة رد الاعتبار عند تعدد العقوبات

١٦٦ - اغفال الحكم الاشارة الى الدليل الذي استمد منه الظرف
المشدد قصور .

١٦٧ - الظرف المشدد في عقوبة حيازة واحراز الذخيرة حالة خاصة
وليست عودا .

١٦٨ - العقوبة السادسة (عقوبة ظرف مشدد) .

عقوبة من حاز أو أحرز بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة
المنصوص عاينها في المادة (١) من القانون أو ذخائر مما
تستعمل فيها أو مفرقات وذلك في أماكن التجمعات أو
وسائل النقل العام أو أماكن العبادة .

١ - حكمة الظرف المشدد .

٢ - الأسلحة والذخائر والمفرقات التي يسرى عليها
الظرف المشدد .

٣ - الأماكن التي يتوافر الظرف المشدد بالحيازة والاحراز
فيها .

٤ - عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة للظرف
المشدد .

١٦٩ - العقوبة السابعة (عقوبة ظرف مشدد) .

عقوبة من حاز أو أحرز سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها

البند

الصلحة

فى المادة (١) من القانون أو ذخائر مما تستعمل فيها أو مفرقات بقصد استعمالها فى أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

١ - حكمة الظرف المشدد .

٢ - الأسلحة والذخائر والمفرقات التى يسرى عليها الظرف المشدد .

٣ - ايجاب أن تكون حيازة الجانى للأسلحة والذخائر والمفرقات بقصد استعمالها فى أى نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

٤ - اعدام عقوبة الظرف المشدد .

١٧٠ - العقوبات المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) لا تفل بأحكام الباب الثانى مكررا من قانون العقوبات .

١٧١ - القصد الجنائى فى جريمة حيازة أو احراز الأسلحة أو الذخائر .

١٧٢ - لا يلزم توافر قصد جنائى خاص فى الجريمة .

١٧٣ - قضاء محكمة النقض فى القصد الجنائى . قواعد خاصة بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

١٧٤ - (١) تقدير موجبات الرأفة من اطلاقاات محكمة الموضوع

البشعة

المصلحة

ولا تلزم بالتقيد بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة
١٧ عقوبات *

١٧٥ - (٢) اغفال الاشارة الى المادة ١٧ عقوبات لا يعيب الحكم *

١٧٦ - (٣) نطاق المادة ١٧ عقوبات قاصر على العقوبات المقيدة
للحرية *

١٧٧ - (٤) التزام المحكمة بالحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ عقوبات
ومدى صلة ذلك بالمصلحة فى الظن *
ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح بدون ترخيص
بجرائم أخرى *

١٧٨ - المقصود بالارتباط *
صور يتوافر فيها ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح
النارى بجرائم أخرى *

١٧٩ - (١) ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح النارى بجريمة
حيازة أو احراز ذخائر *

١٨٠ - (٢) ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح بجريمة القتل
العمد الذى استعمل فيها السلاح *

١٨١ - (٣) ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح بدون ترخيص
بجريمة احدثت عاهة مستديمة واحداث جرح عمد وسيلتها
السلاح *

١٨٢ - (٤) ارتباط جريمة حيازة أو احراز السلاح بجريمة احراز
جواهر مخدرة والتعنى على احسد المولفين أو المستخدمين
العموميين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات *

المصلحة

البند

- ١٨٣ - (٥) ارتباط جريمة حيازة أجزاء من سلاح نارى وحيازة مفرقات *
- صور لا يتوافر فيها الارتباط بين جريمة حيازة أو احراز السلاح النارى وجرائم أخرى *
- ١٨٤ - (١) حيازة أو احراز سلاح نارى والتسبب خطأ فى جرح أو موت المجنى عليه *
- ١٨٥ - (٢) جريمة سرقة حال حمل الجانى سلاحا مرخصا ، وجريمة حيازته سلاحا غير مرخص ضبط بمنزله بعد الحادث *
- ١٨٦ - (٣) حيازة أو احراز سلاح بدون ترخيص وحيازة واحراز جوهر مخدر ضبط مع السلاح فى ذات الوقت *
- ١٨٧ - انتفاء مصلحة المتهم فى التمسك بخلاف الحكم من بيان أركان الجريمة الأخف اذا كانت المحكمة قد وقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد *
- ١٨٨ - حالة الحكم فى الجريمة الأخف وحدها *
- ١٨٩ - الاشتراك فى جرائم حيازة السلاح أو احرازه بغير ترخيص *
- ١٩٠ - جريمة حيازة أو احراز السلاح بغير ترخيص من الجرائم المستمرة *
- ١ - من حيث تطبيق القوانين الجديدة *
- ٢ - من حيث الاختصاص المكانى *

الصفحة

البند

٣ - من حيث قوة الشيء المقضي به .

٤ - من حيث مبدأ حساب التقادم .

٢٨٥

مادة (٢٧)

١٩١ - الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة .

١٩٢ - العقوبة المنصوص عليها بالمادة .

٢٨٧

مادة (٢٨)

١٩٣ - جريمة الحيازة أو الاحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو

الصنع أو الإصلاح معاقب عليها بالمادة ٢٨ .

الجرائم والعقوبات المنصوص عليها بالمادة .

١٩٤ - (١) الاتجار بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء .

١٩٥ - (٢) الاتجار فى الأسلحة غير المشتملة والمشتتة بجميع

أنواعها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بطريق الحيازة

أو الاحراز بغير ترخيص .

١٩٦ - (٣) عقوبة الاتجار فى البنادق المشتملة بغير ترخيص

والاتجار فى المدافع أو المدافع الرشاشة أو استيرادها أو

صنعها أو إصلاحها جميعا بطريق الحيازة أو الاحراز .

٢٩٢

مادة (٢٨ مكررا)

١٩٧ - إخطار المرخص له لتقديم طلب تجديد الترخيص اجراء

تنظيمي .

١٩٨ - عقوبة عدم تجديد الترخيص بعد انتهاء مدته قبل صدور

المبحث

المادة

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ .

١٩٩ - دواعى اضافة نص المادة (٢٨ مكررا) بالقانون رقم ٢٦

لسنة ١٩٧٨ .

الجرائم والعقوبات المنصوص عليها بالمادة .

٢٠٠ - (١) عدم قيام المرخص له بتسليم السلاح الذى انتهت مدة ترخيصه فور انتهاء الترخيص .

٢٠١ - (٢) عدم قيام المرخص له بتسليم السلاح الذى انتهت مدة ترخيصه خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الترخيص .

٢٠٢ - (٣) عدم قيام المرخص له بتسليم السلاح الذى انتهت مدة ترخيصه بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الترخيص .

٢٠٣ - المادة (٢٨ مكررا) تعتبر أصلح للمتهم .

٢٩٨

مادة (٢٩)

٢٠٤ - العقوبة المنصوص عليها بالمادة .

٢٠٥ - الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة .

٣٠٥

مادة (٣٠)

٢٠٦ - تعريف المصادرة .

٢٠٧ - الأحوال التى يقضى فيها بمصادرة الأسلحة والذخائر طبقا للمادة (٣٠) من القانون .

٢٠٨ - اتجاه محكمة النقض فى القضاء بالمصادرة على ضوء المادة (٣٠) من قانون الأسلحة والذخائر والمادة (٣٠) عقوبات .

قضاء محكمة النقض .

٢٠٩ - أولا : قضاء محكمة النقض فى المصادرة التى تخل بحقوق

الصفحة

البند

الغير الحسن النية ويجب عدم الحكم بها وتلك التي لا تخل
بهذه الحقوق ويجب الحكم بها .

٢١٠ - قضاء محكمة النقض في كون المصادرة عقوبة تكميلية
وما يترتب على ذلك من آثار .

٢١١ - وجوب الحكم بالمصادرة في جريمة حمل سلاح في المؤتمرات
والاجتماعات والأفراح .

٢١٢ - يشترط للقضاء بالمصادرة ضبط الأسلحة أو الذخائر .

٢١٣ - مجرد المنازعة في ملكية السلاح أو الذخيرة لا يمنع من
المصادرة .

٢١٤ - لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة المصادرة .

٢١٥ - أيلولة الأسلحة والذخائر المصادرة لوزارة الداخلية .

٣٣٥

مادة (٣١)

٢١٦ - حكم وقتي بالاعفاء من العقاب وإرد بالمادة (٣١) من
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

٢١٧ - قضاء محكمة النقض .

٣٣٩

مادة (٣١ « أ »)

حكم وقتي ثان بالاعفاء من العقاب وإرد بالمادة ٣١ « أ » ،
المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

٢١٨ - المحكمة من الحكم الوقتي بالاعفاء من العقاب .

٢١٩ - شروط الاعفاء .

٢٢٠ - حكم وقتي ثالث بالاعفاء من العقاب وإرد بالقانون رقم ٣٦٠
لسنة ١٩٧٨ .

المبند المصلحة

- ٢٢١ - مضمون الإعفاء من العقاب .
- ٢٢٢ - المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ لا يتحقق بها معنى القانون الأصلح للمتهم .
- ٢٢٣ - حكم وقضى رابع وارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .
- ٢٢٤ - حكمة الاعفاء .
- ٢٢٥ - شروط الاعفاء .
- ٢٢٦ - نطاق الاعفاء .

٣٣٨ مادة (٣١ «ب»)

- ٢٢٧ - شروط الجريمة المنصوص عليها بالمادة .
- ٢٢٨ - العقوبة المنصوص عليها بالمادة .
- ٢٢٩ - اتجاه مشروع قانون الأسلحة والذخائر .
- ٢٣٠ - الجريمة المنصوص عليها بالأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٨١ .
- ٢٣١ - شروط الجريمة المنصوص عليها بالمادة .
- ٢٣٢ - عقوبة الجريمة .

٣٤٣ مادة (٣١ «ج»)

- صرف مكافأة مالية لمن يرشد عن سلاح أو أكثر أو ذخائر أو مفرقات لم تسلم تطبيقاً لأحكام المادة ٣١ « أ » .
- ٢٣٣ - شروط صرف المكافأة .
- ٢٣٤ - مقدار المكافأة .
- ٢٣٥ - اتجاه مشروع قانون الأسلحة والذخائر .

البند

المصلحة

٣٤٥

مادة (٣٢)

٢٢٦ - تخويل موظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين
يندرجهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي .

٢٤٧

مادة (٣٣)

٢٣٧ - رسم الترخيص .

٢٣٨ - رسم التجديد .

٢٣٩ - سريان الرسوم على الأشخاص المعفيين من المسؤول على
الترخيص .

٢٤٠ - رسم آخر بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ (المعدل)
بشأن تنمية موارد الدولة .

٢٤٦ - تخويل وزير الداخلية سلطة إعفاء من يؤدي خدمات للأمن
العام من رسوم الترخيص والتجديد .

٣٥١

مادة (٣٤)

٢٤٢ - رسم الترخيص بالاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أو
صنعها وتجديده .

٢٤٣ - رسم ترخيص اصلاح الأسلحة .

٣٥٢

مادة (٣٥)

٢٤٤ - حكم وقتي بالنسبة للأشخاص المرخص لهم في الاتجار في
الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو اصلاحها أو صنعها

وقت العمل بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

٢٤٥ - عقوبة مخالفة النص .

الجنـد

الصفحة

٣٥٤

مادة (٣٥) مكرراً

- ٢٤٦ - تطور تجريم حيازة أجزاء الأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية .
- أجزاء الأسلحة النارية .
- ٢٤٧ - المقصود بأجزاء الأسلحة النارية .
- ٢٤٨ - يشترط أن تكون أجزاء الأسلحة النارية صالحة للاستعمال .
- ٢٤٩ - لا يشترط أن تكون أجزاء الأسلحة منفردة .
- ٢٥٠ - يستوى أن تكون أجزاء السلاح الناري لسلاح ناري واحد أو لعدة أسلحة نارية .
- ٢٥١ - اعتبار كاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية أسلحة نارية في تطبيق القانون .
- ٢٥٢ - العقاب على أجزاء الأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة .

٣٦٩

مادة (٣٦)

- ٢٥٣ - التشريعات التي ألغيت بمقتضى المادة .

٣٧٠

مادة (٣٧)

- ٢٥٤ - تاريخ العمل بالقانون .

البند

الصفحة

٣٧١

الجدول المرفقة للقانون

دراسة عن المحاكم المختصة بنظر الجرائم الناشئة

عن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

٣٧٣

والقوانين المعدلة له

٢٥٥ - اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بنظر الجرائم الناشئة عن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

٢٥٦ - أنواع محاكم أمن الدولة (طوارئ) وتوزيع الاختصاص بينهما .

٢٥٧ - اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتمديلاته لا يسلب اختصاص المحاكم العادية بنظرها .

٢٥٨ - مدى اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بالجرائم المرتبطة .

٢٥٩ - عدم الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) .

٢٦٠ - التصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) .

صفحة

ملحق التشريعات والوثائق

- ٣٩٧ — قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- ٤٠٨ — المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
- قانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- ٤١٤ — قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ بإضافة بند جديد الى المادة الخمسة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- ٤١٧ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر في الاقليم المصري
- ٤١٨ — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- ٤٢٢ — قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨
- ٤٢٤ — قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- ٤٢٦ — قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- ٤٣٠

صفحة

- قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ٤٣٢
- أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) ٤٣٧
- أمر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٨١ ٤٣٩
- قرار وزير الداخلية بشأن الأسلحة وذخائرها (صادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤) ٤٤١
- أوريك رقم (١٣٥ ح) - رخصة لاحتراز الأسلحة وحيازتها ٤٥٠
- أوريك رقم (١٣٥ الداخلية) - طلب رخصة لاحتراز السلاح وحمله ٤٥٢
- قرار وزير الداخلية رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن تنفيذ أحكام قانون الأسلحة والذخائر ٤٥٤
- قرار وزير الداخلية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ في شأن تعديل قرار وزير الداخلية بشأن الأسلحة وذخائرها ٤٥٦
- قرار وزير الداخلية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ بمنح وتجديد تراخيص مؤقتة للسائحين بحمل واحتراز الأسلحة النارية ٤٦٠
- نموذج رخص مؤقتة لاحتراز وحمل السلاح ٤٦٢
- قرار وزير الداخلية بالشروط والاجراءات الخاصة بالمحصل

صلحة

- على التراخيص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة
١٠٢ (أ) من قانون العقوبات ٤٦٤
- قرار وزير الداخلية بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات ٤٦٨
- قرار وزير الداخلية رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن تحديد
شروط اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح واثبات توافرها ٤٧٠
- قرار مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن
تحديد كميات الأسلحة والذخائر المسموح الاتجار فيها ٤٧٢
- قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٦ (خاص بإعفاء
أعضاء الهيئات القضائية من الرسوم المنصوص عليها في المادة
٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤) ٤٧٤
- قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم
استعمال الأسلحة النارية ٤٧٥

ظهر للمؤلف

- ١ - أحكام الإيجار فى قانون الإصلاح الزراعى .
(الطبعة السادسة)
- ٢ - موسوعة الفقه والقضاء والتشريع فى إيجار وبيع الأماكن الحالية -
جزء أول .
(الطبعة الرابعة)
- ٣ - موسوعة الفقه والقضاء والتشريع فى إيجار وبيع الأماكن الحالية -
جزء ثان .
(الطبعة الثالثة)
- ٤ - إيجار الأماكن المفروشة وتبادل الشقق .
(الطبعة الثالثة)
- ٥ - مدونة الفقه والقضاء فى قانون العمل الجديد - الجزء الأول .
(الطبعة الثانية)
- ٦ - مدونة الفقه والقضاء فى قانون العمل الجديد - الجزء الثانى .
(الطبعة الأولى)
- ٧ - موسوعة الفقه والقضاء فى الأحوال الشخصية (الخطبة - الزواج -
حقوق الزوجين - العدة - مئة المطلقة) .
(الطبعة الأولى)
- ٨ - موسوعة الفقه والقضاء فى الأحوال الشخصية (الطلاق - النسب -
الرضاعة - الحضانة - مسكن الحضانة فى القانون رقم ١٠٠ لسنة

١٩٨٥ - نلقة الاقارب) .

(الطبعة الأولى)

٩ - جرائم التشرد والاشتباء فقها وقضاء .

(الطبعة الثانية)

١٠ - شرح قانون المباني الجديد من الناحيتين الجنائية والمدنية .

(الطبعة الأولى)

١١ - التجريف والتبوير وقمان الطوب والبناء عل الأرض الزراعية .

(الطبعة الخامسة)

١٢ - شرح قانون الأسلحة والدخائر .

(الطبعة الأولى)

١٣ - ملحق بشرح التعديلات الجديدة لقانون التشرد والاشتباء سنة

١٩٨١ (نلقد) .

١٤ - ملحق بشرح التعديلات الجديدة فى ايجار الشقق المفروشة سنة

١٩٨٢ (نلقد) .

١٥ - الطفل وحنان القانون (نلقد) .

اصدارات

دار الكتب القانونية

- ١ - جرائم القتل والجرح والضرب
المستشار/مصطفى مجنى هرجه
 - ٢ - أحكام الإيجار في قانون الإصلاح الزراعي (الطبعة السادسة)
المستشار/محمد عزمى البكرى
 - ٣ - مدونة الفقه والقضاء في قانون العمل الجديد - الجزء الأول (الطبعة الثانية)
المستشار/محمد عزمى البكرى
 - ٤ - الأسلحة والخائر
المستشار/محمد عزمى البكرى
- تحت الطبع :
- الطب الشرعى
- وهو انضم مؤلف صدر في الطب الشرعى حيث يشتمل على آخر
الأبحاث العلمية والعملية الحديثة مع صور توضيحية دقيقة ملونة
تساعد الباحث بطريقة ميسرة .
- قريبا :
- وقريبا نعلن عن مفاجأة كبرى للقارىء العزيز .

مع تحيات
دار الكتب القانونية
المحلة الكبرى
السبع بنات - ٢٤ شارع على يكن

رقم الايداع ٨٨١٢ / ١٩٩٠

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

